

عِلمُ الاشتقاقِ

نظريًا وتطبيقيًا



لفقيه اللغة العربية العلاّمة

محمد حسن حسن جبل

أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر
المتوفى سنة ١٤٣٦ هـ - رحمه الله

Editions Al-Adab 1923
42 Opera Square - Cairo Tel : (202) 23900868

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

علم الاشتقاق

نظريًا وتطبيقيًا

الأستاذ الدكتور

محمد حسن حسن جبل

أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر

العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة حاليا أستاذ غير متفرغ بكلية القرآن الكريم

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

مكتبة الآداب
علي حسن

الطبعة الثالثة: ١٤٤٥هـ = ٢٠٢٣م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جبل، محمد حسن حسن.
علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا
/ محمد حسن حسن جبل.-؛ ط٣.-
القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٢٣.
٣٠٤ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٩٢ ٤٨ ٩٣٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ – اللغة العربية - الاشتقاق
٢ – فقه اللغة العربية
أ – العنوان

٤١٢

الطبعة الثالثة: ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

عنوان الكتاب: علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا
المؤلف: الدكتور محمد حسن حسن جبل
رقم الإيداع: ١٧٨٧٤ لسنة ٢٠٢٣م
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978-977-930-48-92

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة
هاتف: ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) –
e-mail: adabook@hotmail. com



مقدمة وتمهيد

الحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد، فهذا الكتاب حلْقة من موسوعة فقه اللغة العربية، ويكاد يكون أهم حلقات هذه الموسوعة؛ لأن موضوعه - وهو الاشتقاق - هو سر اللغة العربية، ومفتاح فقهها. وكل كلام عن فقه اللغة العربية دون استيعاب «علم الاشتقاق» الخاص بها بكل أبعاده أو جُلّها هو مجرد دعوى.

وقد قلت: «علم الاشتقاق» لأنه فعلاً «علم» قائم بذاته؛ لتميُّز مسائله عن سائر مسائل دراسة اللغة العربية، ولتنوع هذا المسائل وغزارتها في كل نوع، ولتوفر قواعده الضابطة لمسائله. بل إنه علمٌ عريق، فقد لُحِظت علاقات اشتقاقية بين مفردات عربية منذ القرن الأول الهجري[1]، وتضمن كتاب «العين» و«كتاب» سيبويه وغيرُهما الكثيرَ من المعالجات الاشتقاقية الجزئية، كذلك أُلِّفتْ كتب في «اشتقاق الأسماء» الأعلام وغيرها، أبكَرُ ما وصل إلينا منها كتابُ الأصمعي (٢١٦ هـ)، وأشهرُها وأكبرُها كتابُ ابن دريد (٣٢١ هـ)، وهي كتب تطبيقية كما هو واضح. كما أُلِّفتْ رسائل نظرية في الاشتقاق، أشهرُ ما وصلنا منها رسالةُ أبي بكر بن السراج (٣١٦ هـ). وقد شاعت المعالجات الاشتقاقية في عمل الزجاج (٣١١ هـ)، وكُرَاع (٣١٦ هـ)، وابن دريد (٣٢١ هـ)، والزجّاجي (٣٣٧ هـ)، وابن دَرَستَويه (٣٤٧ هـ)، وأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) وابن جني (٣٩٢ هـ) وغيرهم - حتى بلغت تلك المعالجات قمتها بالمعجم الاشتقاقي «مقاييس اللغة» الذي صنعه ابن فارس (٣٩٥ هـ). وتوقف بعده

(١) سيأتي تفصيل وتوثيق لذلك ولما بعده إلى «ابن السراج» في مبحث «لماذا آثرنا هذا التعريف المقيد للاشتقاق؟».

التجديد في هذا المجال - عدا ما كان من الراغب الأصفهاني (نحو ٤٢٥ هـ) الذي صنع معجمه الخاص بـ «مفردات القرآن» وقارب فيه منهج ابن فارس في الربط الاشتقاقي.

أما مسيرة الاشتقاق من حيث التصريح بأنه «علم» من علوم اللغة، فقد بدأتْ بذكر «الاشتقاق» ضمن علم الصرف، وذلك في إحصاء العلوم للفارابي (٣٣٩ هـ)[١]، وذكره السنجاري (٧٤٩ هـ) بنفس المستوى في «إرشاد القاصد» له[٢]. لكن أبا يعقوب السكّاكي (٦٢٦ هـ) كان أقوى وأسبق لَمْحًا، فَنَصَّ على «علم الاشتقاق» ضمن علوم اللغة[٣]. كما ذكره طاش كبرى زاده (٩٦٨ هـ) في «مفتاح السعادة» ثم عنه ذكره حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) في «كشف الظنون»[٤]. وذكره الفاروقي التهانوي (المتوفى بعد ١١٥٨ هـ) في كشاف اصطلاحات الفنون[٥]، ثم حسين المرصفي (١٣٠٧ هـ) في الوسيلة الأدبية[٦]. وألف محمد صديق حسن خان (١٣٠٧هـ) «العلم الخفاق» وعبد الله أمين «الاشتقاق» لكن إغفالهما الاشتقاق الدلالي وتبنيهما الظواهر المقحمة قصّر بهما عن نصب هذا العلم.

وحين التحقتُ بكلية اللغة العربية بالقاهرة (١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م) علمت أن «الاشتقاق» كان «علمًا» أعني مادة دراسية مستقلة مقررة على طلبة الكلية، ثم استُغْني عنه بعلم الصرف - قبل التحاقنا بها بقليل، وما أظن أن ذلك كان إلا لصعوبة نوع منه هو الاشتقاق الدلالي، فاجتزءوا بالاشتقاق اللفظي الذي يدْرس علمُ الصرف أطرافًا منه، والأمر لله.

---

(١) ينظر بتحقيق د. عثمان محمد أمين - مطبعة السعادة (١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م) ص ٦ (من ترقيم الكتاب نفسه، لا من ترقيم مقدمات محققه).

(٢) ينظر ص ٤٠.

(٣) ينظر «مفتاح العلوم» (مصطفى الحلبي) مقدمة الكتاب ص ٤.

(٤) ينظر «كشف الظنون» (١/ ١٤).

(٥) ينظر بتحقيق د. لطفي عبد البديع ورفاقه (١/ ١٨ و ٣٥).

(٦) ينظر بتحقيق د. عبد العزيز الدسوقي (١/ ٣٤).

وأود في نهاية هذه الكلمة أن أنوه بأنني حرصت – في معالجتي للاشتقاق في هذا الكتاب – على أمرين:

أ – وضوح المعالجة – مع علميتها بالتقسيم والتقعيد والاستقصاء والأمثلة المتنوعة بقدر ما يمكن، وإن ترتب على هذا بعض التكرار.

ب – مراعاة الجانب التاريخي بالتنويه بجهود الأئمة المتقدمين، وإبراز نظراتهم حتى لو كانت جزئية، وبالأمثلة اللغوية القديمة المنثورة في معاجم اللغة وغيرها – مع توضيح غامضها – فذلك حق أبناء الأمة الدارسين، وحق العلماء المتقدمين، وحق هذا العلم خاصة نجبر به ما لحقه من هضم، وتتحقق به مآرب تنفع الدارسين – كإيلافهم أساليبَ المعاجم القديمة وأساليب الأئمة القدماء.

كما أود أن أسجل لابني العزيز الأستاذ الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل دَأبه المشكور في ملاحقة كلمات هذه الطبعة العامة بالشكل، ولصهري الكريم الأستاذ الدكتور إبراهيم صبري راشد جهده المشكور في القيام بأكثر متطلبات الإنجاز التي كبّلتني السنُّ عن القيام بها، وللأستاذ أحمد حسن صاحب مكتبة الآداب هِمّتَه وحماسه لنشر البحوث العلمية النافعة؛ جزاهم الله خير الجزاء.

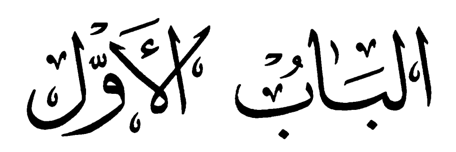
وقد سبقت لهذا الكتاب طبعات خاصَّةٌ، للكليات الجامعية، آخرها كان في جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ – سبتمبر ١٩٩٩ م. وبعد كثير من التنقيح والتهذيب حُق لهذا الكتاب أن يُعمَّم نشره، فإليك أيها الدارس الجادّ «علم الاشتقاق» كاملاً – لأول مرة في تاريخ العربية، لا يشوب كماله إلا ما يمكن أن يُلحظ على أيّ علم عريق من هنات أو استدراكات جزئية.

والله أسأل أن يرزق هذا العملَ الذيوعَ والقبول، ويُقيِّض لما فيه من صواب من ينصره وينشره، ولما عَسَى أن يكون فيه من أَوَدٍ مَن يُقِيمه، اللهم آمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

طنطا في: ١١ من شعبان ١٤٢٦ هـ

١٥ من سبتمبر ٢٠٠٥م





الاشتقاق : تعريفه وأنواعه

الفَصْلُ الأَوَّلُ

معنى «الاشتقاق» وتعريفه

(نظرًا إلى ما جرَى وأُلِف في التعريفات في العلوم العربية من تقديم المعنى اللغوي، والربط بينه وبين المعنى الاصطلاحي للّفظ المصطلح عليه، فإننا نأخذ بهذه السُّنّة العربية، فنذكر المعنى اللغوي للفظ «الاشتقاق» قبل أن نذكر التعريف الاصطلاحي له).

معنى الاشتقاق في اللغة:

جاء في اللسان[1]: الشَّقُّ: الصَّدْع[2] في عود أو حائط أو زجاجة، شق الشيء يشقه شقًا، والشّق والشّقة (بالكسر): نصفُ الشيء إذا شُقّ. تقول: خذ هذا الشّق (تشير إلى): شِقّة شاة، «وشِقُّ التمرة: نصفها». وجاء في القاموس: «الاشتقاق: أخذ شِقِّ الشيء» (أي: أن صيغة افتعل هنا للاتخاذ). ثم نجد في

---

(١) ننقل من اللسان نصًا، لكن بانتقاء، وأحيانًا بتصرف يسير جدًا، ويقصد بهما الوضوح مع الإيجاز.

(٢) في اللسان: «الشق: الصدع البائن، وقيل: غير البائن، وقيل: هو الصدع عامة» اهـ. والتحقيق أنه عام يستعمَل فيهما، فمن البائن (أي الذي يفصل الشقين أحدهما عن الآخر تمامًا) ما جاء في اللسان «هذا شقيق هذا: إذا انشق بنصفين فكل واحد منهما شقيق الآخر أي أخوه» وكذلك «الشّقّة (بالكسر): الشظية أو القطعة المشقوقة (أي المنفصلة) من لوح أو خشب أو غيره»، وفي تاج العروس: «الشقيقة (كسفينة: الفرجة بين الحبلين) من حبال الرمل» (حبل الرمل تجمُّع مستطيل منه) ثم وصف امتداد هذه الفرجة بما يبلغ مئات الكيلو مترات. ومن غير النافذ: «شقوق الرِّجلين واليدين». وواضح أن استعمال الشق في «البائن» أكثر. ومن هنا عبر الراغب الأصفهاني بقوله: «الشق: الخرق الواقع في الشيء» ينظر «مفردات ألفاظ القرآن» له.

اللسان: «واشتقاق (اللفظ)[1]: بنيانه من المرتجل .. واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه». والمقصود بالمرتجل في العبارة الأولى هو ما يَعُدُّونه «ألفاظًا أصولاً موضوعة» يَعنون أنها ليست مشتقة من غيرها[2]. وبالحرف في العبارة الثانية هو الكلمة – كما قال في القاموس «الاشتقاق: أخذ الكلمة من الكلمة» وذِكْر هذا المعنى (الذي هو محور التعريف الاصطلاحي للاشتقاق) في المعجم اللغوي يعني أن المعنى اللغوي للاشتقاق متحقق بوضوح في المعنى الاصطلاحي[3]. فالمعنى اللغوي في المعجم للفظ «اشتقاق» هو أخذ شِقّ شيء.

التعريف الاصطلاحي للاشتقاق:

(بعد دراسة الاشتقاق وتعريفاته الكثيرة، واستخلاص موقف علميّ منها، خرجنا بتعريف يعبر تعبيرًا محرَّرا عنه، ثم لم نُجِز مع ذلك أن نُغفل التعريفات الأخرى، ولذا فسنعرض أولاً التعريف الذي وضعناه، ثم نقف مع تعريفات المتقدمين).

أولاً: التعريف الذي ارتضيناه:

الاشتقاق هو استحداث كلمة، أخذًا من كلمة أخرى، للتعبير بها عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنى قالَبي جديد للمعنى الحرفي، مع التماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصلية، وترتيبها فيهما.

---

(١) في اللسان «الشيء» وهو لفظٌ عام الدلالة لا حاجة إلى استعماله هنا. وفي القاموس: «الاشتقاق: أخذ الكلمة من الكلمة».

(٢) سيأتي تفصيل لهذا هنا.

(٣) اللغويون يعتدّون ألفاظ المصطلحات ليست من كلام العرب، بمعنى أن العربي البدوي لم يضع أي لفظ مصطلَح عليه في علمٍ ما لمعناه. بل والعربي القُحّ لا يعرف المدلول الاصطلاحي لأي لفظ مصطلَح عليه، وإنما الذي يضع اللفظ الاصطلاحي ويحدد معناه هم العلماء المتخصصون في المجال.

(شرح التعريف):

ومعنى استحداث الكلمة هو إنشاء كلمة جديدة (لنعبر بها عن معنى جديد) – وهذه هي الغاية الأساسية للاشتقاق، ولهذا الإنشاء صور – كما سيأتي قريبًا. ونقصد بالمعنى الجديد أن يكون معنى لم يَسبق أن ذكرته المعاجم اللغوية، ووُجِدت – أو استُشْعِرت – الحاجة إليه. كأن يكون شيئًا مما استحدثه التقدم البحثي في مجال الأجهزة والأدوات ووسائل المعيشة والاتصال والانتقال والدراسة، مما لم تتوصل إليه العصور السابقة (هاتف/ مطياف (تلفاز)/ مصعد، مِئْناس (انتركم)..) أو يكون معنى أحَسّ به مفكر أو شاعر أو أديب أو عالِمُ تشريع .. ولم يحضر في ذهنه لفظٌ معبر عنه كما يريده هو، أو حتى فضّل التعبير عن معنى ما بلفظ اشتقه هو ظانًا أنه أدق أو أنسب ظلالاً...

ولكن دراستنا هذه سينصبُّ كثير منها على المفردات الموجودة فعلاً – لا التي يُراد استحداثُها فحسب، وذلك من حيث إن تلك المفردات الموجودة فعلاً أتى حين من الدهر لم تكن موجودةً فيه، ثم وُجِدت بالاشتقاق أي استُحْدِثت. فجعلنا دراسة الروابط الاشتقاقية بينها وبين مآخذها مادةً تساعد في استخلاص ضوابط الاشتقاق وقواعده. وعلى هذه النظرة فإن كلمة «استحداث» التي في التعريف تشمل ما وقع من الاشتقاق قبلاً، كما تشمل ما يقع منه مستقبلاً.

ومعنى أن الكلمة المستحدَثة تؤخذ من كلمة أخرى هو أن الكلمة المستحدثة تُبْنَى أحرفُها الأصلية من نفس الأحرف الأصلية لكلمة متقدمة، أي سابقة في الوجود على الكلمة المستحدثة، وبنفس ترتيب تلك الأحرف في الكلمة المتقدمة.

وبما أن الكلمة المتقدمة وجودًا أُرصِدَت لمعناها ووُضِعت له قبل الكلمة المستحدثة، وقد خُصَّت به وخُصَّ بها كأن كلاً منهما مِلْكُ الآخر = فإن بناء كلمة جديدة من نفس العناصر الصوتية لتلك الكلمة وبترتيبها، وللمعنى الحرفي

نفسه أو لمعنى مناسب له... بناء الكلمة الجديدة هكذا يُعَدُّ أخذًا مِن شيء مملوك لآخر[1]. وكذلك فإن الكلمة المستحدثة تعدُّ – إلى حد ما نسخة أو صورة من الكلمة المتقدمة عليها وجودًا. ونحن نعبر عن ذلك في لغتنا الجارية بأنه «أَخْذ» فنقول: أخذ نسخة أو صورة لكذا.

وإقرارًا لهذا، واستثمارًا له في تجنب اللبس وتعقيد العبارة فإننا نسمي الكلمة (المتقدمة) التي أخِذَت منها الكلمة المستحدثة: **مأخذًا**، ليبقى للكلمة الجديدة اسم: **«المشتقّة»** – دون احتمالٍ[2] مُلبس.

ونقصد **بالمعنى الحرفي**: المعنى المعجمي الذي **وُضعت** له الكلمة بأحرفها مرتبة على هيئة خاصة، أو المعنى الذي آل استعمالها إليه باشتقاق سابق أو مجاز تحوَّل إلى حقيقة. أما **المعنى القالبي** فهو معنى الصيغة[3] التي سُكَّت فيها الكلمة. والدارسون يعلمون أن للصيغة معنى مستقلاً قد يكون الفاعلية أو المفعولية أو الاتخاذ أو المطاوعة أو الآلية... إلخ حَسَب معاني كل صيغة. فالمعنى الحرفي للفظ «كاتب» هو خط رموز أصوات الكلام بالقلم – على ورق أو غيره – لإثبات الكلام، أي إلصاقه وتدوينه؛ حتى لا يُجْحَد أو يُنْسَى – وهذا هو المعنى

---

(١) سبق ابن عصفور بتوجيهٍ لاستعمال الأخذ توجيهًا قريب منه (ينظر: الممتع ١/ ٤٣).

(٢) كلمة مشتق أو مشتقة أدغمت عينها في لامها لتماثلهما، وبذلك خفيت حركة العين لإسكانها من أجل الإدغام، وهي قبل الإسكان يحتمل أن تكون مكسورة؛ فتكون الكلمة اسم فاعل، وأن تكون مفتوحة؛ فتكون اسم مفعول، وهي هنا اسم مفعول باحتمالين : اللفظ نفسه المشتق مِن غيره – وقد استبقينا هذا الاستعمال، أو هو المشتق منه، أي الذي أخذ غيره منه. وقد استبدلنا بهذا الاحتمال الأخير كلمة «مأخذ» تخلصًا من الاحتمال عند الاستعمال.

(٣) الصيغ أو القوالب التي تُسَكّ فيها كلم العربية تبلغ زهاء أربع مئة صيغة (وبعض العلماء فصّلها إلى خمس مئة وألف صيغة) لكل صيغة معانيها. وكثيرًا ما تشترك بعض الصيغ في التعبير عن معنى واحد: كالفاعلية أو المفعولية أو الآلية أو المبالغة.

المتعارَف المتبادِر، بصرف النظر عن أنه في نشأته اشتُقَّ مِن «كَتْب الِقرْبة» أي خياطة جوانب الجلد بعضها ببعض لتُلصق وتصير قِرْبَة. والمعنى القالبي لكلمة «كاتب» هو الفاعلية أي أن هذا اللفظ يوصف به «من يَفعل» المعنى الحرفي، أي يؤديه أو يشتغل به فعلاً. والمعنى القالبي لصيغة مكتاب هو الآلية، أي أن هذا اللفظ تُسمَّى به الأداة أو الآلة التي يُكتَب بها .. وهكذا.

ونقصد **بالتناسب في المعنى بين الكلمة المشتقة والمأخذ** أن المعنى الذي تعبر عنه الكلمة المشتقة - أي المستحدَثة بالاشتقاق - ينبغي أن يكون من جنس معنى «المأخذ» – كأن يكون المعنيان من جنس التغطية والستر، أو الكشف والإظهار، أو الضخامة، أو الرخاوة، أو الصلابة، أو الغلظ، أو الامتداد أو الإلصاق ... إلخ. وهذا في الاشتقاق الدلالي على ما سنعرف بعد.

ونقصد بالترديد «بأو» بين هذا وبين المعنى القالبي الجديد شمولَ نوعي الاشتقاق: اللفظي والدلالي – كما سيأتي؛ ذلك أن الجدّة أو الحداثة في الاشتقاق قد تتمثل في جِدّة المعنى **القالبي** وحده لمعنًى حرفيّ معين، ويكون المعنى الحرفي هو هو، كما مثلنا باشتقاق «مِكتاب» مِن «كَتَبَ» للتعبير عن المعنى القالبي (الآلية) للفعل «كتب» بمعناه الحرفي المعروف نفسه، وهو خطّ رموز أصوات الكلام، وكأن نشتق من كلمة الحساب كلمة حَسّابة وصفًا للرجل الماهر في الحساب – كما نقول من العِلْم: عَلاّمة، ومن القول: «تِقْوالة» للمقتدر في القول (مبالغة)، وكأن نشتق من النوم مَنامة لموضع النوم ، وهكذا.

وقد تتمثل الجِدّة في معنى حرفي جديد يؤخذ ويُستمَدّ من معنى حرفي آخر سابق عليه ومناسب له: كأن نأخذ مِن «كَتْب القِرْبة» بمعنى خياطة حافات الجلد بعضها على بعض ليصير قربة – كلمة الكُتْبة (بالضم) بمعنى مُثَبِّت سلك الكهرباء على الحائط (الكلبس)، من حيث إن كلاًّ منهما نوع من الإلصاق أو التثبيت: فكَتْب القربة: إلصاقُ حافَاتِ الجلد بعضِها ببعض بواسطة الخياطة

ليصير كالكيس فيصبح قربة، والكُتْبة (الكلبس) تلصق سلك الكهرباء، أي تثبته على الحائط. وكأن نأخذ من الطيف بمعنى الخيال لفظ المِطياف، لنعبرّ به عما يسمى التليفزيون، على أساس أن صور الأشياء البعيدة هي أهم ما يأتي به ويميزه، وهي تشبه الأطياف. وأن نأخذ من الشعلة التي هي لهب النار «المِشْعل» اسمًا لمفتاح الكهرباء - كما قد يسمى مِقْبَسًا من القَبَس: الْجِذْوة ... وهكذا. وواضح في كل ذلك أن الكلمة الجديدة معناها جديد أيضًا بالنسبة لمعنى «المأخذ» العربي، ولكنه مع ذلك مناسب له (لا مماثل): فالكُتْبة يتحقق فيها وفي مأخذها معنى الإلصاق - فالتثبيت من باب الإلصاق، والأطياف من باب الصور التي يعرضها التليفزيون في كون كلٍّ منهما خيالاً لا حقيقةَ له تُمسَك باليد، وأن كلاً منهما صورة لشخص أو حيوان أو شيء، كما أن كلاً منهما عابر غير ثابت، لكن «الطيف» في معناه العربي القديم أخفى في ذاته؛ فقد يعد خُطور ذكر المحبوبة على القلب طيفًا، كما أنه حتى لو تمثل خيالاً فإنه لا تتميز فيه الملامحُ بهذا الوضوح والتحدد اللذين تبدو بهما الصور في ذلك الجهاز، فهما غير متماثلين. وأما مفتاح الكهرباء فهو موصل للطاقة التي هي في حقيقتها من جنس النار، لكنها ليست لهبًا ولا نارًا حقيقةً، فهي مناسِبة لها فحسب، والمِشْعَل أو المِقْبَس هو آلةُ إشعال وقبْس... وهكذا.

وذكرنا التماثلَ في الأحرف الأصلية وترتيبَها بين الكلمة المشتقة ومأخذها - وإن كانِ مفهومًا من معنى الأخذ حسب ما شرحناه:

أ- لننبه - من البدء وقبل أن تأخذنا تفاصيل البحث إلى أننا نأخذ بما عليه جمهورُ الأئمة المتقدمين من أن النوع الذي نعده نحن اشتقاقًا حقًّا[1] ويُحتجَ

---

(١) سيأتي الحديث عن ظواهر لغوية كثيرة سمّاها كثيرون اشتقاقًا، وهي ليست من الاشتقاق في شيء - كما سنفصّل ذلك في موضعه - إن شاء الله تعالى.

به[1] على أنه اشتقاق، هو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للكلمتين: المأخذ والمشتقة، بأعينهن وترتيب مواقعهن فيهما - ويلزم من ذلك التماثلُ في عدد الحروف الأصلية أيضًا، وقد أخذنا بهذا بمقتضى تمييز مسائل العلوم وتحرير المصطلحات، وسيأتي التفصيل. أما ما عدا الأحرف الأصلية بترتيبها فيهما - من الأحرف الزائدة، والحركات والسكنات، ومواقع كل منها فإنهما يمكن أن يختلفا فيه (وسنقف - بعدُ - لبحث اشتراط اتفاق المشتق والمأخذ في الصيغة أو عدم اشتراط ذلك).

ب - ثم لنؤسس بالأمرين: (تماثل الأصول، وترتيبها في الكلمتين) لرفضنا نسبة ما لا يتحقق فيه أي منهما إلى مجال الاشتقاق - كما سيأتي.

ولمزيد من التوضيح نأتي **بمجموعتين من الأمثلة: الأولى** اشتقاقات واقعة معتادة بعضها في المعاجم **التراثية**، وبعضها جارٍ على الألسنة فعلاً، والأخرى اشتقاقات مبتكرة تمامًا لم توجد بمعانيها التي نقصدها بها الآن قبل زماننا هذا. والهدف من إيراد المجموعتين هو التمثيل للاشتقاق، أي استحداث كلمة من كلمة أخرى، لكن التمثيل في المجموعة الأولى مقصور على **كشف** العلاقة الاشتقاقية بين الكلمتين؛ لأن الكلمات المشتقة موجودة من قديم في المعاجم وغيرها، أي لسنا نحن الذين ابتكرنا الألفاظ المشتقة في هذه المجموعة، وكشف العلاقة قد يكون مِن عَمَلنا، وقد يكون من عَمَل الأئمة السابقين. أما المجموعة الثانية فالكلمات المشتقة مبتكرة تمامًا: بعضها من ابتكار مؤلف هذا الكتاب، وبعضها أدى إلى ابتكاره وجريانه على الألسنة ظهورُ الأجهزة الحديثة كالغسالة

---

(١) جاء في شرح أبي حيان لـ «تسهيل» ابن مالك - إشارة إلى هذا النوع من الاشتقاق الذي التزم فيه تماثل الحروف ومواقعها في المأخذ والمشتق معًا - قوله: «وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به» المزهر (١/ ٣٧٤). وسيأتي هذا مفصلاً.

والثلاجة ... إلخ، فاشتقت لها أسماء ليستطيع الناس الكلام عنها بيعًا أو شراءً أو استعمالاً.

المجموعة الأولى:

• يشتق من الفعل **مشى** يمشي مَشْيًا (ومعناه الخطو بالقدمين خطوًا متواليًا يقطع مسافة) هو مَاشٍ (اسم فاعل)، ومَشّاء (بتشديد الشين) أي كثير المشي (صيغة مبالغة)، وهذا مَمْشَى الناسِ إلى الحديقة (اسم مكان)، وفلان أمْشَى من فلان؛ أي أقدرُ على المشي أو أكثرُ مشيًا (أفعل تفضيل)، وهذه مِمْشاة الطفل لتلك التي يُتعلَّم المشي بالاستناد إليها (اسم آلة) وتسمَّى عند العرب «الحال»، وهذه مِشْية مُعجب (بكسر الميم اسم هيئة).

وتقول: مشّاه (بتضعيف الشين) أي: جعله يمشي (بأن دفعه أو زجره أو مكّنه من المشي، فالتضعيف للتعدية) واسم الفاعل مُمَشٍّ، واسم المفعول ممشًّى.

وتقول: ماشاه يماشيه مماشاةً بمعنى شاركه في المشي والفاعل هو البادئ، وتقول: يا فلان ماشِ فلانًا: أمرٌ من ذلك، وأخذته الشرطة هو ومُماشيه أي من كان يمشي معه (اسم فاعل).

وتقول: تماشَيْنا أنا وفلان نتماشى تماشيًا (أي: تشاركنا في المشي – وهذه الصيغة لا تعيّن البادئ) ويا فلان لا تماشِ المنحرف ولا المدمن.

وتقول: تمشَّى فلان يتمشى تمشيًا أي: تكلَّف المشي أو اجتهد ليمشي (إذا كان مُثْقَلاً لعلة ما، وتصلح الصياغة للمشي البطيء اختيالاً) وفلان أكثر تمشيًا من فلان (أفعل تفضيل).

وتقول: استمشى الطبيبُ المريضَ، أو الشرطيُّ المتهمَ؛ أي طلب منه أن يمشي ليرى قوامه أو هيئة مشيه.

• ويقال من الفعل **فتح** يفتح فتحًا (ومعناه فَرْجُ ما كان مغلقًا أو نحو ذلك): فتّح الأبواب أو الأكياس تفتيحًا (التضعيف لتكثير الفتح)، فالفاعل

مُفَتِّح (بكسر التاء المشددة)، والأكياس مُفَتَّحة (بفتح التاء المشددة).

وتقول: تفتَّحت الأبواب تفتُّحًا (فالصيغة هنا للمطاوعة) - فهي مُتَفتِّحة (بكسر التاء الثانية مشددة)، والساعة الثانية مُتَفَتَّحُ أبواب المستشفى (زمان).

وتقول: افتتح بابًا في الجدار، أي: اجتهد حتى فعل ذلك (فالصيغة للاجتهاد في تحصيل الفعل) وهذا الموضع مفتتَح الباب: أي مكان افتتاحه.

وتقول: انفتح الباب (والصيغة للمطاوعة ولا تعبر عن جهد أو كثرة كما تعبر صيغة تفعل)، وتقول: استفتح البابَ أي طلب فتحه أو حاول فتحه ...

ب - **وتقول (من أسماء الأعيان)**[1] رأستُه بمعنى أصبتُ رأسه. وجَبَهتُه: أصبتُ جبهته. وعِنْتُه: أصبتُ عينَه وكذلك أذَنْتُه، وأنَفْته، وشَفَهْتُه، وسنَنْته، وذَقَنته، وصَدَرْتُه، ورأيْته، وفَأَدْته، وبَطَنته، وكَبَدْته، ورَكَبْته، وعَقَبْتُه (بفتح الكاف والقاف، وكذلك فتح عين كل أفعال هذه الأعضاء، عدا عِنْته) بمعنى أصبت - أو ضربت - أذُنه، وأنْفَه، وشَفَتَه، وأسنانه، وذقْنه، وصَدْره، ورِئَتَه، وفُؤَاده، وبَطْنه، وكَبِـدَه، وظَهْره، ورُكْبته، وعَقِبه.

ويتأتى مما يصاغ من بعض أسماء هذه الأعضاء أن يكون المعنى الإصابةَ بذلك العضو - لا إصابتَه - فتقول: سَنَنْتُه وأنت تقصد أنك أصبته بأسنانك أي عَضِضْتَه، وكذلك تقول: عِنْتُه إذا أصبتَه بعينك أي حسَدته، وكذلك رَكَبْته إذا أصبتَه برُكْبتك، وأبَرَتْه العقرب: لسعته بإبرتها، ويمكن قياسيًا أن تقول: رَأَسْتُه إذا ضربتَه برأسك، وهكذا.

ويأتي ذلك من غير أعضاء البدن أيضًا فيقال: فَأَسَه: قطعه بالفأس، وحَبَلَه: شَدَّه بالْحَبْل، وعَقَلَه: شَدَّه بالعِقال ...

وتقول من أسماء الأعيان أيضًا - لكن لغير معنى إصابتها أو الإصابة بها وإنما لاستعمال الشيء-: تأبّطَ الشيء: وضعَه تحت إبطه. صَبَع به وعليه: أشار

(١) المقصود بالأعيان هنا الأشياء المادية المجسمة.

نحوه بإصبعه. احتَضَن الشيء: جعله في حِضْنه. ثَفَّى القِدْرَ (ض)[1]: جعلها الأثافي، وأتَّبَ الجاريةَ (ض): ألبسها الإتب[2]، وائْتَتَبَتْ هي: اتخذته أو لبسته (اتخاذ).

وللصيرورة: استحجر الطين أي صار كالحجر، واسْتَتْيَسَتْ العَنْزُ، واستَنْوَقَ الجملُ، واستَرْجَلَت المرأة. أي صارت العنز كالتيس، والجمل كالناقة، والمرأة كالرجل...

ولوجود الشيء وإصحابه قالوا: ألْحَمَ فلان وأتْمَرَ وألْبَن: صار ذا لحم وتمر ولبن، أي عنده هذه المواد – أو كثر ذلك عنده، ولَحَمَ القومَ وتمَرَهُم ولَبَنَهم: أطعمهم اللحمَ والتمرَ وسقاهم اللبن. وقريبٌ مِن معنى الاتخاذ: تأبَّل الرجلُ إبلاً: اتخذها. وأبَل: كثُرَتْ إبله.

وللدخول في المكان أو الزمان قالوا: بَصَّر القومُ: أتوا البصرة، وأتْهَمُوا: أتَوْا تِهامة، وأنْجَدُوا: أتَوْا نَجْدًا، وأخْرَفُوا: دخلوا في زمن الخريف، وكذلك: أصافوا وأربعوا ... إلخ.

(ونحيل في الازدياد من أمثلة الاشتقاق من أسماء الأعيان وما إليها على كتاب «الاشتقاق» للعلاّمة عبد الله أمين – رحمه الله – فهو أوسع ما جَمع من ذلك إذْ فيه نحوُ ألفَيْ مثل)[3].

فهذه الأمثلة في (أ) و (ب) الاشتقاق فيها كلها لفظيّ، بمعنى أنه منصب على اللفظ بنفس معناه في كل منها، والذي يختلفُ ويُستَحْدَثُ هو معنى الصيغة:

---

(١) (ض) تعني أن الفعل مضعف أي مشدد العين. والأثافي هي الحجارة التي كانت القدر تنصب عليها.

(٢) الإتب بالكسر: قميص بلا كمين.

(٣) ينظر «الاشتقاق» عبد الله أمين (ط. ١ – لجنة التأليف ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م) ص (٢٣ – ١٢٤).

فالمشي والفتح في كل أمثلة (أ) كلٌّ منهما بمعناه المعروف: المشي نقل القدمين سيرًا. والفتح فَرْجٌ في العرْض المصمَت للشيء. ولكن معاني الصيغ التي وُضعت فيها كل من الكلمتين هي المقصودة من الاشتقاق أي بناء الكلمة عليها. وهي تختلف حسب ما ذُكر في كل صيغة، فإذا قُصد التعبير عن وصف الشخص بأنه يمشي الآن قيل: «هو ماش»، وإذا قصد التعبير عن كونه أقوى أو أكثر في المشي من غيره قيل: «هو أمشى من فلان». وهكذا.

وكذلك الأمر في أسماء الأعيان في كل من أمثلة (ب)، فهي مقصودة بنفس ذواتها دون استحضار المعنى أو الملحظ الذي من أجله سمى الإبطُ إبطًا، أو الحِضْن حِضنًا، أو الإثبُ إِتبًا ... إلخ. لكن معاني الصيغ التي وضعت فيها كل منها هي المقصودة بالاشتقاق. والصَوْغ على الصيغة المعينة: الاستعمال أو الصيرورة أو الإصحاب إلخ – حسب ما وجد العلماءُ أن العرب يستعملونها فيه.

وصيغ العربية كثيرة تبلغ أربعمائة أو تزيد قليلاً. والصيغة الواحدة تستعمل لأكثر من معنى (مثلاً إصابة الشيء أو الإصابة به أو التزويد به ونحو ذلك). وحقل الاشتقاق اللفظي هذا كله هو من عمل علماء «الصرف»، عليهم أن يستقصوا دراسته في لغتنا العربية، ويقنّنوه: صيغًا ومعاني.

ج – أما في الأمثلة التالية فالاشتقاق ينصب على المعنى الحرفي للكلمة المأخذ؛ ليؤخذ منه معنى جديد مناسب لمعناه – لا ليصاغ من نفس المعنى صيغة جديدة، وذلك كما نأخذ معنى العصيان من صلابة العصا؛ لأن الشأن في العصا أن تكون صُلبة، وكذلك العصيان هو تصلب وجمود وعدم ليونة وعدم انقياد.

وكذلك نأخذ معنى العَدْل – بالفتح – من العِدْل – بالكسر : الذي يُعلَّق في أحد جَنْبَي الحِمْل ليعادَل به الجَنْبُ الآخَر إذا كان هذا الآخرُ أثقل. فالمنظور إليه في الاشتقاق من العِدْل هو ما يُحْدِثه – من توازن.

وكذلك نأخذ الظلم بمعنى انتقاص الحق أو المستحَقّ من قولهم: «ظَلَم سِقَاءه: شَرِبه قبل أن يَروب»؛ لأن استحقاقه أن يبقى لكي يروب، ويخرج زبده. وظَلَمَ الناقة: إذا نحرها لغير علة؛ لأن استحقاقها كان أن تبقى ما دامت ليست بها علة. فانتقاص المستحق هو المنظور إليه في الاشتقاق من هذين الاستعمالين.

ونأخذ معنى «التحم كذا بكذا» بمعنى اشتبك به من اشتباك اللحم وتماسك نسيجهِ ومادته - لا من اللحم باعتداده اسمَ عين، أي كونه مادة تكسو عظام الحيوانات وتؤكل.

ونأخذ معنى «ابتَسَر حقَّه: طَلَبه قبل أوانه» من المعنى الذي في «البُسْر» (البلح الأحمر) وهو عدمُ نضجِهِ وصلوحِهِ للأكل من وجهة نظر العرب، فنضجُه وصلوحُه عندهم أن يصير رُطَبًا.

ونأخذ تتمير اللحم بمعنى «تجفيفه قطعًا صغيرة» من حالة التمر؛ إذ يكون ثمرات صغيرة الحجم جافة، وليس هذا كقولهم: «تمره: أعطاه تمرًا» فهذا الأخير لم ينظر فيه إلى خصوصية حالة التمر، وهو كونه ثمار نخل بقدر الحَصَى جافّة، وإنما هو هنا ثمر النخل الحلو المعروف بصرف النظر عن قدره وجفافه.. وهكذا.

المجموعة الثانية :

أما في هذه المجموعة التالية فإننا نحن (المؤلف أو أهل العصر الحديث) الذين ابتكرنا ألفاظ هذه المجموعة، ونضيف الآن أن الابتكار في بعضها شامل للفظ والمعنى، وفي بعضها مقتصر على اللفظ.

فمن الأول كلمة «نشوبة» التي اشتققناها من الفعل «نَشِب» لنعبر بها عن تلك الهَنَة الإسفَنْجِية الليفية التي توضع على أطراف الأحذية والحقائب والأردية بديلاً للأربطة والأزرار، والفعل «نَشِب» يعبر عن تعلق شيء بأثناء شيء بحيث لا ينفصلان بسهولة، وكلمة «مُسَوَّقَة» التي نشتقها من «الساق» لنعبر

بها عن معنى «البنطلون»؛ لأنه يكسو الساقين بطولهما متميزتين. كما نقترح كلمة «طرْفية» لما يسمى «فاكسْ» أخذًا من «الطرْف» (بسكون الراء): غطاء العين نظرًا لسرعة ارتداده، أو كلمة «مُؤَنّاة» من «الآن» للفاكس أيضًا[1]. وهو فيهما صفة يستغنى بها عن الموصوف: «رسالة» طرفية، أو «رسالة» مُؤَنّاة. ويمكن أن نقول: آنيّة أي رسالة آنية نسبة إلى الآن.

وكلمة غِفَارة (بوزن رسالة) لما تُغَطَّى به السلعة عند شرائها، وبكلمة «غَفَر» في قولنا: إن الذهب غَفَره طولُ استعماله أي غَشّاه فأذهب بريقه، وبكلمة العارض أو المعراض لما يسمى الفيديو.. وهكذا.

ومن المشتقات الحديثة الجارية الآن: الغسالة والثلاجة والخلاّط والمطحنة والمكنسة والمكواه .. وعند الفلاحين هناك الدَّرّاسة والدَّرّاوة والزرّاعة والفرّاكة.

فالدرّاسة آلة دَرْس القمح والشعير والأرز والبرسيم لفصل الحب من سنابله. وكان ذلك يتم بمرور النَّوْجَر (= النورج) تشده البهائم دائرةً به عليها مئات المرات. وكان القدماء يسمون ذلك الديّاسة أيضًا؛ لأنه كان يتم بدوس البهائم فحسب.

والدّراوة آلة لتخليص الحب من التبن المختلط به. وكان ذلك يتم بنثر خليطهما دَفْعًا إلى أعلى في الهواء بواسطة المِذْراة (من ذرا يذرو والمضعّف ذرّى يذرِّي) مرارًا كثيرة، فتساعد الريح على فصلهما بإبعاد التبن عن الحب.

والزّرّاعة آلة لغرس نبتات الأرز واحدة واحدة في أرض مشبعة بالماء (وذلك بعد أن يُسْتَنْبَتَ حب الأرز مكثفًا في مساحة صغيرة حتى يبلغ حوالي ٢٥ سم طولاً).

والفرّاكة لقَشْر حَب الأرز، وكان ذلك يتم بدقّهِ بالجُلَب (هراوات غليظة) في

---

(١) وقد سموه الناسوخ – الأصل فيه لآلة النسخ. وهي تسمية تُقبَل لكنها لا تشير إلى السرعة.

«أقداح» (القَدَح وعاء خشبي في حجم جذع شجرة كبيرة منقور الوسط يدق فيه الأرز وغيره. وقد يكون القدح من صخر) وبعض الجهات تسمي ذلك تَبْييض الأرز - أو ضَرْب الأُرْز - وتسمي الأُرْز المقشور الأرز الأبيض.

ومراجعة ما سبق هنا تكشف أن تلك المشتقات الحديثة الجارية: الجديد فيها هو الصيغة للمعنى المعجمي الخاص في بعضها. ثم تحوّل كل منها إلى اسم جنسٍ لآلة.

لماذا آثرنا هذا التعريف المقيّد للاشتقاق

لقد آثرنا التعريف الذي أسلفناه وشرحناه، وعرفنا أنه بنصه يقيد تعريف الاشتقاق بما لا يسمح بدخول ظواهر الإبدال والقلب المكاني والنحت وتقاليب المادة والمتصاقبات - لعدة أمور:

أولها: أن هذا التعريف هو الذي يعبر بدقة عن خصيصة الاشتقاق أو علاقته - حسَب ما وُجِدت في التراث العربي واتخذت اسمها وأمثلتها قبل أن تظهر معالم أي مبحث لغوي آخر على الإطلاق:

أ - فقد جاء في الحديث القدسي الصحيح: **«أنا الرحمن، خلقت الرَّحِم، وشققت لها شِجْنة من اسمي، فمن وَصَلها وصلتُه، ومن قَطَعها قطعتُه»**[1] اهـ. و(الشِّجْنة شُعبة من غصن من غصون الشجرة)[2]، والخلاصة أن الله وفّق

---

(1) من كتاب الأحاديث القدسية من صحيح السنة النبوية (جمع وتوثيق) مجدي فتحي السيد (١١٣). وقال: أخرجه أحمد (١/ ١٩١، ١٩٤)، وأبو داود (١٦٩٤)، والترمذي (١٩٧٢) إلخ. أقول: إن الحديث في «مفردات الراغب» وفي «تاج العروس» (رحم) عنه، بلفظ: «أنا الرحمن، وأنت الرحم شققت اسمك من اسمي ..» وفيه عنه: «الرحمة رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل في الرقة المجردة، وفي الإحسان المجرد».

(2) ينظر تاج العروس (شجن)، وأيضًا: (رحم) أول التركيب ووسطه. وفي «المفردات» للراغب: «الرَّحِمُ رَحِمُ المرأة، ومنه استعير الرَّحِمُ للقرابة، لكونهم خارجين من رَحِمٍ=

وهدى لتسمية الكيس الذي يتربى فيه الجنين في البطن «الرَّحِم»، وهو اسم يعبر عن خصيصة تتحقق ماديًا في «الرحم»، وهي السعة الباطنية مع الرقة أو البلال[1]، ويتحقق لازمها معنويًا في اتصاف «الرحمان» بالرحمة: بأنه يحلم، ويكشف الضر، وينعم[2]. ويتحقق لازمها في البشر بالرقة العامة لأولي الأرحام، والتعاطف معهم، وبالتألم لمن يعاني شدة ما، تألمًا يدفع لتخفيف ما يعانيه، وما إلى ذلك.

ففي ذلك الحديث القدسي نجد أن العلاقة مصرح بها «وشققت لها شِجْنة من اسمي» «وشققت اسمَك من اسمِي»؛ فالعلاقة بين الاسمين (الرحمان

= واحدة»، ثم قال: «إن الرحمة منطوية على معنيين: الرقة والإحسان».

(١) أ – رَحِمُ المرأة وهو كيس الجنين يتصف بالسعة، وهذا واضح تمامًا من أن البنت البكر تكون خميصة البطن، ثم إذا حَبِلت عظُمَ بطنها مع نمو الجنين في كيسه الذي لم يكن يُلْحَظ له وجود قبل الحمل، ثم إذا هو يتسع لجنين يبلغ حجمه حجم رأس أمه مرة أو عدة مرات.

ب – ويتصف بالرقة المتمثلة في البلال والسوائل التي تحيط بالجنين فتحفظه وتغذيه.

ج – المعنيان المذكوران: السعة الباطنية أو سعة الأثناء، ورقة الباطن أو الأثناء أو بلالها = يتحققان ماديًا في استعمال عربي صحيح، قالوا: «رَحِمَ السِّقاءُ: ضيعه أهله بعد عِينَته فلم يدهنوه حتى فسد فلم يلزم الماء» (اللسان) فالسقاء هو القربة، ومعنى «رحم السقاء» أنه بلى من كثرة الاستعمال؛ فتعين أي اتسعت مَسامّة، فصارت كالعيون يتسرب ماؤه منها ، فاتساع المسام اتساع في الأثناء، ومرور الماء منها هو بلالها. وهذا يصحح تحليلنا لمعنى اسم الرحم.

(٢) الحلم عدم المعاجلة بالعقوبة، وذلك في البشر من سعة الصدر والتحمل، وهو رحمة ولا شك، وكشف الضر أو تخفيفه رحمة أيضًا بلا شك، وقد عبروا عنهما بالرقة (انظر قول الراغب في التعليقين السابقين لما قبل هذا)، والرقة تقابل البلال في الاستعمالات المادية. والإنعام والإحسان إفاضة نعم يُحتاج إليها وإغناء عن الاحتياج، وهذا أيضًا رحمة. والتفضل فيض رحمة.

والرَّحِم) هي الاشتقاق. وضلعا العلاقة الاشتقاقية مُعَيَّنان: المأخذ هو اسم «الرحْمان» عز وجل، والمشتق هو «الرحم». وما دام الحديثُ صحيحًا فهو صادر في العهد النبوي الكريم.

ب - وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه ، شاعر النبي ﷺ في مدحه ﷺ :

«وشق له من اسمه ليُعِزَّهُ فذو العرشِ محمودٌ وهذا محمدُ»[1]

فاسم العلاقة موجودٌ مصرَّح به «وشق له من اسمه»، والمثال التطبيقي موجود «محمود ومحمد»، وضلعا العلاقة الاشتقاقية مُعَيَّنان: المأخذ محمود، والمشتق: محمد.

ونلحظ أن المثلين تحقق فيهما قيدا التعريف الذي آثرناه: تماثل الحروف الأصلية بأعيانها - مع تماثل مواقعها في كل من التسميتين «الرحمان والرحم»: راء ثم حاء ثم ميم. «محمود ومحمد»: حاء ثم ميم ثم دال.

وواضح أن لفظ «شَقّ» في الحديث القدسي والبيت المذكورين مقصودٌ به أخذ الحروف الأصلية لكلمة من الحروف الأصلية لكلمة أخرى؛ أي استمدادها منها، وبنفس ترتيبها فيهما - دون التفات إلى سائر الضوابط الخاصة بأنواع الاشتقاق ومأخذ كل نوع حسب ما يأتي في الفصول التالية؛ لأن هذه ضوابط صناعية متأخرة، والذي التُزم هو ما يتحقق فيه المعنى اللغوي البحت للاشتقاق، وهو كافٍ تمامًا للاحتجاج به هنا.

وبوجود التصريح بالاسم، والاستعمال الذي ينطبق عليه بالتوضيحات المذكورة، تكون **الإضافة** في الاحتجاج بأعمال اشتقاقية خالية من ذلك التصريح - كقوله ﷺ: **«إنما سماهم الله الأبرار؛ لأنهم بروا الآباء والأبناء»**[2] - هي أن

---

(١) ينظر ديوان حسان بن ثابت (تحـ د. سيد حنفي حسنين) ص (٣٣٨).

(٢) الإتقان للسيوطي (ط الحلبي) (٢/ ٢٠٣) وقال: أخرجه ابن عساكر في تاريخه عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم .

ما أثر من تنبيه على الربط أو العلاقة الاشتقاقية، في ذلك العهد النبوي الكريم، يغطي نوعي الاشتقاق الاصطلاحي اللذين سننبه عليهما في فصل التقسيم؛ حيث إن اشتقاق «محمد» من «محمود» اشتقاق لفظي؛ لأن المعنى الحرفي فيهما واحد، واشتقاق «الرَّحِم» من «الرحمان» دلالي؛ لأن الرحم اسم عين، والمعنى الذي فيه من الرحمة هو الأصل المادي المتمثل في سعة الأثناء أو الباطن مع الرقة أو البلال.

وثاني الأمور التي آثرنا التعريف المقيد للاشتقاق من أجلها هو: أن علماء الأمة المتقدمين اتخذوا صورة الاشتقاق تلك وتمسكوا بها وتعاملوا بها – عمليًا ونظريًا – منذ ابن عباس (رضي الله عنهما) (٦٨ هـ) إلى ابن جني (٣٩٢ هـ):

(أ) أما عمليًا: فقد أخذ ابن عباس معنى ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر/ ١] من قول أحد أعرابيين اختصما إليه في بئر: «أنا فَطَرْتُها» أي: أنا ابتدأت حفرها[1]. فمعنى **(فاطر السموات والأرض)** منشئها وموجدها ابتداءً، وفسَّر مجاهد (١٠٤هـ) ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] بـ «لا يكرثه» من قولهم: **آده**: إذا أثقله واشتد عليه»[2]. وفسر الحسن البصري (١١٠هـ) ﴿ ٱلْفَلَقِ ﴾ [الفلق/ ١] بأنه «كل **ما انفلق** عن جميع ما خُلِق من الحيوان والصبح والحب والنوى وكل شيء من نبات وغيره)،[3] أي أنه جعله من الانفلاق: الانشقاق. وفسَّر قَتادة (١١٧هـ) ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة/ ٤] بأنه «يوم **يدين** الله العبادَ بأعمالهم»[4]، فجعله من الدِّين: المجازاة أو المحاسبة، وعلل السُّدِّي (١٢٧هـ)

---

(١) ينظر لسان العرب (فطر).

(٢) الغريبين للهروي (١/ ١٠٧).

(٣) تفسير القرطبي (٢٠/ ٢٥٥).

(٤) تفسير الطبري: (١/ ١٦٠).

تسمية جبل قُعَيْقِعان بقَعْقَعة القِسِيّ والجِعاب والدَّرَق التي كانت تجعلها جُرْهُم فيه[1]. وتكلم أبو عمرو (١٥٤هـ) عن اشتقاق اسم الخَيْل من الخُيَلاء[2]. وفي «العين» للخليل (١٧٠هـ) ومن أكمله بعده مئاتٌ من أمثلة الربط الاشتقاقي — من صريح ما نُسب منها إلى الخليل: «اليعملة من الإبل: اسم مُشْتق من العمل»[3]. وقد بين سيبويه (نحو ١٨٠هـ) اشتقاقات نحو أربعين كلمة[4]. وألّف الأصمعي (٢١٦ هـ) كتابه اشتقاق الأسماء، وكذا فعل ابن دريد (٣٢١هـ).

ثم نجد كتاب اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاج (٣١١هـ) وللزجاجي (٣٤٠ هـ)، ورسالة الاشتقاق لابن السراج (٣١٦ هـ)[5]. هذا بالإضافة إلى منثورات من الربط الاشتقاقي في كتب أبي عُبيدة، وأبي عُبيد، وابن السِّكّيت، وابن قُتَيْبة، والْمبَرِّد، وثعلب[6] (وهم من علماء القرن الثالث)، وكُراع[7]، وابن

---

(١) ينظر اللسان (قعع). وتعيين «جرهم» أحد ثلاثة أقوال، والثاني: «تُبّع»، والثالث لم يعين اسمًا.

(٢) ينظر المزهر (١/ ٣٥٣).

(٣) العين (٢/ ١٥٤)، هذه الأمثلة مِن أول كلام ابن عباس عن «فاطر السموات» إلى هنا مأخوذة بانتقاء من «أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم» رسالة د. محمد حسن حسن جبل لنيل العالِمية (الدكتوراه) وهي مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة ص (٧ — ٩)، وفيها مزيد من الأمثلة، وهي تعد للطبع.

(٤) ينظر الكتاب (تحـ هارون) (مثلاً) (٢/ ١٠٢ — ١٠٣، ٣/ ٢١٧ — ٢١٨، ٤/ ٣٠٩ — ٣٢٠)، وقد جمعها الشيخُ عبد الخالق عضيمة — رحمه الله — في «فهارس كتاب سيبويه».

(٥) هذه كلها كتب مطبوعة ومتاحة الآن.

(٦) تنظر أمثلة للربط الاشتقاقي الذي أجراه هؤلاء الأئمة وآخرون غيرهم في رسالة «أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم» التي ذكرناها في التعليق الرابع قبل هذا ص ٩.

(٧) ينظر المنتخب لكراع (تحـ د. محمد أحمد العمري) (٢/ ٦٦١ — ٦٨٧).

السَّرّاج[1]. وكلها[2] يجري فيها الربط الاشتقاقي وفقًا للمفهوم الذي صغنا التعريف على أساسه؛ أعني تماثل الحروف الأصلية في المأخذ والمشتق بأنفسها وترتيب مواقعها فيهما.

(ب) وأما نظريًا فإننا نجد – بالإضافة إلى ما يؤخذ من تلك الممارسات العملية طوال قرنين أو أكثر – نجد أن أبا بكر بن السرّاج (٣١٦ هـ). قد ذكر **صراحةً وبأسلوب قصر** – ضابطَ القول بأن لفظًا ما مُشْتَقٌّ من الآخر فقال: «لن يستحق هذا الاسم حتى يجتمع له شيئان: أحدهما أن تجد حروفَ أحدهما التي يقدّرها النحويون بالفاء والعين واللام **بأعيانها** في الحرف (= اللفظ) الآخر. إن كان أحدهما ثلاثيًا كان الآخر ثلاثيًا، وإن كان رباعيًا فمثله، وإن كان خماسيًا فكذلك، ولا يقع فرقٌ بينهما – إذا وقع – إلا باختلاف الحركات أو بالزوائد، فيكون البناءُ غيرَ البناء والأصول واحدة... »، والشيء الآخر: «أن يشاركه في معنى دون معنى ... »[3] وهذا كلامٌ واضح وحاسم في حتمية التماثل في الأصول في اللفظين لاعتداد العلاقة بينهما اشتقاقًا. ويؤخذ قوله بحتمية الترتيب أيضًا من قوله: «ولا يقع فرقٌ بينهما إلا باختلاف الحركات أو الزوائد» ... إلخ.

وهكذا جرى الأمر نظريًا وعمليًا دون وقوع استثناءات – ما عدا كلمات ذكرها الخليل وأدارها بين النحت والاشتقاق الصوتي، وكلمة أخرى له

---

(١) ينظر الأصول (تحـ عبد الحسين الفتلي) (٣/ ٢٣٢ – ٢٤٣) مثلاً – وهذا عدا رسالته في الاشتقاق وما فيها.

(٢) لم نذكر كتب الاشتقاق التي لم نرها فلم نعرف محتواها – ينظر قائمة بها في كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي تحـ. د. رمضان عبد التواب وصاحبه، بلغ عددها سبعة وعشرين، الثالث والعشرون منها توفي مؤلفه (٦٨٥ هـ). ولكن المرجح بنسبة تقرب من اليقين أنها كانت تجري في نفس الإطار: تماثل الحروف الأصلية في المأخذ والمشتق بأنفسها وترتيب مواقعها فيهما معًا.

(٣) النصان من «رسالة الاشتقاق» للسرّاج ص ٢٠.

جعلناها ضمن اشتقاق الجذور[1].

وكل ذلك - حتى لو وُجد أضعافه[2] - لا يُسَنِّي تمييع قاعدة أو ضوابط مستقرة[3].

وثالث تلك الأمور: أن ذلك الإطار الذي حدده التعريف وذكرناه أكثر من مرة: تماثل حروف المأخذ والمشتق بأنفسها وترتيب مواقعها فيهما – هو الذي يصدُق عليه أنه اشتقاقٌ، أي أخذٌ كلمة من أخرى، وقد فصّلنا هذا من قبل. أما المبْدَلات والمقلوبات فهي ليست أخذًا أو إنشاءً لكلمة من أخرى، وإنما هما تَوَلُّد كلمة عن أخرى بالنطق التلقائي، وهما سَماعيان، والعرب ما كانت تتعمد القلب أو الإبدال. والتقليبُ ليس أخذًا ولا توليدًا والتصاقبُ كلمات متقاربة المعاني نعم، لكنها من جذور مختلفة، وتولُّد إحداها عن الأخرى مجرد ادعاء من أصحابه.

---

(١) ينظر العين (تحـ المخزومي و ..) (١/ ٦٠ – ٦١) حيث كلامه عن حَيْعَلَ وعَبْشَمَ وتَعَبْقس (من حيّ على، وعَبْد شمس، وعَبْد قيس) وقد سمى هذا نحتًا كما سمّاه اشتقاقًا، و(٨/ ٤١٤) حيث تكلم عن اشتقاق بأباه من البأبأة (من: بأبي أنتَ) وفي الخصائص ١/ ٢٧٥ «بأبأت به»، وهي من نفس نوع ما سماه نحتًا أيضًا، والعين (١/ ٥٧) حيث تكلم عن اشتقاق تنخنخ من أناخ.

(٢) لا يوجد أضعاف، ولكن وجد لكراع في المنتخب (٢/ ٦٦٥ – ٦٦٦) أن (أوغر) راؤها مبدلة من لام أوغل، ثم اشتُق من أوغر إيغار المال. وأن المحراب مشتق من (حرب) التي راؤها مبدلة مِن لام (حلب). وكما ترى فإن مرحلة الاشتقاق في الكلمتين تالية لمرحلة الإبدال، وكذلك إجازته أن تكون (مُوسَى) أصلها (مُيْزَى) ثم أبدلت الزاي سينًا والياء واوًا.

(٣) هذه مقررة عامة: قال ابن السراج في الأصول (١/ ٥٦): «ينبغي أن تَعْلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرّد في نظائره. وهذا يُسْتعمل في كثير من العلوم، ولو اعتُرِض بالشاذ على القياس المطَّرد لبَطَل أكثرُ الصناعات والعلوم» اهـ.

والنحت أخذٌ ولكنه من أكثر من كلمة. فلا يسوغ – مع ذلك الإحكام الصارم لضوابط هذه العلاقة والالتزام بها طوال أربعة القرون الأولى للهجرة التي هي قرون النشأة والنمو والاكتهال للعلوم العربية – أن يُفْتَح البابُ لإقحام ظواهر ليست من الاشتقاق إلى داخل إطاره تهوِّش معناه، وتميِّع حدوده، وبخاصة أن كل ظاهرة منها لها ضوابطها التي تميزها عن غيرها تمام التمييز، ولها لقبها الذي عُرِف في تلك القرون أيضًا. وسنعقد فصلاً أو فصولاً لمناقشة ذلك الإقحام، والله المستعان.

تعريفات الأئمة المتقدمين للاشتقاق

لقد عرَّفنا «الاشتقاق» في الفصل السابق بما ينبغي أن تنتهي إليه صورته. وقد بدأنا تعريفنا ذاك بكلمة «استحداث»؛ من حيث إن هذا الاستحداث هو الغرض الأصلي من «عملية» أخذ كلمة من كلمة تسبقها. وهنا نعرض تعريفات المتقدمين لنَعْلَمَها أولاً، ثم لِنتبين موقع تعريفنا – بجوانبه – من تلك التعريفات المتقدمة.

فأما بالنسبة **للاستحداث**: فقد أبرزت تعريفاتُ كثيرٍ من المتقدمين معنى الاستحداث هذا، وإن اختلفت تعبيراتهم عنه: فعبّر عنه أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) «باستئناف الوضع على أصلٍ سبق» فقال: «.. معنى الاشتقاق أن **يوضع شيء مستأنفًا** على أصل سبق»[١]، وعبر عنه أبو الحسن علي بن مؤمن (= ابن عصفور) (٦٦٩هـ) بالإنشاء مع **عزوه إلى أكثر النحويين** فقال: «الاشتقاق الأصغر حدَّه أكثرُ النحويين بأنه **إنشاء فرع** من أصل يدل عليه»[٢]، وقد عَدَلَ عن هذا التعريف بعض العدول – لشُبْهة أو تَصَوُّر للاشتقاق غير ما

(١) اشتقاق أسماء الله (الحسنى) للزجاجي (تحـ د. عبد الحسين المبارك) ٢٧٣.

(٢) الممتع لابن عصفور (تحـ د. قباوة) (١/ ٤١).

نرتضيه[1] - إلى تعريف آخر سيأتي - لكنه عاد فأكد تعريفه السابق مع نفس الغَزْو أيضًا فقال: «إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدَّه النحويون به من أنه «**إنشاء** فرع من أصل يدل عليه»[2]، وعبارة أبي حيان (٧٤٥هـ) «إنشاء مركَّب من مادة يَدُلّ عليها وعلى معناه»[3] - وقد استعمل أبو حيان كلمة مادة هنا بمعنى جذر، وعبَّر ابن عقيل (٧٦٩هـ) أيضًا بلفظ «الإنشاء» فعرَّف الاشتقاق بأنه «**إنشاء** كلمة من كلمة - مع التوافق في أصل المعنى، والحروف، وترتيبها»[4]، وعبر عنه العلامة أحمد بن الحسن (الجاربردي) (٧٤٦هـ) بالاقتطاع «اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى»[5]، وعبر عنه الإمام علي بن محمد (الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) بالنزع «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في

(١) ظن - أو رأى - أن الكلمتين المتحدتي الأصول وترتيبها لا تكون إحداهما مشتقة من الأخرى حقيقةً إلا إذا كان المعنى فيهما واحدًا مثل أحمر من الحمرة. أما إذا كان المعنى فيهما متقاربًا فقط مثل الأولق: الجنون من ولق: أسرع، فإن التماثل بينهما في الأصول يكون عَرَضيًا (مصادفةً) فلا يعد اشتقاقًا إلا على سبيل المجاز (ينظر الممتع ١/ ٤٢ - ٤٣). وظنُّه أو رأيُه هذا يعني أنه يقصر مفهوم الاشتقاق على ما سمَّيناه اشتقاقًا لفظيًا، لكنه في تعريفٍ آخر سمَّاه «الحد الجامع للاشتقاق الأصغر» (الممتع ١/ ٤٣) أدخل التقارب في المعنى - تناقضًا منه مع نفسه أو التباسًا، وسنعود إلى «الحد الجامع للاشتقاق» هذا.

(٢) الممتع (١/ ٤٤).

(٣) ارتشاف الضرب (تحـ د. النماس)، (١/ ١٣)، وله في المزهر (١/ ٣٤٦) تعريف آخر قد نرجع إليه.

(٤) المساعد (شرح تسهيل ابن مالك) لابن عقيل (تحـ د. محمد كامل بركات) (٤/ ٨٢).

(٥) مجموعة الشافية (١/ ١٩٩).

الصيغة»[1] لكنه أردف هذا التعريف بتعريف آخر سيأتي، وعبر شارح مراح الأرواح بـ «الأخذ» وأكمل بما يعني الإنشاء فقال: «أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالاً على معنى يناسب معناه»[2]. وقريب من هذا ما نقل عن الأمير عبيد الله خان أمير ما وراء النهر (٩٧٦هـ) من تعريف الاشتقاق باعتبار العمل، وهو «أن تأخذ من أصل فرعًا يوافقه في الحروف الأصول، وتجعله دالاً على معنى يوافق معناه»[3]. فالأخذ مع الجعل يعطيان معنى الإنشاء، كما أن الاقتطاع والانتزاع يعطيان معنى الإنشاء، وذلك بما يلزم معنييهما من الانفصال القوي الصريح عما وقع الانتزاع والاقتطاع منه. فهذه كلها تعريفات ذكَرتْ الاستحداث أو معناه.

لكن هناك تعريفات كثيرة أيضًا أغفلتْ معنى الاستحداث هذا، وأبرزت جانب الارتباط بين اللفظين: المشتق والمأخذ فحسب – وهذا الجانب ينصَبُّ على المفردات الموجودة فعلاً، وقد ذكرنا من قبل أننا ندخلها في الاشتقاق باعتداد أنها كانت يومًا ما مستحدثة، وأن دراستها تساعدنا في استخلاص ضوابط الاشتقاق وقواعده، فعبارة أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) عن معنى الاشتقاق هي «أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفتْ صيَغُه ومبانيه»[4] فالأمر هنا مجرد استقراء: (أي تتبع مفردات الجذر في استعمالاتها المختلفة)، وجَمْع بين معاني هذه الاستعمالات، وسنرى بعدُ أن هذا التعريف ينصبُّ على مستوى من الاشتقاق الدلالي هو التأصيل أي جمع استعمالات الجذر على معنى يشملها. وعبارة أبي الفضل الميداني

---

(١) التعريفات (اشتقاق).

(٢) ينظر العَلَم الخفّاق لمحمد صديق خان (تحـ نذير مكتبي) ٦٥ – ٦٦.

(٣) كشف الظنون (١/ ١٠١ – ١٠٢).

(٤) الخصائص (تحـ الشيخ محمد علي النجار) (٢/ ١٣٤).

(٥١٨هـ) أن الاشتقاق هو «أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب، فتردَّ أحدَهما إلى الآخر»[1] فهو هنا جهد للربط فحسب، وكانت عبارة الزمخشري (محمود بن عمر – جار الله) (٥٣٨هـ) هي أخصر العبارات «أن ينتظم الصيغتين فصاعدًا معنًى واحدٌ»[2]. أي أن الجهد هنا هو لكشف الرابط بين الصيغتين فحسب.

ويُضَمّ إلى هذه المجموعة ذلك التعريف الذي قال عنه ابن عصفور إنه «الحد الجامع للاشتقاق الأصغر»: «عَقْد تصاريف تركيبٍ من تراكيب الكلم على معنى واحد أو معنيين متقاربين»[3] فعقدُ التصاريف على معنى أو أكثر هو الربط بين التصاريف المستعملة فعلاً في هذا المعنى أو المعاني ببيان أن هذا من جنس هذا أو شبيه به. (وهذا التعريف كتعريف ابن جني يصدق على مستوى التأصيل من الاشتقاق الدلالي – كما سيأتي) ويُضَمّ أيضًا ذلك التعريف الآخر الذي ذكره الشريف الجرجاني «أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرَبَ من الضرْب»[4]. فهذا أيضًا وجود تناسب بين لفظين واقعين. وأخيرًا هناك ما ذكر عن ذلك الأمير الخاقاني من تعريف للاشتقاق باعتبار العِلْم «وهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب، فتعرف ردَّ أحدهما إلى الآخر وأَخْذَه منه»[5] فهو مجرد تعرُّف على تناسب بين ألفاظ موجودة فعلاً، ولا ذِكْر للاستحداث في هذه التعريفات.

---

(١) ينظر حاشية البنّاني على جمع الجوامع (١/ ٢٨٠).

(٢) ينظر الكشاف للزمخشري (دار المعرفة بيروت) (١/ ٦).

(٣) الممتع (١/ ٤٣).

(٤) التعريفات (الاشتقاق).

(٥) ينظر كشف الظنون (١/ ١٠١ – ١٠٢) والعَلَم الخفّاق لمحمد صديق حسن خان (تحـ نذير محمد مكتبي) ص (٦٨ – ٦٩).

فهذه المجموعة الأخيرة من التعريفات أغفلت الغرض الأساسيَّ من هذه الخصيصة التي هي إحدى كبريات خصائص العربية. وربما كان وراء هذا الإغفال ذهولٌ عمَّا سِوى الارتباط بين اللفظين المأخذ والمشتق، أو رفض للاستحداث؛ لاعتقادهم توقيفية اللغة؛ فلا يزاد فيها إلا من مصدر توقيفي(١).

وهم - على الاحتمالين - غالطون؛ لأن اللغة ترجمان الفكر، والفكر لا يتوقف ولا يجمد، ومستحدثات الحياة التي تتطلب ما يعبر عنها تتدفق حتى لتكاد تسابق الأنفاس. فالحكم بالجمود والتوقف على اللغة التي تُترجم الفكر وتعبر عن الحياة المتجددة هو ضد نواميس الحياة. وسنتناول هذه المسألة بتفاصيلها في موضع آخر.

وهذا التنويه بقصور تعريفاتهم مقصود به مناقشة تلك التعريفات فحسب. أما نحن فقد سبق أن ذكرنا أن دراستنا هذه للاشتقاق تشمل دراسة الروابط بين المشتقات الموجودة واقعًا وبين مآخذها باعتدادها كانت في وقتٍ ما مستحدثة، ولأن دراستها تساعد في استخلاص ضوابط الاشتقاق - كما كررنا قبلاً؛ كما تشمل ما يمكن أن يُستحدَث من مشتقات.

---

(١) صرَّح بذلك الإمام أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) في كتابه «الصاحبي» (تحـ السيد صقر) (٥٧) حيث خلص إلى أنه «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها ... ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن» اهـ. وهو يَستعمل كلمةَ القياس بمعنى الاشتقاق. وجاء مثل هذا الموقف في كشف الظنون (١/ ١٠٢) حيث جعل للاشتقاق معنى عِلْميًا هو كشف العلاقات الاشتقاقية، وعَمَليًا هو إنشاء مشتقات . ثم قال: «والحق أن اعتبار العمل = زائد غير محتاج إليه، وإنما المطلوب العلم باشتقاق الموضوعات؛ إذ الوضع قد حصل وانقضى، على أن المشتقات مرويات عن أهل اللسان» اهـ. وما زعمه أنه الحق ليس من الحق في شيء. وقد قال بضده أئمة كثيرون، وسنعرض لهذا. وفي كتابنا هذا أمثلة كثيرة لمشتقات مستحدثة.

وأما بالنسبة لتماثل الحروف وتطابق ترتيب مواقعها في اللفظين: المأخذ، والمشتق، فإننا نجد أن أكثر تعريفات الاشتقاق التي أوردناها قبلاً قد أجْمَل الكلام عن هذه الجزئية. كالقول بـ «استئناف شيء»، أو «فرع من أصل»، أو «مركب من مادة»، أو من «ما يناسبه في التركيب» أو «تصاريف تركيب». فهذا كله كلام مجمل؛ لأن مِن صور الفرعية التفرع في المعنى وحده (والاشتقاق تفرع في اللفظ وحده أو اللفظ والمعنى معًا) كما أن اللفظ يُعَد أصلاً لمقلوبه وللمبدَل منه. وكلمة مادة لها استعمالات أدقها الحروف المفرَدة التي يمكن أن تركَّب منها جذور (ثلاثة أحرف = مادة يمكن أن تتكون منها ستة جذور ليس فيها حرفٌ مكرَّر – وهذا غير مقصود في تعريفنا) لكنها استُعملت أيضًا بمعنى الجذر .. وتصاريف التركيب تصدُق على تقاليبه أيضًا . فهذه الاحتمالات تحول دون دقة أي تعريف توجد فيه.

وقد ذكر الجاربردي ضمن تعريف الاشتقاق الذي أسلفناه عنه – ترتيبَ الحروف، أي حروف المأخذ والمشتق، دون أن يذكر تماثل هذه الحروف؛ وذلك اتكاءً على ذكر «فَرْع مِن أصل» على أساس أن المفروض أن الفرع يماثل الأصل. لكننا عَرَفنا أن هذا المفروض لم يلتزم به كثيرون عَدُّوا اللفظ أصلاً لمبدَلِه ... أما ذِكرُ الجرجاني «التناسب بين اللفظين في الحروف وترتيبها» فليس كافيًا؛ لأن «التناسب» في الحروف يصدُق بتجانسها وبتقاربها. والتماثل فوق هذين، وهو الذي نطلبُه في الاشتقاق. وأخيرًا، فإن قول الأمير عبيد الله في تعريف الاشتقاق باعتبار العمل «أن تأخذ مِن أصلٍ فرعًا يوافقه في الحروف الأصول، وتجعله دالاً على معنى يوافق معناه»[1] هو أيضًا ليس كافيًا، أو ليس دقيقًا، بالنسبة لعنصر تماثل الحروف مع تطابق ترتيب مواقعها في اللفظين؛ لأنه لم يذكر ترتيبَ مواقع الحروف هذا.

---

(١) نفس المرجعين السابقين.

فذلك الإجمال من ناحية، والتخلي عن استيفاء شرطي تماثل الحروف مع تطابق ترتيب مواقعها – من ناحية أخرى، سَمَحا، أو كانا مقصودين لإدخال ظواهر الإبدال، والقلب، والنحت، والإتباع، ولإدخال التقاليب، والتصاقب، ضمن نطاق الاشتقاق – وفقًا لمذاهب في هذا: حيث يُتجاوز في الإبدال والإتباع والتصاقب عن تماثل الحروف، وفي القلب والتقاليب عن ترتيبها، وفي النحت عن كون المأخذ كلمة واحدة. ولكننا لا نتفق مع هذه المذاهب، وفي كتابنا هذا أكثر من موقع لتفنيد إدخال هذه الظواهر ضمن الاشتقاق.

وفي ضوء ذلك يتبين أن أدقَّ تعاريف الاشتقاق بالنسبة لعنصري الاستحداث وتماثل الحروف مع تطابق ترتيب مواقعها هو **تعريف ابن عقيل** (٧٦٩هـ) «إنشاء كلمةمن كلمة مع التوافق في أصل المعنى والحروف وترتيبها». وهو أدقّ من قول أبي حيان: «الاشتقاق **أخْذ** صيغة من صيغة أخرى مع اتفاقهما معنًى، ومادةً أصلية، وهيئةَ تركيبٍ لها؛ ليُدَلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئةً؛ كضارب من ضرب»[1]. بل يبدو تعريف أبي حيان مهلهلاً؛ لأن ذكر «صيغة من صيغة» يعني اشتراط اختلاف صيغتي المأخذ والمشتق، وذِكْر «الاتفاق في هيئة تركيب المادة» قد يعني اشتراط اتفاقهما – وكلا الأمرين غير مشترط. وكذلك ذِكْر «الزيادة المفيدة» كما سيأتي، ثم ذكر «اختلاف الحروف والهيئة». فالتناقض بين هذا وما بُدِئ به التعريف من «اتفاق المادة وهيئة التركيب» ظاهر – ويحتاج التخلص من هذا التناقض تعديلاتٍ في التعريف، وكذا لفظ «مادة»، وعبارة «الاتفاق في المعنى» – كما سيأتي.

وأخيرًا، فإنه بالنسبة للعلاقة في المعنى بين المأخذ والمشتق، فإن أكثر تعريفات المتقدمين أجملت الكلام عن هذا أيضًا، واجْتزأتْ بذكر «فرع من أصل»، أو ما

---

(١) المزهر (١/ ٣٤٦) عن شرح التسهيل.

إلى ذلك، على أساس أن الأصل هو المأخذ وأن الفرع هو المشتق، وهذا ليس كافيًا. وكذلك قول أبي حيان: «إنشاء مركَّب من مادة يدلُّ عليها وعلى معناه»؛ إذ يحتاج إلى بيان درجة دلالة المركب المُنشأ (وهو المشتقّ) على معنى «المادة»: أهي تماثُل أم تناسب فالتماثل يقصُر التعريف على ما سنعرف أنه الاشتقاق اللفظي، والتناسب يشمل هذا ويشمل ما سنعرف أنه اشتقاق دلالي. ونجد «التناسب في المعنى» هذا مذكورًا في تعريفي الجرجاني، وتعريف شارح مراح الأرواح، وتعريف الميداني. أما تعبير الجاربردي [بزيادة معنى» المشتق عن المأخذ، وكذا قول أبي حيان: «بزيادة مفيدة» فلعلهما يقصدان زيادة معاني الصيغ في المشتقات السبعة (الفاعلية والمفعولية والآلة والمبالغة ... إلخ) عن معنى المصدر. وهذا يقصُر التعريف على الاشتقاق اللفظي أيضًا. وكذلك القيد الذي ذكره الزمخشري « .. معنى واحد»، وعبارة أبي حيان في شرح التسهيل «مع اتفاقهما معنًى»، فهذا القيد يقصُر تعريفهما على الاشتقاق اللفظي أيضًا. وبذا لم يبق لدينا مِن تلك التعريفات المتقدمة في هذا الجانب عن علاقة المعنى بين المأخذ والمشتق أدقُّ مِن قول ابن عقيل أيضًا: «إنشاء كلمة من كلمة مع التوافق في أصل المعنى والحروف وترتيبها»[1]؛ حيث إن التوافق في أصل المعنى (أي دون التقيد بعين المعنى وحده) يسمح بالتماثل فيه في الاشتقاق اللفظي، كما يسمح بالتناسب بين المعنى الفرعي والأصلي في الاشتقاق الدلالي – على ما سيأتي. ومن هنا نعلم أن ما جاء في المزهر – بصدد مناقشة القول بأن الكلم كله مشتق – من قوله: «لأن الشرط اتحاد المعنى»[2] – يعني بين المشتق والمأخذ – هو أيضًا لا يصدق إلا على الاشتقاق اللفظي على ما سوف يتبين.

نخلُص من هذا إلى أن أكثر تعريفات القدماء للاشتقاق لا يتفق معها تعريفُنا

---

(١) المزهر (١/ ٣٤٦) عن شرح التسهيل.

(٢) المزهر (١/ ٣٤٨).

الذي صغناه معبرًا عن خصيصة الاشتقاق هذه في العربية، وكان تعريف الإمام عبد الله بن عبد الرحمن (ابن عقيل) (٧٦٩هـ) هو التعريف الوحيد (في حدود اطلاعنا) الذي خلا من الإجمال، ومن التعبيرات التي تسمح بدخول ظواهر ضمن إطار الاشتقاق وهي ليست منه حقيقةً.

ولا شك أن اختلاف تعريفات علاقة الاشتقاق هذه يسبب اهتزاز حقيقتها، واضطراب حدودها في أذهان الدارسين والباحثين، ويعوق تحصيلها؛ ولعل هذا يمثّل أحد أسباب توقف التقدم في دراسة الاشتقاق، وتفصيل مسائله إلى الآن.

وقد بيَّنا مِن قبل أساسَ اعتماد تماثل الحروف الأصلية للمأخذ والمشتق بأعيانها ومواقعها شرطًا لتسمية العلاقة بينهما اشتقاقًا.

وإذا قيل - كما افترضنا منذ صفحات - إن اختلاف التعريفات ناشئ عن اختلاف المذاهب في حقيقة الاشتقاق ومفهومه، فإننا نرى أن اختلاف المذاهب هنا غير مقبول؛ ذلك أننا إزاء علاقة صُرِّح باسمها وبأمثلتها - على الصورة التي اعتمدناها - منذ عصر النبوة، قبل سائر البحوث اللغوية. واتخذها وتعاملَ بها جمهور اللغويين الأوائل - قبل ابن جني (٣٩٢هـ) على نفس الصورة التي اعتمدناها أيضًا. فإذا جاء بعد ذلك ابنُ جني أو غيره باجتهادات فلهم اجتهاداتهم. لكن ليس من حق أحد أن يعمد إلى خصيصة مستقرة محكَمة فيميّعها، ويرهّل ضوابطها، بإقحام ظواهر أخرى فيها بناء على شُبَه. إنْ جَدّ ما يدخل في إطار الخصيصة دخولاً حقيقيًا بلا تكلف فنعم، وإلا فليسمِّ كلٌّ ما كشفه باسمٍ يميزه، ولا يدّعِ له اسمَ غيرِه.

الفصل الثاني

(التقسيم)

(أنواع الاشتقاق)

تمهيد

ظلت علاقة الاشتقاق محصورة في إطارها الذي أسلفناه (تماثل الحروف الأصلية بأنفسها وترتيب مواقعها في المأخذ والمشتق) منذ القرن الأول الهجري إلى الربع الأخير من القرن الرابع الهجري، لم يتجاوز أي من الأئمة[1] ذلك الإطار. ثم جاء ابن جني (المتوفى ٣٩٢هـ) فعقد في كتابه الخصائص[2] فصلاً عن خَطْرة خطرتْ له، هي عودة تقاليب المادة الثلاثية الستة إلى معنى واحد يتحقق في كل منها، وطبّق الفكرة في خمس مواد، وسمي هذا «الاشتقاقَ الأكبر»، ونسبَ وضعَ هذه التسمية إلى نفسه فقال: «وإنما هذا التلقيب لنا نحن». وسمَّى ما كان متعارفًا عليه من الاشتقاق في القرون السابقة عليه: «الاشتقاق الأصغر»،

---

(١) عدا كلمات أربعًا أدارها الخليل بين النحت والاشتقاق، وكلمة خامسة جعلناها من الاشتقاق الجذوري – وقد ذكرنا أمرهن في ص ٢٧، ٢٨ هنا، وكلمات ثلاثًا لكراع تُوهم دخول الإبدال ضمن إطار الاشتقاق عنده، وهن: موسى والإيغار والحراب. ويمكن القول – في كلمات الخليل – إن الاشتقاق وقع بعد النحت، وكذا بعد الإبدال في كلمات كراع. وحتى لو لم نقل هذا، فإن هذه الكلمات لا تجاوز بنسبتها أندر النادر الشاذ. ومن المقررات العلمية المسلَّمة أنه لا يُعْتَرَض على المطَّرد بالنادر أو الشاذ – أي: لا يُنْقَضُ المطَّرد به. وقد ذكرنا هذا قبلاً.

(٢) في الخصائص (تحـ الشيخ النجار) صـ (٦٩) من ترقيم مقدمة المحقق أن كتاب – الخصائص هذا ألفه صاحبه بعد سنة (٣٧٧هـ).

وكان أحيانًا يعبر عنهما «بالصغير» و«الكبير»[1] ... كما أنه أدخل النحت ضمن الاشتقاق الصوتي[2].

وبعمل ابن جني هذا انفتح الباب لإدخال ظواهر غريبة عن الاشتقاق ضمن إطاره، فأصبحت – عند مَن قال بها – من أنواع الاشتقاق، وهكذا صار لدينا عدة أنواع من الاشتقاق – خلاصتها ما يلي:

١ – الاشتقاق الصغير أو الأصغر، وهو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق والمأخذ بأعيانها، وبنفس ترتيب مواقعها فيهما – بصرف النظر عما قد يكون في صيغة المشتق مِن أحرفٍ مزيدة، وعمّا يكون فيها من تغيير أو نقص في الحركات عمّا في المأخذ، وذلك كاشتقاق الْخِبْرة من خَبَر، والكتاب والكتيبة من كَتَب، والمسألة من سأل، وهكذا.

٢ – الاشتقاق الكبير وهو ما تماثلت فيه الأحرفُ الأصلية للمشتق والمأخذ، ولكن اختلف ترتيب مواقع تلك الأحرف فيهما. ومثلوا لذلك بنوعين من الأمثلة:

أ – تقاليب المادة الواحدة مثل تقاليب (ب ج ر): جبر وجرب وبجر وبرج وربج ورجب.

ب – ما عُرف في الدراسات القديمة باسم القلب المكاني مثل جبذ وجذب، وطسَم الطريقُ وطمَس، واكفهرّ الجو واكْرَهَفّ.

وقد اقتصر ابن جني على التقاليب، وسماها اشتقاقًا كبيرًا أو أكبر. وسمى جماعةٌ هذا النوعَ بصورتي تطبيقه كبيرًا، وسماه ابن الحاجب والشوكاني والتهانوي ومحمد صديق خان: صغيرًا، وسمّى الفخر الرازي هذا النوع بصورتيه اشتقاقًا أكبر، وسمّاهما العلامة عبد الله أمين اشتقاقًا كُبارًا أو أكبر.

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني (٢/ ١٣٣ – ١٣٤).

(٢) ينظر السابق (٢/ ١٦٥).

٣ – الاشتقاق الأكبر وهو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين، وإنما تماثل بعضُها وتقاربَ بعضُها الآخر – مع احتفاظها بترتيب مواقعها المتناظرة في الكلمتين، وقد مثلوا لهذا الاشتقاق بنوعين من الأمثلة:

أ – ما عُرف في الدراسات القديمة باسم التصاقب، مثل: نهق ونعق، وجرف وجلف، وسدل وسدر.

ب – ما عُرف في الدراسات القديمة باسم الإبدال اللغوي، مثل: مَدَح فلانًا ومدهه، وبنات بَخْر وبنات مَخْر، والرُّسْغ والرُّصغ.

وقد سمَّى العلامة عبد الله أمين هذا النوع بصورتيه (وإن كانت أغلب أمثلته من الإبدال اللغوي) اشتقاقًا كبيرًا. وسمّاه سائر من تعرضوا للاشتقاق: أكبر.

٤ – الاشتقاق الكُبّار (بتشديد الباء) وهو ما عُرف في الدراسات القديمة باسم النحت نحو بسملَ: قال: باسم الله، وحيعلَ: قال: حَيٌّ عَلَى، ودمعز: قال: أدام الله عزك. وقد أسلفنا أن الخليل سمى هذا نحتًا كما سماه اشتقاقًا، وذكرنا آنفًا أن ابن جني جعله من الاشتقاق الصوتي.

٥ – أدخل بعض المعاصرين الإتباع مثل حَسَن بَسَن، ضمن أنواع الاشتقاق.

عجالة عن موقفنا من هذه الأنواع

إن موقفنا هو أننا لا نعترف إلا بما سُمي الاشتقاق الصغير أو الأصغر (= النوع الأول من الأنواع الخمسة المذكورة آنفًا)؛ لأنه الذي يتحقق فيه مفهوم الاشتقاق، ولأن إدخال الأنواع الأخرى ضمن الاشتقاق ليس له أساس علمي، بل هو خلط ينافي العلم؛ لأن الاشتقاق خصيصةٌ محورية تمس كلَّ كلم العربية، وقوامها خمسة شروط حقيقية: استحداث الكلمة المشتقة من مأخذها ، وتماثل الحروف الأصلية في الكلمتين، وتماثل ترتيب مواقع تلك الحروف الأصلية في الكلمتين، والتناسب بين معنييهما، والاطراد بمعنى كونه متاحًا دائمًا، وليس

موقوفًا على ما سُمِع من العرب، وذلك في حين أن المقحمات المذكورة ليس في أي منها استحداث حقيقي، ولا تماثل في الأصول بترتيبها، بل ولا تناسب في المعنى، ولا اطّراد – عدا التصاقب بالنسبة للشرطين الأخيرين، ولكن التصاقب خال من الشرطين الأولين – وسنعقد بابًا لتفصيل هذا. فلا يسوغ إطلاق لقب الاشتقاق على أشياء غير متجانسة بناء على افتراضات أو مشابهات جزئية أو سطحية من باب «أدنى ملابسة»؛ ففي هذا إلباس معوّق للدارسين، وتعويق للاستقصاء في دراسة هذه الخصيصة التي هي قِوام العربية وسرُّها. إن النوع الوحيد الذي نعده اشتقاقًا هو ما اشتُهر وصفه بالاشتقاق الصغير أو الأصغر، أي أنه هو وحده الذي يصدق عليه مصطلح «اشتقاق»؛ ومن ثم فإنه لا يحتاج إلى وصفٍ يميزه؛ لأنه ليس هناك غيره على الحقيقة. والتقسيم ينصبّ عليه هو (أي أنه هو المَقْسِم – وليس قسيمًا لغيره)، وتقسيمه هو بيان شرائح منه لا أنواع مناظرة أو منادّة له. ولكننا – مع ذلك – سنستعمل وصفَه بالصغير إسعافًا بمرادنا للدارس الذي اطَّلع - أو قد يطَّلع - على الدراسات التي تقول: إن هناك عدة أنواع من الاشتقاق.

(أقسام الاشتقاق الصغير)

دراسة الاشتقاق الصغير تقود إلى تقسيمه قسمين: فهو إما **لفظيّ** وإما **دلاليّ**.

فالاشتقاق اللفظي هو ما تكون ثمرته لفظية فقط تتمثل في إنشاء صيغة جديدة توجّه المعنى **الحرفيّ** للمأخذ (وهو المعنى الذي وُضعت له الحروف الأصلية مرتبة)، بأن تدل الصيغة التي اشتُقت على مجرد وضع المعنى الحرفي (دون أي تغييرٍ فيه) في قالَبها، فتصبح الإضافةُ في هذا الاشتقاق هي معنى القالب أي الصيغة فحسْب. وذلك كأن يدل اللفظ المشتقُّ على فاعل المعنى الحرفي إذا كان على صيغة اسم فاعل، أو يدلّ على ما وقع عليه المعنى الحرفي – إذا كان على صيغة اسم مفعول، أو يدل على طلب وقوعه إذا كانت الصيغة

للطلب مثل استكتب، أو يدل على كثرته في المكان مثل مَسْبَعة إلخ.

والاشتقاق الدلالي هو ما تكون ثمرته دلالية بأن تكون الكلمة المشتقة ذات معنى (= دلالة) جديدة، مستمَدَّة من معنى المأخذ – كما نقول: ابتسر الرجلُ حاجته، أي: طلبها قبل أوانها أو قبل استحقاقها، أخذًا من البُسْر وهو البلح الغَضّ الذي لم ينضج (لم يحن أوان أكله). وكما اشْتُقّ الزُّهْد (بمعنى صدوف النفس عن قبول أمر فيه متعة أو إغراء تنزهًا أو تخشنًا) من الأرض الزَّهَاد وهي الصُّلْبة المصمتة التي (لا تقبل) الماء الذي يُصبّ عليها (أي: لا تشربه، بل يسيل على سطحها)، وهكذا.

وسنعقد لكل من القسمين اللفظي والدلالي فصلاً يُعرِّف به تعريفًا تفصيليًا.

الفصل الثالث

(الاشتقاق اللفظي ومستوياته)

عَرَفنا أن الاشتقاق هو استحداث كلمة أخذًا من أخرى مع التماثل بينهما في الحروف الأصلية وترتيبها؛ للتعبير بالكلمة المستحدثة عن معنى يناسب معنى الكلمة الأولى (المأخذ)، أو يماثله مع انصباب الاستحداث حينئذ على المعنى القالبي للكلمة المشتقة – قاصدين أن يشمل **التعريفُ** قسمي الاشتقاق: اللفظي الذي هو ذو معنى حرفي مماثل لمعنى المأخذ - والجديد فيه هو معنى القالب الذي وُضع فيه المعنى الحرفي؛ أي وضع المعنى الحرفي في هذا القالب - والدلالي الذي هو ذو معنى حرفي مقارب لمعنى مأخذه: سواء اتحدت الصيغة أو اختلفت.

والاشتقاق اللفظي له عدة مستويات نقف منها عند أربعة:

المستوى الأول: هو المشتقات المشهورة عند الصرفيين والنحاة. وهي (مع تصريف الفعل) اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة – وكلها قياسية عدا بعض صيغ المبالغة وبعض الصفات المشبهة . وذلك مثل الفعل «كتب» بمعنى رَسَمَ رموز الأصوات الاصطلاحية بالقلم أو نحوه – يأتي منه تصريف الفعل المضارع (يكتب)، والأمر (اكتُبْ)، واسم فعل الأمر القياسي (كَتَابِ)، واسم الفاعل (كاتب) وصيغة المبالغة (كَتّاب)، أو (كِتّيب) (بمعنى كثير الكتابة بالقلم)، والصفة المشبهة (كاتب) إن أريد أن الكتابة صفة ملازمة له، واسم التفضيل هو (أكتَبُ) منه، واسم الزمان والمكان (مَكتَب)، واسم الآلة (مِكْتَب) أو (مِكْتاب).

وضبطًا لأقسام الاشتقاق الصغير فإننا نعد أيَّ تحرك في معنى اللفظ المشتق

عن المعنى الحرفي ينقله إلى الاشتقاق الدلالي، فكلمة كاتب بمعنى أديب أو محرّر في صحيفة، تحركتْ فيها دلالة الكلمة عن مجرد الخط بالقلم، ودخل فيها معنى المفكر والمبدع وما إلى ذلك. وكلمة كِتِّيب (وهي صيغة تجري على ألسنة العامة ومقبولة) إذا عُني بها أنه «خطاط» فهي اشتقاق دلالي؛ لأنها أصبحت تعبر عن حِرْفة. وكذلك لفظ «قارئ» إذا تخصص فصار بمعنى قارئ القرآن خاصة، فهي اشتقاق دلالي، وكلمة «مقرئ» كذلك إذا تخصصتْ لمن يُقرئ طالبي حفظ القرآن الكريم خاصة فهي اشتقاق دلالي، وهكذا.

وهذا المستوى معتَرف بالمشتقات السبعة منه، وهي مشهورة كما قلنا. أما الفقرة الأخيرة المتعلقة بضبط أقسام الاشتقاق فهي اجتهاد أضفناه حيث اقتضته النظرة الشاملة.

ثم إننا نُلْحِق بهذا المستوى اللفظي ما يُجانسه – من حيث قياسيته أو قُربه من القياسية وهو: –

أ – المصادر بأنواعها: الأصلي، والميمي، والصناعي – وهي وإن كان الأصل فيها أن تُعبِّر عن الحدث (= المعنى الحرفي) مجردًا من الزمان، فإن كثيرًا من صيغ المصدر الأصلي للثلاثي (القياسية أو شبه القياسية) غلبت في حقول معينة كالحرفة (تجارة)، والمرض (رَمَد وصُدَاع)، والصوت (صُراخ وصَهيل)، واللون (زُرْقة وشُهْبة)، والامتناع (إباء ونِفَار)، والاضطراب (غَلَيان وطَيَران)، وصفات لازمة (شَهَامة وعُذُوبة) إلخ. أي أننا يمكن أن نستدل بالصيغة على جنس المعنى الحرفي إذا كنا نجهله، والمصدر الميمي والصناعي يُحْمَلان – في اعتدادهما من الاشتقاق اللفظي – على المصدر الأصلي.

ب – اسما المرة والهيئة (جَلْسة وجِلْسة) وهما – للتعبير عن إيقاع المعنى الحرفي مرة واحدة، أو على هيئة خاصة، وهما يُعَدّان من المصادر، والأمر فيهما واضح.

ج - الصيغ شبه القياسية لمعانٍ معينة، وهي كثيرة وإن قصّر المتخصصون في تقنينها وضمها إلى القياسيات؛ كصيغة - فِعَال لمعنى الآلة كسِراد وخِيَاط (الآلة التي يؤدَّى بها المعنى الحرفي)، وصيغة فَعِيل للمشاركة (في أداء المعنى الحرفي) كأكِيل وشَرِيب، وصيغة فَعُول لإمكان إيقاع المعنى الحرفي على الموصوف بها كما يقال ماء شَرُوب (يمكن أن يُشرب)، وجمل رَكُوب (يمكن ن يُركب أي بلغت سنه أن يستعمل للركوب أو رُوّض لذلك)، وصيغة فَعِيل لمعنى المفعولية كقتيل وجريح... إلخ.

د - كذلك نضيف صيغتي التعجب القياسيتين، (ما أفعَله وأفعِلْ به) فهما موضوعتان للتعجب من تحقق المعنى الحرفي للفعل الذي يصاغان منه في من أوقِعَا عليه (حسب تكييف النحاة).

المستوى الثاني من الاشتقاق اللفظي

هو مستوى الأفعال المزيدة، أي التي أخِذت من مجرداتها، ووُضِعَت في صيغة مَزيدة؛ لتعبر عن معنى هذه الصيغة مع المعنى الحرفي[1] - كما يؤخذ من «قرأ الكتاب» أفعال: أقْرأه، قَرّاه، قاراه، تَقَرّا، اقْترأ، تَقارءا، استَقْرَاه .. فكل من هذه الأفعال مأخوذة من الفعل «قرأ» بمعناه الحرفي المشهور، ثم هو يضيف إليه معنى الصيغة التي هو فيها: فالفعل «أقرأه» على صيغة «أفعل» وهي تعني في جملة ما صيغ عليها الْجَعْل والإصحاب وما إليهما. فتعني في الجعل أن هناك شخصًا أو شيئًا جعل شخصًا أو شيئًا آخر يُؤَدِّي الفعلَ بالمعنى الحرفي لثلاثيِّه (يؤديه أو يقوم به أو يوقعه على المفعول ...) فـ «أقرأ زيدٌ عمرًا» تعني أن زيدًا جعلَ عمرًا (يفعل) القراءة، وصيغة فعّل تعني التكثير والمبالغة فـ «قرّأ» زيدٌ عمرًا تعني أن زيدًا بالغ في جعل عمرو يقرأ، وصيغة فاعل تعني المشاركة قاراه تعني أنهما اشتركا في القراءة فقرأ كل على صاحبه، أو جاراه في ... وهكذا. ولكل صيغة

---

(١) ينظر في اعتداد هذا اشتقاقًا، الممتع لابن عصفور (١/ ٤٨).

أكثر من معنى كما هو معروف. ولكن الغرض هنا هو بيان أن الفعل في صيغته الجديدة ينصب على المعنى الحرفي لصيغته الثلاثية ولا يخالف ذلك المعنى ولا يغيره. فإذا خالفه أو غيره بأن قيل: «أقرأه السلام عليه، أو استعمل «تقرّأ» بمعنى تنسّك خرج من كونه اشتقاقًا لفظيًا. فإن رَدَّ إقراء السلام إلى قراءة الكتاب اشتقاق دلالي وليس لفظيًا، والتقرؤ بمعنى التنسك هو اشتقاق دلاليّ من القُرء بمعنى اختزان الدم وليس من القراءة في شيء فهو ليس اشتقاقًا لفظيًا ولا دلاليًا من القراءة. فإذا أعدناه إلى المعنى العام للتركيب - وهو جمع الشيء في الباطن إلى أجَل يخرج بعده - فهو اشتقاق دلالي لا لفظي.

وكما يؤخذ من الفعل نصَر بمعنى أعان وَقَوَّى: ناصره (مبالغةً أو استمرارًا في المعنى الحرفي)، واستَنْصره (طلب نصره)، وتناصَرا (نصر كلٌّ صاحبه)، وانتصر (بمعنى كسب وحقق القوة لنفسه). وأما انتصر بمعنى انتقم فقد تحركتْ عن المعنى الحرفي؛ فهي تدخل في الدلالي.

وكما يؤخذ من الفعل كتب (بالقلم) أكتبَه، وكتَّبه، وكاتبَه، وتكاتبوا واكْتتَبَ الكتابَ، وانكتب (قياسية)، واستكتبَ الرجلَ، واستكتبه كتابًا. أما «كاتَبَ العبدَ» فهو دلالي؛ لأن معناه شارطه على أن يؤدي مالاً مقابل إعتاقه. فهذا المعنى مختلف عن معنى الفعل كتب بالقلم. فتلك المكاتبة اشتقاق دلالي لا لفظي، وكذلك الفعل «تَكَتَّبوا» لأن معناه تجمعوا، فهي اشتقاق دلالي لا لفظي.

وكما يؤخذ من الفعل فتح الباب: أفتحه الباب: جعله يفتحه، وفتَّح الأبواب، وافتتح بابًا/ وانفتح الباب، واستفتح بابًا: طلب فتحه، وتفتح الوردُ، وأما فاتحه في الأمر، واستفتح بمعنى طلب الفَتْح أي الحكم ﴿ وَٱسۡتَفۡتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ كل هذا من الاشتقاق الدلالي؛ لأن المعنى مختلف عن فتح الباب.

وهناك صيغ أخرى لمزيد الثلاثي كافْعَلّ، وافْعَوَّل، وافْعَوْعَلَ[1] ....

وما قيل في الأفعال الثلاثية مجردةً ومزيدة يقال في الأفعال الرباعية المجردة ومزيدها؛ كدحرجه فتدحرج وكذلك احرنْجَم واطْمَأنّ، وهُنّ للمطاوعة. وكذلك اجرمّز (للاجتهاد)، وهكذا.

واستيفاء دراسة الصيغ وضوابط صوغها لمعانيها من حيث حصر الصيغ نفسها، وبيان المعاني التي تُستعمل لها كلُّ صيغة، ومن حيث مدى قياسية كل صيغة في معانيها، والعلاقة بين معاني كل صيغة، ومن حيث نيابة الصيغ بعضها عن بعض، وما إلى ذلك = هو عمل جليل، وكثير من جوانبه متاح، ولو بذل الصرفيون فيه شطر ما يبذلون في دراسة الإعلال والإبدال لأتوا بخير كثير.

إن صيغ العربية تبلغ في إجمالها نحو أربع مئة صيغة، لم تحدد معانيه منها – في مختلف كتب الصرف – إلا نحو سبعين، وقد أضيف في رسالة علمية أشرفت عليها تحديد معاني نحو عشرين صيغة. وباقي الصيغ لم تحدد معانيها، مع أن هذا من صميم عمل اللغويين عامة والصرفيين خاصة – والله المستعان.

المستوى الثالث من الاشتقاق اللفظي

هو مستوى **الاشتقاق من اسم العين** لمعنى الصيغة في اسم العين، لا لصفات اسم العين. وأسماء الأعيان أسماء لمسميات مادية أو حسية تُقصد في هذا الاشتقاق بذواتها لا بصفاتها ولا بخصائصها: اتخاذًا لها، أو تعبيرًا عن وجودها، أو استعمالها، أو التحول إليها، أو الإصابة بها، أو إصابتها هي .. وما إلى ذلك.

كما يقال من الإبل: أبّل الرجل (بالتضعيف) بمعنى كثرت إبله، وتأبّل الرجل: اتّخذ الإبلَ أي اقتناها. والأراك: شَجَر السواك يقال منه أرَكَت الإبلُ (ب قعد) رَعَت الأراك أو لَزِمته وأقامت فيه، وأرِكَتْ (ب فرح): اشتكت بطونَها من أكل الأراك. والعِجْل (بالكسر): ولد البقرة، وبقرة مُعْجِل: ذات

---

(١) ينظر الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية للزبيدي (تحـ كويدي) ص

عِجْل. والفحل: الذكر من كل حيوان. فَحَلْتُ الإبلَ: أرسلتُ فيها فحْلاً، وأفحلتُ الرجلَ: أعرته فَحْلاً يَضْرِب في إبله. والبحر يقال منه: أبحر: ركب البحر، وبَحِرَ (ب فرح): فزع من البحر، أو أصابه دُوَارٌ من ركوبه. والبِطِّيخُ يقال منه أبطخَ القومُ: كثُر عندهم البطِّيخُ. والبَقْلُ: ما ليس له ساق من النبت كالجرجير والخس، يقال منه: أبْقَلَت الأرضُ: خَرَجَ بَقْلُها، وابتقلَتْ الماشيةُ وتبقّلتْ: رعت البقل. والتمر: حمل النخل - يقال منه: تَمَر القومَ وأتمرهم وتمّرهم (بالتضعيف): أطعمهم التَّمْر، وأتمروا، وهم تامرون: كَثُرَ تمرهم .. إلخ. وكما يقال: مأسَدَة للمكان الذي تكثر به الأسود، ومَسْبَعَة للمكان الذي تكثر به السباع[1]، ومَقْضَبة لموضع القَضْب (نبات يُرعَى كالبرسيم)، ومَبْطَخة لموضع البطيخ[2]، وكما يقال من الحَجَر: استحْجَر الطين، وكما يقال من الرأس والحلق والرئة: رَأَسْتُه، وحَلَقتُه، ورَأَيْتُه، أي: أصبت تلك الأعضاء منه، وكذا: يداه، ورَجَلَه، وسنَّه، وشفهَه، ووَدَجَه.. كما يقال من العين والركبة: عانه، أي: أصابه بعينه (حسدًا)، ورَكَبه (ب نصر) أي: أصابه بركبته..

ويقال من الأعضاء أيضًا: رَجُلٌ أراسُ، وأعْيَنُ، وآذنُ، وأشدَقُ.. لعظيم ذلك العضو منه، كما يقال رجل رُوَاسِيٌّ، وأُذَانِيٌّ، وأُنافِيٌّ، وعُضَادِيٌّ[3].. لنحو هذا المعنى.

ويقال من اللحم: رجل لحيم: أي كثير لحم البدن. ولَحّام: يبيع اللحم، ولاحِمٌ: عنده لحم، وألحَم الرجلُ فهو مُلْحِم: كَثُرَ عنده اللحم. ومُلْحِمٌ أيضًا

---

(١) في تاج العروس (أسد) نص على أن المأسدة والمسبعة للمكان الذي يكثران فيه، وفي ديوان الأدب (١/ ٢٨٣ - ٢٨٦) لم يذكر قيد الكثرة في أي من الأمثلة التي أوردها.

(٢) كل هذه الأمثلة (ماعدا مفعلة) من كتاب الاشتقاق للعلامة عبد الله أمين، وقد اخترت الأمثلة - عدا الأربعة الأخيرة - من المبحث الخامس (٥٣ - ١٢٤) مع تصرف طفيف أحيانًا. وهي فيه مرتبة ألفبائيًا.

(٣) ينظر لسان العرب في كل من تلك الجذور.

(كلاهما بضمّ الميم وكسر الحاء) يُطْعِم غيره اللحم، وأما بفتح الحاء فهو الذي يطعمه غيره اللحم، وقد لَحِمَ الرجلُ، وكذا الصقْرُ (ب فرح): اشتهى اللحم. ولَحَم الرجلُ القومَ (ب فتح)، وألحمهم: أطعمهم اللحم. ولَحَمَ العظمَ (ب فتح) نَزَع عنه اللحم[1].

ومن البطن. قالوا: بُطِنَ (للمفعول): اشْتَكَى بطنَه فهو مبطون: يشتكي بطنه. وبَطِنَ (ب فرح): عَظُم بطنُه من الشّبَع/ وهو بَطِنٌ (كفرح) ومبطان: رغيب لا تنتهي نفسُه من الأكل/ لا يزال عظيم البطن من كثرة الأكل/ لا هَمَّ له إلا بطنُه. والبطين: العظيم البطن، والْمُبَطَّن: الضامر البطن، بَطَنه: ضرب بطنه.

ومن اللبن: لَبِنَت الشاة (فرح): غَزُرَ لبنها فهي لبنة. أما اللَّبُون فهي ذات اللبن في كل حالٍ غزيرة كانت أو بكيئة.

وقد لَبِنَ الرجل (فرح): أحبَّ اللبن، وشربه. وألبَنَت الناقةُ: نزلَ لبنُها في ضرعها.

كما يقال لبَن الرجلُ القومَ: سقاهم اللبن، فهو لابن، وهم ملبونون. واللابِنُ أيضًا: ذو اللبن (= عنده لبن – كالتامر: ذي التمر) . وألبنَ القومُ: كثُرَ لبنهم، واستلبنوا: طلبوا اللبنَ. واللوابن: الضُّرُوع (ذوات اللبن)، والْمِلْبَن: مِحْلَب اللبن، وعُشْبٌ مَلْبَنَةٌ: تغزر عنه ألبان الماشية[2]، والعامَّة تطلِقُ الآن مَلْبَنة على محل بيع اللبن، والأصل أنها محل وجود اللبن بكثرة.

ولعله وضح أن الاشتقاق من اسم العين فاش جدًا في العربية وليس قليلاً، كما قيل قديمًا وردّده بعض المحدثين. وقد أحلنا من قبل على كتاب الأستاذ عبد الله أمين حيث أورد من هذا النوع أكثر من ألفي مثال – مع التوثيق من المعاجم العربية –[3] طيب الله ثراه وجزاه خيرًا.

---

(١) ينظر لسان العرب (لحم).

(٢) ينظر لسان العرب (لبن).

(٣) ينظر الاشتقاق . لعبد الله أمين (٢٣ – ١٢٤).

كما يلاحظ أن هذا الاشتقاق من اسم العين يأتي على صيغ كثيرة، ولمعان كثيرة. ولكنه يحتاج إلى تقعيد من حيث قياسية الصَّوْغ. ومعاني الصيغ المصوغة كأن يقال: إن صوغ (أفعل) لازمًا من اسم العين يعبر عن وجود اسم العين أو كثرته – كما يقال: أحْمَضَت الأرض، وأحَشَّت، وأخَلَّت .. (بمعنى كثر فيها الْحَمْض والحشيش والْخَلة)، وصوغه مُعَدًّى يعبر عن التزويد بتلك الأشياء: أحمَضَ إبله وأخلّها: أرْعَاها الْحَمْضَ والخَلة ... وهكذا.

والمهم هنا هو ملاحظة كثرة هذا النوع من الاشتقاق اللفظي.

المستوى الرابع من الاشتقاق اللفظي هو الاشتقاق الصوتي:

وهذا المستوى من الاشتقاق قائم على صوغ اسم أو فعل مِن حكاية صوت؛ من أجل التعبير عن صدور هذا الصوت أو ترديده. ومِن أمثلته:

- أفَّف بفلان قال له: أفّ، وتأفّفَ به، ورجلٌ أفّاف: كثير التأفف، وقد أفَّ يَئِفّ : قال أف – مِن كَرْب أو ضَجَر[1]...
- أحّ: حكاية توجع أو تنحنح، وقد أحَّ. الأُحَاح والأحِيحُ والأحَّة: التوجع من الغيظ أو الحزن[2].
- رجل تأتاء – على فَعْلال – وفيه تأتأة: يتردد في التاء إذا تكلم[3].
- الثَّعْثعة: كلام الذي تغلب على كلامه الثاء والعين[4].
- الجَهْجَهة: صياح الأبطال في الحرب. وقد جَهْجَهَ وتجهجه. وجَهْ: حكاية صوتهم[5].

---

(١) لسان العرب (أفف).

(٢) المخصص (٢/ ١٤١).

(٣) لسان العرب (تأتا).

(٤) المخصص (٢/ ١٢٣).

(٥) نفسه (٢/ ١٣٥).

- حأحأ بالتيس – وبالكبش: دعاه/ قال له حَأْحَأْ زجرًا[1].
- دعدع: إذا قال: دَاعْ دَاعْ.
- السأسأة من قولك: سأسأت بالحمار: إذا زَجَرْتَه ليمضي. وكذا إذا دعوته ليشرب[2].
- شأشأ بالْحُمُر والغَنَم: زجرَها للمُضِيّ. شَأْشَأْ: دُعاء الحمار ليشرب[3].
- الصَئِيّ على فَعِيل: صوت الفرخ. صَأَى الطائرُ والفرخُ والفأرُ والخنزير والسِّنَّوْر والكلبُ والفيل يَصْأَى صَئِيًّا وتصاءَى: صاح[4].
- ظأظأ ظأظأة – وهو حكاية بعض كلام الأعلم الشفة، والأهتم الثنايا العليا[5] (الأعلم هو المشقوق الشفة العليا).
- عَطْعَطَ إذا نادى في الحرب (وغيرها) فقال: عَاطْ عَاطْ (أو عِيط عيط)[6].
- إذا تردد المتكلم في الفاء قيل: فَأْفَأ، وهو فَأْفَأٌ وفَأْفَاءٌ[7].
- القَرْقَرة حكاية الضَّحِك المستغرَب فيه[8].
- قه حكاية صوت الضحك، قَهْقَهَ: رجّع في ضحكه، وقَهَّ إذا خفف[9].
- المعمعة: حكاية أصوات الشُّجَعَاء في الحرب[10].

---

(١) لسان العرب (حأحأ).

(٢) نفسه (سأسأ).

(٣) نفسه (شأشأ).

(٤) اللسان (صأى).

(٥) المخصص (٢/ ١١٩).

(٦) نفسه (٢/ ١٣٦).

(٧) نفسه (٢/ ١١٨).

(٨) نفسه (٢/ ١٤٤).

(٩) نفسه (٢/ ١٤٤).

(١٠) نفسه (٢/ ١٣٧).

- اليَعيَعة حكاية أصوات القوم إذا تداعوا. وربما قالوا: يَاعْ ياع[1].

فهذه كلها مشتقات لفظية صوتية أسماءً وأفعال – أخذت من ألفاظ مصوغة لحكاية أصوات تصدر من الإنسان أو غيره لأمور متنوعة. معظمها للزجر، ومنها ما هو لأصواتٍ تلازم بعضَ الناس عند كلامهم كالفأفأة والتأتأة، والظأظأة، ومنها ما هو لمقاطع تصدر منهم في ظروف معينة كالْجَهْجَهة والعطعطة ... ومنها حكاية لأصوات الحيوان كالصَّئِيّ.

ويلاحظ في هذه الأمثلة:

أ) أنها كلها تقريبًا جرت على صيغة واحدة هي صيغة الرباعي المضعف (أو المطابق) وذلك فيما عدا الأحِيح – ربما لصعوبة نطق الصيغة المضاعفة فيه – كما قيل: «هغ: حكاية المتغرغر، وهخ: حكاية المتنخم ولا يُصرَّف منهما فعل لثقلهما»[2].

ب) أن هناك ما لم يذكر فيه الصوت المحكي كالمعمعة: حكاية أصوات الشجعاء في الحرب. و«كل صوت سمعته من ناس أو بهائم مختلطًا لا تفهمه فهو لَجّة ولَجْلَجَة»[3]، و«النَّحْم صوت يردده الإنسان في صدره، وقد نَحَم ينحِم نَحْمًا، ونَحَمانًا، ونَحيمًا»[4]، و«صأى الطائر والفرخ والفأر والخنزير والسِّنَّور والكلب والفيل يَصْأَى صَئِيًّا وتَصَاءَى أي: صاح»[5].

ج) التماثل الكامل بين المشتق ومأخذه في الحروف وترتيبها فيما عدا: إضافة همزة، أو قلب الألف همزة؛ من أجل صيغة فعلل المضاعفة تلك، كما في التأتأة والفأفأة، وحذف بعض حروف المد لنفس الغرض كما في العَطْعطة واليَعْيعة. وهذا وذاك يمكن التجاوز عنه؛ لأن المقصود به تيسير الصياغة لا اختلاف المعنى.

---

(١) المخصص (٢/ ١٣٧).

(٢) نفسه (٢/ ١٤١).

(٣) نفسه (٢/ ١٣٥).

(٤) نفسه (٢/ ١٤٠).

(٥) لسان العرب (صأى)، وينظر فقه اللغة للثعالبي (٢٠٤، ٢٠٠، ٢٠١).

لكن هناك من نفس نوع الأمثلة السابقة مشتقات يبدو تخلُّفُ التماثل فيها أوسع مما استُثنى في (جـ) من الفقرة السابقة. كالذي جاء في المخصص «أنحَ يأنح أنحًا: يكون ذلك من الغَمّ والغضب والبِطْنة والسُّكْر. وقيل: هو إذا تأذى من بُهْر أو مرض فتنحنح ولم يئن»[1]. كذلك «فخفخ النائم: (بالحاء والخاء): نفخ في نومه» وفي اللسان «الفَخَّة والفَخِيخ في النوم: دون الغَطيط؛ تقول: سمعت له فَخيخًا ... الفَخَّة: أن ينام على قفاه وينفُخ من الشبع»[2]. وهذا النوع من المشتقات الصوتية الحكائية الناقصة التماثل في الحروف يمكن أن يفتح البابَ لافتراض أصل حكائي لألفاظ كثيرة، كالنهيق أو النُّهاق من حكاية صوت الحمار (هاق هاق – حسب ما يُسمع فعلاً)، وكذلك نُغاق الغراب من حكاية صوته (غاق – غاق – وهذه مسجلة ، وقد سمى الغراب غاقِ بها). وكذلك النَّشِيش: صوت غليان القِدْر باللحم، والشراب، وصوت اللحم على المقلي، وصوت الماء إذا صُبّ في فَخّار يتشربه. وقيل في صوت المقلي: نَشْنشة أيضًا. فالصوت الذي يحاكي ذلك هو (ش ش ش) أي الشين فقط، والعامة تحاكي ذلك بتاء أو طاء قبل الشين (تشش – أو طشطشة) والنَّحيط صوت القَصّار إذا ضَرَب الثوبَ بالحجر (= على الحجر) ليكون أروح له[3]، فأوضح صوت لمحاكاة ذلك هو الحاء (هح أو هط أو حط). والشخير (من الفم) والنخير (من الأنف) – أوضح صوت فيهما هو الخاء (خ خ خ). «والنَّهيم: شبه أنين يُخرجه العامل المكدود». أوضح صوت فيه هو المقطَع الأخير (هيم). «والأزيز: صوت الْمِرْجل (= القِدْر) عند الغليان»[4]، أوضح صوت فيه هو الزاي (ز ز ز)... وهكذا.

---

(١) المخصص (٢/ ١٤٠ – ١٤١).

(٢) المخصص (٢/ ١٤٠)، ولسان العرب (فخخ).

(٣) ينظر: المخصص ٢/ ١٤١، واللسان (نحط).

(٤) ينظر فيما سبق: فقه اللغة للثعالبي (٢٠٢ – ٢٠٤) وينظر لسان العرب (نشش نغق نهق...).

فهذا كله يفتح الباب للاجتهاد في أصل مكونات ألفاظ الحكاية التي يُشتق منها بعد ذلك مشتقات صوتية. فمرة تضاف همزة كما في أنح والأزيز، ومرة نون كما في النهاق والنشنشة والنخير. لكن المحقَّق أن ذلك لا يقع عشوائيًا. بدليل وجود النون في النَّخير والنَّخيف (لصوت الامتخاط) وهما من الأنف – دون الشخير الذي هو من الفم. وأيًا كان فهذه مسألة أخرى. **والذي هو موضوعنا الآن أن الاشتقاق هنا صوتي؛ لأن أساسه كلمات تحاكي أصواتًا.**

ثم إن هناك نوعًا من الأصوات الحكائية له خطر أكبر، وهو **أصوات حكاية وقوع الأحداث**، وخطرها (= أهميتها) ترجع إلى أنها الأنسب أن تكون هي الرافد الأساسي لنشوء ألفاظ اللغة عند القائلين بنشأة اللغة عن محاكاة الأصوات؛ من حيث إن الأحداث أي الأمور التي تقع إيجادًا لِما لم يكن، أو تحويلاً لما هو كائن، هي أوضح ما يمثّل التحرك لعمارة الأرض، ولكن هذا النوع من أصوات المحاكاة قليل في مدوّنات اللغة بالنسبة للألفاظ الحكائية عمومًا، وقليل جدًا – بل نادر – بالنسبة لألفاظ اللغة كلها حتى على مستوى الجذور. فقد عقد الثعالبي في باب الأصوات وحكاياتها ثلاثة وعشرين فصلاً[1] ليس فيها فصل لأصوات وقوع الأحداث، كالضرب والقطع والحك والنشر والبرد والدق والطحن والدفع والصدم والشق والطرق والحصد وحرث الأرض والدِّيَاس والتَّذْرية، وما إلى ذلك من أحداث مادية حسية تؤخذ منها المعنويات. وإنما نلتقط منها (مع بعض التسامح) النَّشْنَشَة لصوت القَلْي، والأزيز صوت الغليان، كما نلتقط خَرير الماء: صوت جريانه، وكذا قشيبه: صوته (أي صوت جريانه) تحت ورق أو قماش (= غثاء أو قمامة)، والفَقِيق: صوته إذا دخل في مضيق، والبَقْبقة: حكاية صوت الجَرّة والكوز في الماء (إذا اعتددناها صوت امتلائهما)، والقرقرة: حكاية صوت الآنية إذا استخرج منها

---

(١) فقه اللغة للثعالبي (١٩٣ – ٢٠٤).

الشراب، والشَّخْبُ: صوت اللبن عند الْحَلْب. وكذا هَزِيز الريح، وهَزِيم الرعد، وعَزِيف الجن، وحَفِيف الشجر، وجَعْجَعة الرَّحَى، وَوَسْوَاس الحَلْي، وصَرِير القلم، وضَغِيل الْحَجّام، وهَيْقَعة السيوف: أصواتها في المعركة إذا ضُرِب بها. وطاقْ طاقْ لصوت الضرب والطَّقْطقة حكاية ذلك. وحكاية صوت حوافر الخيل عند الجري: حَبَطَقْطَق والدقدقة. وشِيبْ شِيبْ: حكاية جَرْع الإبل الماء، وغِقْ غِق: حكاية غليان القدر. (وحُكِي ذلك الصوت بالغَرْغَرة أيضًا)، والدبدبة: حكاية صوت الدبادب»[1]. وكل ذلك لا يشفي ولا يكفي في تغطية الجانب الذي قصدنا له ومثّلنا له. فالأحداث التي تَقَع أو تُوقَع لا تنتهي، ولم يورد منها إلا ما لا بال له، ولا سبيل إليها إلا بالبحث في الألفاظ اللغوية المستعملة لها كالقطع والطحن - لا الحكايات.

ونحيل على ما فعل الأستاذ عبد الله أمين - رحمه الله - بشأن ما ذكرنا من ندرة هذا النوع من الأصوات الحكائية، أي أصوات وقوع الأحداث ، وبشأن ما ذكرنا من أنها الأنسب أن تكون هي الرافد الأساسي لنشوء ألفاظ اللغة، عند القائلين بنشأة اللغة من مثل هذا النوع من الأصوات الحكائية. فأما الندرة فإنه لم يذكر إلا ستة أصوات: خَرْخر: حكاية صوت الماء إذا جرى، هَرْهر: حكاية صوت جريان الماء الكثير، قَعْ قع: حكاية أصوات السلاح، والتّرسة، والجلود اليابسة، والحجارة، والرعد، والبكرة، والحَلْي ونحوها، طَقْ: حكاية صوت وَقْع حجر على حجر، لب لب: حكاية صوت لحس الشاة ولدها، جَرْجر: حكاية صوت يردده البعير في حنجرته (وهذا الأخير ليس من جنس ما شرطناه). فهذا توثيق الأصوات التي ذكرها[2]. ولم يُحل على المزيد.

وأما كيفية تولد ألفاظ من الأصوات، فنحيل على ما فعل الأستاذ عبد الله

---

(١) هذه الأمثلة كلها من فقه اللغة للثعالبي (ص ٢٠١ - ٢٠٤).

(٢) ينظر «الاشتقاق» للأستاذ عبدالله أمين ١٢٨-١٤٠.

أمين في ذلك لتبين منهج القائلين بهذا، ولا نتحمس له؛ لأن الأمر عندنا أكبر من ذلك بكثير جدًا، ولأن الصورة التي قدمها الأستاذ عبد الله أمين بها تكلف يتمثل في ضعف العلاقة في المعنى بين هذه الأصوات وبين ما تُصُوِّر أنه اشتق منها. هذا مع أن الأستاذ عبد الله أمين هو أمثل من تعرضوا لموضوع نشأة اللغة بهذا الأسلوب.

ومسألة الرافد الأساسي لنشأة الألفاظ اللغوية مسألة مستقلة، وإنما عرضنا لها لبيان أهمية هذا النوع من الاشتقاق الصوتي.

ومِن صور هذه الأهمية – مما هو وثيق الصلة بالاشتقاق – ما نبه إليه ابن جني (٣٩٢هـ) من أن العرب قد تُسمِّي الشيء بصوته (يعني بكلمة تحاكي بنطق حروفها الصوتَ الصادر من الشيء) فقال – في سياق عرْض ما يشهد لحكمة العرب : «ولو لم يُتنبه لذلك (يعني لحكمة العرب) إلا بما جاء عنهم من تسمية الأشياء بأصواتها: كالخازِ بازِ (وهو الذباب) لصوته، والبط لصوته، والواقِ للصُّرَد لصوته، وغاقِ للغراب لصوته، وقوله:

تَداعَيْن باسمِ الشِّيبِ (في مُتَثَلِّم جوانبُه مِن بَصْرة وسِلام

وقوله:

بينما نحن مُرْتِعون قالت الدُّلَّحُ الرِّواءُ إنِيهِ

(لكان كافيًا)[1]...

وصوت الخازِباز الذي هو ذباب الروض أبرزُ ما فيه (ززز – ززز)، وصوت البَطّ (= الوَزّ) يقرب من (بط بط أو قاق قاق)، وصوت الصُّرَد يقرب من (واق واق)، وصوت الغراب يقرب من (غَاقْ غَاق)، و(شِيب) هي محاكاة صوت سحب الإبل الماء بمشافرها. فقوله: «تداعين باسم الشيب» هو كما نغري نحن

---

(١) الخصائص (٢/ ١٦٥) وما بين الأقواس توضيحٌ وإضافة جواب لو، وتكملة لبيت الشعر عن محقق الخصائص الشيخ محمد علي النجار.

الأطفال الآن بالأكل بأن نقول: هيا هَم هَمْ، وقوله: «في متثلم إلخ» هو وصف لحوض الماء، والبَصْرة والسِّلام هما نوعا الحجارة التي بُني بها ذلك الحوض. أما البيت الآخر فـ«فلج»: موضع. و«الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ»: هي السحب المثقلة بالماء. وكلمة (إِنِيه) حكاية لرَزَمة السحاب وحنين الرعد.

وصلة تسمية الشيء بصوته بالاشتقاق أن هذا يدخل في تعليل التسمية الذي هو صورة من صور الاشتقاق الجزئي - وسيأتي، وهو يدخل في الاشتقاق الدلالي. لكن الذي نحن فيه الآن تعليل تسمية بلفظ صوتي.

وبقيت هنا مسألة مهمة لما نحن فيه، هي أن الخليل سمَّى **نحت** كلمة من كلمتين اشتقاقًا. فقد جاء في العين: «قال الخليل بن أحمد: إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما، إلا أن يشتق فعلٌ من جمعٍ بين كلمتين مثل «حَيَّ على» كقول الشاعر:

ألا رُبَّ طَيْفٍ باتَ مِنكِ مُعانقي ... إلى أن دعا داعي الفَلاح فحَيْعلا

يريد (بقوله حيعل): قال: حَيَّ عَلَى الفلاح ... فهذه كلمة جمعت من «حي» ومن «على». وتقول منه حَيْعَلَ يُحَيْعِل حَيْعَلَة ... وهذا يشبه قولهم تَعبشم الرجل وتَعَبْقس، ورجل عَبْشَميّ: إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس، **فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً، واشتقوا فعلاً**.

قال:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخةٌ عَبْشَمِيّة ... كأن لم تَرَ قبلي أسيرًا يمانِيا

نسبها إلى عبد شمس. فأخذ العين والباء مِن «عبد» وأخذ الشين والميم من «شمس»، وأسقط الدال والسين، فبنى من الكلمتين كلمة. فهذا من النحت»[1].

وقد كفانا الخليل - بقوله «فهذا من النحت» أمر تنحية هذا النوع بعيدًا عن الاشتقاق - بالرغم من تسميته إياه اشتقاقًا أيضًا. ذلك أن تكوين كلمة من

---

(١) العين (تحـ المخزومي والسامرائي) (١/ ٦٠ - ٦١).

كلمتين أو أكثر قد استقل بعد ذلك وتميَّز باسم النحت، ولتميُّزه الحقيقي عن الاشتقاق، ولأنه مجرد اختصار صوتي.

ثم إن الخليل كان مؤسسًا، وبعض تعميمات التأسيس تُخَصَّص حين تجد مسوِّغ ذلك. والمسوغ هنا هو تميُّزُ طبيعةِ كل من الاشتقاق والنحت أحدهما عن الآخر.

وعلى هذا فنحن لا نعُدّ ذلك النحت نوعًا من الاشتقاق، ونعد تسمية الخليل إياه اشتقاقًا هنا وفي بعض المواضع الأخرى - تعميماتٍ تجاوزها التخصيص، ونضم إلى ذلك ما فعله ابن جني من هذا القبيل كجعله بَسْملتُ وهيللت وحولقتَ وأشباهها اشتقاقًا صوتيًا، وإنما هو من باب النحت كما قلنا.

وقد ألحقنا ذلك الاشتقاقَ الصوتي بمستويات الاشتقاق اللفظي؛ لأنه صوغ ألفاظٍ أخذًا من أصوات لتسمية تلك الأصوات أو للتعبير عن وقوعها. أما اتخاذ تلك الألفاظ – في بعض الصور – أسماء لأصحاب الأصوات فهو من باب الرمز، لا من باب التعبير عن المعاني.

ولعله وضح بالأمثلة التي أكثرنا منها أن هذا الاشتقاق بكل مستوياته لفظي؛ لأن هدف الاشتقاق فيه لفظيّ وهو صياغة قالب أي صيغة ذات معنى معين يُصَبّ فيها المعنى الحرفي عينه (أو الصوت)؛ ليؤدي المصوغ ذلك المعنى الحرفيَّ (أو الرمزي) موجَّهًا ومكيَّفًا بكيف الصيغة، دون امتزاج أو خلط بينهما.

كذلك لعله وضح أن المستويات الأربعة التي ذكرناها في هذا الاشتقاق اللفظي هي قياسية أو شبه قياسية، أي كثيرة الاستعمال لمعانيها في اللغة العربية. والنقصُ في حسم الحكم بالقياسية أو عدمها - من أجل جمع كل صيغة تحت مستواها بوضوح وحسمٍ يستند إلى دراسات مستوعبة وإحصائية - هذا النقص راجع إلى تقصير دارسي العربية لا إليها. والله المستعان.

صورة من الاشتقاق اللفظي مستحدَثة

نعني بهذه الصورة ما شاع في عصرنا هذا من صياغة أفعال ومصادر من كلمات كلٌّ منها ذو معنًى معروفٍ، بقصد إضْفاءِ ذلك المعنى نفسه على مفعول الفعل أو المصدر. ويتمثل ذلك الإضفاء في الجَعْل والتحويل إلى نفس الجنس، أو الاتساق و«توفيق الأوضاع» مع المآخذ، أو إكساب بعض صفات المآخذ أو خصائصه بأية صورة. ويجري ذلك الآن على صيغ متعددة:

أ) فعلى صيغة «فَوْعَلَ» يصوغون من كلمة «عالَم» كلمة «عولمة»، ويقولون: «عولمة الاقتصاد» أو «الثقافة» أو أي أمر آخر. وبالطبع هناك الأفعال عَوْلَمه فتعولم.

وصوغ «فَوْعَلَ» من «فاعَل» له نظير عربي قديم هو صوغ «تَوْبَلَ القِدْرَ» من التَّابَل[1] بمعنى وضع فيها التابَل، ويقال الآن: قَوْلَبَ من القالَب، ومَوْسَقَ القراءة من الموسيقا.

ب) وعلى صيغة فَعْلَلَ وما يشبهها يقال: البَسْتَنَةُ: علم فِلاحة البساتين.. وقد أجازها مجمَعُ اللغة العربية، فيجوز حينئذ أن يقال: بَسْتَنَ شَجَر كذا أو نبات كذا فتَبَسْتَن. ويقال: أنْسَنَ التصرفَ أو البحثَ: أكسبه الطابع الإنساني أو أجراه في مجال الإنسان أو الإنسانيات.

ويصوغون من الإسلام: أسْلَمه، ومن النصرانية: أنصره، ومن العَصْر: عَصْرَنه، ومن العلمانية: عَلْمنه، ومن الغَرْب: غَرْبنه، ومن فرنسا فَرْنسه، ومن إنجلترا: أنجله، ومن أمريكا: أمركه، ومن الإنجليزية: نجلزه، ومن لبنان: لبننه[2].

---

(١) ينظر اللسان (تبل).

(٢) في «التطبيق الصرفي» للدكتور عبده الراجحي ص (٢٩) إشارة مهمة إلى استعمال صيغة فعلل في ألفاظ الحضارة. وهي تشمل ما نحن بصدده في هذا المبحث.

هذا إلى جانب صيغ تحويل ليست جديدة على منهج اللغة العربية في النسبة أو التحويل مثل «تسييس» التعليم أو المنصب أو القضية: إخضاعه للسياسة، أي لخدمة أهداف سياسية دون نظر إلى ما ينبغي أن يكون عليه الأمر حسب طبيعته.

و«تمصير» الشركات أو البنوك أو الأنشطة – بمعنى جعل أمورها في أيد مصرية وإدارتها لمصلحة مصر والمصريين.

و«تأنيث» إدارات كليات البنات – أي جعلها من الإناث لا الرجال.

و«تجذير» الشعور بكذا – أي تأصيله وخلق جذور له.

و«تبييء» نباتٍ أو حيوانٍ أو بَشَرٍ – أي: تهيئة بيئة له بحيث يمكن أن ينمو وتستمر سلالته.

و«تحديث» المباني أو المناهج – أي: جعلها حديثة.

و«تطبيع» العلاقات – أي: جعلها طبيعية.

وتفعيل دور كذا – أي: جعله فاعلاً نشطًا – لا خاملاً ...

ولعل أهم دواعي هذه الصياغات هو ما يجري من استعمال الصيغ المقابلة لها في اللغات الغربية في مجال الإعلام بروافده ومجال الثقافة. ومنها الكلمات المنتهية باللاحقة ization مثل nationalization ، Amerecanization ... إلخ.

والمسوغ للصياغة العربية بالصورة التي ذكرناها هو التميز ومنع اللبس؛ فالأَسْلَمة مقصود بها إضفاء الطابع الإسلامي على الأمر أو المسألة أو معالجتها من وجهة نظر إسلامية أو ما إلى ذلك، ولا يقصد بها تحويل شخص إلى اعتناق الإسلام. أما الأَنْصرة والنَّصْرنة فقد يقصد بها التحويل إلى النصرانية. والمقصود هنا هو أن السياق أو المقام هو الذي يحدد.

وسنكتفي هنا بما ذكرناه عن الاشتقاق اللفظي وكل ما يتعلق به تاركين للصرفيين (أهل هذا التخصص) أن يكملوا ما ذكروا عنه في كتبهم الصرفية.

الفصل الرابع

الاشتقاق الدلالي ومستوياته

التعريف بالاشتقاق الدلالي:

الاشتقاق الدلالي هو الاشتقاق الذي يُقصَد به استحداثُ كلمةٍ جديدةِ المعنى من كلمة أخرى (أو كشف الربط الاشتقاقي بين كلمتين أو أكثر) مع تناسب الكلمتين في المعنى، وتماثلِهما في الحروف الأصلية ومواقعها في الحالتين. ونقصد بجدة المعنى كونه ليس هو عين المعنى الحرفي للمأخذ – على ما هو الحال في الاشتقاق اللفظي، وإنما هو جديد أي مختلف عن المعنى الحرفي للمأخذ ولو أدنى اختلاف. ونقصد بالتناسب كونَ المعنى الجديد من جنس معنى المأخذ، يؤخذ منه ماديًا أو معنويًا. فإن كان المعنى الحرفي للمأخذ من جنس الالتواء أو الاستقامة أو الحِدّة أو الرقة أو الغلظ أو الجفاف أو الصلابة.. مثلاً كان معنى اللفظ الجديد من نفس جنس معنى المأخذ مع مشابهة أخرى بينهما أيضًا، ومع ضرورة أن يكون بينهما فرق مَا فيه.

ومن أمثلة هذا الاشتقاق الدلالي أن نقول: إن العِلْم (بالكسر) يؤخذ معناه من العَلَم (بالتحريك) بمعانيه، ومنها العَلَم: الراية، والعَلَم: الجَبَل الطويل، والعلامةُ، والمنارُ، وهو شيء يُنصب في الفلوات تهتدي به الضالة. فكل من هذه الأشياء يُتَّخذ دليلاً على أمر ما: مكان الجيش، أواتجاه الطريق، أو وجود شيء. وهذا يتأتّى منه معنى العلم القلبي بشيء. ونقول: إن «المعرفة» تؤخذ مِن عُرف الديك والدابة من حيث إنهما زيادتان ظاهريتان تمثلان ملامح ظاهرية مميزة. وكذلك المعرفة فهي تنصبّ على الملامح الظاهرية المميزة للشيء.

وفي مثل ثالث أن «القرية» التي هي تجمُّع من السكان في بيوت تحتل موقعًا

واحدًا، يؤخذ اسمها بمعناه من معنى قولهم: قَرَى الماء في الحوض أي: جمعه.. فيه (والحوض حيِّز محدّد). وهكذا ... والأمثلة التي ذكرناها الآن تمثل كشف الربط الاشتقاقي بين كلمتين فحسب؛ لأن الكلمات المشتقة فيها قديمة أي مستعملة فعلاً مثبتة في المعاجم وليست مستحدثة. ومثال المستحدثة أن نشتق لتصوير الصفحات المكتوبة تصويرًا مقطعيًا Scanner يتيح التعديل كلمةَ «عَدُولِيّ» صفةً يُستغنى بها عن الموصوف، والأصلُ «النسخ العَدُولِيّ». أما مثال الربط الاشتقاقي بين أكثر من كلمتين فسيأتي في الكلام عن المستوى الثاني من مستويات الاشتقاق الدلالي.

مستويات الاشتقاق الدلالي

يجري الاشتقاق الدلالي على المستويات التالية:

المستوى الأول: الاشتقاق الجزئي أو الربط الجزئي.

وفي هذا المستوى ينصَبُّ الأخذ الاشتقاقي أو الربط الاشتقاقي على كلمتين بأعيانهما من جهة المعنى؛ فإحدى الكلمتين هي **المأخذ**، والأخرى هي الكلمة **المشتقة** سواء استحدثناها (أخذًا) أو وجدناها (ربطًا). واعتددناه جزئيًا لقصر النظر فيه على المأخذ والمشتق دون النظر إلى شقائق المأخذ أي: سائر مفردات جذره واستعمالاتها. وأساس قصر النظر هذا هو وضوح ملمح في المأخذ عند اللغوي، فيصوّب اللغوي إليه النَّظَر، ليأخذ منه معنى جديدًا مناسبًا له؛ لأن هذا المعنى هو الذي يراد استحداث لفظٍ له، أو يُراد بيان ارتباطه بلفظ آخر.

أ) ومن أمثلة الاشتقاق في هذا المستوى ما نلمحه من الارتباط بين استعمالين أو استعمالات من تركيب واحد كالارتباط بين السَّمَك والسِّماك (= ما سَمَكْت أي رفعت به سقفًا) بتحقيق معنى **الرفع والارتفاع** في كلٍّ (السمك يعوم ولا يرسب إلى القاع كَرها، والعوم ارتفاع). والسِّماك آلة لرفع السقف.

وكذا بين المَرَق ومُروق السهم بتحقق معنى النفاذ من أثناءٍ في كلٍّ (المَرَقُ ينفذ من أثناء اللحم، والسهم من أثناء الرَّمِيّة).

وبين الكِرْس والكُرّاسة بتحقق معنى التراكم طبقات متسعة في كل (الدِمْنُ في الأول، والورق في الكراريس).

وبين القَمَر والمقامرة بتحقق معنى التزايد شيئًا فشيئًا في كل (القمر بتكامل جرمه ليلةً بعد ليلة أي شيئًا فشيئًا، والمقامر يحاول ضم مالِ صاحبه إلى مال نفسه مرة بعد مرة).

وبين الحَجَر والحُجْرة بتحقق معنى امتناع الاختراق أو الاقتحام في كل.

وبين القَصْر (المسكن الخاص) والقَصِير (وَصْفًا ضد الطويل)، بتحقق معنى عدم الانبساط في كل (القَصْر بعدم إباحته أو اتساعه لآخرين؛ لأن القَصْر

خاص بصاحبه، والقصير بعدم امتداده طولاً).

وبين الحِصْن والحِصَان، بتحقق معنى الْحِماية والامتناع به في كل.

وبين كَتْب القِرْبة (خياطتها بسيرين) والكتابة بالقلم، بتحقق معنى إلصاق شيء في شيء أو إثباته فيه (إلصاق حافات الجلد بعضها ببعض في الأول، وإلصاق رموز أصوات الكلام على الورق في الثاني).

وبين الجَمَل والجَمِيل: (= الشحم الذي أذيب وجُمِّد ليُختزن)، بتحقق معنى التجمع في كل (ضخامةً في الجَمَل وتجمُّعًا مع التجمد في الجميل).

وبين الوَرَق (ورق النبات وورق الكتابة) والوَرِق: دراهم الفضة المضروبة، بتحقق معنى رقة الجرم مع العِرَض في كل (الفضة والذهب يكونان قبل الضرْب سبائكَ مكعَّبةً غليظة، ويتحولان بعد الضرب إلى قطع مبسوطة رقيقة).

وبين الزُّهْد والأرْض الزَّهَاد (الصلبة التي لا تشرب (= لا تقبل الماء)، فأخذ معنى الزُّهد: (الإعراض عما هو ممتع أو مستحَبّ) من عدم قبول الأرض الماء وهو يُحْييها.

وبين المرح الذي هو الأرَنُ والنشاطُ بلا تقيد، والقِرْبة المَرِحة التي لا تضبط ما فيها من ماء، بجامع ما في كل منهما من معنى التسيب.

وبين الشَّرَف بمعناه المعنوي (السمو والتنزه عن النقائص)، والشرف بمعناه المادي وهو المرتفع من الأرض؛ فأخذ الأول من معنى الثاني بجامع الارتفاع في كلٍّ: في **المادي** حسيًا بالعلو ويلزمه التنزه عمًّا في المنخفضات من طين وما إليه، وفي المعنوي بارتفاع القدر والتنزه عمّا فيه عيب أو نقيصة.

وبين البرَكة (دوام منفعة الشيء أو كثرتها) وبروك البعير وهو ثبات يؤخذ منه ذلك الدوام.

وبين الحب (العلاقة المعروفة)، وإحباب البعير (لزومه الأرض باركًا)؛ من حيث إن كليهما تلازم: البعير يلازم الأرض، والمحب يلازم حبيبه ... وهكذا.

ومن أمثلته أيضًا ما يتيحه من استحداث لفظٍ لمعنًى جديد، كأن نصوغ لفظ

نِشابة أو نَشُوبة للهنة الليفية التي توضع في أطراف أحزمة الحقائب والملابس ليطبق بعضها على بعض، فتنشب؛ فيُستغنى بها عن الإبزيم والأحزمة وما إليها، وذلك أخذًا من الفعل «نشب». ونصوغ لفظ مِعْرض (بالكسر) لما يسمَّى «الفيديو»؛ حيث إن وظيفته هي عرض المسجلات من أخيولات (أفلام) وغيرها.

وصاغ إخواننا في السعودية لفظ «كوابح» لما يسمَّى الفرامل؛ لأنها تكبح السيارة عن الإسراع عندما يقتضي ذلك.

وصاغوا لفظ هاتف لما يسمى التليفون ؛ لأن رنين هذا الجهاز ينبه صاحبه كأنه يهتف به ويدعوه.

وكذا يمكن أن نصوغ من لفظ الساق كلمة «مُسوَّقة» (بضم ففتح والواو مشددة مفتوحة) لنعبِّر بها عما اشتُهر باسم «بنطلون»، على أساس أنه مَلبَس يتميز بأنه يكسو الساقين متميزتين.

ونصوغ كلمة «حَوْسَبِيّ» لنعبِّر بها عمن تخصصه العمل بالحاسوب.

ونصوغ كلمة «مَجَّاج» لقلم الحبر السائل، وكلمة مُؤَنَّاة من «آن» للتعبير بها عمَّا يُسمَّى «فاكس» ويمكن أن نسمي نوعًا آخر من الرسائل السريعة «طَرْفِيّة» (بسكون الراء – نسبة إلى الطَّرْف) ونسمي الهاتف الذي يُظهِرُ صور المتحدثين طَيُّوفًا، والذي يبين رقم هاتف محدثك «مَرْقَمِيًا» أو «مَرْقَمِية»، ونسمي المليون «مألفة» من حيث إن المليون ألف ألف. وعليه يسمى المليونير مألفانًا أو مألفانيًا. أما الملياردير فأقترح تسميته مقنطرًا. (نقلاً – لا اشتقاق) ونسمي مترو الأنفاق «منفاقًا»، وآلة «السشوار» مِبْسَطة، و«الحسّابة» للآلة الحاسبة، والمِندي بالكسر لمكبر الصوت، والمئنسة للآلة التي يُستأنسُ بها وجودُ صاحب المنزل فيه: (ما يسمى: إنتركم)، وهذا حسن.

بقيت من هذا المستوى الأول من مستويات الاشتقاق الدلالي - وهو مستوى الربط الجزئي – **صورتان؛** إحداهما أصيلة، والأخرى ليست كذلك. فضّلنا تمييزهما:

الصورة الأصيلة: هي ما سميناه تعليل التسمية. وتعليل التسمية معناه ذِكْر علة تسمية الشيء باسمه أي وجه هذه التسمية. وعلة التسمية هي عين الملحظ الاشتقاقي الذي من أجله سُمي الشيء باسمه المعين، كأن يقال : إن القلم سمي قلمًا؛ لأنه – في الأصل – عود أو قصبة قُلِمتْ، وإن الكراسة سميت كراسة لأنها مجموعة أوراق ضُبِرت معًا (أي كرست معًا أي جمعت وروكمت معًا) ضبرًا دائمًا، وإن الحجرة سميت حجرة لأنها حُجرت أي مُنعت عن غير صاحبها أو من يسكنها، أي من الحجْر الذي هو منع الاختراق كما في الحجَر، وهكذا. وواضح أن مثل هذه العبارة (سُمي كذا لكذا أو من أجل كذا) إنما هي تعبيرٌ آخر عن الربط الاشتقاقي بين كلمتين، فكما قلنا هناك: إن الزهد بالضم – مأخوذ أي مشتق من الأرض الزهاد التي لا تشرب الماءَ، نقول هنا : إن لفظ القلم مشتق من قولهم: «قَلَم الظُّفرَ – أخذ (= قطع) ما طال منه (أي طرفه)، فكذلك القلم كان في أصله قصبة أُخِذَ طرفها، وهكذا. ولذا جعلنا هذا مجرد صورة من الربط الاشتقاقي الجزئي .

الصورة الثانية: الاشتقاق التطوري؛ ككلمة «مَذْهَب» بمعنى وِجْهة ذات أسس وضوابط معينة ومطَّردة – في الفكر أو في استخراج الأحكام الفقهية من مصادرها بالنسبة للمذهب الفقهي، وهكذا... وذلك أخذًا من كلمة مذهب: اسم مكان أو مصدر ميمي من الذَّهاب بمعنى المفارقة والسير من مكان لآخر (من خلال طريق واتجاه ولابّد) فنُقِل اللفظ من الاتجاه والطريق الحسِّي الذي يسلكه الذاهب، أو مِن الغاية المكانية المذهوب إليها، إلى الاتجاه الفكري أو الإطار الفكري الذي يتحيز فيه الباحث المفكر. وثبات هذا المعنى المنتقَل إليه حتى صار حقيقة تتبادر إذا ذُكر اللفظ هو التطور. وذكرت هذه الصورة تبعًا لبعض المتقدمين. ورأيي أنه تطور دَلاليّ لا اشتقاق. وسيأتي تفصيل الكلام عن الاشتقاق الدلالي الجزئي بأنواعه في باب خاص – إن شاء الله تعالى.

المستوى الثاني من الاشتقاق الدلالي

(التأصيل = الربط الاشتقاقي الشامل بمعنى محوري عام = دوران استعمالات الجذر على معنى).

حقيقة هذا المستوى أنه «رَبْط كل استعمالات الجذر الواحد بمعنى عام تدور عليه وترجع إليه. وقد سمي تأصيلاً لتصور أن المعنى العام ذاك هو المعنى **الأصلي؛ أي الأول** للجذر، أي لتصور أن أقدم لفظ **وُجد** من هذا الجذر كان يعبر عن هذا المعنى. وأساس هذا التصور أن كل استعمالان الجذر تحمل هذا المعنى، أو تئول إليه. وقد أثبت فحص معاني أكثر من ألفين من الجذور - من حيث العلاقات بين معاني استعمالات كلٍّ منها - أن هذا الأساس صحيح فيها.

وواضح أن ربط كل استعمالات الجذر بمعنى محوري ترجع إليه هو عملية **تجميع** لهذه الاستعمالات إلى معنى، في حين أن الاشتقاق هو – كما مر بنا أكثر من مرة – تفريع؛ لأنه إما **استحداث لفظ** لم يكن – وهذا تفريع صريح ، وإما كشف للعلاقات الاشتقاقية التي استُحدثت الألفاظ التالية للأصول – في حين سابق بناءً عليها. وهذا كشف لوجه التفريع. وإنما اعتددنا هذا التأصيل اشتقاقًا – مع أنه تجميع – لما يلي:

أ) أنه قائم على كشف العلاقات الاشتقاقية بين استعمالات الجذر – وقد تبين من قبل أنّ كشف العلاقات الاشتقاقية هذا هو ممارسة لشطر الجهد الاشتقاقي، وهو شطر معنى الاشتقاق أيضًا.

ب) أن تلك الممارسة المذكورة في (أ) تُربّي القدرة على التعرف على المعنى الاشتقاقي والملاحظ الاشتقاقية من خلال المعاني المعجمية.

والمعاني الاشتقاقية والملاحظ المكونة لها هما من أهم ركائز **الربط الاشتقاقي** الصحيح.

ج) أن كشف العلاقات الاشتقاقية والمعاني الاشتقاقية وملاحظها والتمهر فيهما هو أهم مؤهل **لاستحداث الألفاظ بالاشتقاق**. والأمور الثلاثة أ، ب، جـ أساسية في الاشتقاق الدلالي الجزئي بوجهيه (كشف الروابط واستحداث المشتقات).

د) أن الأمور الثلاثة المذكورة أيضًا تنبني عليها القدرةُ على صياغة المعنى الأصلي (أو العام أو المحوري) صياغة دقيقة. والصياغة الدقيقة للمعنى الأصلي (أو العامّ أو المحوري) تفيد في القدرة على **الاستحداث الاشتقاقي**، وفي تحرير معاني **المستحدثات الاشتقاقية** – بالإضافة إلى فائدتها في تحرير المعاني المعجمية. وسيأتي تفصيل ما يتعلق بهذا التحرير.

والخلاصة أن هذا المستوى الثاني من الاشتقاق الدلالي تفاصيله كلها **عمليات اشتقاقية** على الرغم من أن مساره إلى التجميع يبدو عكس الاشتقاق الذي هو تفريع؛ ومن أجل هذا فهو من صميم مستويات الاشتقاق الدلالي.

ونمثل لهذا المستوى بمثل فيه شيء من الطول والتفصيل لتتضح صورته. فالجذر (سنن) ترتبط استعمالاته بمعنى عامّ (محوري) هو: **امتداد الشيء في دقة وقوة أو حدّة بحيث يمكن أن ينفذ في ما يُقصد به**[1]. كالسِّنّ: واحد أسنان الإنسان والحيوان، تمتد حادة وتنفذ في المأكول، وكسِنان الرمح، وهو حديدته الدقيقة التي تمتد في مقدمته وتنفذ في الضَّريبة. ومن هذا سميت الفئوس السُّنَن وكذا سِنّ المنجل وسِنّة المحراث، ومن لفظ السِّن قالوا: «سنَّه: عَضَّه (بأسنانه)، وسَنَّه: كسر سِنَّه». وهذان من الاشتقاق اللفظيّ. ومن معنى الحِدّة قالوا: سَنَّ الحديدةَ: أحدَّها (برى طرفها ليصير دقيقًا حادًا نافذا). ولاقتران نمو أسنان

(١) الاستعمالات كلها من لسان العرب عدا واحدًا نبهنا عليه. وقد تركنا مما في لسان العرب ما يتضح حمله على ما ذكرناه. والربط الاشتقاقي بين الاستعمالات، وكذلك تحديد المعنى المحوري، كلاهما من عمل مؤلف الكتاب.

الإنسان والحيوان بعمره؛ أي استمرار نموه استُعمل السِّنُّ في تحديد عمر الإنسان والحيوان.

ومن الامتداد المذكور: قالوا: «السِّنِينة: رمال **تستطيل** على وجه الأرض/ كهيئة الحبال من الرمل» (حبل الرمل: تجمع مستطيل منه غير مُستعرض)، و«السَّنَنُ: الطريق. وكذلك السُّنة (الأخيرة من تاج العروس)» — والامتداد واضح فيهما. وامتداد الطريق متميزًا بين ما يحيط به يعد نفاذًا أيضًا.

ومن السُّنة: الطريق، أخذت السُّنة بمعنى الطريقة التي تُتَّبَع : دينًا، أو عادةً، أو سلوكًا، أو نصوصًا تقود إلى ذلك.

ومن ذلك الامتداد أيضًا قالوا: «سَنُّوا المالَ: أرْسَلُوه في المرعى» (المال هنا: الإبل وما إليها، وإرسالها في المرعى معناه: إطلاقها فيه ترعى كما تشاء. وهذا امتدادُ تسيُّبٍ وعدم تقيُّد). ومن الامتداد أيضًا قولهم: «سَنَّ عليه الدرع: صبها» (لبسها، والمقصود بالدرع هنا القميص الحديدي المكون من حلقات دقيقة سهلة الحركة، فإذا وضعها لابسُها في عنقه وكتفيه **استرسلتْ إلى أسفل** – بسبب ثقلها – إلى غاية طولها محيطةً به، فهذا امتداد أيضًا وهو في وسطها نافذ فيها). وقالوا أيضًا: «سَنَّت الدمعَ العينُ: صبّته» (نزوله مسترسلاً متواليًا نفاذ وامتداد). «وحمأ مسنون: مصبوب على سُنّة الطريق» (الانصباب نفسه نفاذ وامتداد من مصدر الإسقاط إلى نهاية الامتداد أو المقر)؛ ولذا فالقيد الذي ذكره الزجاج «على سنة الطريق» لا ضرورة له. وتفسير المسنون بالمنتن المتغير تفسير بمعنى تالٍ للمعنى الدقيق. قال الأخفش: «وإنما يتغير إذا **أقام** بغير ماء جار»؛ فيكون الامتداد هنا امتدادًا زمنيًا (أي بقاء مدة طويلة). وقالوا أيضًا: «طعنة جاء منها سَنَنٌ يدفع كل شيء: إذا خرج الدم بحَمْوته». فهذا من انفجار الدم مبتعدًا – أي هو امتداد مكاني مع نفاذه من البدن.

ومن هذا الامتداد أيضًا: «سَنَّ الإبلَ: ساقها سَوْقًا سريعًا» (امتداد – والعامة

تعبر عن طلب السرعة بقولهم مِدّ – أمرًا من مَدّ)، «وتسننَ في عدوه واستنَّ: مضى على وجهه» (استمرار العدْو امتداد وهو نفاذ). ويقال: «جاءت الرياح سنائن: إذا جاءت على وجه واحد وطريقة واحدة لا تختلف» (استمرار هبوبها في اتجاه واحد بعينه = امتداد) و«سانّ البعيرُ الناقَة: طَرَدَها (جرى وراءها مسافة) حتى يُنوّخها ليَسفِدها».

ومن النفاذ والامتداد في المعنى العام (= المحوري، الأصلي): «**السُّنّة**: الصورة والوجه/ ما أقبل عليك من الوجه» (أي ما نتأ منه إلى الأمام: الأنف وما حوله وأسفله الفم مع الذقن وكل ذلك ممتد إلى الأمام). وقد قيل في معنى «الحمأ المسنون» في الآية إنه **المصوَّر**، وهو من هذا .

ونظرًا لكثرة مسائل هذا المستوى من الاشتقاق وتميزها فقد أفردناه بباب مستقل. ونجتزئ هنا بتعريفه والتمثيل له كما فعلناه.

المستوى الثالث من الاشتقاق الدلالي
(اشتقاق جذور من أخرى)

هذا المستوى من الاشتقاق الدلالي نُبّه عليه صراحة في «كتاب العين»، حيث جاء بأكثر من فقرة نعرضها ونعلّق عليها.

١ - قال: «والعرب تشتق في كثير من كلامها .. أبنيةً للمضاعف من بناء الثلاثي المثقّل بحرفي التضعيف، ومن الثلاثي المعتل. ألا ترى أنهم يقولون: صَلّ اللجامُ يَصِلُّ صليلاً، فإن حكيتَ ذلك قلتَ «صَلّ» تمد اللام وتثقلها، وقد خَفَّفْتَها في الصَّلْصلة، وهما جميعًا صوت اللجام. فالمثقل مَدّ، والمضاعَف ترجيع وتخفيف في إعادة .. فلا تنفُذ للتصريف حتى تتضاعف أو تُثَقَّل على ما وُصِفَ لك. ويجيء منه شيء كثير نحو صَرَّ الجندَب. وصَرْصَرَ الأخْطَبُ صَرْصَرَةً؛ فكأنهم توهّموا في صوت الجُنْدَب مدًّا، وفي صوت الأخطب ترجيعًا. ونحو ذلك كثير مختلف»[1].

التعليق:

أ) جاء في لسان العرب (صلل): «الليث: يقالُ صَلَّ اللجامُ إذا توهمتَ في صوته حكايةَ صوتِ صَلّ (بسكون اللام مع مد نطقها أي صَلْ لْ لْ)، فإن تُوَهَّمْتَ ترجيعًا قلت: صَلْصَلَ اللجام، وكذلك كل يابس يُصَلْصِلِ»[2].

---

(١) كتاب العين (تحـ د. درويش) (١/ ٦٣)، وتحـ المخزومي والسامرائي (١/ ٥٦). وقد اخترت عبارات من نسخٍ لمخطوطات العين ذكرها المحققون في تعليقاتهم بدلاً من بعض العبارات التي أثبتوها في المتن - مع الرجوع إلى العين (٧/ ٨١ - ٨٢) واللسان وتاج العروس (صرر).

(٢) لسان العرب (صلل)، وينظر الخصائص (تحـ الشيخ النجار) (٢/ ١٥٢) والعين (٧/ ٨٤)، وكذلك مراجع التعليق السابق.

ب) فالذي نقلناه عن اللسان يوضح ما جاء في مقدمة «العين» ويُعدِّلُهُ ليُستَخلَص منه ما يلي: أن الجذر (صَلَلَ) نشأ محاكاة لصوت اللجام (أو نحوه مما يُحْدِث مثلَ صوته كالفَخَّار والحديد والنحاس ..). وهذه المحاكاة هي صَلْ (صاد بعدها لام ساكنة). ولمحاكاة المد في رنين الصوت المحكى تقول: صَلْ لْ لْ. فلما دخل هذا **الصوتُ** الحكائي التصريفَ (= الاستعمالَ اللغويّ) تعبيرًا عن حدوث الصوت المحكي مرة واحدة انقطع بعدها = قيل صَلّ (بلام مشددة، وهي مكونة من لامين ساكنتين تحكيان الامتداد. ثم فُتِحت الثانية تعبيرًا عن تمام وقوع الحدَث وانقطاعه بعد الامتداد). أما عند ترجيع الصوت (بأنْ كان صوت اللجام أو الحديد ... مكررًا) فإنه يُحاكَى بتكرار حَرْفَي المحاكاة فتقول : صَلْ صَلْ (بسكون اللامين)، ثم بدخوله التصريفَ (= الاستعمال اللغوي) فُتِح الحرف الأخير للتعبير عن تمام الحدث وانقطاعه بعد الامتداد (صَلْصَلَ).

ويلفت النظر هنا تعبيرُ العين ثلاث مرات عن كثرة هذا النوع؛ أي توليد الرباعي المكرر (يسميه المضاعف) من الثلاثي المُثقَّل (الذي قد يسمى في الصرف المُضَعَّف) وسنورد – بعدُ – ما يحقق هذه الكثرة.

٢ – وعن اشتقاق الرباعي المكرر من المعتل قال: «وأما ما يشتقون من المضاعَف من بناء الثلاثي المعتل فنحو قول العجّاج:

* ولو أنَخْنَا جَمْعَهم تَنَخْنَخُوا *

وقال في بيت آخر:

* لِفَحْلِنا إن سَرَّهُ التَّنَوُّخُ *

ولو شاء قال في البيت الأول: «ولو أنَخْنَا جَمْعَهُم تَنَوَّخُوا». ولكنه **اشتق التَّنَوُّخَ** من تَنَوَّخْنَاها فَتَنَوَّخَتْ، **واشتق التَّنَخْنُخَ** من أنَخْنَاها؛ لأن «أناخ» لما كان مُخَفَّفًا حَسُن إخراجُ الحرفِ المعتل منه، ولما ثُقِّل قَوِيت الواوُ فثبتت في التنوّخ فافهم»[1].

---

(١) كتاب العين تحـ درويش (١/ ٦٣)، المخزومي (١/ ٥٦).

التعليق :

أ) هنا دعوى اشتقاق «تنخنخ» من أناخ. (أناخ ثلاثيُّها واوي العين: نوخ).
ودليل الدعوى أن «تنخنخ» صيغةُ مطاوَعة. وقد استُعملتْ في الشطر الأول لمطاوعة «أناخ»، **والأصل** في المطاوعة أن يكون الفعلُ المطاوِع من نفس جذر المطاوَع المتعدي. وبما أن الرباعيَّ الأصولِ المكرَّرَ «تنخنخ» ليس من جذر «نوخ» المعتل الأجوف، وإنما هو تكرار لحرفيه الصحيحين على ترتيبهما فيه، فإن تفسير ما عمله ذلك العربي العريق (العجاج) أنه اشتق **التَّنَخْنخ** من أناخ، بطرح حرف العلة، لضعف هذا الحرف بكونه مجرَد مَدّة.

ب) وجّه الخليل اشتقاق الرباعي المكرر من المعتل بأن الفعل المعتل أناخَ مخفف؛ أي ليس مضعّفًا، ولذلك حسُن صوغ المطاوع منه بطرح الحرف المعتل (كما يجب حذفه عند إسكان ما بعده)، وتكرير الحرفين الصحيحين الباقيين منه على صيغة المطاوعة للرباعي تفعلل. أما «تَنَوَّخَ»: فمع أنها تستعمل للمطاوعة أيضًا، فإن تثقيلَ حرف العلة (أي: تضعيف واو تنوّخ مع تحريكها حسب صيغة «تفعّل») = أكسبه قوة، فثبت ولم يُحذف.

* * *

قدمنا ما سبق بين يدي هذا النوع من الاشتقاق لتأصيله، وقد رأينا فيه ما يلي:

أولاً: اشتقاق الرباعي المكرر من الثلاثي المضعف مثل «صلصل» من «صلّ»، و«صرصر» من «صرّ».

ثانيًا: اشتقاق الرباعي المكرر أيضًا من الثلاثي الأصول الأجوف مثل (تنخنخوا) من (أنخناهم)، (وسيأتي مزيد من الأمثلة).

وثالثًا: أن ذلك جاء عن إمام اللغويين الخليل بن أحمد – كما رأينا[1].

وعلينا هنا أن نسجل الأمور التالية:

١ – أن ما ذكره الخليل هذا = يعني (مشروعية) القول باشتقاق جذور عن أخرى، بمعنى أن القول بذلك – إذا توفرت ضوابطه – لا يكون افتئاتًا على اللغة ولا جَزْفًا – وسنأتي بما يؤيده من كلام أئمة آخرين وتطبيقاتهم.

٢ – أن ذلك الاشتقاق مشروطٌ بتماثل الأحرف الأصلية الصحيحة في الجذرين، وبتماثل ترتيبها فيهما، وبتجانس معنييهما أو تماثلهما.

٣ – أننا أخذنا الشروط المذكورة من واقع الأمثلة التي ذكرها الأئمة ومن نتائج كلامهم، كما يثبت مما يلي:

فقد جاء عن الفراء (٢٠٧هـ) أيضًا – وهو رأس المدرسة الكوفية وأحد كبار أئمة اللغويين – أنه جعل التبحبح من الباحة، ولم يجعله من المضعف[2]. كما جاء مثلُ ذلك عن أبي منصور الأزهري (٣٧٠هـ) - وهو أحد كبار اللغويين أيضًا - وذلك في تفسير الصعصعة بمعنى التفريق – يقال: صعصع القومَ: فرقهم. «قال الأزهري: لا أعرف صَعَّ يَصَعّ في المضاعف (يقصد ما سماه الصرفيون الثلاثي المضعّف)، وأحسب الأصل في الصعصعة من صاعه يصوعه: إذا فرّقه»[3]. وجاء في «مقاييس» ابن فارس (٣٩٥هـ): «ويقال: إن السحسحة

---

(١) الباحثون في نسبة كتاب العين يُطبقون على أن مقدمة الكتاب وترتيب وضع الجذور فيه، وبعض حشوه أيضًا كل ذلك للخليل بن أحمد وحده. وإنما شارك الليث وعلماء آخرون في حشوه بالجذور والاستعمالات التي لم يذكرها الخليل. والكلام عن اشتقاق التنخنخ جاء في المقدمة

(٢) ينظر لسان العرب (بحح) و (بوح).

(٣) ينظر تاج العروس (صعصع).

هي الساحة»[1]. وجاء في لسان العرب (خضض) (بعضه عن التهذيب ٦/ ٥٥٠): «والخضخضة أصلها من خاض يخوض، لا من خضّ يخض؛ يقال: خَضْخَضْت دَلْوي في الماء خضخضةً. وخضخض الحمار الأتان: إذا خالطها، وأصله من خاض يخوض: إذا دخل الجوفَ من سلاح وغيره. ومنه قول الهذلي:

فَخَضْخَضْتُ صُفْنِيَ في جَمِّهِ ... خِياضَ المدابرِ قِدْحًا عَطوفا

ألا تراه جعل مصدره الخياض، وهو فِعال من خاوض» اهـ.

وواضحٌ أن اشتقاق خضخض من خوض كاشتقاق نخنخ من نوخ.

كما أضيف أن اشتقاق الرباعي المكرر من الثلاثي المضعف أو فك الثلاثي إليه = كثير يكاد يكون مطّردًا، ونحن نعدّه اشتقاقًا ؛ لأنه استحداث جذر جديد يُشبه استحداثَ صيغة جديدة من نفس الجذر، مع تقارب المعنى أو تماثله[2]، لكن بزيادة معنى التكرير أو نحوه في وقوع الحدث.

ولم نعدّ هذا ولا سابقه (ولا ما قد يأتي من هذا النوع) اشتقاقًا لفظيًا – بناء على تماثل المعنى غالبًا؛ وذلك لأنه يعد جذرًا جديدًا، ثم إن المعنى قد يختلف بين المضاعف وأصله أدنى اختلاف، فيتجاوز مجرد تكرار معنى المضعف، فلا يسوغ مع الأمرين عدُّه لفظيًا.

ومن أجل اعتداد هذا الرباعي المكرر اشتقاقًا أو فكًّا للثلاثي المتماثل العين

---

(١) المقاييس (تحـ العلامة هارون) (٣/ ٦٥).

(٢) يترجح لدي أن الصيغة المكررة يكون بينها وبين الصيغة المضعفة فرقٌ ما في المعنى، ربما يكون أثرًا من معنى الصيغة لكنه متميز منه ، جاء في اللسَان (جفف): «جف الشيء: يبس، وتجفجف: جفّ وفيه بعض النداوة. وتَجَفْجَفَ الثوب: إذا ابتل ثم جف وفيه ندى، فإن يبس كلَّ اليبس قيل: قد قَفّ» فكأن التضعيف والتكرار هنا هو للتدرج وأخذ معنى الفعل (وهو الجفاف) في التحقق شيئًا بعد شيء. ثم إن الصيغة المضعفة لها معانٍ اشتهرت فيها، منها التعدية، في حين أن الصيغة المفكوكة منها لا يقوى ذلك المعنى فيها. والخلاصة أن الصيغة المكررة بَعُد معناها شيئًا ما عن الصيغة المضعفة.

واللام = نجد المعاجم تذكر ذلك الرباعي المكرر ضمن معالجتها لهذا الثلاثي، على ما هو الحال في معاجم العين والصحاح واللسان والقاموس وشرحه.

ومن الأمثلة التي توضح العلاقة بين ذلك الرباعي المكرر والثلاثي المضعف في الجذور المفتتحة بحرف الباء من لسان العرب: بثّ الغبار وبَثْبَثه: هيّجه وآثارَه. انبجّت ماشيتُك: فتَقها السِّمَن وأوسع خواصرها/ رجل بَجْباج وبَجْباجة: بادنٌ ممتلئ منتفخ. بسّ الإبل: ساقها سَوْقًا لطيفًا/ بَسبَس الرجل: أسرع (اللطف قد يكون يُسْرًا والسرعة خفة)[1]، بَزّ الشيء: انتزعه/ بزبز الشيءَ: سلَبه وانتزعه. بَذَّ بذاذة: رثّتْ هيئتُه وساءت حالته/ البذبذة: التقشف. بَصَّ الشيءُ: بَرَق ولمع وتلألأ/ بَصْبَصَتْ الأرضُ: إذا ظهر منها أولُ ما يظهر من نبتها (بينهما تشابه فقط وليس المعنى واحدًا مكررًا)، وكُمَيتٌ بُصابِص للذي تعلوه شُقْرة. بعّ السحابُ: ألَحَّ بمطره (أي بإخراجه وإرساله) وبعّ المطرُ من السحاب: خرَج، والبَعَابِعة: الصَّعاليك الذين لا مال لهم (خلو الحوزة نتيجة الإلحاح في الإخراج منها). بغّ الدمُ: هاجَ / مَشْرَب بُغَيبغ: كثيرُ الماء، وماء بُغَيبغ: قريب الرِّشاء (تناله الدلاء عن قرب لكثرته في البئر ككثرة الدم عند هياجه). بقّ عِيَابَه: نشَرها، وبقّ علينا كلامَه: أكثره/ بقبقَ الرجلُ: كثُر كلامُه، ورجل مِبَقّ وبَقَاق وبَقْباق: كثير الكلام (كثرة الكلام نشر له كنشر الثياب التي في العياب: الصُّرَر) بَكَّ : زَحَم، بكّ الرجل صاحبه يبُكه: زاحمه أو زَحَمه/ البكبكة: الازدحام، وقد تبكبكوا، وبَكْبَك الشيءَ: طرح بعضه على بعض. بَلِلْتُ بالشيء: إذا ظفرتَ به وصار في يدك/ البُلْبل: قناة الكوز[1] (= البزباز الذي ينصب منه الماء)، ويلحظ أن الماء يكون محيزًا فيه كالشيء في اليد، لكن العلاقة تشابه فقط، وليس المعنى واحدًا مكررًا).

---

(١) كل هذه الأمثلة من لسان العرب في جذورها المعروفة. عدا بث التراب وبثبثه، وبسبس الرجل: أسرع فإنهما من تاج العروس.

هناك رافد ثالث لذلك الرباعي المكرر، هو الثلاثي المضعف نفسه، لكن عندما تضعَّف عينه أيضًا. وتفصيل ذلك أن الثلاثي المضعف هو متماثل العين واللام أي عينه ولامه حرفان مثلان، فمثل حَثّ مكون من (ح + ث + ث)، فإذا صيغ بلا زيادة أدغمت اللام في العين؛ فنُطِقَتا حرفًا واحدًا مشددًا. ثم إذا أريد صوغ هذا الفعل على صيغة فعّل أو تَفَعّل بتضعيف العين للتعبير عن الكثرة أو المبالغة، فإن الصيغة حينئذ تكون فيها ثلاثة أحرف أمثال متوالية بعد فاء الكلمة فتصير حَثَّث مكونة من (ح + ث + ث + ث)، وذلك مستثقَل؛ ومن هنا فإن العرب كثيرًا ما كانوا يتخلصون من ذلك الثقل باللجوء إلى وضع حرف فاء الكلمة بدلاً من ثاني العين المضعفة، فتصير حثّث إلى حثحث (ح + ث + ح + ث) . وهنا فسَّر فريق من علماء اللغة ذلك بأنه إبدال حرف (فاء الكلمة) من ثاني الأمثال المكررة للعين. ورفض فريق آخر تلك التسمية على أساس أن الإبدال إنما يكون بين ما تقاربت مخارجه من الحروف كالدال والطاء والتاء، وكالظاء والذال والثاء، وكالهاء والهمزة، وكالميم والنون. في حين أن الأمر هنا ليس كذلك؛ فالحاء بعيدة من الثاء وبينهما تفاوت في المخرج يمنع من قلب إحداهما إلى أختها[1]. وهذا الفريق الأخير لم يذكر تسمية لهذا التغيير. ونحن نسميه فكّ تخلُّصٍ من أمثال[2]. وهو يدخل في باب المخالفة الصوتية.

والمهم هنا أنه يترتب على هذا النوع من المخالفة تولد جذر جديد عن آخر؛ ولذا أدخلناه في هذا المستوى من الاشتقاق الدلالي.

وأمثلة هذا النوع كثيرة أوَّلَها العلماء بما فصّلناه. جاء في اللسان (بثث) ضمن

---

(١) ينظر لسان العرب (حثث).

(٢) في لسان العرب (بشش) عبر عن هذا مرة بالإبدال ومرة بالفك (تبشبش مفكوك من تبشش) ومرة ثالثة بالقلب.

ألفاظ خَبَرٍ: «فلما حضر اليهوديَّ الموتُ قال: بَثْبِثُوه، أي كَشِّفُوه ... وهو من البَثّ إظهارِ الحديث (الذي في النفْس) والأصل فيه بَثِّثُوه» اهـ. وفيه أيضًا في (بشش): «لقيته فَتَبَشْبَشَ بي (أي: تطلّق وجهه وفرِح بي وانبسط إليّ). وأصله تَبَشَّشَ، فأبدلوا من الشين الوسطى باء كما قالوا تجفجف». وفي (جفف) منه قال: «جف الشيء ... يبس، وتجفجف: يبس وفيه بعض النداوة».

وفي تاج العروس (بصص): «بَصْبَصَتْ الأرضُ: إذا ظهر منها أولُ ما يظهر من نبتها كبَصَّصَت وأبَصَّتْ وأوْبَصَت. قاله الأصمعي». وتتبُّعُ هذا قد يأتي بأمثلة من جل الجذور الثلاثية المضعفة، أعني المتماثلة العين واللام.

* * *

هناك باب آخر لتولد جذور عن تلك الجذور المضعفة (المتماثلة العين واللام) عندما تضعف عينها (على ما سبق شرحه في حثث)، لكن التخفيف هذه المرة يكون بقلب ثالث المكررات ألفًا تنقلب في التصريف إلى ياء، وهو المشهور بباب «تَقَضّى» أخذًا من قوله:

* تَقَضِّيَ البازِي إذا البازِي كَسَر *

وأصلها تَقَضُّض بمعنى انقضاضه؛ أي حين يكسر جناحه (= يضمه إلى جنبه ممتدًا إلى ذيله) ليسهل له الانقضاض بسرعته على الحمامة ليصطادها. ومن هذا **«دسّى»** في مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ١٠]: أصلها دَسَّس. و **«دَلّى»** في مثل قوله تعالى: ﴿ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ﴾ [الأعراف: ٢٢]: أصلها دَلَّل من الدَّلالة. و **«ربّى»** (من التربية) أصلها ربَّب، و **«تسرّى»** (أي اتخذ سُرِّيَّةً؛ أي أمةً للفراش) أصلها تَسَرَّر، و **«تسنّى»** بمعنى تَغَيَّر في مثل قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: أصلها يتسنن (في أحد القولين). و **«تصدّى»** في مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ [عبس: ٦]: أصلها تتصدَّد؛ أي تتعرض له، و

«تصدية» في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥]: أصلها تَصْدِيدٌ؛ أي تصفيق. و **«لَبّى»** الحاجُّ: أصلها لبَّبَ. و **«تلظّى»** في مثل قوله تعالى: ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤]: أصلها تَتَلَظَّظْ، أي تلتهب، و «تَلَعَّى» (أي أصاب لُعَاعَةً؛ أي يسيرًا من الشراب أو الطعام): أصلها تَلَعّع. و **«يتَمَطّى»** في مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴾ [القيامة: ٣٣] أصلها يَتَمَطَّط[1].... وهكذا.

والشاهد في كل من هذا هو تَوَلد جذور معتلة الآخر من جذور صحيحة مضعفة. وتتبُّع هذا النوع قد يأتي بما يستغرق جُلّ الجذور المعتلة الآخر.

ونختم هذا المستوى بما لا يخلو من تكرار، وهو أن تتبع مثل هذا الذي قلناه في هذا المستوى الثالث من الاشتقاق الدلالي، وإضافة ما يشابهه إليه - مما هو وارد عن العرب وعن علماء اللغة - كفيلٌ بأن يضع أيدينا على مصدر لنمو مفردات اللغة علمّي ومؤصَّلٍ ومنظَّم، وليس جريًا مضطربًا وراء أمور غير منتظمة ولا مطردة، كالذي حاوله جماعة من اللغويين العرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين الميلادي، حيث كانت تأخذهم المشابه السريعة الخُبُوّ كنار الحُباحِب. لكنهم مشكورون على اجتهاداتهم الرائدة تلك، ولهم على لغويي القرن العشرين - بتلك الريادة حقوق لا تجحد، ولعلها لم تؤدَّ كما ينبغي.

وهذا المستوى سنكتفي فيه بما أوردناه في فصله هذا، ولن نعود إليه؛ لأن هذا المستوى الثالث ينبغي أن يتبع مجال «متن اللغة»، وإنما ذكرناه هنا لأن الخليل وغيره سموا أمثلته الأولى اشتقاقًا. لكننا سنعود إلى الاشتقاق الجزئي والتطوري والشامل (التأصيل) إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقلت هذه الأمثلة بتصرف يسير عن كتابي خصائص اللغة العربية تفصيل وتحقيق د. محمد حسن حسن جبل (١/ ٧٥ - ٧٦).

الفَصْلُ الخَامِسُ

أمثلة لتأكيد التمييز بين
الاشتقاق اللفظي والاشتقاق الدلالي الجزئي

قصدنا بهذه الأمثلة زيادةَ توضيح ما قد يلتبس من أنواع الاشتقاق؛ ولذا جئنا هنا بكثير من الأمثلة التي سبقت في الاشتقاق اللفظي لنقرنها بالاشتقاق الدلالي من نفس تراكيبها ليتضح الفرق، فإن الاشتقاق اللفظي والدلالي الجزئي هما أكثر ما يقع بينه الالتباس. أما التأصيل فهو أوضح من أن يلتبس أمره، واشتقاق الجذور كذلك.

١ - فالبُسر (بالضم): التمر قبل أن يرطب (هو ما نسميه البلح الأحمر)، والعرب تعده غضًا[1] لم يبلغ النضج. ومن هنا يطلق «البسر» على «الغض من كل شيء أي ما كان في أول أمره»؛ فيقال منه: أبسر النخلُ، أي: حمل البسر - وهذا اشتقاق لفظي.

ومن جهة أخرى فإنه يقال: بَسَرَ القُرْحَةَ: نَكَأها قبل النضج، وبَسَرَ الفحلُ الناقة: ضربها قبل الضَّبَعة (= اشتهائها إياه)، وبَسَرْت غريمي: تقاضيتُه (أي طلبتُ منه ردَّ ما عليه من دَيْن) قبل الوقت المحدد للسداد[2]. وبَسَرَ الرجلُ حاجتَه وابتسرها وتبسّرها: طلبها في غير أوانها وهكذا. وواضح أن هذه الأمثلة الأخيرة إنما اشتقت من البُسْر (البلح وكل غَضّ) لا من حيث اللفظ، ولكن من

---

(١) في تاج العروس (رطب): «الرُّطَب - كصُرَد: نَضيج البسر قبل أن يُتمر» اهـ. فالبسر يعد غير نضيج.

(٢) الاستعمالات من تاج العروس (بسر) مع تصرف يسير. والاستعمال «أبسر النخل» من الاشتقاق لعبد الله أمين ص ٥٩.

حيث صفة الغضوضة أي: كونه في مرحلة ما قبل النضج (الذي به يَسْتحِق أو يَصْلُح أن يُتَناول)، فهذه الصفة هي الملحظ الاشتقاقي. وهذا الاشتقاق دلالي؛ لأنه أخذ من المعنى الحرفي لاسم العين وما في مسماه من معنى أو ملحظ اشتقاقي (الغضوضة التي قبل النضج التام، وبها سُمي بسرًا).

٢ – وفي مثل آخر: فإن البَرَد (بالتحريك) هو حَبّ الغَمام. يقال منه بُرِدت الأرض وبُرِد القوم (الفعل للمجهول فيهما): أصابهم البَرَد (بالتحريك). فهذا اشتقاق لفظي؛ لأن الفعل مَصوغ للتعبير عن أمر ينصبّ على اسم العين (البَرَد) نفسه. ومن جهة أخرى يمكن أن نقول: إن البَرْد (بالفتح) ضد الحر، وكذلك بَرْد الحديد: سَحْله، كلاهما مشتق من البَرَد من حيث ما فيه من تماسك الماء السائب (المتسيب المنتشر) وتجمُّده وتقلصه؛ لأن البَرْد (ضد الحر) يجعل الحيّ يتداخل بعضه في بعض، ويكفّ انتشارَه وتسيبَه، وقد يتجمد ويتصلب. وبَرْد الحديد بالمبرد: يُقصد به تسويته بسَحْل النُّتوُءات التي تجعل ظاهره مشعّثًا منتشرًا. وبالسَّحْل يتقلّص حجمُه الحقيقي، كما أن سَحْل شَعَثه الذي يبديه مُنْتَشِرًا يُقلّصه أيضًا. فهذا اشتقاق دلالي؛ لأنه أخذ من المعنى الحرفي لاسم العين، وما في مسمّاه من ملحظ أو معنى اشتقاقي (هو التداخل والتجمد والتقلص) هو سر التسمية.

٣ – وفي مثل ثالث: مر بنا أنهم قالوا: أبحر الرجلُ: ركب البحر – فهذا اشتقاق لفظي، ثم نجد مع ذلك أنهم قالوا: استبحر المحلُّ: اتسع، واستبحر الرجل في المال وتبحّر: انبسط؛ أي اتسع، وكذلك تبحّر في العلم واستبحر: تعمق وتوسع. فهذه الاستعمالات الأخيرة لم يؤخذ في معناها اسم العين (البحر) بذاته كما فُعل في أبحر: ركب البحر، وإنما أُخذ فيها الملحظ الأساسي (أو المعنى الاشتقاقي) في البحر، وهو كونه شقًا واسعًا (أي هذا هو ما رُوعي في تسميته بحرًا). والسعة نسبية. فهذا اشتقاق دلالي.

٤ – ومر كذلك أنه يقال من الإبل: أَبّل **الرجلُ** (بالتضعيف) : **كثُرت إبلُه**. وتأبل: اتخذ الإبل؛ أي اقتناها، فهذا اشتقاق لفظي. ثم إنهم قالوا: «أَبَل الرجلُ عن امرأته وتأبّل عنها؛ أي امتنع من غشيانها» (لحزن أو نحوه). فهذا اشتقاق دلالي، لأنه مأخوذ من المعنى الاشتقاقي أو الملحظ الاشتقاقي الذي من أجله سميت الإبل إبلاً، وهو صبرها عن الماء، فقد يصل تحمُّلُها العطشَ إلى عشرين يومًا متوالية بلا شرب[١]. ويؤخذ من استعمالات (أبل) أنهم فسّروا صَبْرَها على العطش بأنها تختزن الماء في أجوافها: (ولعل ذلك هو الذي شجعهم على خزن الماء في أجوافها خزنًا حقيقيًا أحيانًا كما حدث في اتجاه خالد بجيشه من العراق إلى الشام عبر الصحراء) .

وعلى ذلك التفسير قالوا: أَبَل الرجل عن امرأته وتأبل بالمعنى السابق؛ لأن خلاصة معنى ذلك أنه اختزن ماءه؛ أي لم يسفحه.

٥ – والأَراك (شجر السِّواك) يقال منه : «أَرَكَتِ الإبلُ (ب قعد): رعت الأراك أو لزمته وأقامت فيه. وأَرِكَتْ (ب فرح): اشتكت بطونها من أكل الأراك». فهذا اشتقاق لفظي من الأراك. ثم استعملوا من هذا الجذر كلمة «الأريكة بمعنى السرير في الحَجَلَة[٢] (أو دون حجلة) .. وقيل: هو كل ما اتُّكِئ عليه ..». فهذه الأريكة لحظ في اسمها الاستقرار المريح عند الاتكاء عليها أخذًا من معنى الإقامة في الأراك[٣].

---

(١) ينظر لسان العرب (ظمأ) و(عشر).

(٢) الحَجلَة بيت كالقبة يُستر بالثياب، ويكون له أزرار كبار. فهي شبيهة بالكِلّة (= الناموسية) التي يُتوقّى بها من البعوض.

(٣) معنى الإقامة مستعمل أصيل في هذا الجذر؛ فقد قيل في تفسير أُروك الإبل: «وقيل: هو أن تصيب أي شجر كان فتقيم فيه، وقالوا: أَرَكَت الإبلُ أُروكًا: لزمت مكانها فلم تبرح. ثم إنهم قالوا: أَرَكَ الرجلُ بالمكان: أقام به، وأَرَكَ الأمرَ في عنقه: ألزمه إياه». فهذا الإلزام لصوق وثبات كالإقامة.

٦ - والعِجل (بالكسر): ولد البقرة. وبقرة مُعْجل أي ذات عجل. فهذا لفظي. وقالوا: عَجِل وتعجّل بمعنى أسرع، فهذا دلالي (العجل سمي كذلك لتعَجُّله، أي قصر مدة بقائه في بطن أمه (تسعة أشهر) في حين أن جنين الجمل قد يبقى في بطن أمه ستة عشر شهرًا)[1].

٧ - **والفَحْل: الذّكَر** من كل حيوان (وهو عادة أغلظ؛ أي أضخم وأصلب من الأنثى، ويلقح) يقال: فَحَلْت الإبل: أرسلت فيها فحلاً، وأفحلتُ الرجل: أعرته فحلاً يضرب في إبله، فهذا اشتقاق لفظي. ونقول: استفحل الخطر (أي: عظم وضخم واشتد) فهذا اشتقاق دلالي.

٨ - البقل: ما ليس له ساق من النبت كالجرجير والفجل، يقال منه : «أبقلتِ الأرضُ: خرج بقلها، وابْتَقَلَتْ الماشيةُ وتَبَقَّلتْ: رَعَت البَقْل، والمَبْقَلة: موضع البقل». فهذا لفظي. ويقال: «بَقَلَ وجهُ الغلام وأبْقل: خرج شَعْره». فهذا دلالي (صيغ من البقل استعارة ثم صار حقيقة).

٩ - ويقال: «مَأسَدة: للمكان الذي تكثر به الأسود». فهذا اشتقاق لفظي من الأسد. ثم يقال: «أسِد الرجلُ (ب فرح) أي: صار كالأسد في جراءته وأخلاقه»[2]. فهذا مأخوذ من صفة الأسد لا من لفظه فهو دلالي.

١٠ - قالوا: «تَمَر القومَ وأتمرهم وتمّرهم (بالتضعيف): أطعمهم التمر». فهذا اشتقاق لفظي. ثم نجد أنهم قالوا: «تمّر اللحم: قطّعه قطعًا صغيرة وجفّفه». فتتميرُ اللحم مأخوذ فيه الملحظ الأساسي، (أو المعنى الاشتقاقي الذي به سمي التمر تمرًا) وهو الجفاف واليبس. فهذا اشتقاق دلالي أيضًا لا لفظي.

---

(١) ينظر لسان العرب (جرر).

(٢) أمثلة الاشتقاق اللفظي من أبل، أرك، عجل، فحل، بقل منتقاة من البحث الخامس (٥٣ - ١٢٤) من كتاب الاشتقاق للعلامة عبد الله أمين وهي فيه مرتبة ألفبائيًا، وتصنيفها ضمن الاشتقاق اللفظي وبيان الاشتقاق الدلالي منها كلاهما مسئوليتي.

والذي يزيد الفرق وضوحًا بين الاشتقاق اللفظي (من اسم العين) والاشتقاق الدلالي: أنه عندما تَشرح معنى اللفظ المشتق تجد اسم العين ضرورة ضمن ذلك المعنى في الاشتقاق اللفظي، ولا تجده في شرح معنى المشتق الدلالي إلا على سبيل التشبيه أو المبالغة. ففي معنى «أبسر النخلُ» تقول: حمل البُسر – ولا غنى عن كلمة البُسْر إذا أريد بيان المعنى بدقة[١]. كما أنه يلحظ قصد البُسْر الذي هو العين المتحدث عنها، في حين أننا عندما نفسر قولهم: «بَسَر الرجلُ حاجته أو ابتسرها أي: طلبها قبل وقتها أو قبل استحقاقها» لا يذكر اسم البُسر ، ولا يقصد في الذهن لذاته[٢]. وكذلك الأمر في البَرَد (بالتحريك): فمن الضروري أن نذكره في تفسير بُرِد القوم وبُرِدَت الأرض (الفعل للمجهول فيهما) فتقول : أصابهم أو أصابها البَرَد (بالتحريك) أي: ذلك الشيء نفسه، ثم قد نذكر برودة الجو ولا نستحضر في أذهاننا البَرَد (بالتحريك). وبالمثل نقول في معنى أبحر: ركب البحر. فنذكر اسم العين «البحر» ونقصده. ثم نقول: استبحر المحلّ، فنفسره بالاتساع دون ضرورة لذكر البحر، فإذا ذكرناه كان على سبيل التشبيه «كالبحر» ولا يكون المحلُّ بحرًا على الحقيقة، وكذلك الأمر في تفسير استبحر في العلم وتبحّر. ونفس الشيء نفعله في تفسير تمر الرجلُ القومَ (مخففة ومضعفة) فلا بد أن نذكر «التمر» ونقصده في تفسيرنا للعبارة، لكن بوسعنا أن لا نستحضر اسم التمر أو حقيقته عندما نفسر تتمير اللحم بتجفيفه وهكذا.

١١ – اشتقاق العِلْم الذي هو قرين المعرفة من العَلَم (= الجبل الطويل)،

---

(١) إلا إذا جيء بعبارة في معناها كأن يقال: معنى أبسر النخل: حمل البلح الأحمر أو المُزهى الذي لم يُرطب.

(٢) قد يستحضره عالم الاشتقاق في ذهنه للربط بين صفته (كونه في مرحلة ما قبل النضج) وبين معنى «بَسْر الحاجة». ولكن هذا ليس ضروريًا عند عالم الاشتقاق فقد يستحضر غيره كـ «بَسْر القَرْحة» مثلاً.

والعَلَمة (= الشق في الشفة العليا)، والعَلامة هو اشتقاق دلالي؛ لأن هذه الأشياء يؤخذ منها (معنًى في القلب: اتجاه أو تمييز جنس أو موضع شيء أو أمارة على شيء ما)، واشتقاق عالِم ومعلوم وعليم وعَلاّم من الفعل «عَلِمَ» هو لفظي وكذلك سائر المشتقات السبعة، واشتقاق تَمَعْلم؛ أي جعل نفسه مُعَلّمًا أو مُعَلَّمًا لفظي من اسم العين، واشتقاق علّم و تَعَلّمَ واستعلمَ وتعالم وأَعْلَم من «عَلِمَ» لفظي من الفعل **«عَلِم»** بالزيادة، واشتقاق **«العِلْم»** (بمعنى المادة التي تدرس) من العِلْم (المصدر أو بمعنى المعلومات) تطوري بالتخصيص.

١٢ – كذلك اشتقاق الكتابة بالقلم من كَتْب القربة دلالي. واشتقاق السبعة من **«كَتَب»** لفظي (كاتب مكتوب. أكتب منه. مَكْتب – مِكْتَب مِكْتاب). واستعمال لفظ **«كاتب»** بمعنى كاتب المحكمة، أو بمعنى احتراف الكتابة في الصحف، هو اشتقاق تطوري تخصيص، وتحول **«المكْتَب»** إلى اسم جنس اشتقاق تطوري تخصيص، واستعمال لفظ «كُتّاب» للمكان الذي يتعلم فيه الأولاد الكتابة ويحفظون القرآن هو اشتقاق تطوري بنقل كلمة كُتّاب من الدلالة على جمع كاتب إلى الدلالة على مكان تعلم الكتابة. واشتقاق أكتَبَ وكتّب لفظي من الفعل «كَتَب» بالزيادة. واشتقاق تمكْتب من المكتب بمعنى اتخذ مَكْتبًا أو صار أو طلب أن يكون صاحب مَكْتب لفظيّ من اسم العين.

١٣ – اشتقاق القَلَم من قَلْم العود أو القَصَبة بمعنى **قَطْع** طرفها دلالي (جزئي) وصار اسم جنس. والمقلمة وعاء الأقلام لفظي من السبعة. واشتقاق الإقليم من القَلْم (القطع من الطَّرَف) دلالي جزئي وصار اسم جنس، و **«تأقلم»**: أَلِفَت نفسُه وطِباعُه الإقليم – أو اتخذ طباع الإقليم – اشتقاق لفظي من اسم العين. والقَلَم بمعنى قِسْم من أقسام الديوان (قلم الكُتّاب/ قلم المُحضرين) اشتقاق تطوري.

١٤ – اشتقاق القراءة – بمعنى اختزان الكلام في القلب بعد أخذه مطالعةً أو

سماعًا، وأيضًا بمعنى النطق بذلك **المختزن** وإجرائه على اللسان – من القَرْء: اختزان الشيء في الباطن أو الجوف حتى يمتلئ إلى أجل (كاختزان الناقة والشاة جنينها في بطنها إذا قَرَأت أي حَمَلَتْ، واختزان المرأة دمَ الحيض في رحمها حين **الطُّهر**؛ فيقال في كل منها : قرَأتْ، وكاختزان الحية سُمّها شهرًا ثم تَمُجّه فيقال: أقرأتْ).... أقول: إن اشتقاق **«القراءة»** التي هي أخت الكتابة من تلك الاستعمالات هو اشتقاق دلالي.

واشتقاق قارئ، قرّاء، أقرأ منه، مقروء، مَقْرأة هو اشتقاق لفظي. واشتقاق الأفعال أقرأه، وقرّأه، وقارَأه، وتقارآ، واستقرأه، من الفعل **«قرأ»** هو اشتقاق لفظي بالزيادة، واستعمال لفظ «قارئ» لقارئ القرآن خاصة في الإذاعة أو الاحتفالات حسب ما اشتُهر بين الناس الآن هو اشتقاق تطوري، وكذلك استعمال لفظ «مقرئ» لمن يقرئ الناس القرآن خاصة في كُتَّاب أو غيره هو اشتقاق تطوري كلاهما بالتخصيص.

١٥ – الجَمَل: الذكر من الإبل إذا بَزَل (أي بلغ تسع سنين). وقولهم: رجل جامل أي ذو جمل، وأجْمَل القومُ: كثرت جمالُهم، والجَمَّالة: أصحاب الجِمال، واستجْمل البعيرُ: صار جملاً. كل هذا اشتقاق لفظي.

وقولهم: ناقة جُمَاليّة: وثيقة تشبه الجمل في خِلْقتها وشِدّتها وعِظَمها، ورَجُل جُمَاليّ: ضَخْم الأعضاء تامّ الخَلْق. فهذا اشتقاق دلالي؛ لأنه لا يلحظ في معناه الجمل بذاته، وإنما نُظِر فيه إلى صفات الجمل. وجَمَل البحر (نوع من السمك) مشبه بجمل الصحراء في الضخامة، ثم ثبت اسمَ جنس لذلك السمك، فهذا اشتقاق دلالي تطوري. ومن ملحظ الضخامة في الجمل. قالوا: جَمَل الشيء: جمعه، فهذا اشتقاق دلالي جزئي.

– وقالوا: «الجَميل: الشحم يذاب ثم يُجْمل أي يجمع». «وفي الحديث : لعن اللهُ اليهودَ حُرِّمَتْ عليهم الشحوم فجَمَلوها وباعوها وأكلوا أثمانها».

وللتوضيح أقول: إنه يُستنبَط من كلامهم عن جَمْل الشحم هذا أن المقصود هو إذابته ثم تجميعه في وعاء، وتركه ليجمد. ويختزن كذلك ليباع أو يستُعْمل كالسمن.. فهذا اشتقاق دلالي ناظر إلى تجمع بَدَن الجمل. ومن الجميل قالوا: تَجَمَّل: إذا أكل الجميل، واجْتَمل: اتّخذ الجميل أو اتّدَم به أو ادّهَنَ به. وهذا كله اشتقاق لفظي من الجميل.

والجَمَال (ضد القبح) **مأخوذ** من الضخامة (مع الطرافة - كما في خِلْقة الجَمَل) وتتمثل الضخامة هنا في اكتساء البدن بالشحم؛ فلا يكون ناتئ العظام (أي: هو ضد القبح الذي هو بروز العظام ناتئةً عاريةً من الشحم)؛ فهو اشتقاق دلالي.

- ومن الجَمَال يقال: تجمّل فلان: تكلف الجَمال، وجمّل الله عليك إذا دعوتَ له أن يجعله الله جميلاً حسنًا، فهذا اشتقاق لفظي بالزيادة.

وقولهم: جامَلَه: ماسَحَه (= عامله) بالجميل (الظاهري) ولم يُصْفِهِ الإخاء. هذا اشتقاق دلالي لأنه قصد به تحسين الظاهر فقط؛ أي مع أخذ عدم ذلك أو ضد ذلك في الحسبان، وكذلك «أجْمَل الصنيعةَ عند فلان» هو اشتقاق دلالي من جَمُل؛ لأن هذا **نُظر** فيه إلى الجمال المعنوي فقط.

- ومن الضخامة المتمثلة في الجَمَل قيل «الجُملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملْت له الحساب والكلام». فهذا اشتقاق دلالي، والجُمْلة في اصطلاح النحاة اشتقاق دلالي تطوري بالتخصيص[1].

---

(١) كل استعمالات هذا التركيب أخذت من لسان العرب (جمل)، ولم أترك منها إلا ما يدخل ضمن ما ذكرته ما عدا قوله: الجُمَيل والجُمَيلانة (بضم الجيم وفتح الميم) والجُمْلانة بالضم: طائر من الدَّخاخيل وفسره سيبويه بالبلبل. تركته للتردد في وجه دخوله في معنى التركيب. والأرجح أنه من الجَمَال لحسن صوته حسب تفسير سيبويه، أو لجمال ظاهره وألوانه، حيث وُصِف الدُّخَّل الذي فسر به بأنه ذو ألوان متعددة =

١٦ - الشجر[1] من النبات: ما قام على ساق - دَقّ أو جَلّ.

- يقال منه أرض شَجِرة، ومُشْجِرة ، ومَشْجَرة بمعنى: كثيرة الشجر.

والمَشْجر منبت الشجر، ووادٍ أشْجر، وشَجِير، ومُشْجِر: كثير الشجر، وهذا المكان أشْجَرُ من ذاك؛ أي أكثر شجرًا. كل هذا اشتقاق لفظي من اسم العين.

ويقال: أشجَرَت الأرضُ: أنبتَتْه. والعامة تقول: شجّر الأرض والحديقة أي: زرعهما شجرًا، وشاجَرَت الإبل: رعت الشجر، والمُشجَّر من التصاوير: ما كان على صورة الشجر. هذا كله اشتقاق لفظي من الشجر بالزيادة.

- ويقال: شَجَر بينهم الأمرُ يشجُر شجورًا: تنازعوا فيه واختلفوا، ويقال أيضًا: تشاجروا واشتجروا: اختلفوا. فهذا اشتقاق دلالي من الشجر، مأخوذ من اختلاف أغصانه كلٌّ في اتجاه. ومن هنا قالوا: المتشاجر: المتداخل كالمشتجر، ورماح شواجر ومشتجرة ومتشاجرة: متداخلةٌ مختلفةُ الاتجاهات بعضها إلى بعض، والشَّجْر والاشتجار: التشبيك (أي: تشبيك أصابع اليدين بعضها في بعض). ومن هذا التداخل قالوا: الشَّجِير : الغريب من الناس ومن الإبل أيضًا (دخيل مختلف عنهم ومخالط لهم). والاشتجار: التقدم والنجاء (كما يقال : أمعن وأوغل). فهذا كله اشتقاق دلالي.

- وقولهم: شَجَر الرجلَ عن الأمر: صرفه أو دفعه. فهذا دلالي من الشَّجَر أيضًا، مأخوذ من اختلاف الاتجاه؛ لأن الصرف والدفع رَدٌّ عن الاتجاه إلى اتجاه مختلف.

= ورَقْش بحُمرة وَسواد وبياض، ينظر تاج العروس (دخل) كما يمكن أن يكون سمي بذلك نظرًا لضخامة رأسه النسبية حيث قيل عنه في تاج العروس (جمل): «إنه نحو من الشَّقِيقة في الصغر لكنه أعظم رأسًا منها بكثير». والشَّقِيقة: صغيرة الرأس.

(١) كل الاستعمالات في هذا التركيب من تاج العروس، ولم نترك منها إلا ما هو داخل في ما ذكرناه هنا.

- وقولهم: شجر الشجرة والنبات بمعنى رفع ما تدلىّ من أغصانها. وإذا نزلتْ (تدلّت) أغصان شجر أو ثوب فرفعتَه وأجفيتَه قلتَ: شَجَرتُه فهو مشجور. هو اشتقاق دلالي من معنى السمو في الشجر. ومثله شَجَر البيتَ: عَمَده بعود، أو بعمود هو من ذاك. والبيت عندهم هو من نوع الخيام أصلاً، والعمود يرفعه وينصبه. وبيت المَدَر (= المبني باللَّبِـن أو بالطين، ويصلح اللفظ للمبني بالحجارة كما يحدث الآن – تجاوزًا) يُرفع سقفه بعمود أيضًا. ومن هذا الشِّجار: الخشبة التي يُضبَّب بها السرير من تحت؛ لأن هذا عَمْدٌ ودعْمٌ للسرير ليظلَّ متماسكًا مرتفعًا. وكل ما سُمِك ورُفع فقد شُجر.

ومن هذا أيضًا المِشجَر – كَمِنبر وكذلك الشِّجار: عود الهودج (عيدان تنصب على ظهر الجمل، وتحاط بثياب فتكون كالغرفة تُزفّ فيها العروس، ويكون للمرأة في السفر أيضًا)؛ لأنه يُرْفع ليُنْصَبَ عليه غشاؤه، وكذلك المِشْجر: المشجب (= الشمّاعة) لرفعه الثياب. يقال منه: شَجَر الثياب: طرحها على المِشْجر. ومن هذا العَمْد: اشْتَجَرَ الرجلُ: وضع يده تحت ذقنه واتكأ على المرفق، ولم يَضَع جنبه على الفراش. فهذا العمْد رفع، ثم إنهم فرّعوا منه الاشتجار: تجافى النوم عن صاحبه.

وتفرع أغصان الشجرة **كلٌ في اتجاه** يبرز معنى **الانفتاح والانفصال والتفرق** . ومن هنا: شَجْر الفم: مَفْرَجُه ومُنفَتَحُه. وفَتْح فم الدابة بشدّ اللجامِ كَبْحًا له، وفتح فم العِجْل والجَدْي الرضيع بعود حتى لا يتمكن من الرَّضاع كلٌّ منهما شَجْر.

وما صار اسم جنس من ذلك كله فهو اشتقاق دلالي تطوري بالتخصيص.


الباب الثاني
مصادر المشتقات

الفصل الأول

(تمهيدات)

١ – معنى دراسة مصادر المشتقات :

ما مر بنا من دراسة الاشتقاق – إلى الآن – يكاد ينطق بأن الجمهور الأعظم من مفردات لغتنا العربية هو من المشتقات اللفظية، أو الدلالية؛ ولذا فإن دراسة مصادر المشتقات أو مآخذها تعني – في بعدها الأعمق – **البحثَ في جمهور** مفردات اللغة، من أين أتت كلٌّ منها، وذلك لمعرفة مصدرها، ومدى عروبة ذلك المصدر، وتاريخ ميلادها أو انضمامها إلى ثروة المفردات العربية، ولمعرفة ماذا كانت دلالتها عند ميلادها، ثم كيف تطورتْ هذه الدلالة بعد ذلك.

أي أن دراسة مصادر المشتقات تعني توثيق جنسية كل من المفردات، وميلادها، وحدود معناها.

وهذا التوثيق مهم في كل لغة بالنسبة للمتخصصين: من أجل المعرفة والإحاطة بظروف كل مفردة. لكنه بالنسبة للغة العربية ومتخصصيها بالغ الأهمية؛ لعلاقته بمدى أصالة صيغة المفردة[١] في العربية – من ناحية، وبتحرير معناها وأطواره من ناحية ثانية، ثم لترتُّب تفسير النصوص الكريمة: (القرآن الكريم، والحديث الشريف، والآثار الشارحة لهما، وشعر عصر الاحتجاج ونثره ...) على تلك الأصالة وذلك التحرير من ناحية ثالثة – ثم لأثر ذلك في

---

(١) الصيغ في العربية محددة الهيئات والعدد، كما أنها تتفاوت في مدى كثرة ما جاء من المفردات على كل منها. فثبوت عروبة كلمةٍ ما أو عدم عروبتها يؤثر في ضوابط الصيغ المتعلقة بكل من تلك الأمور: الهيئات، وعدد ما ثبت منها، وما ثبوته محل شك، وكثرة مفردات الصيغة أو قلتها.

معلوماتنا ومقرراتنا عن معاني اللغة ومبانيها - ومن ثم معلوماتنا ومقرراتنا الدينية من ناحية رابعة. وهي أمور ذات قيمة حيوية للغة وللأمة العربية والإسلامية.

وهذا الكلام الذي أسلفناه لا يعني أننا سنعالج هنا ذلك **التوثيق** بالنسبة للمشتقات التي جاء كثير من مفردات اللغة على صيغها، فهذا فوق طاقة البحث، والإجمال يغني عنه. ونعني بالإجمال أن نحدد مصدر كل من **أنواع** المشتقات ومستوياتها، حَسَبَ ما قدمنا هنا من تلك الأنواع والمستويات.

ومع قيام هذا التحديد على الدراسة، فإن كثيرًا مما فيه سبق أن واجهه الأئمة المتقدمون. وقد خالفناهم في بعض ما قرروه، ولكن هذا حق البحث ومسئوليته.

٢ - تجاوز الخلاف الشهير:

من أشهر المسائل الخلافية في تراثنا اللغوي مسألة أصل المشتقات؛ أي مأخذها أهو المصادر - بالمعنى الاصطلاحي المعروف لكلمة «مصدر» - كما يقول بذلك البصريون، أم «الفعل» - كما يقول الكوفيون. وكما هو معروف فقد دعم كل من الفريقين رأيه بما عَدَّه حُجَجًا شغلوا بها صفحاتٍ عديدة في كثير من الكتب[١]. وولّد هذا الحِجاج انطباعًا خاطئًا عن جدلياتهم قد نأتي بما يُثبت خلافه. ونحن لن ندخل في هذا الحِجاج، ليس للطابع النظري المنطقي الذي غلب عليه فحسب، وإنما لما أَوْحَى به من شمول موضوع الخلاف (= محل

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (تحـ د. مازن المبارك) ٥٦ - ٦٣، وشرح السيرافي كتاب سيبويه (تحـ د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي) (١/ ٥٤ - ٥٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين أبي البركات الأنباري (تحـ الشيخ محمد محيي الدين) (١/ ٢٣٥ - ٢٤٥)، وشرح الرضى الكافية (٢/ ١٩١ - ١٩٢)، وشرح ابن يعيش مفصل الزمخشري (١/ ١٠٩ - ١١٠)...

النزاع) كلَّ أنواع مفردات اللغة. وهذا غير الواقع كما سنرى.

لكن إذا كان علينا أن نختار موقفًا مع أي الرأيين فإننا نقول: إن الفعل هو الأولى بأن يكون أصلاً؛ أي مصدرًا للمشتقات اللفظية المشهورة (: اسم الفاعل واسم المفعول ... إلخ ويُضَمّ إليها المصدر والمرة والهيئة) – وهذه المشتقات المشهورة هي التي بدا من جدال الفريقين (البصريين والكوفيين) أنها هي محل الخلاف[1] بمعنى أنها هي وحدها المشتقات التي ينصبّ الخلاف على تحديد مأخذها. وحجتنا أن الفعل هو الجانب الحسي أو الواقعي الذي يُرَى ويُسْمع في حين أن المصدر تجريد منه. وهي حجة لغوية قد يشهد لها الواقع عند التجرد من نية (= هوى) نصرة المذهب. ومن هنا أقرّ بذلك بعض أئمة البصريين بالنسبة لشرائح مهمة[2]. وسيأتي تفصيلٌ موسع للمسألة ولموقفنا فيها. ولكن الذي نريد أن نلفت إليه الآن قبل مداخلنا نحن إلى المسألة هو أن العجَاجة التي أثارها ذلك الخلاف غطت جهود علماء كانت نظراتهم أشمل من شريحة المشتقات المشهورة. وعلى رأس هؤلاء الإمام أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ)، ثم أبو

---

(١) ولم تبرز مواقع أنواع المشتقات الأخرى في هذا الخلاف عدا الاشتقاق اللفظي من اسم العين.

(٢) قال أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ) في كتابه «اشتقاق أسماء الله الحسنى» (ص٢٨٢): «ومنها (يعني من ألفاظ اللغة) أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو أسماء الفاعلين والمفعولين مثل: ضارب، ومضروب، وراكب، ومركوب، ومتضرب، ومستضرب، ومتضارب، وما أشبه ذلك مما يدل على أنه مأخوذ من فعل مشتق وبنى عليه». وقال ابن عصفور (٦٦٩هـ) في الممتع (١/ ٤٨): «وأصل الاشتقاق وجله إنما يكون من المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة؛ لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة، وفي الصفات كلها؛ لأنها جارية على الأفعال أو في حكم الجارية، وفي أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضًا ...». وهذا كالصريح في إرجاع اشتقاق الأفعال المزيدة، والصفات وأسماء الزمان والمكان إلى الأفعال.

القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، ثم الإمام أبو الحسن علي بن مؤمن (ابن عصفور) (٦٦٩هـ). وسيأتي تفصيل إسهاماتهم في مواضعها التي اخترناها لها، وسندرس مسألة مصادر الاشتقاق بالطريقة التي رأيناها أوضح.

* * *

وقبل أن نقول كلمتنا في مصادر المشتقات نجد أن علينا أن نواجه مسألة ذات شعب تعد كالمقدمة للكلام في مصادر المشتقات، ألا وهي: نسبة الكلم بعضها إلى بعض بالاشتقاق. وكان حق هذا المبحث أن يقدَّم قبل التعريف بالاشتقاق وتقسيم المشتقات إلى أنواع، ولكنا كرهنا مواجهة القارئ في استهلال إقباله على هذا العلم بخلافٍ يكاد يكون عبثيًا، كما كرهنا استهلاك باكورة جهده في هذا. ثم إن هذا المبحث كثير الذيول، فلكل هذا أخرناه.

٣ – نسبة الكلم بعضها إلى بعض

(بعض الكلم أصول أوَل وبعضها فروع مأخوذة من الأصول)

لقد واجه الأئمة القدماء مسألة نسبة الكلم بعضها إلى بعض بالاشتقاق، وافترقوا إزاءها إلى كل احتمالاتها الممكنة: فمنهم من قال: إن الكلمات كلها أصلية؛ أي ليست هناك كلمة مأخوذة من أخرى، ومنهم من قال: إن الكلمات كلها مشتقة، ومنهم من قال: إن بعض الكَلِم مشتق وبعضه غير مشتق[1] – وقال ابن السَّراج عن هذا الرأي الأخير: «إنه الذي عليه جمهور أهل اللغة»[2]. وتبناه هو والزجاجي الذي بيّن هذا «الجمهور»؛ فسرد أسماء أئمة البصريين: أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، والأصمعي، وأبي

---

(١) ينظر رسالة الاشتقاق لابن السراج (١٩، ٢١)، واشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (٢٧٧ – ٢٨١)، والمزهر (١/ ٣٤٨).

(٢) ينظر رسالة الاشتقاق (١٩).

زيد ... وغيرهم، وأئمة الكوفيين: الكسائي، والفراء، وأبي عمرو الشيباني، وابن الأعرابي وثعلب. ثم قال: إن كل الذين ذكرهم قد تكلموا في الاشتقاق[١]؛ أي أنهم بنوا رأيهم على علم وممارسة، وقد نقل السيوطي أكثر كلام الزجاجي هذا[٢]. وترك الشيخان (ابن السراج والزجاجي) التعليقَ على الرأي القائل بأن «الكلم كله أصل»؛ ربما لغرابته عند اللغويين[٣]؛ لأن كل من له أدنى حد من الوعي اللغوي يدرك أن «الضارب» هو ممارس فعل «الضرب»، وأن «المضروب» والذي «ضُرِب» هو الذي وقع عليه «الضرب».. فهي صيغ مختلفة تدل على من وقع منه الفعل ومن وقع عليه، لكن الفعل نفسه بأصواته ومعناه واحد؛ «فالضرب» غير «الدفع» وغير «الشتم». ومن أجل وحدة الأصوات والمعنى يشعر المتعامل بهذه الكلمات أنها كلام واحد لمعنى واحد. وهذه الوحدة تعني أن هذا من هذا. وهذا هو معنى الاشتقاق ، والكلام عن «الضرب» هنا يناظره ما لا يحصى من الأمثلة. فالكلم بعضه مشتق من بعض بداهة؛ فلا معنى لمقولة أن الكلم كلّه أصل.

ثم إن الإمام الزجاجي ناقش القول بأن «الكلم **كله** مشتق» بأنه يلزم عنه التسلسل إلى ما لا نهاية، كما ناقشه هو، والقول الأول (أن الكلم كله أصول) بنفي نسبة أي من القولين إلى أيٍّ من كبار اللغويين[٤].

أما السيوطي فأعرض عن القول الأول (أن الكلم كله أصول) – ربما لوضوح تهافته، ثم اختص القول الثاني (أن الكلمات كلها مشتقة) بالهجوم

---

(١) ينظر اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (٢٧٧).

(٢) ينظر المزهر (١/ ٢٤٨).

(٣) نسب الزجاجي ثم السيوطي هذا القول إلى أهل النظر/ الجدل/ النظار – أي أنهم ليسوا من علماء اللغة. (ينظر اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٧٩)، والمزهر (١/ ٢٤٨).

(٤) ينظر اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٧٧ – ٢٧٩.

وعدّه تخليطًا. وبنى هذا الهجوم على أن بحث هذا القول يكشف أنه يلزم عنه خلل منطقي هو ما يسمى «الدور أو التسلسل»[1]. ونحن نوضح هذا بأن اللفظ الذي يكون أصلاً لأحد المشتقات لا بد - على هذا القول - أن يكون هو أيضًا مشتقًا من غيره؛ أي له أصل غيره (لأن الفرض أن الكلام **كله** مشتق). ثم: إما أن يكون هذا الغير (اللفظ) مشتقًا من لفظ ثالث قبله، ويكون هذا اللفظ الثالث مشتقًا من لفظ رابع قبله وهكذا ... فإن استمر هكذا فهو التسلسل إلى غير نهاية يقف عندها، وهو محال يبطل الفكرة التي يقع فيها. وإما أن يتوقف التسلسل عند واحد (لفظ خامس أو قبل ذلك أو بعده) فإن هذا اللفظ المتوقَّف عنده: إنْ كان غير مشتق فإنه يُعَدّ أصلاً، وتبطل فكرة أن الألفاظ كلها مشتقة؛ لأنه قد وجد أصل غير مشتق، وإن قيل: إن ذلك اللفظ الذي وُقف عنده مشتق من لفظ هو مأخوذ منه أصلاً. (بأن كان الموقوف عنده رابعًا، ثم قيل: إنه مأخوذ من الثالث أي عاد إلى عكس الاتجاه) فذلك هو الدَّوْر - وهو يبطل الفكرة أيضًا.

وقد استشعر الإمام السيوطي **مخرجًا** من هذا الحصار المنطقي الذي كان مسيطرًا بالمنطق القديم على فكر تلك القرون - أعني حالة «الدور» - هنا - ثم ناقشه **ليغلقه** أيضًا، فقال عن هذه الحالة الأخيرة «يلزم الدور عينًا؛ لأنه يثبت لكل منها (أي من الألفاظ) أنه فرع (أي مشتق من غيره)، وبعض ما هو فرع لا بد أنه أصل، ضرورة أن المشتق كله راجع إليه أيضًا. **لا يقال هو أصل وفرع بوجهين؛ لأن الشرط اتحاد المعنى، والمادة، وهيئة التركيب** - مع أن كلا منها حينئذ مفرَّع عن الآخر بذلك المعنى»[2] اهـ. والمخرج الذي سدّه - وهو أن

(١) ينظر المزهر (١/ ٣٤٨).

(٢) المزهر (١/ ٣٤٨) وما بين الأقواس إضافة للتوضيح. وقوله: «ضرورة أن المشتق كله راجع إليه أيضًا» قلق. والمراد «ضرورة أن لكل مشتق أصلاً يرجع إليه» أو نحو ذلك.

«اللفظ يكون أصلاً وفرعًا بوجهين» هو مخرج صحيح حسب الواقع التطبيقي للاشتقاق، فلا حق له في سدّه. فكلمة «كتيبة» بمعنى فِرقة من الجيش؛ قد تكون مأخوذة من الكتابة بالقلم (حيث كانوا يسجلون أسماءهم في فرقة دون أخرى). والكتابة بالقلم مأخوذة من **كَتْب** القِربة بمعنى خَرْزها (والخرز إلصاق حافتي مَشَقّ جلدها بالخياطة لتصبح كالكيس أو الجِراب يُوعَى فيها الماء) فالكتابة بالقلم **أصلٌ** للكتيبة، وهي في نفس الوقت **فرعٌ** من كَتْب القربة بمعنى خرزها؛ فهي أصل وفرع بوجهين فعلاً. ويقال من الكتيبة: **تكتّب** الرجالُ؛ أي: صاروا كتيبةً أو كتائب؛ فكلمة كتيبة هنا أصل، وهي نفسها فرع عن الكتابة بالقلم ، وهكذا.

وزعمه اشتراط **اتحاد المعنى** لا يسلَّم إطلاقًا؛ لأنه في الاشتقاق اللفظي يتحد المعنى المعجمي للمشتق والمأخذ ويختلف معنيا صيغتيهما. وفي الاشتقاق الدلالي يُشترَط **تناسُب** المعنى المعجمي لا **اتحاده**. وهذا وذاك (اختلاف الوجه في الفرعية والأصلية من ناحية، ونفي الاتحاد المطلق للمعنى) يكفيان لفك الحصار المنطقي. وأما اشتراط «اتحاد هيئة التركيب»: **فإن قُصد** به ترتيب مواقع الحروف الأصلية للفظين فيهما فنعم، وإن قُصد به اتحاد الصيغة فلا؛ لأن اشتقاق لفظ من آخر متحد معه في **الصيغة** لمعنى آخر مناسب = هو واقع وكثير.

* * *

والآن – بعد التخلص من الحصار المنطقي – نعود للفكرة توطئةً للكلام عن مصادر المشتقات، فنوجز شُعَب المسألة قبل أن نفصّلها:-

أ) تبين أن الأئمة القائلين بأن بعض الكلم مشتق وبعضه أصل، **يجعلون ضمن معنى الأصالة أن تلك الأصول خالية من المعاني الاشتقاقية**؛ فلا يُبحث عن علة إطلاق كلٍّ منها على مسماه؛ فوجب علينا أن نعرض أقوالهم في هذا ونناقشها.

ب) كلام الأئمة المشار إليه في (أ) وما يضاف إليه = يحتمل أن **تُفهم الأصلية** فيه – وقد عبروا عنها بالأولية أيضًا – على أنها أصالة **وأوّلية زمانية مطلقة**؛ أي أن هذه الكلمات الأصول ترجع إلى زمان نشأة اللغة. وعلينا أن نبرز ما يدعم هذا الاحتمال في فهم كلام الأئمة، ثم نناقشه..

ج) وأخيرًا فإن كلام أولئك الأئمة يمكن أن يحمل على الأولية النسبية – ما دام قد خلا من النص الصريح على الأولية الزمانية المطلقة. وهذا أيضًا احتمالٌ ينبغي أن نشرحه ونناقشه.

د) فإذا فرغنا من تفصيل تلك الاحتمالات وقفنا لبيان ما عقدنا له هذا الفصل، وهو بيان مصادر المشتقات أو مآخذها.

ومن حق البحث العلمي أن أقول: إن هذه الاحتمالات كلها وجوهٌ وشُعَب علمية للمسألة التي عقدنا لها الفصل، ينبغي أن تُبْحَثَ وتُنَاقَش حتى لو لم تثرها كلمات الأئمة. **فلنواجه أولاً تفصيلها واحدة واحدة.**

* * *

٤ – الكلمات الأصول أو الأُوَل هي عندهم غير مشتقة؛ أي ليس لها معانٍ اشتقاقية.

أقدم ما عُبّر به عن هذا هو قول قطرب (٢٠٦هـ): «النكرة الاسم **الأول**، ثم يصير معارف،فلا مسألة في النكرة؛ لأنه اسم **موضوع** مثل **حجر**، **وجبل**، **وجمل**، **وفرس**، **وحمار**، **فلا مسألة في اشتقاقها مم هو**، وإنما المسألة في المعرفة من ذلك مثل آدم. قال ابن عباس: هو مأخوذ من أديم الأرض ... »[1].

---

(١) الزينة لأبي حاتم (تحـ حسين بن فيض الله) (١/ ١٣٣ – ١٣٤).

وواضحٌ أن قطربًا يعني بقوله: «لا مسألة في اشتقاقها»: أنها – عنده – ليس لها معانٍ اشتقاقية تعلل اختيارها لمسمياتها. فلا يقال: إن الحجر سُمِّي كذلك؛ لأن كتلته صُلبة لا تُخترَق؛ أي أنها تمنع النفاذ من خلالها، ولا أن الجبل سُمي كذلك لكونه تجمعًا عظيمًا صُلبًا ومرتفعًا، ولا أن الجمل سمي كذلك لضخامة بدنه بالنسبة لسائر أحياء بيئته، ولا أن الفرس **سُمي** كذلك لقطعه المسافات نفاذاً من خلالها أي لسرعته (من الفرْس – كما يقال **يقطع** المسافة، **وينهب** الأرض)، ولا أن الحمار سمي كذلك لشدته مع تحمله وصبره (بلادته) وهكذا. وإنما سميت هذه الأشياء بأسمائها هكذا بلا معنى، بل لتمييز كلٍّ منها عن غيره بلفظ خاصّ فحسب.

وقول قطرب (٢٠٦هـ) بنفي وجود معان اشتقاقية هكذا، قال به بعده المبرد (٢٨٦هـ) في قوله: «فمن الأسماء ما يقع **للفصل غير مشتق**: وذلك نحو حجر وجبل، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله، وهو نكرة لا يعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس»[1]. وإضافة المبرد هنا هي أنه ذكر أن هذه الأسماء وقعت «للفصل»؛ أي للتمييز بين المسميات بتركيب صوتي لكل منها يختلف عن التراكيب الصوتية للمسميات الأخرى من أجل التمييز بهذا الاختلاف الصوتي فحسب؛ أي لا لمعنى في كل منها اقتضى اسمًا دون غيره.

وأخذًا بنفس الاتجاه جعل ابن السراج (٣١٦هـ) – وهو بصدد بيان ما يكون أصلاً (أي: مأخذًا) لمشتقات – النكرات التي تكون لكل واحد من الجنس .. هي **الأصول والأوائل**، واحتج بقول سيبويه: «النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به» . قال: «وذلك نحو قولهم: شيء، وجِسْم، وحمار، ورجل، وفرس، وأسد، وحركة، **وضَرْب، وقَتْل**، وأكل، ونوم، وسواد، وبياض. فكل ما كان من الأسماء أعمَّ فهو من الاشتقاق أبعد، فهذه لا يجوز أن تكون مشتقة من شيء؛

---

(١) المقتضب للمبرد (٣/ ٨٥).

لأنها أوائل وعامة، ولا يجوز أن يؤخذ الأعم من الأخص»[1].

ثم قال: «وأما ما **لا يكون إلا مشتقًا** من الكلام فالصفات كلها والأفعال.. فجميع ذلك مشتق من المصادر وما أشبهها من الأعراض، فالأجناس والنكرات هي المسميات الأوَل»[2].

والكلام واضح حيث جعل النكرات أسماء الأجناس ، والمصادر هي الأصول والأوائل.

وجاء أبو حاتم الرازي (٣٢٢هـ) فاتخذ نفس الاتجاه؛ إذ قال: «وربما دُعي الشيء باسم **لا يعرف اشتقاقه** من أي اسم هو، بل يكون مُصطلحًا عليه حتى خَفِي على الناس ما أُريدَ به (يقصد معناه الاشتقاقي) ولأي شيء سُمي (مسماه) بذلك الاسم كقولك: الفرس والحمار والجمل والحجر وأشباه ذلك». ونلاحظ أنه صرَّح هنا بأنه «لا يُعْرَف اشتقاقُه» فحسب، لا بأنه ليس له معنى اشتقاقي، بدليل ذكره لنفس الأمثلة التي ذكرها قطرب والمبرد وابن السراج: «الفرس والحمار والجمل والحجر»، وقوله: «إنها مصطلح عليها» ثم ضمه إليها الحمْد والحُسْن (أي: المصادر) بقوله: إن لفظ (محمد) مشتق من الحَمْد، ولفظ الحَسَن مشتق من الحُسْن، «والحَمْد والحُسْن مصطلح عليهما». والمصطلح عليه لا يكون مشتقًا»[3]. كل ذلك يقطع بأنه يتخذ عين اتجاه قطرب والمبرد وابن السراج.

ثم جاء أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ): فقسم الكلام إلى مشتقات وأصول فقال: «إن منه (من الكلام) أصولاً: أسماء للأشخاص والأعيان الأوَل واقعة **أولاً للفصل بين بعضها وبعض** نحو: رَجُل،

---

(١) رسالة الاشتقاق لابن السراج (٢٣).

(٢) رسالة الاشتقاق لابن السراج.

(٣) ينظر الزينة لأبي حاتم (تحـ حسين بن فيض الله الهمداني) (١/ ١٣٢).

وفَرَس، وثَوْب، وعَيْن، وقِدْر، وما أشبه ذلك»[1]. (وكلمة الأشخاص هنا معناها الأعيان المجسمة). ثم ذكر أسماء الأعلام وأنها اتفاقيةٌ (أي: مصادفة وليس من الضروري أن تتحقق في المسمى بها معانيها).

ثم الأسماء المبهمة (الإشارات والموصولات) والمضمرة، ثم ذكَر الصفات المشتقة من الأفعال والجموع والمثنيات التي هي ثوان لمفرداتها... والمهم هنا هو كلامه عن الأصول **الأوَل** بأمثلتها المذكورة - والتي سبق الآخرون إلى ذكرها - ثم الحكم بأنها غير مشتقة، بحكم مقابلتها في السياق بالمشتقة، وبأنها وقعت للفصل[2]، كما قال المبرد قبل ذلك.

والاتجاه نفسه قال به ابن جني (٣٩٢هـ)؛ إذ قال وهو بصدد بيان أن من اللغة ما ينقاس كالأفعال المضارعة مع مواضيها، وكالجموع من مفرداتها.. ومنها ما لا ينقاس بل يؤخذ «لفظًا منصوصًا معينًا لا.مَقيسًا ولا مستنبطًا.. لا قياسًا ولا تنبيهًا نحو: باب، ودار، وبستان، وحَجَر، وضَبُع، وثعلب، وخُزَز»[3]... (ونلاحظ أنه لم يذكر المصادر، لا لأنها عنده غير أصول - فهو بصري يرى أنها أصول، وإنما لأن مقام كلامه هذا لم يتطرق إليها). وللتوضيح نقول: إن ابن جني يعبر بلفظ القياس ويقصد الاشتقاق؛ لأن الاشتقاق صورة من القياس، وقد عنون ابن فارس (٣٩٥هـ) أحد أبواب كتابه بعبارة «باب القول على لغة العرب هل لها قياس، وهل يشتق بعض الكلام من بعض». قال في أوله: «أجمع أهل اللغة .... أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»[4].

---

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٨١).

(٢) السابق نفسه (٢٨١ - ٢٨٢).

(٣) الخصائص (٢/ ٤٢).

(٤) الصاحبي (تحـ السيد أحمد صقر) (٥٧).

فعبارة ابن جني عن الألفاظ التي تُتلقَّى «نصًا لا قياسًا» تعنى أن تلك الألفاظ وما هو من بابها هي غير مشتقة عنده.

وبنفس الاتجاه أخذ ابن فارس – رغم ما توهمه عبارته المذكورة آنفًا؛ إذ قال في كتابه المقاييس: «إن كلام العرب ضربان: منه ما هو قياسي، ومنه ما وُضع وضعًا. وفي عبارةٍ أخرى: «إن من كلامِ العربِ موضوعًا وضعًا من غير قياس ولا اشتقاق»[1].

ويبدو أن الزمخشري (٥٣٨هـ) كانَ من أصحابِ هذا الاتجاه أيضًا إذ قال: «لا يقال لمَ سُمِّي هذا الجنس بالرجلِ وذاكَ بالفرسِ، ولم قيل للاعتماد: الضرب وللانتصاب: القيام، ولنقيضه: القعود»[2]. وقد استمر هذا الاتجاه بشكل ما[3].

* * *

لقد عرضنا هذه النصوص والأقوال لإبراز ما فُهِم من كلام الأئمة المذكورين، وهو أنه ليست لهذهِ الأصول معان اشتقاقية، وإنما هي أسماء أولى أخذتْ منها للكلمات التالية (أي: التي اشتقت منها) معان **اتفق وجودُها في المسميات** الأولى لتلك الأسماء الأولى، أو في ما اقترن بتلك المسميات الأولى، دون أن تكون تلك المعاني **مقصودة أو معبَّرًا** عنها بالأسماء عند إطلاق تلك الأسماء على مسمياتها الأولى تلك.

وبعد ذلك العرض نأتي إلى مناقشة ذلك الذي أبرزناه من كلام الأئمة وهو أن الأسماء الأولى (أسماء الأجناس، والمصادر) ليست لها معان اشتقاقية.

---

(١) ينظر المقاييس (قرر) (٥/ ٧ – ٨)، (تبن) (١/ ٣٦٣).

(٢) ينظر الكشاف (دار المعرفة بيروت) (١/ ٥١٨).

(٣) ينظر مثلاً الممتع لابن عصفور (١/ ٤٨)، وارتشاف الضرب (تحـ د/ رجب عثمان) (١/ ٢٥)؛ حيث ذكر المصادر على أنها أصل المشتقات، وأسماء الأجناس على أنها أقل ما يكون مشتقًا من غيره.

٥- مناقشة القول بأن الكلمات «الأصول» ليست مشتقة:

ومناقشتنا لذلك القول لها جانبان: نظري وتطبيقي:

في الجانب النظري فإننا نقول واثقين: إن لكل الكلمات العربية (أصولاً أو غير أصول) معاني اشتقاقية هي التي من أجلها أطلقت تلك الألفاظ على مسمياتها، وحملتْ معانيها المعجمية، ولا نستثني من ذلك إلا الكلمات التي تعرضتْ لتطور لغوي بالغ عبر الدهور كالضمائر وأسماء الإشارة والموصول، وهذه تلتمس دراستها في الأعرابية القديمة المشتركة[1].

وقد سبق إلى لُب قولنا هذا الذي صغناه في السطور السابقة إمامٌ لغوي عربي هو محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (٢٣١هـ) حيث قال: «الأسماء **كلُّها** لعلة خصَّت العربُ ما خَصَّتْ منها. من العلل ما نَعلمه، ومنها ما نجهله». وكان يذهب «إلى أن مكّة سُميتْ مكّة لجذب الناس إليها، والبَصْرة سُميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سُميت الكوفة لازدحام الناس بها من قولهم: قد تكوَّف الرملُ تكوفًا: إذا رَكِب بعضُه بعضًا، والإنسان سُمي إنسانًا لنسيانه، والبهيمة سُميت بهيمة لأنها أبهمت عن العقل والتمييز – من قولهم: أمرٌ مُبهَم: إذا كان لا يُعرف بابه ، ويقال للشجاع بُهمة؛ لأن مُقاتِله لا يدري من أي وجه يُوقع الحيلة عليه». وقال ابن الأعرابي: «فإن قال لنا قائل: لأي علة سُمي الرَّجُل رجلاً، والمرأة امرأة، والموصِل الموصِل، ودَعْد دعدًا، قلنا:

---

(١) (أ) يقصد بها ما شاعت تسميته بالسامية المشتركة. وقد أخذنا تسميتها بالأعرابية عن العلامة الدكتور أحمد علم الدين الجندي، أحد كبار رواد الدراسات اللغوية العربية المحدثين.

(ب) في ارتشاف الضرب (تحـ د. رجب عثمان) (١/ ٢٨). استثنى اسم الصوت، والحَرْف، ومتوغل البناء والأسماء النادرة والمتضادة، ولا نكاد نوافقه إلا في أسماء الأصوات التي تنشأ بالمحاكاة.

لعلل علمتْها العربُ، وجَهِلناها، أو (جهلنا) بعضَها، فلم تُزُل عن العرب حكمةُ العلم بما لَحَقَنا (نحن) من غموض العلّة، وصعوبة الاستخراج علينا»[1].

ولنا – إزاء هذا النص – توضيح وملاحظات ...

أ) التوضيح: في تسمية مكة، جاء معنى الجذب من قولهم: مَكَّ الصبيُّ ثدي أمه: رضعَهُ فاستقصَى ما فيه. والرضع مصٌّ وجذبٌ للبن. فكأن معنى مكة «الجاذبة». وفي تسمية البصرة تُستعمل الرخاوة مرادًا بها الملاسة والنعومة. فقد يراد بالحجارة الرخوة: الملساء كالرُخام. وكلمة «دعد» من أسماء الأعلام للنساء. يرجع معناها إلى السِّمَن وهو عندهم من الجَمال.

ب) يلاحظ أنه ذكر من الأسماء: أعلامًا مثل مكة والبصرة، وأسماء **أجناس** كالإنسان: (ولا نوافقه على إرجاعه إلى النسيان) والبهيمة والرجل والمرأة، وصفات كالبُهْمة.

ج) لكن أهم ملاحظة في عبارة ابن الأعرابي هي ذلك التعميم في قوله: «الأسماء **كلها لعلة**». والمقصود بالعلة هو المعنى الاشتقاقي عينه. والتعميم أو الكلية التي ذكرها تشمل الأسماء الأصول وغير الأصول. والأمران واضحان في أمثلته، ولا يقدح في العموم أو الكلية التي ذكرها ما استثنيناهُ، لأن تلك المستثنيات لا يجاوز عددها بالنسبة إلى سائر مفردات اللغة النادر الضئيل الذي لا يُعتد به في الحكم العام. كذلك من المهم جدًا قول ابن الأعرابي عند رده على تساؤلٍ افترضه عن علل بعض ما يبدو غامضَ العلة من التسميات «.. لعلل علِمَتْهاَ العربُ وجَهِلناها أو بعضها، فلم تُزُل عن العرب **حكمةُ العلم بما لِحِقَنَا** (أي بسبب ما لحقنا نحن) من غموض العلة **وصعوبة الاستخراج علينا**». **فهذه** الفكرة المتكاملة الناضجة هي التي نؤمن بها في ضوء معطيات الدراسة التطبيقية.

---

(١) الأضداد في اللغة لمحمد بن القاسم الأنباري (تح محمد أبي الفضل) ص ٧ – ٨. وانظر المزهر (١/ ٤٠٠).

فليس العجزُ عن إدراك علة أمرٍ ما يسوّغ الحكم بأنه بلا علة، وبخاصة في ضوء **تكشُّف** علل الكثير من أفراد هذا الأمر. وقد كرر ابن الأعرابي معنى هذه المقولة - وهو بصدد نفيه الترادف المطلق في سطور سابقة على النص الذي أوردناه - فقال: «كل حرفين أوقعتْهما العربُ على معنى واحد = في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عَرَفناه فأخبرنا به، وربما **غمَض علينا فلم نُلزِم العربَ جهلَه**»[1]، اي أن جهلنا نحن بمعنى أو سر في اللغة لا يلزمه أن ذلك المعنى أو السر لا وجود له، ولا أن العرب أنفسهم كانوا يجهلونه. والعجيب أن تلك الفكرة التي هي في الحقيقة منطقية وقريبة إلى الإدراك ما زالت إلى يومنا هذا - أي بعد حوالي اثني عشر قرنًا من زمن حضورها في ذهن ابن الأعرابي وصوغها بكلماته - ما زالت بعيدة عن أذهان كثيرين من مثقفي عصرنا، فنراهم يجحدون تعليل الأسماء والألفاظ واللغة عمومًا محتجين بعدم معرفة علل **بعض** التسميات. بل إن سيبويه - قبل ابن الأعرابي - قال كلمة تؤسس لكلمة ابن الأعرابي وتُسْلم إليها من قريب. فقد قال - في سياق بيان اختلاف الصيغ مع تحقق علّة التسمية -: «فإن كان (أي الاسم) عربيًا نعرفُه ولا نعرف الذي اشتُقَّ منه، فإنما ذاك لأننا **جَهِلْنا ما عَلِمَ غيرُنا**». ثم ذكر سببًا قد يؤدي إلى جهلنا بعلة التسمية، وهو علم المسمِّي الأول بأمر ترتبَتْ عليه التسمية، ولم نعلم نحن بذلك الأمر[2].

هذا عن الجانب **النظري** في إثبات المعاني الاشتقاقية للأسماء؛ أي علل إطلاقها على مسمياتها. فالأسماء الأصول وغير الأصول لها عللُها، أي تحمل معانيَ اشتقاقية.

ب) وأما في الجانب التطبيقي، فقد عرفنا نحن وبينّا المعاني الاشتقاقية لبعض

---

(١) «الأضداد لابن الأنباري ص ٧.

(٢) ينظر الكتاب (هارون) (٢/ ١٠٢ - ١٠٣).

الأسماء (الأصول) التي ذكروها زاعمين أنها ليس لها معانٍ اشتقاقية : الحَجَر، والجَبَل، والجمل، والفرس، والحمار[1] ... «والشيء» أصل معناه جوهر (= تكوّنٌ ماديّ) دقيق ناتئ من جسم كأُبَن العود. أخذًا من تفسير المُشَيّأ بالمختلِف الخَلْق المُخَبَّله القبيح، وبأنه مثل المُؤَبَّن، فالمراد بالمختلِف الخَلْق المخَبّله القبيح: ذو النتوءات، ومنه قول الأعرابية:

إني لأهوَى الأطْوَلِين الغُلْبا وأبغَضُ المشَيَّئين الزُّغْبـا

فالمشيئون هنا: ذوو القماءة مع النتوءات العرْضية أخذًا من مقابلتهم بالأطولين[2]. و«الجسم» تجمع مادي ذو طول وعرض وعمق. و«الرجل» فيه معنى السعي مع النصْب (كلاهما واضح في الرِّجْل بالكسر، والسعْي واضح في الرَّجُل، وهو يتضمن النصْب والنَّصَب، ومن النَّصْب أخذ القِيام والقِوامة). و«الأسد» سمي كذلك لضخامة مقدمه (الصدر والرأس يحيط به اللِّبْد مع ارتفاعهما، مع ما له من إقدام مهيب).. وهكذا. وقد بين الأصمعي في كتابه «اشتقاق الأسماء» أصول (= علل) تسمية أعلام كثيرة، وعلل ابن دريد لأكثر من ثلاث مئة وألف من التسميات، وكاد ابن فارس في «المقاييس» يأتي على

---

(١) علة تسمية الحجر: أنه صلب غليظ لا يُخترق، ومنه الحُجْرة والحَجْر. وعلة تسمية الجبَل أنه تكوُّن بالغ الضخامة متميز، ومن التمييز. الجِبْل: الخَلْق. والجمل حيوان ضخم متميز أيضًا، ومن التميز مع الضخامة (= السمن) الجمال. والفرس يفرِس؛ أي يقطع المسافات جريًا. والحمار شديد **التحمل** (بليد).

(٢) ينظر اللسان (شيأ). وعبارة تفسير البيت مسئوليتي. ومما يرجحه ما جاء من قول الجعدي:

زفير المُتِمّ بالمُشَيَّأ طَرَّقتْ بكاهلِه فما يَريمُ المَلاقيـا

فهذا وصف لوالدة نشب المولود فيها عند كتفيه بسبب أنه مُشَيّأ؛ أي ذو نتوءات كبيرة. وقوله: «فما» هي في تاج العروس «مما». والسياق يقتضي «فما» كما في اللسان.

مفردات نصف التراكيب الثلاثية للغة العربية تعليلاً وبيان اشتقاقات[1].

ثم هناك آلاف المنثورات في المعاجم. فالجانب التطبيقي لوجود معان اشتقاقية في المفردات غير معانيها المعجمية متوافر: حتى لو كانت التعليلات، أي المعاني الاشتقاقية، مجهولة أو غير دقيقة، فإن البحث الجادّ حرىّ بأن يوصل الباحث إلى المعنى الاشتقاقي الدقيق.

٦ – (القول بالأولية المطلقة لهذه الأسماء أو غيرها) :

أولاً: يدعم استنتاج هذا الاحتمال من كلام الأئمة قول قُطْرُب «النكرة: الاسم الأوّل». فكلمة الأول هنا يمكن أن تفهم منها الأولية المطلقة. ويدعم ذلك الاحتمالَ تعليلُه لتلك الأولية بأنها «اسم موضوع»، ويعني: «لا مسألة في اشتقاقها مم هو»[2]. ولا ننسى أن قطربًا تلميذ لسيبويه. وعبارة «النكرةُ أوّلُ» قالها سيبويه قبله. لكني أستبعد جدًا أن يَعنِي بها سيبويه إلا السَّبْقَ النسبيّ.

وبالنسبة للمبرد فإن مُعْطَى قوله عن نفس الكلمات (حَجَر وجَبَل) إنها «للفصل غير مشتقة» = أنها كانت (أي وُجدت) قبل الاشتقاق. وهذا قد يشير إلى الأولية المطلقة. وبالنسبة لابن السراج فقد ذكر عبارة سيبويه ثم قطرب من بعده «النكرة أول»، ثم قال ما يكاد يكون تصريحًا بقصده الأولية المطلقة، فوصف الأسماء المذكورة بأنها «أوائل وعامة». وقال: «فالأجناس والنكرات

---

(١) الثلاثية عددها في الصحاح للجوهري (٤٨١٤) وفي لسان العرب (٦٥٣٨) وفي تاج العروس (٧٥٩٧). وقد عالج ابن فارس في المقاييس (٤٦٣١) جذرًا ليجعل لكل منها معنى (أو أكثر) تترابط به مفرداته اشتقاقيًا، وأتم ذلك بالنسبة لـ ٢٨٢٣ جذرًا منها، وبعض الجذور الباقية ربط بين مفرداتها اشتقاقيًا دون أن يعين معنى محوريًا شاملاً له. هذا من كتاب د. عبد الكريم محمد جبل: الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (دار الفكر – دمشق) ص ٤٦، ١١٣ – ١١٤.

(٢) هذا المعنى لكلمة موضوع استعمله ابن فارس في المقاييس (أجل) و(أرض).

هي المسميات الأوَل». فذِكْره المسميات هنا يعني أنه لم يكن قبلها مسمياتٌ؛ أي أشياء مسماة، بل كانت الأشياء غير مسماة. وهذا لا يكون إلا إذا قُصدت الأولية المطلقة. وأخيرًا نجد أبا حاتم الرازي يذكر نفس الأسماء وما هو من جنسها ثم يصفها بأنها «مصطلح عليها». وهذا ينقلنا مباشرة إلى الآراء في نشأة اللغة؛ حيث كان الاصطلاح على الألفاظ الأولى في نشأة اللغة هو أحد الرأيين البالغي الشهرة (ومقابله التوقيف). فهذا أيضًا صريحٌ أو كالصريح في أنه يعني الأولية المطلقة.

ثانيًا: نقول: إنه ليس لهذا الاحتمال أي وجه من القبول، فهناك دهور متطاولة بيننا وبين نشأة اللغة الإنسانية، وإذا كان الإنسان قد عرف الكتابة منذ الألف الرابع قبل الميلاد، فإن من واجبنا أن نفترض أنه عرف الكلام قبل ذلك ببضعة آلاف من السنين، وعلى هذا فالمقدّر أنه يفصل بيننا وبين نشأة اللغة الإنسانية في صورة كلام من نمط الكلام المعروف نحو عشرة آلاف سنة أو أكثر. هذا في حين أن ما بين أيدينا من المفردات التي سماها الأئمة «الأصول أو الأوائل» جمهورها الأعظم مصدره شعر العصر الجاهلي ونثره أي منذ نحو ١٦٠٠ عام من الآن، ولا نعرف التاريخ **الحقيقيَّ** لوجودها قبل ذلك، وحتى الألفاظ التي أُثرت من نقوش اللغات الأعرابية القديمة، فإنها مع قِلّتها البالغة حدَّ الندرة بالنسبة لجذور اللغة لا يتجاوز قِدَمُها أقدمَ النقوش والكتابات، وقد قلنا إنه لا بد أنه قد مرت دهور بين التوصل إلى الكلام بصورته المعروفة وبين أولَى مراحل نشأة الكتابة، لا يُدرَى شيء عن حال مفردات اللغة وأطوارها فيها، ولا يُطْمأن إلى أحكام بشأنها، فلا سبيل علميًا إلى القول بأن أيًا من هذه الأصول أو الأوائل ترجع إلى عهد نشأة اللغة.

٧ – (القول بالأولية النسبية).

أولاً: يدعم استنتاج هذا الاحتمال من كلام الأئمة أمران الأول: عدم تصريحهم بالأولية الزمانية **المطلقة** التي فنّدناها، مع استبعاد أن يريدوها؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه كانت هناك – بالإضافة إلى العرب البائدة طسم وجديس ... – أمم قديمة حولهم كالفرس والروم والصين ولها لغات. وهذه المعلومات وحدها – تُقْنِع بأن الأمر أكبر من الخواطر السطحية التي تنسب إلى بعض الكلمات **أقدميةً** زمانية مطلقة.

ثانيًا: هذا القول بالأولية النسبية هو الذي يؤدي إليه البحثُ حَسَبَ ما يستخلص مما سبق. وإنّ تسلسل الاشتقاق يؤدي إلى الوقوف عند مفردة أو مفردات بعينها في استعمالات كل جذر، لنقول عنها: **إنها تمثل** الأسماء الأوائل أو الأصول (أي المنبع الأساسي) **لتركيب هذا الجذر، ووضع ألفاظ منه لمسميات جديدة** – لكن لا على أن أيًا منها أصلٌ أصم لا يحمل معنى اشتقاقيًا، بل على **أنها معبرة عن معان اشتقاقية فيها**، وأن هذه المعاني هي التي رُوعيت في إطلاقها على مسمياتها الأولى؛ لأنها متحققة تمام التحقق في هذه المسميات، ثم إنها؛ أي هذه المعاني هي التي نُظر إليها – أي روعي تحققها – في المسميات الجديدة عند اشتقاق أسماء، أو ألفاظ معبرة عنها، من تلك الأسماء التي عُدّت أوائل وأصولاً.

وهذا هو رأينا: هناك أصول أو أوائل نسبية لها معانٍ اشتقاقية.

الفَصْلُ الثَّانِي

خلاصة الكلام عن مصادر المشتقات

١ – عرفنا أن أنواع المشتقات هي:

أولاً: الاشتقاق اللفظي بمستوياته:

أ) القياسي الصرفي (السبعة).

ب) والأفعال المزيدة.

ج) والاشتقاق من أسماء الأعيان من أجل معنى الصيغة.

د) والصوتي.

ثانيًا: الاشتقاق الدلالي بمستوياته:

أ) الجزئي، وله صور.

ب) التأصيل، وهو المحوري الشامل أو العام.

ج) الجذوري.

أولاً: (مصادر المشتقات اللفظية):

أما مصدر المشتقات القياسية الاسمية والفعلية المشهورة فهو **الفِعْل** على التفصيل التالي:

(فبالنسبة للمشتقات الاسمية السبعة المشهورة): أسماء الفاعلين (وصيغ المبالغة)، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، وأفعل التفضيل، وأسماء الزمان والمكان والآلة. مصدر كل منها **فعله** مجردًا أو مزيدًا. ونضيف إليها: المصدر بنوعيه: المعتاد، والميمي، وكذا المصدر الصناعي واسمي المرة، والهيئة، وصيغتي التعجب فهذه أيضًا **مصدرُ كلٍّ منها فِعْلُه**: مجردًا أو مزيدًا.

فالفعل المجرد «كتب»: مصدره المعتاد: الكَتْب (بالفتح) والكِتاب، والكِتابة،

ومصدره الميمي: المَكْتب (الفتح)، واسم المرة منه الكَتْبَة (بالفتح). واسم الهيئة منه : الكِتبة (بالكسر)، واسم الفاعل منه كاتب (هو كاتبُ الرسالة أمس، الآن، كاتبٌ إياها غدًا)، وصيغة المبالغة كتّاب (بوزن فلاَّح)، كتُوب، كِتّيب (على وزن سكِّيت) – وصيغ المبالغة هذه لهذا الفعل مصوغة قياسًا وليست مسموعة، واسم المفعول: مكتوب، والصفة المشبهة فلان كاتب اليد (أي خطاط)، أو كاتبٌ صحفي أو كاتب الجانب السياسي في صحيفة كذا (أي الكتابة صفة ملازمة له) (قياس)[1]، واسما المكان والزمان: مَكْتَب (السبورة مكتب التمرينات، التاسعة صباحًا مكتب الاستمارات) واسم الآلة مكتب أو مكتاب/ مكتبة/ مكتابة – كلها بكسر أوله وفعلا التعجب: ما أكتَبَه، أكتِب به..

والفعل المزيد «أكتب». مصدره المعتاد: إكتاب، ومصدره الميمي مُكتَب (بالضم) واسما المرة والهيئة إكتابة (أكتبه إكتابة واحدة، أو إكتابتين/ إكتابة حسنة)، واسم الفاعل مُكتِب (بضم أوله وكسر ثالثه)، والصفة المشبهة مُكتب - بصيغة اسم الفاعل - لكن مع الدلالة على الثبوت كمن مهنته تعليم الكتابة. واسم المفعول مُكتَب (بضم أوله وفتح ثالثه)، واسما المكان والزمان مُكتَب (بزنة اسم المفعول) (التلاميذ المُكتَبون - أي الذين أكتبهم المعلم - عشرون. الفصل الأيمن مُكتَب المستجدين، من الساعة العاشرة إلى الثانية عشرة مُكتب الكبار ما أحسن كتابته)[2].

– (وبالنسبة لاشتقاق الأفعال المزيدة)[3] فإن مأخذها هو أفعالها **المجردة**، وهدف صياغته هو التعبير عن المعاني المعجمية لكن حسب وضعها في الصيغ

---

(١) والاستدلال على ثبوت الصفة بالوصف (صحفي) أو الإضافة كاتب الجانب السياسي: اجتهاد.

(٢) أكثر هذه الأمثلة مصوغ بالقياس.

(٣) سبق أن أحلنا إلى الممتع (١/ ٤٨) في اعتداد هذا من صور الاشتقاق.

المشتقة حسب معانيها: **التعدية، أو المطاوعة، أو المشاركة، أو الاجتهاد، أو الطلب**.. وذلك حسب ضوابط إجازة الصياغة من قياسية أو سماعية. فمن الفعل «كتب» مثلاً يمكن اشتقاقُ ألفاظِ (أفعالٍ) على الصيغ الآتية:

أفْعَل: أكْتَبه، فَعَّل: كتَّبه، فاعل: كَاتَبه، تفاعل: تكاتبا أو تكاتبوا، افتعل: اكْتَتَب، انفعل: انكتب، استفعل: استكتبه.

وهناك من غير الفعل «كتب»: افعوعل كاعشوشب من عَشب، واخضوضر من خضر، وافعالّ: كاحمار واخضارّ واصفار .. إلخ الألوان.

ولمزيد الثلاثي من الأفعال صيغ أخرى كثيرة[1]. وهي مبنية على الثلاثي ومأخوذة منه. ولكن صوغها من ثلاثياتها يحتاج ضوابط من حيث القياسية وعدمها، ومن حيث معانيها – في دراسة مستقلة.

والأفعال الرباعية المجردة هي **مآخذ لمزيدها**، ومن أشهرها تفعلل نحو تدحرج. وهناك صيغ أخرى تحتاج صياغتها من رباعيها إلى ضوابط خاصة بالقياسية وبالمعاني أيضًا[2].

والمهم هنا أن هذه الأفعال من مزيد الثلاثي والرباعي: مآخذها الاشتقاقية هي أفعالها المجردة بنفس معانيها.

ثم إن تلك الأفعال التي اشتقت من الأفعال المجردة – ثلاثية ورباعية – على صيغ الزيادة تتأتى من كلٍّ منها المشتقاتُ الاسمية المذكورة آنفًا: المصادر بأنواعها وأسماء الفاعل والمفعول إلخ باستثناء صيغ المبالغة، ومع الضوابط الخاصة بتحويل اسم الفاعل أو المفعول من غير الثلاثي إلى صفة مشبهة،

---

(١) ينظر الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية للزبيدي (تحـ كويدي) فقد استوفى صيغ الأفعال، وانظر التعليق التالي.

(٢) في صيغ الأفعال المجردة ومزيداتها ينظر «ارتشاف الضرب» (تحـ رجب عثمان) ١/ ١٥٣ – ١٨٣ حيث بسطها مع معانيها.

وبصياغة أفعل التفضيل وفعلَي التعجب.

* * *

- **(وبالنسبة لمصدر المشتقات من اسم العين)** فهو أسماء العين أنفسها، لأي معنى من معانيها، على الصيغة المناسبة لذلك المعنى: نِسْبَة (وجود الشيء) مثل تامر ولابن، أو الاحتياج إليه مثل **لَحِمَ**، أو كثرة الشيء في الحوزة مثل **أَلْحَم** هو، أو تزويد الآخرين به مثل ألحمهم، أو إصابة اسم العين أو الإصابة به مثل **رَأَسَه** (ضرب رأس الآخر أو ضربه برأسه). وهكذا... وقد أسلفنا أن هذا الاشتقاق من اسم العين كثير فاش في اللغة العربية، وأنه يأتي على صيغٍ كثيرة ولمعانٍ كثيرة، وأنه يحتاج إلى تقعيد. ولا تقعيد هنا إلا باستقراء.

وأخيرًا فإنه **(بالنسبة للاشتقاق اللفظي الصوتي)** فإن مصدر المشتقات فيه هو أسماء الأصوات؛ أي الألفاظ الحاكية للأصوات الصادرة، سواء كانت صادرة عن أحياء (الأناسى والحيوانات بأنواعها)، أو عن غير أحياء بصورة طبيعية كخَرِير الماء وحَسيس النار وهَزيز الريح وحَفِيف الشجر، أو بصورة مصنوعة كأصوات الدق والطحن وما إليها. وقد أسلفنا ما يعطي أنه يمكن البحث في الألفاظ الحكائية للتوصل إلى أصل مكوناتها، وأن الأصوات المحكيةَ المنصوص عليها محدودة، لكن يمكن التوصل إلى أصوات أخرى محكية - أو تُحْكى - وبخاصة في مجال الأحداث التي تقع وتتجدد في كل لحظة من حياة الإنسان على الأرض.

ثانيًا: مصادر المشتقات الدلالية:

بالنسبة للاشتقاق الدلالي **الجزئي**: فإن الأصل أن يكون مصدره - أي مأخذ الكلمة المشتقة - هو كلمة أقدم منها، بأن يكون المأخذ حسيًا والمشتق معنويًا، أو بأن يكون المأخذ أقدم في سُلَّم النمو الثقافي للمجتمع العربي، كما يؤخذ

العصيان بمعنى عدم الانقياد من العصا للصلابة وعدم اللين في كُلٍّ، وكما يُشتق القَفْوُ والاقتفاءُ بمعنى الاتّباع من القَفَا الذي هو مؤخر العُنُق من حيث إن القفا خَلْفُ ووراءُ دائمًا – فهذا يعطي معنى الاتّباع، وكما يشتق إعفاء اللحية بمعنى تركها تَعْفُو؛ أي تنمو وتغطي ما تحتها من عُفُوّ الأثر؛ أي تَغَطِّيهِ بما تَسْفيه عليه الريحُ من تراب، وكما تشتق التَّصْبيةُ: إمالة الرأس كثيرًا في الركوع (وهي منهي عنها) من صَبَت الراعية: أمالت رأسها فوضعته في المرعى[1]. وكما يشتق عقوق الوالدين ونحوهما من «عَقَّ الثوبَ: شقه؛ لأن الشق والقطع واحد»[2]. يعني أن العقوق قطْع (حِدّة في المعاملة تقطع علاقة البر والحنان النفسية – كما يُعبَّر عن جفاء أولي الأرحام بقطع الرحم)، وكذلك اشتقاق الأذان: الإعلام من وظيفة الأذن (العلم اللازم للسماع)، والإعطاء من عطا الظبي يعطو: مدّ عنقه ويديه لتناول ورق الشجر، والذُّل: الهوان من ذَلّ بمعنى لان. «والسَّرْح: انفجار البول – أي إدراره – بعد احتباسه» من «سَرَحَتْ الماشيةُ وسَرَحتُها أنا؛ أي أخرجتها الغداةَ إلى المرعى» (أي **أطلقتها** من المراح أو الزَّرْب الذي كانت محبوسة فيه ليلاً فانطلقت ذاهبة إلى المرعى) ....

وقد أسلفنا أمثلة كثيرة للاشتقاق الدلالي الجزئي هذا وستأتي أمثلة كثيرة له أيضًا.

لكن هنا مسألتين خاصتين بهذا الاشتقاق الدلالي الجزئي الأوَّلي = أعني ما ليس تعليلاً للتسمية، وما ليس اشتقاقًا تطوريًا.

هاتان المسألتان هما:

أ) أن المعنى الجزئي الواحد – مأخذًا كان أو مشتقًا – قد تتعدد صُوَره، **دون أن تختلف حقيقته الخاصة،** بحيث ينحصر تعدد الصورة في تعدد إسناد

---

(١) الاستعمالات من اللسان (عصا، قفا، عفا، صبا) والربط الاشتقاقي مسئوليتي.

(٢) ينظر العين (تحـ المخزومي) (عقق) (١/ ٦٣).

الاستعمال (الفاعل أو المفعول)، أو في تعدد التعبير عن نفس المعنى. وفي هذه الحالة ستحتسب الصور المتعددة **بهذا التفسير** كلمة واحدة – أو بالأحْرَى استعمالاً واحدًا؛ لأن المعنى الاشتقاقي واحد – رغم تعدد صوره. وستأتي أمثلة لهذا في الباب الخاص بالاشتقاق الدلالي الجزئي.

ب) أنه قد يكون هناك في استعمالات الجذر المعين أكثر من استعمال يصلح أن يكون مأخذًا لمشتق بعينه ولا يكون المعنى الحقيقي لهذه الاستعمالات شيئًا واحدًا، كما في المسألة السابقة، بل تكون معانيها مختلفة إلى حد ما، لكن كلا منها صالح أن يؤخذ منه هذا المشتق بعينه كما قلنا. وحينئذ يحتاج الأمر إلى الموازنة بين المآخذ المتاحة لترجيح المأخذ الذي يعود إليه ذلك المشتقُّ المعيَّن حَسَبَ ما يناسب معناه. وقد عقدنا لهذا فصلاً في باب الاشتقاق الدلالي الجزئي؛ لأن هذه المسألة خاصة به.

أما تعليل التسمية: فقد قلنا: إنه مجرد صورة تعبيرية عن هذا الاشتقاق الجزئي الأوّلِي؛ فما قيل عن مأخذ المشتقات في ذاك يقال عن مصدر المشتقات في هذا. والمسألتان المذكورتان آنفًا تتعلقان به أيضًا.

ومأخذ **المشتقات في الاشتقاق التطوري** – على فرض قبوله صورةً من الربط الجزئي – هو الكلمة المتطورة الدلالة نفسها بالمعنى الذي كانت عليه قبل الدلالة المتطورة، أو التي ما زالت عليه مع الدلالة المتطورة. فمأخذ «المَذْهب» العقدي أو السياسي.. هو كلمة «المَذْهب» نفسها بالمعنى الأصلي لها، وهو المكان أو الاتجاه الذي يُذْهَب إليه أو من خلاله وكلمة الذخيرة: «عُدّة الحرب من رصاص وقذائف»[1] متطورة عن كلمة «الذخيرة» بمعنى ما ادُّخِر من أي شيء ليستعمل في المستقبل. وكلمة «الرائد»: رتبة في الجيش والشرطة ...[2] هي

---

(١) المعجم الوسيط (ذخر).

(٢) نفسه (رود).

بهذا المعنى مأخوذة من كلمة «الرائد» بمعنى من يتقدم القوم يُبْصِر لهم الكلأ و«مساقط الغيث»، وهو الاستعمال القديم لهذه الكلمة... وهكذا.

أما التأصيل أو الربط الاشتقاقي حول معنى محوري شامل، فإذا استحضرنا حقيقة هذا النوع من الاشتقاق وأنه تجميع وربطٌ بمعنى، في حين أن الاشتقاق تفريعٌ واستحداث - إذا استحضرنا هذا اتضح لنا أن ما سميناه مصادر المشتقات؛ أي مآخذها، يقصد به هنا مآخذ المعنى الأصلي (= العام = المحوري) أي مُسْتَمَدّاته؛ لأن صوغ المعنى الأصلي هو لب هذا النوع، وهو **يوطِّئ** لاستحداث مشتقات بالاشتقاق الدلالي إلى جانب الاستحداث في الاشتقاق الجزئي.

وعلى ذلك نقول: إن **مآخذ المعاني الأصلية** هي الاستعمالات الحسية القديمة. مع مراعاة سائر الضوابط؛ فالاستعمالات الحسية هي السبيل المنضبط إلى المعاني الاشتقاقية. وقليلاً ما تخلو استعمالات جذر ما من استعمال حسي.

والوصول إلى المعنى الأصلي (العام - المحوري) من خلال الاستعمالات الحسية يكون بملاحظة المعنى المشترك بينها. فإن لم يكن في استعمالات الجذر إلا استعمال حسي واحد، فإن ترديد النظر في الاستعمالات غير الحسية - مع ذلك الاستعمال الحسي - يمكن أن **يَهدي** إلى المعنى المحوري للجذر. أما في حالة خلو مفردات الجذر من الاستعمالات الحسية، فإنه يمكن **الاستعانةُ** على تحديد المعنى المحوري للجذر بمعنى فصله المعجمي، وبمعنى الجذور المصاقبة له.

وقد أوردنا في هذا الكتاب **أمثلةً** كثيرة ومفصلة للتأصيل، أي تحديد المعنى الأصلي أو المحوري أو العام (نستعملها بمعنى واحد). ونجتزئ هنا بأمثلة مجملة تقتصر على مأخذ حسي بعينه، ثم نأتي بمثال لجذر ليس فيه استعمال حسي.

فنمثل لمأخذ المعنى الأصلي (المحوري) للجذر (شجر) **بالشجرة** حيث يؤخذ من اختلاف اتجاهات فروعها **دلالةُ** استعمالات الجذر على اختلاف الاتجاهات

والتفرع وما إلى ذلك، ولمأخذ المعنى المحوري للجذر (نجم) **بنجوم السماء** حيث يؤخذ من ظهورها **لامعةً** متفرقة في رقعة أديم السماء المبسوطة الزرقاء تعبيرُ الجذر عن ظهور الأشياء متفرقةً دقيقة متميزة، كما يُسمَّى النبات الصغير من البقل ونحوه نَجْمًا، ويؤخذ من تفرق النجوم **تنجيمُ** نزول آيات القرآن وتنجيم الدَّيْن... ولمأخذ المعنى المحوري للجذر (قمر) **بالقمر** الذي يؤخذ من تزايده شيئًا بعد شيء تعبير الجذر عن التزايد شيئًا بعد شيء، كما يتمثل ذلك في فِعْل (المقامر)؛ حيث يريد أن يزيد ماله مرة بعد أخرى انتقاصًا من مال الآخرين. ولمأخذ المعنى المحوري للجذر (نحل) **بالنحل** الذي يؤخذ من إنتاجه العسلَ كأنما يبذله من ذات نفسه، وحصولِ الإنسان عليه من خلاياه في الجبال بلا ثمن (كما كان الأمر قديمًا) = تعبيرُ الجذر عن البذل من ذات النفس بلا تعويض، كما يتمثل في النَّحْل = الإعطاء هبة – من ناحية، وفي النُّحُول حيث يذهب شحم البدن ولحمه من ناحية أخرى.. وهكذا. وغير خافٍ أن الجذر قد يزخر باستعمالات كثيرة، لكن التطبيق الموسَّع يقضي بأنه ينبغي أن يتحقق في كل منها المعنى **المحوريُّ** للجذر أو **فرعُ** ذلك المعنى. وهذا يتطلب جهدًا فكريًا، وذخيرة ثقافية عن حياة العرب وتكييفاتهم – أعني نظرتهم للعناصر المادية والأمور غير المادية في بيئتهم، كما كانت وكانوا قديمًا.

الفصل الثالث

ضوابط عامة في مسألة مآخذ المشتقات الدلالية

وهذه الضوابط ذات أهمية خاصة بالنسبة لمستويات الاشتقاق الدلالي من حيث مآخذ المشتقات فيها، وإن كان الأئمة الذين استقيناها منهم لم ينوعوا الاشتقاق تنويعنا، ومن ثم فقد ذكروها في سياق مآخذ المشتقات دون تخصيص. وإنما **فضّلنا** استقاءها منهم لصحتها أولاً، ثم لما فيها من **سَبْق هم أحقٌّ أن يُنسب** إليهم. فكان استقاؤها منهم عِلْمًا وتأريخًا معًا. وها هي ذي الضوابط التي ينبغي أن تراعى عند تحديد مآخذِ مشتقٍّ ما، أو شريحة من المشتقات الدلالية:

١ – الحسي أصل - أي مأخذ - للمعنوي:

فقد نبه الإمامان أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) وابن عصفور (٦٦٩هـ) على شرط **الجسمية** في مسميات الأسماء **الأصول**، أي التي تعد مآخذَ للمشتقات، أي كون تلك المسميات حسيةً. قال ابن السراج: «واعلم أنه متى تجاذب لفظًا واحدًا جنسان، فكان أحدُ الجنسين جِسْمًا والآخرُ عَرَضًا، فالأَوْلى بأن تجعل الأصلَ (هو) الاسم (أي: اسم العين الذي هو جِسْم). وذلك نحو قولهم: **(النَّبْت والنبات)**. وقالوا: (أنبت يُنْبت إنباتًا) فإنما ينبغي أن تجعل أنبت ينبت مشتقًا من النَّبْت؛ لأن العرب قد تشتق أفعالاً من أسماء غير مصادر (يعني من أسماء أعيان) نحو قولهم: (استحجر الطين) (استلحموا) إنما ذلك مأخوذ من اللحم والحجر»[1].

والإمام ابن السراج يقصد بالعَرَض الاسم الذي مسماه معنًى مجرَّد، وقد

---

(١) رسالة الاشتقاق لابن السراج (تحـ محمد علي الدرويش وصاحبه) (٢٤) وفي الأصل «نباتًا» ....

وصف هو «المصادر» (بالمعنى الاصطلاحي للمصدر) بأنها أعراض - وذلك قبل سطور من كلامه هذا، وذلك في قوله عن الصفات والأفعال: «فجميع ذلك مشتق **من المصادر وما أشبهها من الأعراض**»[1]. فجعل المصادر أعراضًا. (وذلك بصرف النظر عن حكمه بأن الصفات والأفعال مشتقة منها حسب مذهبه مع البصريين. فإنما نحن الآن بصدد تفسير كلامه الذي اقتبسناه في جعل الحسي أصلاً للمعنوي).

ويقصد **«بالاسم» اسمَ العين،** وهم يقصدون بكلمة العين هنا **المشخّص المجسّم** أي الحسي. وقد مثل لاسم العين هنا **بالنَّبْت** اسمًا للزرع النابت من الأرض. ثم نظّر للاشتقاق من الأسماء بالمعنى المذكور هنا (أي أسماء الأعيان) بكلمتي «اللحم» و«الحجر» اللتين اشتق العربُ منهما **«استلحم»** و **«استحجر»**.

وقال ابن عصفور في سياق سَرْده وجوه اعتداد كلمة ما أَوْلَى من غيرها بأن تكون أصلاً أي مأخذًا لمشتق بعينه (وسيأتي ذلك المبحث): «أن يكون أحدهما جوهرًا والآخر عَرَضًا، فيكون الرد إلى الجوهر أولى من الرد إلى العرض؛ إذ كان الجوهر أسبقَ إلى النفس في التقديم. كقولهم: استحجر الطين مأخوذ من الحجر، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، وترجّلت المرأة»[2]. أي من الناقة والتيس والرجل، وكل منها اسم عين. لكن المهم أنه جوهر أي حسي. **ونلتفت إلى أمرين في نصي ابن السراج وابن عصفور أولهما:** أن كلام ابن عصفور يفسر ويؤكد كلام ابن السراج على ما فسرناه؛ لأن المعنى الذي يعبران عنه واحد. **والثاني:** أنه على نمط ما يقول الأصوليون «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، نقول نحن: «إن العبرة (في كلام الأئمة هذا عن مآخذ المشتقات) هي بعموم الحكم النظري: «الجوهر (= الحسي) أولى من العَرَض (= المعنوي أو

---

(١) رسالة الاشتقاق (٢٣).

(٢) الممتع (١/ ٤٧).

المجرد) بأن يكون أصلاً (أي مأخذًا) للمشتقات: لا بخصوص المثال»: (الاشتقاق من اسم العين).

وهذا الضابط لا يحتاج منا لأمثلة تطبيقية فهو ملتزَم وواضح في كل الأمثلة التي ذكرناها في كتابنا هذا.

٢ – الخِلْقي أولى بالأصالة من المصنوع

أي أن أسماء الأشياء الطبيعية التي وجدت في الطبيعة بهيئتها وحالها أولى من أسماء الأشياء المصنوعة بأن تكون مآخذ اشتقاقية. قال ابن السراج: «واعلم أن الأشياء المصنوعة كالقِدْر والسِّقاء وما أشبه ذلك إذا التبست عليك بشيء من المخلوق، وليس من صنعة الناس، فاجعل الأصل لما هو خِلْقة. فإن المصنوع أولى بالاشتقاق»[1] يعني أولى بأن يكون مشتقًا. «فالسن»: العظم الصلب الحاد في فم الإنسان والحيوان، أولى بأن يكون مأخذًا اشتقاقيًا للاستعمالات الأخرى من الجذر (سنن)، من **«سِنان»** الرمح مثلاً؛ **لأن السِّن خِلْقي والسِّنان** مصنوع. وكذلك الضَّبُّ **(الحيوان المعروف)** أولى بأن يكون مأخذًا لمشتقات من جذره من **ضَبّة** الباب. وسِيفُ البحر (بالكسر) أولى من السَّيف (بالفتح). والصَّفاةُ: الصخرة أولى من المِصْفاة. ومثابة البئر: مَجَمّ الماء منه أولى من الثَّوْب. والكَلْب أولى من الكَلْبَتين: أداة إمساك الحديد المحمي المعروفة، وهكذا... **وأضيف مع هذه الأمثلة أمرين:**

الأول: أنه ليس معنى أن الخِلْقي أولى من المصنوع أنه لا يُنظر إلى المصنوع في إجراء الربط الاشتقاقي، بل إنه ينبغي أن ينظر إليه؛ **لأنه قد يوضح الملحظ الاشتقاقي الذي في الخِلْقي**، وذلك الملحظ هو علة تسميته. وذلك التوضيح يأتي من أن الملحظ يكون أوضح في المصنوع عادة؛ لأننا نحن الذين نصنعه

---

(١) رسالة الاشتقاق لابن السراج (٢٥).

لذلك، ونستعمله على ذلك، وإن كان في الخِلْقي .... أدوم. فالإمساك بالشيء أوضح في الكلبتين منه في الكلب (حيث يقصد به التبعية التامة وفاءً أو حاجة، أو العض دون الافتراس)، وتجمع الثوب من خيوط ننسجها أوضح من تجمع الماء في مثابة البئر بعد نزحه، والتصفية في المصفاة أوضح من صفاء الصَّفاة.

الثاني: أن الكلام عن أولوية الخِلْقي بأن يكون أصلاً ومأخذًا يجر إلى أولوية الأقدم وجودًا من حيث التطور أو التدرج الثقافي. وذلك يصلح بين المصنوعات بعضها وبعض، كما يصلح بين الخِلْقيات والمصنوعات، فتسمية القوس الذي هو برج في السماء أحدث من تسمية قوس الرمي، بل إن تسمية قوس السماء مستمدة من التشبيه بهيئة قوس الرمي وهكذا.

٣ – ضرورة الوقوف عند أقدم ما بين أيدينا من أسماء المسميات واتخاذها أصولاً للمشتقات. فقد قال ابن دريد (٣٢١هـ) – بعد أن أشار إلى ما فعله هو من بيان اشتقاق أسماء أعلام القبائل من الجمادات: صخر الأرض ومَدَرها... والنوامي من أنواع نبات الأرض – قال: «ولم نتعد ذلك إلى (بيان) اشتقاق أسماء صنوف النامي من نبات الأرض نَجْمِها وشَجَرها وأعشابها، ولا إلى (بيان اشتقاق أسماء) الجماد من صَخْرها ومَدَرها وحَزْنها وسَهْلها؛ لأنا إن رُمْنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي نشتق منها. وهذا ما لا نهاية له»[1].

والذي نحتاجه من هذا النص هو مشروعية الوقوف عند أقدم ما بين أيدينا من المسميات وأسمائها، واتخاذها أصولاً أي مآخذ اشتقاقية. وقيمة هذا النص أنه يمثل نظرة علمية **تُجنبنا الاستسلامَ لأثر الحَلْقة** المفقودة بين نشأة اللغة الإنسانية والعربية من ناحية واللغة العربية التي نتعامل بها منذ صورتها التي وصلتْ إلينا في شعر العصر الجاهلي ونثره من ناحية أخرى، فالبناء على ما بين

---

(١) الاشتقاق لابن دريد (تحـ الشيخ عبد السلام هارون) ص ٣ (من ترقيم النص لا التقديم).

أيدينا من اللغة صواب علمي ما دمنا لا نخلط به مرسلاتٍ جزافية، وما دمنا نلتزم في بنائنا واستنتاجاتنا الضوابط العلمية. وقد تناولنا جانبًا من نقطة الأقدمية هذه في مسألة أخرى.

وليس بخفي أن ما جاء في الضابط رقم (٣) هذا قوي الصلة بما جاء في الضابط رقم (٢) بشقيه: الأساسي والملحق.

٤ – هذا الضابط خاص بالتفضيل بين أجناس مفردات اللغة في أولوية اعتدادها أصولاً أي مآخذ..

أ – فقد التقى الإمامان ابن السراج والزجاجي على أن الأصول (أي أصول المشتقات) هي النكرات التي هي أسماء (الأعيان) الأُوَل مثل: شيء، وجسم، وحمار، ورجل، وفرس، وأسد، وعين، وقِدْر، وثوب.

وقد أدخل ابن السراج في هذا أمثلة هي مما مُيِّز بعده باسم الاشتقاق من اسم العين: «استحجر من الحجر، واستلحم من اللحم، واستنوق الجمل، وترجلت المرأة». قال: «وهذا أكثر من أن أحصيه لك»[1] كما أن الشيخين يقصدان بالنكرات – التي هي الأسماء الأُوَل وهي أصل المشتقات: ما يشمل المصادر. فهي أسماء وهي نكرات، وهي مصادر للأفعال، أي أن الأفعال اشتُقت منها – حسب مذهب البصريين[2]. وقد سبق أن ميزنا الكلام عن الاشتقاق من اسم العين على أنه مستوى مستقل لفظي، أما الاشتقاق الدلالي من أسماء العين فهو اشتقاق من الجواهر (أي الحسيات). وكذلك قلنا: إن المشتقات السبعة

---

(١) تنظر رسالة الاشتقاق لابن السراج (٢٣ – ٢٤)، واشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (٢٨١).

(٢) ذكر ابن السراج عددًا من المصادر ضمن النكرات الأصول (رسالة الاشتقاق ٢٣) وناصر الزجاجي مذهب البصريين في اعتدادهم المصدر أصلاً للمشتقات (ينظر الإيضاح في علل النحو ٥٦ – ٦٣) فالشيخان من أئمة المذهب البصري.

تؤخذ من الفعل لا المصدر. فنحن لا نتفق مع الشيخين في إدراج المصادر هنا.

ب - حذّر ابن السراج من «أن يشتق من لغة العرب لشيء قد أُخذ من لغة العجم؛ فيكون بمنزلة من ادّعى أن الطير مِنْ وَلَدِ الحوت»[1] أي أنه لا ينبغي مثلاً أن يبحث عن أصل عربي اشتقت منه كلمة **«زَرَجُون»** بمعنى الخمر، فيقال إنها من زرج أو زرجن. ولا أن يُربط بالاشتقاق بين زرجون وكلٍّ من زرج وزرجن إن كانا أصلين عربيين.

كذلك دعا ابن السراج إلى التنبه - عند إجراء الاشتقاق - إلى ما وقع فيه إبدالٌ أو قلب مكاني[2]. وعلى ذلك فلا ينبغي أن نربط بين إسادة (المبدلة من وسادة) وشيء من تركيب (أسد)، كما لا يُشتق منها فعلٌ لم يُسمع فيه ذلك الإبدال؛ فلا يقال: أسّده مثلاً بمعنى وسّده.

وقد قالوا: طمس الطريق وطسم (بالقلب المكاني) بمعنى **دَرَسَ** وانمحى أثره، لكن هذا لا **يسوِّغ** لنا أن نقول من طسم: انطسم، ما دام ذلك لم يسمع؛ لأن الإبدال والقلب سماعيان. كذلك لا ينبغي أن نغتر بظاهر كلمة قِسِيّ فنربط بينها وبين «قسا»؛ فإنما هي من «قَوَس» لأنها جمع قوس، لكن وقع فيها قلبٌ مكاني. وكذلك **«آبار»** ليست من **«أبر»**، وإنما هي من «بأر» وهكذا. أما ما فعله ابن جني من الربط بين تقاليب (ج ب ر - ق و ل إلخ) وتسمية ذلك اشتقاقًا - وقلده فيه كثيرون - فهو اجتهاد خاطئ بُني على طغيان فكرة. وهو مردود علميًا، وقد عقدنا بابًا لمناقشة هذا وما أشبهه.

ج - انفرد **الزّجاجيّ** بذكر الأسماء المبهمة والمضمرة في سياق بيان الأصول لكن لم يصرح أنها منها، ولعله يقصد أنها أوائل هكذا خُلقتْ، وذكر أن المفرد أصل للمثنى والجمع، وأن المجردات أصول لمزيداتها، وأن الألفاظ المتطورة

---

(١) رسالة الاشتقاق (٣١) وكذا ص (٣١).

(٢) السابق ص (٣٢).

الدلالة (باصطلاحنا الحديث) مشتقة من معان قد تقدَّمتْها، أي أن ذا الدلالة الأصلية منَ الكلمات هو أصل لذي الدلالة المتطورة منها، وضرب لهذه أمثلة بالألفاظ الدينية المشهورة: الدِّين والصلاة والزكاة والصيام والكفر والفسق .. إلخ[1]. ونحن نوافق الزجاجي في ما انفرد به ما عدا **جَعْله** الأسماء المبهمة (الإشارة والموصول) والمضمرة (ألفاظ الضمائر المتصلة والمنفصلة) من الأصول؛ لأننا نرى أنها نتاج تطور تاريخي طويل.

د – ثم إن الإمامين اجتمعا على عدّ أسماء الأعلام من الأصول المنقولة عن النكرة نحو بكر وجعفر وزيد – لكن ابن السراج استثنى منها نوعًا عدَّه من المشتق (وهو ما يسمى المعدول) مثل «عُمَر» و«قُثَم»، وذكر «عُثْمان» ثم قال: «وكل اسم لم تجده منقولاً بلفظه من النكرة إلى المعرفة فهو مشتق»[2].

ولا شك أن ذلك كلَّه مما أسلفناه آنفًا إضافاتٌ سخية تنسخ الانطباع الباطل: اتصاف لغويينا القدماء بجزئية النظرة وجدلية المحاجة، وهو الانطباع الذي يخرج به من يجتزئ بنحو ما عرضه الكمالُ الأنباري عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في مصدر المشتقات: أهو المصدر (بمعناه الاصطلاحي) أم الفعل.

---

(١) ينظر في جـ ، د اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (٢٨١ – ٢٨٦).

(٢) رسالة ابن السراج (٢٤)، واشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (٢٨١).

البَابُ الثَّالِثُ

تفاصيل عن الاشتقاق الدلالي الجزئي

الفَصْلُ الأَوَّلُ

(أهميته واطراده)

تمهيد:

عرفنا – أو فُهم مما سبق – أن الاشتقاق الدلالي الجزئي هو استحداث لفظ من لفظ آخر للتعبير به عن معنى جديد يناسب معنى هذا الآخر ... مع التماثل بين اللفظين في حروفهما الأصلية ومواقعها فيهما.

وقد سبق كذلك أن مثلنا لهذا النوع من الاشتقاق بأمثلة كثيرة، منها:

أ) ما هو لبيان الارتباط بين معنيي اللفظين ارتباطًا أتاح **اشتقاقَ** أحدهما من الآخر، كالزُّهد من الأرض الزَّهاد، والمَرَح من القِرْبة المرِحة، والشرَف المعنوي من الشرَف الحسي (الأرض المرتفعة). أو أتاح اشتقاقهما معًا من ثالث، كالبَرَكة (بمعنى دوام منفعة الشيء)، والبَرْك (: صدر البعير) من بَرَكَ البعير على الأرض. والحُبّ (العلاقة)، وإحباب البعير (= لزومه الأرض باركًا) من الحَبّ.

ب) ومن أمثلته ما يتيح استحداثَ لفظ لمعنى جديد، كلفظ «النّشابة» الذي **نستحدثه ليعبّر** عن المنة الليفية التي توضع على أطراف جوانب الأحذية بديلاً عن أربطتها، واستُعملت أيضًا لإغلاق الحقائب، وبديلاً لأزرار أنواع من المعاطف وغيرها، وذلك أخذًا من الفعل «نَشِب».

و«كالرّضاف» للقضيب أو الأنبوب الكهربي الذي يُغمر في الماء ونحوه؛ فيُسخّنه ويوصله إلى درجة الغليان في لحظات، وذلك أخذًا من الرَّضْف: الحجارة التي تُحمى بالنار أو الشمس، ثم تُسقَط في اللبن ليَسْخن أو يَغْلي.

و«المعراض» لما يسمى «الفيديو»؛ حيث إن وظيفته هي عرض المسجَّلات من أخيولات (أفلام) وغيرها فحسب.

أهمية الاشتقاق الجزئي:

هذا النوع من الاشتقاق الدلالي هو أهم أنواع الاشتقاق كلها؛ لأنه الرافد الأكبر – وإن كان عويصًا – لاستحداث ألفاظ جديدة.

أما أنه الرافد الأكبر فلأنه هو في الحقيقة **مأتى الجمهور الأعظم من مفردات المعجم العربي**؛ أي مَنْشؤها وسبيلها إلى الوجود. ومن بابه جمهور ما انتشر في شروح الشعر القديم ونحوها من مشتقات، وجمهور ما حوته المعاجم العربية من مفردات. وذلك في حين **أن منشأ سائر مفردات اللغة** المذكورة في المعاجم يتوزع على سائر روافد نمو اللغة على النحو التالي:

أ) **الاشتقاق اللفظي**: وقد علمنا أنه لا يضيف إلا معنى الصيغة كِساءً للمعنى المعجمي، في حين أن الاشتقاق الدلالي الجزئي يأتي بمفردات جديدة حقيقة، لكنه على كل حال هو القسيم الأشهر للاشتقاق الدلالي الجزئي.

ب) **الارتجال**: أي خلق مفردات بِكْر؛ أعني إنشاءها من غير جذر سابق – وهذا رافد عزيز جدًا، لا يأتي إلا بالقليل، وإن كان عصرنا الحاضر يتطلب دراسته دراسةً جِدية – في ضوء مُعْطَيات جهود اللغويين القدامى والمحدثين – للاستمداد منه في وضع المفردات الجديدة.

ج) **الوضع بالمجاز**: وذلك بنقل دلالة بعض المفردات إلى دلالة جديدة مناسبة لها، بناءً على تشابه الدلالتين، أو على علاقة مجاز مرسل.

د) **الوضع بتوسيع الخاص أو تخصيص العام**: وهذان الرافدان ينافسان الاشتقاق الجزئي الآن أيضًا، لكن الاشتقاق الجزئي أكثر إضافةً إلى اللغة؛ لأنه يأتي بألفاظ مستحدثة حقيقةً لفظًا ومعنى.

هـ) **النحت**: وهو سبيل وَعْر، نظرًا إلى أنه يضطرنا إلى صوغ صيغ غريبة وكلمات ثقيلة وغريبة أيضًا.

و) **التعريب وما إليه**: وهو رافد شائع جدًا على ألسنة أهل العربية الآن –

ولكنه خطير الأثر على اللغة؛ لأن الإكثار من المعرَّبات يسمخ عروبة العربية ويؤثر في خصائصها.

ز) **أما الإبدال والقلب: فهما لا يأتيان بجديد حقيقي وإنما يأتيان بنطق جديد للمفردات العربية القديمة بمعانيها. لكن لا بأس بالاستفادة منهما مع وضع ضوابط تمنع اللبس.**

وإذا حلّلنا مفردات معاجمنا العربية القديمة فسنجد أن مأتى مفرداتها هو تلك الروافد – مع تفاوت في إسهاماتها، وأقلها إسهامًا هو الارتجال والنحت.

وبهذا يتبين أن الاشتقاق الدلالي الجزئي هو الرافد الأكبر لاستحداث مفردات اللغة.

وأما أن الاشتقاق الدلالي الجزئي هو رافد **عويص**، فلأن هذا الاشتقاق قائم على ملاحظة المعاني الاشتقاقية في الألفاظ. ونقصد بالمعاني الاشتقاقية المَلاحظ المتحققة في الأشياء المسميات بالألفاظ، والتي **تُستمدّ** منها علّةُ التسمية. وذلك ككون «الكُرّاسة» تجمعًا تراكميًا من أوراق عريضة، وككون «البيت» محلَّ الاستقرار والسكون، وككون «الباب» فتحةً نافذة إلى حيز مَحُوط، وككون **«الشجرة»** عُودًا صاعدًا من الأرض يتشعب إلى شعب مختلفة الاتجاه، وككون **«السفينة»** مجوفة الوسط؛ أي في وسطها فراغ باطني يَسَعُ ما **تُشحَن** به من ناس وأمتعة ... (وأصل التسمية أنهم كانوا يَسْفِنون جذوع الشجر أي ينقرونها لتصير كالقارب فتركب في البحر) وهكذا. وواضح أن هذه المعاني الاشتقاقية هي مستوى آخر غير مستوى معرفة الشيء نفسه: الكراسة والبيت والباب والشجرة والسفينة.. فكل الناس يعرفون هذه الأشياء على حَسَب ظاهرها، لكن تجاوُز ذلك الظاهر إلى حقيقة الشيء التي كثيرًا ما تكون هي سر تسميته.. هذا التجاوز لا يتاح إلا لمن له بهذا المجال خبرة، ويبذل في كل من تلك الأشياء فَضْلَ فكر. ثم إن هذه المعاني الاشتقاقية هي التي يُنظَر إليها عند اشتقاق لفظ

جديد ليعبر عن معنى جديد يناسبها، كما يقال «كرّس» جهده لكذا أي كثّفه وراكمه، وكما يقال: «بات» المسمار في الخشب، وباتت الشوكة في قدمه أو يده: استقرت في داخلها استقرارًا متمكنًا تامًا، وكما يقال: «تبوَّب» موضوعَ كذا إلى موضوع كذا، أي اتخذ الموضوع الأول بابًا؛ أي منفذًا للكلام في الموضوع الثاني، وكما يقال: إن المنافسة «شجرت» بني فلان أي فرّقتهم.

وهكذا تتمثل صعوبة هذا النوع من الاشتقاق في أمرين: **الأول** لحظ المعاني الاشتقاقية في المسميات وأسمائها، **والثاني**: الاشتقاق من تلك الأسماء بمعانيها أسماء (أي: ألفاظًا) لمعان جديدة مناسبة لتلك المعاني.

هذا في حين أن الاشتقاق اللفظي لا غموض فيه ولا صعوبة، فهو صياغة ألفاظ من أخرى على صيغ معروفة لتعبِّر عن نفس معاني تلك الألفاظ في تلك الصيغ. أما عدم تحديد معاني بعض الصيغ، فليس صعوبةً في هذا الاشتقاق، ولا في اللغة نفسها، ولكنه تقصير من علماء العربية ودارسيها.

اطِّراد الاشتقاق

(سنقول رأينا في هذه المسألة، ثم نأتي بقول الإمام أحمد بن فارس ونناقشه)

نقصد بالاطراد[1] هنا شيوعَه وعمومه، بمعنى أنه متاح وجائز في كل أنواع الكلِم لكل ذي حس لغوي مرهف، ودُرْبة. وقد ذكر ابن جني اشتقاقات من الحروف؛ أعني حروف المعاني مثل لو ولا[2]. وقد أسلفنا أن كل الكلمات مشتقة؛ أي تعبر عن معنى من أجله استعملت في ما استعملت فيه؛ أي في ما سُمي بها. وأن ذلك يشمل ما سَمَّوْه كلماتٍ أصولاً. وهذا يعني أن كل الكلمات تقبل أن يُشتقّ منها، وتقبل أن تكون هي **مشتقةً** من غيرها، إذا كان أقدم منها وجودًا وتسمية. وهذا الجواز العام لوقوع الاشتقاق يعطيه أيضًا قبولنا لكلمة ابن الأعرابي: «الأسماء كلها لعلة» بكل عموميتها هذه. ولقد أسلفنا هنا أن تعليل التسمية ما هو إلا صورة من صور الربط الاشتقاقي الجزئي، وأن قولنا: إن السماء سميت سماءً لسموها: أي علوها وارتفاعها هو كقولنا: إن كلمة السماء مشتقة من «سما يسمو»، أو من السمو.

ونعرض هنا لجزئية قد تعد تحصيل حاصل، لكن علمية البحث وكلمة ابن الأعرابي تقتضيان استيفاءها . هذه الجزئية هي مدى شمول تعليل التسمية الاشتقاقي أو الربط الاشتقاقي للأفعال كالأسماء.

والجواب: أن التعليل الاشتقاقي أي الربط الاشتقاقي يشمل الأفعال كما يشمل الأسماء؛ فالقبيلان: الأفعال والأسماء متداخلان، يتحول كلٌّ منهما إلى الآخر بأدنى تغيير، فما يصدق على هذا يصدق على ذاك، كما أن التعليل أو

---

(١) لفظ الاطراد يوصف به القياس عادة، وقد عدّ ابن فارس الاشتقاق قياسًا، وهذا صحيح لغويًا.

(٢) ينظر «الخصائص» ٢/ ٣٤.

الربط الاشتقاقي ينصب على المعنى ، وهو واحد فيهما، وإنما الفرق في الصيغ، ومعانيها. فنحن نستطيع أن نقول: إن الفعل «يلعب» يعبر عن حركة متسيبة غير منضبطة؛ ففيه معنى اللُّعاب الذي هو خيط من ريق الطفل أو غيره يتسيب متدليًا من فمه ويَنُوس (يتحرك حركة ترددية) متلويًا متعرجًا. ففيه معاني التسيب، وعدم انتظام الحركة، وعدم استقامة الامتداد بالإضافة إلى عدم القصد والضبط. وهذا كل يجسم خصائص اللعب بمعناه المادي والمعنوي. فبين الفعل «يلعب» وكلمة «اللُّعاب» ارتباط اشتقاقي: فإما أن أحدهما مشتق من الآخر، أو أنهما مشتقان من ثالث. كذلك يمكن أن نقول: إن الفعل **«ضَرَبَ»** (فلانًا باليد أو بالعصا مثلاً) يشترك مع الضَّرَب (بالتحريك وهو عسل النحل إذا تجمد) في معنى الاستغلاظ، نعني المخالطة (والتعامل) بغلظ (الإصابة بأذى قولي إغلاظ، يقال: أغلظ له في القول؛ فالإصابة بأذى فعلي جسدي إغلاظ من باب أولى) فالغِلَظ متحقق في العسل الموصوف تحققًا ماديًا بالكثافة والتركز، والضرْب صدم (وَكْز أو وَقْذ) كالدَّقّ يتأتى منه تداخل بدن المضروب بعضه في بعض بما يشبه التكثيف والتركيز (كما قد يعبر في العامية عن شدة الضرب بأنه عَجَنه). وهكذا.. ولا نطيل لأن المسألة أشبه بتحصيل الحاصل؛ فالمعالجات الاشتقاقية تشمل الأفعال والأسماء والحروف على السواء، وهذا جانب مكمل لما قررناه من شمول الاشتقاق وجوازه في كل الكلم.

(رأي ابن فارس في هذه المسألة)

قال ابن فارس : باب القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ ثم قال في جواب تساؤله:

أ) «أجمعَ أهل اللغة إلا من شذّ منهم – أنّ للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض. واسم الجِنّ مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر. تقول العرب للدرع (= القميص الحديدىّ الذي

يلبسه المحارب حتى لا تصلَ السيوفُ أو غيرها إلى بدنه) جُنّة. وأجنه الليلُ (أي ستره بظلامه)، وهذا جنينٌ؛ أي هو في بطن أمه، وأن الإنس من الظهور، يقولون: آنستُ الشيء: أبصرته. وعلى هذا سائر كلام العرب. عَلِم ذلك من عَلِم وجهله من جَهل».

ب) ثم قال: «وهذا أيضًا مبني على ما تقدم من أنَّ اللغة توقيف. فإن الذي وقّفنا على أن الاجتنان (هو) السترُ هو الذي وقّفنا على أن الجن مشتق منه».

ج) «وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فسادَ اللغة، **وبطلانَ** حقائقها».

د) «ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن» اهـ[1].

ومحتوى الفقرات ب، ج، د من كلام ابن فارس هذا منقوض علميًا:

١ - فالمعنى الدقيق للتوقيف هنا هو أن الله علَّم الإنسان اللغة (العربية) تلقينًا مباشرًا بواسطة الوحي، أو الملائكة، أو الإلهام القدسي. وهذا القول بأن اللغة توقيف ليس مجمَعًا عليه، بل ليس مقطوعًا به عند أهل السنة أو المعتزلة أو غيرهم؛ حيث انتهوا إلى أن الفريقين يجوّزان التوقيفَ واصطلاح البشر، وأن «القول بتجويز كلٍّ من الأمرين هو رأي المحققين»[2].

٢ - أما إن كان ابن فارس يقصد أن الوصول إلى فكرة اشتقاق لفظ من لفظ هو بهداية الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه/ ٥٠] فنحن بهذا نقول، لكن هذا ليس خاصًا باللغة ولا بالاشتقاق، فكل الأفعال والفِكَر هي بإقدار الله وتمكينه وبأسبابها التي سبّبها هو سبحانه، وليس للإنسان إلا الكسب، والكسب يتمثل في كل سعي بدني أو فكري يقود بإذن الله إلى

---

(١) «الصاحبي» لابن فارس (تح السيد صقر) ٥٧.

(٢) ينظر المزهر ١/ ٨ - ٢٤.

(٣) المزهر (١/ ٢٤)، وينظر كتاب «نشأة اللغة» للمؤلف ٣٦ - ٣٩.

ابتكارات، ومن هذا استحداث كلمات بالاشتقاق، وكل الجهود العلمية. وهذا غير صورة التوقيف التي يقول بها ابن فارس.

٣ – قوله: «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه» فيه غُدَد غريبة؛ فهو لم يحدد مراده بكلمة «اليوم» وواقع الحياة العربية يشهد باستحداث معان لا حصر لها منذ نزول القرآن الكريم وانتشار الإسلام بين العرب وغيرهم على الأقل، وإلى ما بعد ابن فارس، وإلى اليوم بحكم تجدد الحياة وشئونها دينيًا واجتماعيًا، وفي كل مجال، وأن المفردات والجمل المعبرة عن تلك المعاني المستحدثة في تلك المجالات كانت تساوقها وجودًا بالاستحداث اشتقاقًا أو ارتجالاً أو بالنقل .. إلخ. فزعم ابن فارس أنه «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه» هو مرسَلة حماسية فِجّة تصادم الواقع الذي كان يعيشه هو، وقوله: «لأن في ذلك (يعني استحداث الألفاظ بالاشتقاق ونحوه) فسادَ اللغة وبطلان حقائقها» باطل تمامًا، بل إن في ذلك الاستحداث حياةَ اللغة وبقاءها وبقاء حقائقها؛ لأن الاشتقاق وسيلة تجديد – لا تغيير فقد عرفنا أن الاشتقاق اللفظي هو ذِكْر المعنى نفسه في قالب جديد من نفس لفظه، ومن القوالب التي وضعتها العربُ من أجل المعاني القالبية. وأن الاشتقاق الدلالي هو استحداث معنًى مناسب لمعنى المأخذ وليس غريبًا عنه. فكون المعنى المستحدث مناسبًا ومتولّدًا من معنى المأخذ يقضي للمعنى المستحدث بنفس جنسية المأخذ، كما يقضي أخذ اللفظ من اللفظ بعروبته لمعناه – كما يكون الولد من جنس أبيه أو أمه. ولو كان كلام ابن فارس صحيحًا لكانت العربية التي عاشها هو ودرسها قد بادت بعد مرور ألف سنة عليها بعده. أما وهي باقية ومزدهرة على الرغم من آلاف المستحدثات، بل رغم عوامل المحاربة الحقيقية الأخرى – فهذا يدل على أن ما ادعاه من ترتب فساد اللغة على استحداث الاشتقاقات هو وهمٌ منه وابتسار – رحمه الله.

٤ – وأخيرًا فإن قوله: «ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه نحن الآن» غلطٌ من أعجب الأغلاط؛ لأنه يصدر عن رجل ألَّف معجمًا في مقاييس اللغة، ومعجمه هذا كفيل بوضع يد دارسه – بله مؤلفه – على سر الأسرار في اللغة العربية وهو الاشتقاق الدلالي. ولا أدري أي شطحة فكرية أوهمتِ الرجلَ أن الحياة – ومن ثم الفكر الاشتقاقي – توقَّفا عند عصره أو «يومه» الذي قال فيه مقولته تلك. وقد بينا في كتاب آخر أن وضع الألفاظ الجديدة للمعاني الجديدة حق للعرب السليقيين، وأنه متاحٌ للذين يأخذون اللغة دراسةً وصناعة إذا تمكنوا فيها تمكُّن السليقيين، وأن علماء العرب كالجاحظ والزجاجي وابن جني والفخر الرازي ثم ابن خلدون أيدوا حقَّ الوضع لهؤلاء[1]. وقد استشهد ابن جني (٣٩٢هـ) بما يخترعه الصناعُ وغيرهم لآلاتهم من أسماء في نفس عصر ابن فارس[2]. ومن الشواهد لذلك أيضًا ما في نتاج أهل القرون التالية لعصر الاحتجاج – من شعراء وأدباء وعلماء في كل المجالات – من إبداعات في المفردات والجمل عبَّروا بها عما يريدون. ومن أقرب ما بين أيدينا من إحصائيات مباشرة أن المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية يحتوي على نحو أربع مئة وألفي كلمة محدثة ومجمعية ومولدة[3]. وكلها عربية. ولا شك أن الذي لم يُنَص عليه بناء على خطبة هذا المعجم هو أضعاف ذلك. وربما كانت الإحالة على ما جاء في معجم دوزي وما على شاكلته من آلاف المفردات والعبارات التي استعملها العربُ تعبيرًا عن المستحدَثات الحضارية والتطور الاجتماعي،

---

(١) ينظر «المعنى اللغوي» د. محمد حسن حسن جبل (مكتبة الآداب) (١٣٠ – ١٣٤).

(٢) ينظر «الخصائص» (١/ ٤٥).

(٣) أحصيت ما في الجزء الأول من المعجم الوسيط من المفردات التي رمز لها بأنها مجمعية أو محدَثة أو مولدة فكانت على التوالي ٦٩٠ + ٢٩٢ + ١٩٦ = ١١٧٨، والجزء الثاني مادته أكثر فيكون مجموع ما فيهما ٢٣٥٦ كلمة من الأنواع الثلاثة على الأقل. ولم أدخل المعرَّب أو الدخيل في هذا الإحصاء.

ولا أقصد هنا الألفاظ المعربة أو الدخيلة = هي الأقرب إلى تصوير الحقيقة في هذا الأمر. فكيف يحكم ابن فارس بجمود اللغة عند عصره أو ما قبل عصره؟!! غفر الله لنا وله.

وبهذا نعود فنقول: إن الاشتقاق جار في اللغة أي متاح وجائز لكل من له حِسّ عربي مرهف، ودُرْبة على الاشتقاق.

الفصل الثاني

مناط الربط الاشتقاقي

أو وجهه في الاشتقاق الجزئي

نقصد بمناط الربط الاشتقاقي وَجْهَ أخذِ لفظٍ من آخر في هذا الاشتقاق من ناحية المعنى. وقد سبق أن تكلمنا في شرح تعريف الاشتقاق عن معنى الأخذ. وفصّلنا هناك وجهَ اعتداد الاشتقاق أخذًا من جهة اللفظ، وفسرنا معنى الأخذ من جهة المعنى **بالمجانسة والمناسبة**. ونريد أن نفصّل هذا الآن.

فلنتصور موقف استحداث لفظ بالاشتقاق لمعنى جديد. في هذه الحال يكون بأذهاننا معنى معيَّنٌ ذو كيف خاص ومذاق خاص نريد أن نعبر عنه، وليس لدينا لفظٌ يعبر عنه على الكيف والمذاق الذي نريده. وهنا نبحث في مخزوننا اللغوي عمّا يحمل معنى يناسب المعنى الذي في أذهاننا وله كيفٌ ومذاق يقاربه، وعندما نجده فإننا نصوغ كلمةً من ذلك اللفظ المشابه المقاربِ في المعنى ومذاقِه؛ لتعبّر عما نريد التعبير عنه، وبهذا الصوغ يتم الاشتقاق.

وقد قلنا: «نبحث في مخزوننا اللغوي» ولكن الواقع أن البحث بمعناه الحقيقي لا يكون إلا عند كلال الذهن وتكدُّر الخواطر، وإنما المعتاد أن الألفاظ المعبرة عن المعنى الذي نريده تتوارد على **الذهن تلقائيًا** إذا كانت مختزَنة فيه واضحة المعالم، وهذه التلقائية تتمثل في صورة سرعة بديهة قد تكون من حدة ورهافة فطرية، وقد تكون ثمرة دُرْبة وكثرة معاناة. فالمعتاد عند حدة الخواطر أن الألفاظ المعبرة المناسبة لأن يُشتَق منها تَرِد **وتخطُر** بلا تكلف بمجرد خطور المعنى الذي يراد التعبير عنه، بل قد تتزاحم على الذهن تزاحمًا فوريًا. وأيًّا كان، فإن الذهن **يختار** منها أنسَبَها وأوفقها لما يريد أن يعبر عنه اختيارًا فوريًا أيضًا. وهذا

الاختبار هو المقابل **للبحث** في حالة كلال الذهن أو تكدر الخواطر.

وهذا يعود بنا إلى التساؤل الذي عقدنا له هذه الفصلة، وهو **أساس الأخذ أو** الاختيار؛ **أي معنى المجانسة والمناسبة**. أما **المجانسة**، فهي أن المعنى الذي نريد أن نشتق له لفظًا يجب أن يكون من جنس معنى المأخذ: طولاً، أو قصرًا، أو عِرَضًا **أو دقةً، أو غلظًا، أو خشونة، أو نعومة، أو تسيبًا، أو تماسكًا**.. وهكذا. وأما **المناسبة**، فهي أقوى من هذا وأدق، إنها تعني **المشابهة** بين المعنى المراد التعبير عنه من جهة وبين معنى المأخذ من جهة أخرى.

والمشابهة هنا من نوع خاص غير المشابهة التي تُدرس في البلاغة. فالتي في البلاغة هي في الأصل تقع بين معنيين من معاني اسمين لشيئين قائمين (الأسد والرجل الشجاع في معنى الشجاعة – مثلاً) ويبقى صاحبا الاسمين على اسميهما – وتنحصر غاية التشبيه في **ادِّعاء** أن هذا مثل ذاك أي من جنسه، ويتم ذلك بأداة (الكاف أو مثل) أو دونها بادعاء أن المشبه صار من جنس المشبَّه به حقيقة.

أما هنا في الاشتقاق فإن المشابهة تكون بين معنى في الذهن ليس له لفظ يعبّر عنه، ومعنى لفظ آخر مذكور. فأحد طرفي التشابه في الاشتقاق غير قائم ولكنه سينشأ بنشأة اللفظ المشتق. كذلك فإن التشابه في الاشتقاق تناسبٌ في الجنس والمذاق، ولكنه واقعي حقيقي منصوص أو كالمنصوص لأن المشتق لذلك أنشئ. وذلك مع التوسع في مفهوم الجنس هنا. كما سيتضح الآن.

فالحَكَمة (محرَّكة): تحكُم الدابة فتوجِّهها الوجهة المطلوبة، وبها **يُتمكَّن** من كبح جماحها، والحكيم يوجه الأمور إلى الاتجاه الصحيح ويمنع الجنوح والتجاوز. والجبن (الذي يؤكل) تجمُّع للبن في قالب ذي **حجم** وذي تماسكٍ ما، بعد أن كان متسيبًا ينتشر، والجبان **يحجم** عن الإقدام ممسكًا نفسه. وعِقال الناقة **يمسكها** في مكانها لا تفارقه، والعقل: ضَبْط **وإمساك** للمعلومات وضبط للنفس أيضًا.

وذكاء السكين: حِدّة تجعلها تنفذ في ما توجّه لاختراقه، وذكاء العقل: نفاذ إلى المعاني ووصول إليها بسرعة اختراقًا للأحداث أو المواقف أو الكلام الذي يغطيها. والبُلْدة بين الحاجبين: خلوّ من الشعر كأن تلك الجلدة مصمتة، وكذلك البَلَد: مساحة من الأرض خالية من الزرع كأنها مصمتة، والبليد كأن ذهنه مصمت لا ينفذ فيه شيء أي لا يفهم. **والرّحم** سعة في البطن مع بَلال (يحيط بالجنين)، والرحمة: سعة مجازية في الصدر (أي احتمال كالقبول) مع رقة مجازية أيضًا. **والخافة:** كيسٌ **خالٍ**، والخوف: خلو وتجوُّف معنوي في ما يجب أن يكون مصمتًا.

ومع هذه الأمثلة السريعة نأتي ببعض الأمثلة التي توضح مدى رقة حس العرب وانتقائهم لما يشتقون منه من الماديات ليعبروا به عن معانيهم:

فالبَذْر: تفريق الحَبّ ونثره على الأرض (لينبت). ولكن العرب استعملوا التبذير في إنفاق المال بوجه مذموم، ولم يستعملوا التفريق ولا النثر، ذلك لأن معنى التبذير المقصود في الذهن والمراد التعبير عنه فيه عنصر البعثرة؛ أي التفريق غير المنظَّم (الذي يسمح بإضافة عنصر الإهدار أيضًا)، وعنصر وقوع هذه البعثرة على أشياء دقيقة كالحَب، وعنصر الكثرة والاتساع في البعثرة.. وكل ذلك أصله متحقق بشكل ما في بذر الحب، لكنه يبرز ويقوى إلى ما يشبه التصريح به عند استعمال الفعل المضعف: بذّر المال تبذيرًا. أما **التفريق،** فقد يكون منظمًا، وقد يكون إلى متلقِّين، فيخلو مما في التبذير من احتمال الإهدار، وذلك بالإضافة إلى خلوه من معنى دقة الأشياء المفرَّقة؛ فالتفريق يقع على أشياء أو أجزاء ذات حجم، وخلوه مِن معنى كثرة التفريق واتساعه، وهي عناصر أخذت من إيقاع العرب «البذْر» على الحَب خاصَّةً، وتتحقق في التبذير من حيث إن تفريق المال بكثرة واتساع يعني أيضًا **ضآلة** قيمته عند المبذر.

كذلك لم يستعمل العرب «نثر المال» بدلاً من «**تبذير** المال» — رغم أنهم

استعملوه في الحب أيضًا، فقالوا: «النَّثْر: نَثْرك الشيءَ بيدك ترمي به متفرقًا مثل نثر **الجوْز واللوْز** والسكر، وكذلك نثر الحَبّ إذا بُذر»؛ لأنه لا يعبر عن كل حزمة المعاني التي في «التبذير» بمذاقاتها. «فالنثر» فيه معنى قلة المنثور وكبر حجمه نسبيًا. كما يتمثلان معًا في استعماله واقعًا على الجوز واللوز والسكر وهي عظيمة الجرم بالنسبة للحَب، كما أن هذه الأشياء لا يمكن أن (تُبذر) بكثرة كما يُبذر الحَبّ؛ لقلَّتها في نفسها بالنسبة للحَبّ، وقلة حاجة الناس إليها، أو اتخاذهم إياها، بالنسبة للحَبِّ أيضًا، ولنفاستها أيضًا بالنسبة إلى الحَب. ومما يؤكد ما قلنا استعمالُ النثر في الدَّقَل (الرُّطَب الذي جفّ في العِذْق ويسقط إذا هُزّ) واستعمال **النُّثارة** في فتات المائدة من الخبز ونحوه[1]. وهذان فيهما القلة وكبر الحجم النسبيان أيضًا. وقد استُعملت النُّثارة في الحَبّ أيضًا؛ فقيل: «نُثارة الحنطة والشعير ونحوهما: ما انتثر منه». وهذه بالقطع قليلة بدليل صوغها على صيغة البقايا «فُعَالة»، ولأن هذه النثارة إنما تقال لما تناثرَ خارجًا عمَّا جُمِع في وعاء أو نحو صُبْرة أو كُدْس. وأخيرًا فإن «النثر» استعمل في الدُّرّ «دُرّ مُنَثّر»، وهو نفيس وقليل كما هو واضح. فهذان، أعني: القلة وكبر الحجم (النسبيين) أو كبر القيمة (كما في الدُّرّ) – وقد بيّنّا أنهما يمثلان مذاقًا خاصًا لمعنى «النثر» = يضادان مقابلهما من عناصر معنى «البَذْر»؛ ومن هنا لم يستعمل العرب «نَثْر» المال تعبيرًا عن «تبذير» المال.

وبذلك كله اتضح ما ذكرناه عن المجانسة والمناسبة في المعنى بين المشتق – «تبذير المال»، والمأخذ «بذر الحب»، وأن المشابهة بينهما بالغة القوة لشمولها جوانب المعنى.

وفي **مَثَل ثان** نجد أن العرب اشتقت «الإهداء» الذي هو فعل **«الهَدِيّة»** من هوادي الخيل وغيرها، وهواديها هي أعناقها ورءوسها. وعرّفوا **«الهَدِيّة»** بأنها

---

(١) كل استعمالات (نثر) هنا من لسان العرب.

«ما أتحفتَ به» ولم يستعملوا مكان «الهدية» «عطية» ولا «هبة»؛ فلكلٍّ مقامها. والمراد هنا أن نبين مدى التشابه المتحقق بين معنى «الهدية» وما اشتُقت منه – وهو الهوادي – فالهوادي: أعناق الخيل (واستُعملت في الشياه أيضًا) تتقدّم الخيلَ عند اتجاه الخيل إلى أي اتجاه، وتكون هي السابقة والأولى في دخول الحيز أو الوجهة التي تتجه إليها، وهذا بحكم خِلْقة الخيل ونحوها، (ولم يُستعمل الهادي لعنق الإنسان). وقد صرَّحوا بما قلنا الآن أو بأساسه. جاء في اللسان: «الهادية والهادي: العنق؛ لأنها تتقدم على البدن ولأنها تهدي الجسد/ هوادي الخيل: أعناقها؛ لأنها أول شيء من أجسادها. وقد تكون الهوادي **أول** رعيل يطلع منها (أي من الخيل)؛ لأنها **المتقدمة**، (واستخلصوا من هذا تعميمًا فقالوا) الهادية من كل شيء: **أوّله** وما **تقدّم** منه. ويقال: هدت تهدي، إذا **تقدمتْ** ..»[1]. فالتقدم عنصر أساسي من عناصر معنى **«هدى»** وهو في الهدية تقديم (وتعدية القاصر منهج عربي شائع جدًا)، ثم يُلاحظ أن ذلك التقدُّم لطيف، أي خفي دقيق غير حادّ؛ لأن هوادي الخيل – أي أعناقها – غير منفصلة عن أجسادها. فالنظر العادي يُرى الحصانَ أو الفرس جسمًا واحدًا، لكن العربي نظر إلى تقدم الأعناق وسبقِها – وهو أمر لطيف أي خفي، لأن العنق لا ينفصل في النظر عن سائر البدن إلا عند قصد ذلك فراعاه في ما يشتق من الهوادي – كما نلمح ذلك في تفسير علماء العربية للهَدِيَة بأنها «ما أتحفتَ به». وقد جاء في لسان العرب «**التُّحفة: الطُّرفة** من الفاكهة وغيرها من الرياحين. والتحفة: ما أتحفتَ به الرجلَ من **البِر واللطف**.. »[2]. والخلاصة أن الهدية:

أ) تُقدَّم ولا تُطلَب ولا تُستَمدّ.

---

(١) لسان العرب (هدى).

(٢) لسان العرب (تحف) وهناك كلمة ثالثة (والنغص) وهي محرفة يقينًا – لكنني لم أهتد إلى صحتها.

ب) ومن أنها تُقدَّم أنها تكون بلا مقابل.

ج) وأن تقديمها يكون بلُطْف. وذلك اللطف يتمثل في صورة تقديمها (أن يُصْحَب تقديمها ببشر وبهجة مِن المقدِّم، وبالرغبة والحرص - أي الحاجة إلى - أن تُقبل، وهذا يجعل المُهْدِي في مرتبة ملتمِس القبول - وسيتضح هذا في كلام أبي هلال الآتي - وبكون الهدية من جنس محبَّب إلى المهدَى إليه).

وبذلك كله يتحقق في المشتق (الهدية) مشابهته لمعنى المأخذ (هوادي الخيل) بكل الجوانب التي تُستَوحَى من هذا المأخذ.

ولم يعبر العرب عن الهدية بالهبة؛ لما هناك من عناصر في معنى «الهبة» تباعد شبهها بمعنى «الهدية»، ونستقي تلك العناصر من أبي هلال حيث ذكر من الفروق بين الهدية والهبة «أن الهدية ما **يتقرب** به المُهدِي إلى المُهدَى إليه وليس كذلك الهبة» (وهذا الفرق داخل في ما قلنا من التقديم بلطف. والمقصود بالتقرب هنا التودد، أي زرع الود أو تثبيته. وهو ناظر إلى الحديث الشريف : «تهادَوْا تحابُّوا»، والتقديم بلطف بالتفصيل الذي ذكرناه يكفل هذا الحُبّ). ثم قال أبو هلال مرتبًا على ما سبق: «ولهذا لا يجوز أن يقال: إن الله يُهْدِي إلى العبد، كما يقال: إنه يَهَبُ له، وقال تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾، وتقول: أهدى المرءوس إلى رئيسه، ووهب الرئيس للمرءوس»[1]. وخلاصة هذا الفرق أن «الواهب» يكون أعلى أو أقدر من الموهوب له، وهذا يكاد يكون عكس ما في الإهداء. ومن هذا الفرق نفسه قولُ أبي هلال: «الهبة عطية منفعة **تُفْضِل** بها على صاحبك». وبهذا كله تتجرد «الهبة» من معنى «اللطف» الذي شرحناه، وهو أساسيّ في الهدية.. ولا يتأتى مع هذا التجرد كمالُ المشابهة بين معنى الهبة والهدية؛ ومن هنا لم يعبر العرب عن الهدية بالهبة.

---

(١) ينظر الفروق لأبي هلال (١٦٢).

وكذلك لم يعبر العرب عن معنى **«الهدية» بلفظ «العطية»**؛ لأن المعنى الاشتقاقي للعطية: ما مُدَّت إليه أو به اليد؛ لأنها من قولهم: «ظبي عَطُوّ: يتطاول إلى الشجر ليتناول منه». وقالوا: «عطا بيده إلى الإناء: تناوله وهو محمولٌ قبل أن يوضع على الأرض» (أي أنه بعيد بحيث مد إليه يده)... «والظباء تتطاول: إذا رفعت أيديها لتتناول الشجر. والإعطاء مأخوذ من هذا.. » - **وعطوتُ** الشيء: **تناولتُه** باليد[1]. فكأن أصل معنى أعطى: أتاح للآخر أن يمد يده ليأخذ. ومن هنا فالتعبير بالعطية خال من (النص) على معنى اللطف والإكرام الذي في «الهدية»، كما أن معنى «التقديم» في هذا التعبير أحد احتمالين، **والآخَر** أن يكون الأخير هو الذي يمدّ يده؛ وبذا اختلَّ الشبه بين عناصر **معنى الهدية** وعناصر **معنى العطية** - فلا تستعمل العطية مكان الهدية إلا بتسامح كبير.

وفي مثلين آخرين جديدين نقول باختصار:

١) اقترحنا كلمة **«نَشوبة»** للهنة الليفية التي توضع بديلاً لأربطة الأحذية ومغالق الحقائب وأزرار المعاطف. وذلك اشتقاقًا من الفعل «نَشِب»، كما يقال: أنشبَ البازي مخالبه في الأخيذة، **ونَشِب الصيدُ في الحبالة** أي عَلِقَ فيها، على أساس **التشابه**: فالهنة المذكورة تمسك جوانب غطاء الحذاء والحقيبة وأطراف المعطف بعضها إلى بعض إمساكًا قويًا بأن تتداخل الزوائدُ الشوكية لكل من جانبيها في أثناء الجانب المقابل؛ فلا يتسيب منه إلا بجهد متعمَّد. وهذا يشبه نشوب مخالب البازي في الأخيذة من حيث إن المخالب تكون كالمسامير الحجناء **تنفذ في أثناء جسد الأخيذة**؛ فلا تستطيع الإفلاتَ منها. وكذلك نشوب الصيد في الحبالة يقع بأن تَعلق بعضُ أطرافه في أثناء الحبالة، فتنعقد عليه تلك الحبالُ ولا تُفلته فهنا:

أ) امتساك شيئين وعلوق أحدهما بالآخر علوقًا قويًا.

---

(١) كل استعمالات الجذر (عطو) هنا مأخوذة من لسان العرب.

ب) أن هذا العلوق يقع بدخول أثناء شيء في الآخر، فتَعلَق به ولا تتسيب منه.

والتشابه بين الاسم المقترح (بوظيفة مسماه) وحقيقة معنى الفعل المأخذ بالغٌ غايةَ القوة كما نرى.

٢) واقترحنا تسميةَ القضيب المعدني الذي تُحْميه الكهرباء فيوضع في الماء أو السائل فيغليه (رِضَافًا)، اشتقاقًا من الرَّضْفة، وهي حَجَر يُحمَى بالنار أو الشمس ثم يُلقى في اللبن؛ فيُسخنه، والشبه بين المشتق (بوظيفة مسماه) وبين الرضْفة الموصوفة وعملها بالغ القوة أيضًا. فكلاهما:

أ) شيء صلب.　　　　ب) يُحْمَى جدًا.

ج) يُغْمَر في المائع ماءً أو لبنًا أو ما إلى ذلك.

د) فيُسخن المائع أو يغليه.

* * *

وهكذا يتبين أن مناط الاشتقاق الجزئي هو التشابه بين معنيي المشتق والمأخذ، وكلما كان التشابه أقوى وأشملَ لجوانب المعنى في كل منهما كان الاشتقاق ناجحًا ومعبرًا، ويتوقَّع قَبوله وسيرورته.

التكييف والربط الاشتقاقي الدلالي

التكييف مأخوذ من الكَيْف بمعنى الحالِ والهيئة (القارّة) التي عليها الشيء، فمعناه: بَيَان الكَيْف أو الهيئة والحال (القارة) للشيء. والمقصود هنا الكلام عن تكييف العربي للأشياء التي وَضَع - ويَضَعُ - لها الأسماء أي الألفاظ اللغوية. ذلك أن الأمم صواحبَ اللغات المختلفة لكل أمة منهم تكييفُها للأشياء التي تسميها بألفاظ لغتها، وكثيرًا ما يختلف تكييف أمّة ما عن تكييف غيرها، حتى للأشياء المشتركة بينهما، أي الموجودة في بيئة كل منهما على السواء.

وربما يقرِّب أمرَ التكييف هذا أن نذكر أن الإنجليز مثلاً يعبرون عن أن الشخص أعور بأنه one eyed (بعين واحدة)، وواضح أن كلمة «أعور» تعبر مباشرة وصراحة عن أن له عينًا ناقصة البصر (بؤرتها فارغة أو غير مغطاة كما قالوا ﴿ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾) [الأحزاب: ١٣]. فالعربي ينظر إلى العين المريضة، في حين أن التعبير الإنجليزي ينظر إلى العين الصحيحة ويصفها من حيث **العدد**. وفي مَثلٍ ثان كلمة week الإنجليزية مأخوذة مما يعني الدوران والتغيير، فكأن كل أسبوع دورة زمنية تنتهي ويأتي غيرها، في حين أن لفظ «أسبوع» العربي منظور فيه إلى **عدد أيامه**. وفي مثل ثالث نجد أن العرب نظروا في تسمية «الهلال» إلى أنه كقوس أو شبه دائرة **فارغة الجوف** - في حين سمّاه الإنجليز Crescent ناظرين إلى أنه ينمو ويتزايد[1]. وهكذا تختلف وجهة نظر العرب إلى هذه الأشياء، أي تكييفهم لها، عن وجهة نظر الإنجليز وتكييفهم.

وقد وضح من الأمثلة أيضًا أن التكييف هو الذي تنبني عليه تسميةُ الشيء باسمه، وذلك بصرف النظر عن صحة وجهة نظرهم أو خطئها. ولذا قال

---

(١) عن كلمتي Week و Crescent نظرنا في The Concise Oxford dict. وأما عن كلمة أعور فهي من المعلومات العامة.

الجوهري صاحب الصحاح: «وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم - لا ما عليه الشيء في نفسه»[1]. فهم - مثلاً - يظنون أن الشمس «تقوم» أي تتوقف عن الحركة زمنًا ما، وذلك إذا توسطتْ كبد السماء ساعة الظهيرة، فيقولون: «قامت الشمس»، فإذا تحركتْ بعد ذلك إلى جهة الغرب يقولون: **زالت** الشمس[2]. وذلك الزوال هو أول وقت الظهر. ومعلوم أن الشمس لا تتوقف عن الحركة أبدًا، ولكنهم يتكلمون حسب ما يعتقدون كما قال الجوهري.

ثم إن التكييف هو الآخر قائم على الملحظ اللافت في الشيء؛ لأن التكييف ينصَبُّ عليه، ويعبر عن وجهة نظرهم فيه، من حيث موقعه في الشيء المسمى - كما يتضح في الأمثلة المذكورة. فالذي لفت هؤلاء وهؤلاء في «الهلال» أنه على شكل قوس مضيء، لكن فريقًا نظر إلى أن جوف ذلك القوس - وهو الجزء المعتم = فارغ، والآخر نظر إلى أن ذلك الجزء المضيء يتزايد وينمو ليلةً بعد أخرى، وهكذا.

والآن فإن أحد أهم السبل إلى ثَـقْف الاشتقاق الدلالي والتمكن منه هو تبين وجهة نظر العربي للأشياء؛ لأن هذه الوجهة هي التي تبين أساس وضعه الألفاظَ لمعانيها، أي أساس اختيار هذا اللفظ بحروفه بترتيبها اسمًا لذلك الشيء، دون اختيار لفظ آخر. كذلك فإن **تبيُّن** تكييف العرب للشيء هو الذي يكشف **الرابط الاشتقاقي** بين المفردة وشقائقها أي المفردات التي من نفس التركيب[3]. وهو الذي يمكّن من اشتقاق مفردة من أخرى اشتقاقًا دلاليًا صحيحًا، أي متسقًا

---

(١) ينظر الصحاح (أله) ٦/ ٢٢٢٤.

(٢) ينظر لسان العرب (قوم) و (زول).

(٣) كل مفردات (هلل) - مثلاً - فيها معنى فراغ الجوف: كالهلال: الرجل الذي أنفدت النساء ماءه، وكذلك الجمل الذي جَفَرَ، وكذلك الكيس الشفاف الذي تخلعه الحية. و**هلّل** الرجل: جبُن (مجوَّف نَخِبٌ هواء)، والثوب المهلهل، إلخ.

مع وجهة النظر العربية، لا فِجًّا مجافيًا لها.

والتعرف على وجهة نظر العربي في كيف الشيء الشامل لهيئته وحاله ونسبته بين ما هو حوله .. يُتوصَّل إليها أصلاً بمعايشة أهل اللغة معايشة مطوَّلة تؤدي إلى استشفاف تلك الوجهة في أشياء بعد أشياء، حتى تتربى للمعايش مَلَكَةٌ في نفس الوجهة. والبديل هو استنباط تلك الوجهات من **معايشة اللغة نفسها** في المعاجم المفصلة معايشة مطولة، مع محاولة تبين الروابط الاشتقاقية في مجال المعنى بين استعمالات كل تركيب. ومحاولة تبيُّن الروابط هذه ستضع يد الباحث على وجهة نظر العربي في تسميةٍ بعد تسمية؛ حتى تتربى حصيلةٌ كافية تهدي - أو تساعد - على التوصل إلى تكييفهم في سائر ما لم يدرس.

وتوثيق صحة التكييف في بعض مفردات تركيبٍ ما يُعتمد فيه أساسًا على مناسبته لتفسيرِ سائر مفرداتِ التركيبِ نفسه - مع الخلوِّ من التكلف[1]، ومع وجود نظائر تدعم وجهة النظر هذه . والأمثلة توضِّح ما لم يتضح.

جاء في تركيب (برد) في لسان العرب «البَرَدُ - بالتحريك: حَبُّ الغمام.. والبُرْدة - بالضم: كساء مربع أسود فيه صِغَر تلبسه الأعراب» الربط بين هذين الاستعمالين يبدو صعبًا؛ لتباعد ما بينهما. فحَبُّ الغمام هو تلك التجمعات الثلجية الدقيقة يتفاوت حجم الواحدة منها مِن قَدْر حبة الأرز أو الفول إلى قدر قبضة الطفل، ولا تبدو بينه وبين البُرْدة: الكساء الموصوف علاقةٌ ما، إلا ما قد يجنح إليه بعض المتعجلين من أن البُرْدة يُتَّقَى بها من البَرْد مثلاً. وهذا تكلف من باب المهارة الكلامية الفارغة وهَزْل، وشأن اللغة جِدٌّ وعميق.

والتكييف الصحيح لكل منهما يربط بينهما وبين سر تسميتهما: ذلك أن البَرَد بالتحريك ما هو إلا ماء جمد، والماء قبل الجمود سائل يتسيب أي منتشر، وتجمده يوقف هذا التسيب والانتشار، ويقلّصه أي يوقف حركته، أي أن البَرَد

---

(١) يراجع التعليق السابق لهذا.

ماء متقلِّص غير متسيب ولا منتشر ولا ممتد. وكذلك «البُرْدة» ثوب متقلص – صُرِّح عن تقلصه بكلمتين وردتا في وصفه: إحداهما أنه «صغير» والثانية أنه «مربع». والشيء المربع طوله بقدر عرضه. والمعتاد في الثوب (وهو ما يسميه الباعة ثُوب أي لفة نسيج من أربعين مترًا مثلاً) المعتاد أنه طويل أي ممتد منتشر قدرُ طوله أطول كثيرًا مِن قدر عرضه. فكونه مربعًا يعني أنه متقلص.

وبناء على هذا التكييف يكون مناط الربط بين **«البَرْد»** و **«البُرْدة»** هو التشابه في التقلص، بمعنى عدم الانبساط أو الانتشار والامتداد. ودليل صحة هذا التكييف أن سائر استعمالات تركيب (برد) يتحقق فيها هذا التقلص: فالبَرْد الذي هو ضد الحر يُقَلِّصُ ويُجَمِّدُ، والبَرْد **(بمعنى الموت)** ثبوت وجمود وتقلص حركة، والبَرْدُ بالمبرد نحتٌ لإزالة الشعث المنتشر على الظاهر فيتقلص حجم الشيء أو يبدو كذلك، والبَرَدَة (محركة): التُّخمة. وحقيقة التخمة أنها **ثبوت الطعام** في المعدة، أي عدم هضمه بسبب كثرته؛ **فلا يتصرف**.

وفي مثل آخر: يقال: «كال البُرَّ ونحوَه يَكيله (أي بيَّن **قَدْرَه** وذلك بأن يملأ منه وِعاءً متعارَفَ القَدْر مرَّاتٍ حتى يَنْفَد وبذا يَعْرِفُ قَدْرَه) ويقال: كالَ الزندُ يكيلُ: إذا كبا ولم يُخرج نارًا.

(توضيح: كانوا يستخرجون النار من **المَرْو** (زلط الخرسانة) بقدح شظية منه (حال تثبيت قطنة بجوارها) بقطعة حديد أو بمروة أخرى، فيخرج شرر تلتقطه القطنة. أو من عودين من شجر معين يُحَكُّ رأسُ أحدهما بجوف الآخر حتى يخرج شرر يُلتقط بقطن أو نحوه أيضًا. فإذا قدحوا الزَّنْد أو حَكُّوا العودَيْن ولم يخرج شرر قالوا: كال الزَّنْدُ).

فالربط بين هذين الاستعمالين يبدو صعبًا، ولكن التكييف الصحيح يزيل هذه الصعوبة. فإذا استحضرنا أن كيل البر ونحوه هو تحديد **قَدْر**، وأن هذا التحديد هو من باب **الحبس والضبط** المتمثل في عدم الزيادة أو النقص سواء في

مَلء الوعاء وفي تحديد العدد – وهذا ضد التسيب – فإن هذا يضع أيدينا على تكييف كيل الزند بأنه حَبْس الزَّنْد لما فيه من نار لا ينطلق منه (كانوا يعتقدون أن الشرر الذي يخرج بالقدح أو الاحتكاك يعني أن النار مختزنة في ذلك المرو وذلك الشجر)[1].

ولا يخفى أن صورة كيل الزند كانت تسمح بأن نكيّفه بأن الزند بَرَد/ أو نَفِدَتْ ناره أو فَسَد إلخ. ولكن الاحتكام إلى سائر استعمالات التركيب يضع أيدينا على التكييف الصحيح. **وعلامة الصحة** هي تحقق نفس التكييف في سائر الاستعمالات. كـ «الكيُّول» الصف الأخير من صفوف الجيش، وهم غير الحراص على القتال إحجامًا وقلة حماس. وكلاهما (أعني الإحجام جُبْنًا والبُرود) من باب التحبس وعدم الانطلاق – كما **يعبر الآن عن ذلك** بعبارة ضبط النفس.

وفي مثال ثالث: القِرْد – بالكسر: ذلك الحيوان المعروف، كيف نظر العربي إليه واختار له ذلك الاسم المعبر عن تكييفه له؟ لم يُذْكَر في اللسان وصفٌ له اعتمادًا على أنه معروف، ونحن نَعْرف أن له شَبَهًا بالإنسان في الهيئة العامة لوجهه غير أن وجهه مغطى بالشعر كسائر بدنه، وأن الجزء الأخير من ظهره عار من الشعر، وأنه ذكي، وأنه يقلد .. ثم نجد في هذا التركيب «القَرَد – بالتحريك: ما تمعط من الوَبَر والصوف **وتَلَبَّد**. وقيل: هو نُفَاية الصوف خاصة، ثم استعمل في ما سواه من الوَبَر والشعر والكتان». فكيف **نربط** بين الاستعمالين؟ المفتاح في معرفة **تكييف** العرب للقرد هو أن نعرف ما الذي لفت

---

(١) من أمثالهم «في كل شجر نارٌ، واستمجد المَرْخُ والعَفَارُ» (المرخ والعفار نوعان من الشجر). وقال أبو نواس يصف حاقدًا:

كَمنَ الشنآن فيهِ لنا ... ككمون النارِ في حجرهِ

أي: في حَجَرِها.

نظرهم إليه في ضوء ما ذكر عن «القَرَد» بالتحريك؟ أهو التمعط وهو متحقق في آخر ظهر القرْد؟ الصواب أنه التعلق أي اشتباك الشيء بالشيء وإمساكه به، وهو يمثل **مَعْلَمًا** بارزًا في معيشة القرد متعلقًا بالأشجار متسلقًا إياها ومتنقلاً بينها، وهذا هو الصفة الخاصة في «القَرَد»، وهو **المعبَّر** عنه بالتلبد، أي تشابك شعر الصوف أو خيوطه بعضها ببعض مع كثافة ذلك الشعر أو الخيوط. وأصدق ما يتحقق ذلك التلبد – بمعناه الذي فسرناه – في الصوف كما ذكروا.

ويشهد لصحة هذا التكييف للقرد أن سائر استعمالات التركيب فيها معنى التعلق والتشابك: تقرَّد الشعرُ والصوف: تجعّد وانعقدتْ أطرافه. والقَرِد من السحاب (بوزن كتف): المتعقِّد المتلبِّد بعضه على بعض. والقُرَاد (بوزن رخام) وهو **الطِّبُّوع** الذي يلصق بجسم البعير (أي يعلق به)، والقرد (بالتحريك): لجلجة اللسان» هي من هذا، كأن اللسان معلَّق غير حر الحركة؛ فلا يُحكم إخراج الكلمة... وهكذا.

الفصل الثالث

(ترجيح مأخذ على آخر بالنسبة لمشتق ما

قد يحدث أن يكون أمامنا لفظٌ نريد معرفة المأخذ الاشتقاقي الجزئي له، لما لذلك من أثر في تحرير معنى ذلك اللفظ، ثم يكون أمامنا أكثرُ من مأخذ يمكن إرجاع اللفظ إلى أي منها، وهنا يُحتاج إلى الترجيح (ويدخل في صورة هذه المسألة أن يقع التردد بين لفظين فقط أيهما أصل للآخر).

ومن أقرب الأمثلة لذلك ما قاله الإمام الزمخشري عن إقامة الصلاة في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٣] قال: «ومعنى إقامة الصلاة: **تعديل أركانها**، وحفظُها من أن يقع زيغ في فرائضها وسننها وآدابها، من **«أقام العُودَ: إذا قوّمه»** ثم قال: «أو (معنى إقامتها): **الدوامُ عليها**، والمحافظةُ عليها – كما قال – عز وجل –: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴾ [المعارج: ٢٣] ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩] من «**قامت السُّوق: إذا نفقت**، وأقامها: قال..

أقامتْ غزالةُ سُوقَ الضِّرا بِ لأهل العراق حَوْلاً قَمِيطا

لأنها إذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه إليه الرغبات، ويتنافس فيه المحصلون، وإذا عُطلت وأُضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يُرغب فيه». ثم قال أيضًا: «أو (معنى إقامة الصلاة): **التجلدُ والتشمر لأدائها**، وأن لا يكون في مؤديها فتورٌ عنها ولا توان – من قولهم: «**قام بالأمر**، وقامت الحرب على ساقها، وفي ضده (يقولون): قعد عن الأمر وتقاعد عنه: إذا تقاعس وتثبط». وأخيرًا قال: «أو (معنى إقامتها): أداؤها، **فعبّر** عن الأداء بالإقامة؛ لأن القيام بعض أركانها، كما عُبّر (عنها) بالقنوت، والقنوت: القيام، وبالركوع:

وبالسجود، وقالوا: «سبّح» إذا صلى لوجود التسبيح فيها (كما قال تعالى) ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[1] [الصافات: ١٤٣].

وتلفتنا غزارة معين الزمخشري وحدّةُ لَمْحِه العلاقات. ودقةُ تحديده المعنى على كل احتمال. فقد ردَّدنا الشيخُ بين ثلاثة احتمالات للمأخذ الاشتقاقي لإقامة الصلاة. وأضاف احتمالاً رابعًا هو: أن يكون التعبير بإقامة الصلاة تعبيرًا مجازيًا من استعمال الجزء وإرادة الكل. وهذا الاحتمال الرابع ليس من الاشتقاق وإنما هو مجاز كما قلنا، ثم إن القول به هنا سهو من الشيخ الزمخشري؛ لأن القيام - وإن كان بعض أركان الصلاة كما قال، فإن التعبير القرآني لم يقتصر عليه دون ذكر الصلاة كما اقتصر على القنوت في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾[2] [الزمر: ٩]، وكما اقتصر على التسبيح في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[3]. فليست العبارة «قنت **بالصلاة**» أو «سبح **بالصلاة**» - كما أن العبارة القرآنية هنا «يقيمون الصلاة». فهذا الاحتمال يستبعد.

ثم علينا - بعد أن مثلنا للتردد بين مآخذ اشتقاقية ثلاثة - أن نرجح. والذي يترجح لدينا **هنا** هو أن المقصود في الآية هو الالتزام بأداء الصلاة إيمانًا بها وإذعانًا لوجوبها، وهو ما سماه **الزمخشريُّ الدوامَ عليها**؛ فتكون من «قامت السوق» على ما قال. وغير خاف أن تعديل أركانها مستوى تال مترتب على

---

(١) هذا النص من الكشاف (دار المعرفة / بيروت) (١/ ٢٢).

(٢) فسر القانت هنا بالمصلي في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (تحـ السيد أحمد صقر) (٤٥١).

(٣) روى تفسير المسبحين هنا بالمصلين عن ابن عباس - رضي الله عنهما - . ينظر النكت والعيون للماوردي (تحـ السيد بن عبد المقصود) (٥/ ٦٧).

المستوى الذي ذكرناه، وكذا أيضًا **التجلد** والتشمر لأدائها، أي عدم الفتور والتواني عنها – هو أيضًا مستوى تال للإيمان والالتزام. والترجيح هنا قائم على أساس أن **سياق** الآيات يتناول الأساسيات: الإيمان بالغيب،وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والإيمان بالقرآن الكريم والكتب المنزلة قبله، والإيمان باليوم الآخر (أخذًا من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٢ – ٤].

* * *

مسألة الترجيح هذه تناولها **نظريًا** الإمام أبو بكر بن السراج ضمن مسألة تمييز الأصل من الفرع. ثم تناولها متوسعًا فيها ابنُ عصفور، ثم أبو حيان. وعن أبي حيان نقلها السيوطيُّ إلى المزهر، وسنعالجها في ضوء كلام ابن السراج، لكن لا مناص بعد ذلك من عرضٍ ومناقشة لكلام ابن عصفور.

والذي **يدخل** من كلام ابن السراج – في مسألة الترجيح هذه **ونقبله** أمران:

الأول: أنه إذا تردد الأمر (في تعيين مأخذ ما، أو تعيين أي اللفظين أصل للآخر) بين «جسم» يعني اسم عين أي اسما لمسمى هو جوهر مادي محسوس، وبين عَرَض أي كلمة هي وصف عام وليست اسمًا لجوهر، فالأَوْلى بأن يُجْعَل مأخذًا هو اسم الجسم أي الجوهر المادي. نحو اشتقاق الفعل «أنبت» من «النبت» الذي هو اسم للزرع – لا من المصدر (إنبات). وذلك كما يُشتق استحجر من «الحجر». واستَلحم من «اللحم»، واستنوق الجمل من «الناقة»، وترجّلت المرأة من «الرجل». قال: «وهذا أكثر من أن أحصيه لك»[1]. والذي ينبغي أن نؤكد ونؤكد قيمته هو تصريح ابن السراج هذا منذ ذلك العصر المتقدم

(١) تنظر رسالة الاشتقاق لابن السراج (٢٤).

(توفي ٣١٦هـ) بهذه المقررة العامة التي يُظن أنها نتاج الدراسات اللغوية الأوربية الحديثة، وهي أن **«الحسي أصل المعنوي»**.

الثاني: أنه إذا تردد تعيين المأخذ بين «مصنوع ومخلوق»، أي بين اسمين أحدهما **لمسمًّى** مصنوع صنعه الناس، والآخر **لمسمًّى** طبيعي «فاجعل الأصل لما هو خِلْقة»[1] أي لما هو طبيعي: سواء كان التردد في جعل أي الاسمين أصلاً للآخر، أو جعل أيهما أصلاً لثالث. فالجَبَل أصل للجِبِلة، والشجر أصل للشِّجَار، والكلب أصل للكلبتين[2] ... وهكذا.

ونُلحِق نحن بهذا – **أخذًا من كلام ابن السراج أيضًا** – أن ما هو سابق في الوجود بحكم التطور الحضاري فإنه أولى بالأصالة لما هو تال له، كما نضيف – **أخذًا من كلام ابن عصفور** –[3] أن ما يُردّ إليه المشتق بوسائط قليلة فإنه أولى بالأصالة مما لا يرد إليه إلا بوسائط كثيرة. ثم إن هناك شرطًا مفهومًا قبل كل هذا، وهو وجود التناسب في المعنى بين المشتق والمأخذ. فهي خمسة ضوابط.

وأخيرًا، فقد ذكر ابن السراج هنا ما خلاصته أنه إذا وقع التردد بين كلمتين أيتهما أصل، وكانت إحداهما مصدرًا، والأخرى اسمًا لشيء مصنوع، فإن «المصدر أصل للمصنوع كالسِّقَاء من السَّقْي، والمكحلة من الكحل ...»[4]. وواضح أنه جرى في هذا على قاعدة البصريين: أن المصدر أصل المشتقات، وقد قدَّمنا أننا نرى أن الفعل أولى بالأصالة من المصدر؛ لأنه في غالب أمره حسي.

---

(١) نفسه (٢٥).

(٢) الأمثلة إضافة من عندي.

(٣) سيأتي بعد قليل.

(٤) تنظر رسالة الاشتقاق (٢٥) وقد جاء بمثال ثالث هو أن المخدة مشتقة من الخد؛ «لأن الخد يوضع عليها» وهو سهو منه؛ لأن المفروض أنه يمثل لمصدر أخذ منه اسم مصنوع، والخد الذي يوضع على المخدة اسم عين.

بل هو بالنسبة للمصدر أقرب منه للحسية دائمًا.

وكان ابن السراج قد ذكر في أول هذه المسألة أولوية النكرة بأن تكون أصلاً للمعارف، كما يؤخذ من كلامه أولوية العام بالأصالة بالنسبة للخاص[1]، وأن أسماء الأعلام إما أن تكون منقولة من النكرات أو مشتقة منها، كما أنها يمكن أن تكون مرتجلة أو أعجمية الأصل[2].

* * *

والآن وقد فرغنا من عرض مسألة الترجيح حين التردد بين لفظين أو ألفاظ أيها هو المأخذ، وذلك مما ارتضيناه من كلام ابن السراج وغيره أو أضفناه[3]، فإن القيمة التاريخية لكلام ابن عصفور الذي نقل عنه أبو حيان وعن أبي حيان نقله السيوطي = تقتضينا عرضه ومناقشته، ولن يخلو الأمر من إضافة إن شاء الله تعالى.

قال ابن عصفور[4]:

«فإن قيل: إذا كانت البِنْيتان (يقصد الاستعمالين) متحدتين في الأصول (أي الحروف الأصلية بترتيبها) وفي المعنى. فبأي شيء يُعلم الأصل (منهما) من الفرع؟

فالجواب: أن الأصل يستخرج بشيئين:

أ) باعتبار دوره في اللفظ والمعنى (يعني دوران المعنى في الاستعمالين. وهو ما

---

(١) هذان في رسالة الاشتقاق (٢٣).

(٢) رسالة الاشتقاق (٢٤).

(٣) وهو شرط التناسب في المعنى وإضافتنا إبرازه؛ لأنه مفترض.

(٤) الممتع (١/ ٤٥ - ٤٧)، وانظر ارتشاف الضرب (تحـ د. النماس) (١/ ١٤) - و (تحـ د. رجب عثمان) (١/ ٢٤) - والمزهر (١/ ٣٤٩).

نسميه المناسبة بينهما في المعنى – أي مع التماثل في الحروف الأصلية (بترتيبها).

ب) وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى (منه. أي ما يرجّح كون غيره أولى منه بأن يكون أصلاً). والوجوه التي يكون بسببها أولى تسعة:

أولها: أن يطرد معنيان أحدهما أمكن – (أي في الاشتقاق منه) من الآخر – كالمصدر، وذلك كالسِّقاء فإنه مأخوذ من السَّقْي[1]. وتعليقنا أن هذا مبني على مذهب البصريين أن المصدر هو مأخذ المشتقات، وقد بينا في موضع آخر أن الفعل أولى بذلك؛ لأنه في جمهوره حركة حسية واضحة.

الثاني: أن يكون أحد **المطَّرِدَين أشرفَ** من الآخر، فإن الاشتقاق من الأشرف أولى عند بعضهم. كـ «مالك» قيل: إنه من معنى القدرة، وقيل: إنه من معنى الشدّ والربط، والثاني قول ابن السراج، ثم عزا الأول لابن الإخشيد، وهو معتزلي قال برأيه ذاك تنزيهًا لله تعالى أن تؤخذ أسماؤه أو صفاته «ملك» و«مالك» و«مليك» من معنى الشدّ والربط. **وتعليقنا أن** لهذا المعتزلي نظرته. لكن كل المجردات مأخوذة من حسيات، **ثم لا ينظر في هذه الحسيات إلى الأشرف أو غيره** بل إلى تحقق المعنى فيه بوضوح. ومن الحسي هنا قول الشاعر:

مَلَكْتُ بها كَفِّي فأنهرتُ فتقَها   يَرَى قائم من دُونِها ما وراءها

أي أنه شدّ كفّه بالقناة (= الرمح) أي أمسكها بقوة حين طَعَن بها؛ حتى تنفذ في الضَّربية بقوة، وتُوَسِّع الفتق؛ لأنها لو انزلقتْ في كفه إلى الخلف لن تنفذ فيها. وكذلك **مَلْك العجين:** إجادة عَجْنه بحيث يصبح متماسكًا يتمطط (كالعسل) إذا **أُخذتْ** منه قطعة.

الثالث: كون أحد المطَّرِدَيْن أبين وأظهر؛ فيكون الأخذ منه لذلك أولى؛ لأن الأظهر طريق إلى الأغمض، والأبين طريق إلى الأخفى كـ «الإقبال» و«القَبَل»،

---

(١) هذا المثال أصله هكذا على الصواب في رسالة الاشتقاق (٢٥). وقد صُحِّف في الممتع وارتشاف الضرب بما صيره غامضًا مضللاً للقارئ.

وهو يعني أن «الإقبال» أوضح من «القبَل» الذي هو نوع من الحَوَل ينحرف فيه سواد كل من العينين إلى جهة الأنف. **وتعليقنا** أن الإرجاع إلى الأظهر والأبين أولى كما قال. لكن الظهور يتفاوت بحسب ثقافة اللغوي، ويتبعه التفاوت في الأولوية. كما أن الإقبال وإن كان يبدو أوضح ؛ لأنه أشهر وأكثر استعمالاً، فإن القبَل إذا عُلم معناه كان أكثر حسية لأنه ثابت فصار أوضحَ وأولى. ثم إنهما قد يُرَدّان معًا إلى أوضح منهما.

الرابع: كون أحدهما أخصَّ من الآخر. فالأخص أولى من الأعم الذي هو له ولغيره. كـ «الفضل» و«الفضيلة»: لو قال قائل أصله «الزيادة (يعني الفضل)، وقال الآخر: أصله المِدْحة (يعني الفضيلة) كان قول صاحب الزيادة أولى؛ لأن معنى المدحة في أشياء كثيرة هي أعم من الزيادة. ألا ترى أن المِدْحة في العلم والقدرة والنعمة والنَّصَفة وفي ما لا يحصى كثرة من الأفعال الحسنة». **وتعليقنا** أن الإرجاع إلى معنى الزيادة هو الأولى حقًا، لكن ليس لأنه أخص، ولكن لأن استعمالات الجذر كلَّها تدور حوله، وترجع إليه؛ فهو المعنى الأساسي المحوري، وذلك أخذًا من الاستعمالات الحسية.

الخامس: «أن يكون أحدهما أحسن تصرفًا؛ فنجد ردَّه إليه سهلاً قريبًا، وبيِّنا واضحًا. كباب المعارضة، والاعتراض، والتعريض، والعارض، والعِرْض. **ردُّه** كلّه إلى معنى العَرْض وهو الظهور من قولك: عَرَض عَرْضًا: إذا ظهر، أولى من رده إلى العُرْض: الناحية من نواحي الشيء. وإن كان أبو إسحاق (الزجاج) قد رده إلى الناحية، لما رآها تطَّرد في الباب كله، ولم يُراع بابَ الأحسن في المطّرِدَيْن» اهـ. **وتعليقنا** أن رده إلى العُرْض: (الناحية) هو الصواب؛ لأنها أكثر حسية وأوضح من الظهور، بل إن الظهور مأخوذ منها؛ لاتساعها فتظهر، والتطبيق يثبت ذلك، فالمعارضة مقابلة صفحة شيء بصفحة شيء، والاعتراض نصب عُرْض أي صفحة أو سطح حسي عريض **في سبيل الشيء** فلا يمر، والتعريض

أصله كذلك نَصْب شيء لكن لِيُلْحَظَ ويُرَى، والعارض (من السحاب) ينتصب كذلك في الأفق، والعِرْض (بالكسر) أصله جانب الإنسان وهيئته عند الناس؛ فرجع ذلك كلُّه إلى العُرض الحسي المتمثل في ناحية الشيء.

السادس: «كون أحدهما أقربَ من الآخر؛ فيكون الأقرب أولى من الأبعد. وذلك أن الأبعد يرجع **الفرعُ** إليه بكثرة وسائط، والأقرب يرجع إليه بقلة وسائط. وكذلك ردُّك إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفة أحدها أقرب من الآخر، فيكون الردُّ بالطريق الأقرب أولى، كردك العُقار (: الخمر) إلى **العَقْر** من جهة أنها تَعقر الفهم، فإنه أحسنُ من ردها إليه من جهة أن الشارب لها يَسكر؛ **فيُفسدُ ويَعقِرُ**. فالأول أقرب».

وتعليقنا أن قلة الوسائط في الربط الاشتقاقي أولى كما قال. والمثال المذكور يُقبل – مع ملاحظتين: **الأولى:** أنه جاء في إحدى نسخ ارتشاف الضرب «الفم» بدلاً من «الفهم». لكن لا معنى لهذا إلا أن يكون المراد بعقر الفم على هذا هو أنها **تُحمِزه** كأنما تكشط اللسان (كما تفعل المشروبات الغازية)[1]. والتحريف واضح في هذه النسخة. وعقر السكران في كلام ابن عصفور موجه لغيره. وفي نسخ ارتشاف الضرب والمزهر «فتعقر صاحبها»[2]. وعقر العقل يؤدي بصاحبه إلى أذى الآخرين.

والملاحظة الثانية: أن تسمية الخمر عُقارًا يمكن أن تعلل باختزانها زمنًا طويلاً؛ فهم يفضلونها كذلك. وذلك أخذًا من الثبات المتمثل في «العَقار: كل **مِلْك ثابت** له أصل كالدار والنخل».

السابع: «أن يكون أحدهما أليق وأشدَّ ملاءمة، وذلك كالهداية هي أليق

---

(١) هذا استنتاج من القراءة وقياس على المشروبات الغازية.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب نشرة د. النماس (١/ ١٤)، نشرة د. رجب عثمان (١/ ٢٥)، والمزهر (١/ ٣٥٢).

بـ«الدلالة» منها بمعنى (التقدم) من قولك: هَوَادِي الوحش لمتقدماتها». **وتعليقنا** أن هذا يرجع إلى تناسب المعنيين، والتقدم (أمام المستدلّ) أوضح صور الدلالة.

الثامن: «أن يكون أحدهما مطلقًا والآخر مضمَّنًا (: مقيدًا)، وذلك كالقُرب والمقاربة، فالقُرْب أولى من المقاربة (أي أولى أن يكون أصلاً أي مأخذًا لها)؛ لأن المقاربة مضمَّنة، والقُرْب مطلق». **وتعليقنا** أن المثال هنا مُسَلّم؛ لأن الصيغة (المفاعلة) تالية للصيغة المجردة لكن المناسبة هي الفيصل: فقد يكون المقيد هو الأصل (المأخذ) ويُغفل القيد، وقد يكون المطلق هو المأخذ ويُؤتى بالقيد.

التاسع: «أن يكون أحدهما جوهرًا (أي ماديًا مجسمًا محسوسًا) والآخر عرضًا، فيكون الرد إلى الجوهر أولى من الرد إلى العرض؛ إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم، كقولهم: استحجر الطين مأخوذ من الحجر، واستنوق الجملُ، واستتيست الشاة، وترجّلت المرأة» **وتعليقنا** أن هذا مسلَّم تمامًا، وقد سبق أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) بالتصريح به[١].

وقد ختم ابن عصفور عَرْضَه هذا لوجوه الترجيح بتحوط علمي جيد، هو: «وينبغي أن تعلم أن قولنا: هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر، في جميع ما تقدم، إنما نعني بذلك إذا استويا في كل شيء، إلا في تلك الرتبة التي فضّل بها. فأما إذا عرضتْ عوارضُ توجب تغليب غيره عليه فالحكم للأغلب» اهـ. وبذا فتح الباب لما لفَتْنا إليه في تعليقاتنا.

❧ ❧ ❧

(١) ينظر رسالة الاشتقاق ص ٢٤.

الموقف مما سميناه

«الاشتقاق التطوري»

ونقصد به ما تحولت فيه دلالةُ اللفظ نفسِه إلى صورة من صور معناه، أو اختصت بأحد معانيه التي أصله أن يطلق فيها، ثم ثبتت للفظ هذه **الدلالةُ واشتُهرت** فيه بحيث يصير هذا المدلول هو المتبادر عند إطلاق اللفظ - سواء كان ذلك المعنى المتبادر أخصَّ أو أعم. وهذا النوع من الاشتقاق ذكره الزجاجي، وعبر عن نسبته إلى الاشتقاق خمس مرات صراحةً، وَمَثَّل له بألفاظ: الدِّين والصلاة والزكاة... إلخ. **وبيَّن** صدق مفهوم الاشتقاق عليه من حيث إن كلاًّ من ألفاظه استُؤنف له معنى من أصلٍ قد تقدَّمه، ثم صار خاصًّا فيه.

وقد مثلنا نحن له بلفظ «المَذْهَب» فهو مأخوذ من الذهاب، وهو بصيغته هذه صالح لعدة معان قياسية، ويستعمل فيها؛ فهو مصدر ميمي في مثل قولنا: مَذْهَبك إلى صديقك يُسرِّي عنك - أي ذهابك، وهو اسم مكان في مثل قولنا: ابحث عن مَذْهَبٍ بعيد لتخلو بنفسك، وقول المضيَّق عليه: أين المذهب؟! وهو اسم زمان في مثل قولنا: الشتاء مَذْهَبُ كثيرين إلى أسوان، والصيف مذهب آخرين إلى الإسكندرية - أي زمان الذهاب. ومن استعمالهم إياه في اسم المكان قالوا: المَذْهَب: **المُعتَقد** الذي يذهب إليه - وكأن أصل هذا أن العقيدة التي تُتَّخذ مذهبًا هي وجهة ثابتة يذهب إليها الفكرُ أو القلب، وينحو نحوها، ويتخذها حيِّزًا وإطارًا لنشاطه في مجالٍ ما. وقد ثبت هذا الاستعمال للفظ المذهب - لا في مجال العقيدة وحده، وإنما في مجال التشريع والأدب والسياسة وغيرها - واشتُهر حتى صار هذا المعنى ثابتًا في المعاجم يُذكَر باعتداده معنًى متميزًا للكلمة، وصار هو **المتبادر** عندما يقال: مذهب فلان، أو هذه الطائفة هو كذا وكذا - في كل مجال بحَسَبه.

وبنفس الخطوات أو بأقرب منها قالوا: «المَذْهَب: المتوضَّأ؛ لأنه يُذهَب إليه»، «وأبعد فلان في المذهب» أي المكان الذي يذهب إليه للتخلّي أو التوضؤ. فبعد أن كانت دلالة اللفظ تعُمّ كلَّ مكان يُذهب إليه اختُصّتْ في هذا المجال بالمكان الذي يذهب إليه للتخلي أو الوضوء.

ومن التركيب نفسه: الذَّهَب: التِّبْر، ومنه (بالاشتقاق من اسم العين) قالوا: «أذهب الشيءَ: طلاه بالذهب». ثم قالوا بالاشتقاق من هذا الفعل: «المُذهَب (بضم الميم وفتح الهاء): الشيء المطليّ بالذهب». والأصل أن يُطلق هذا على كل ما طُلي بالذهب - ومع بقاء هذا الأصل فإن اللفظ تعورف في نوع من السيور أو الجلود ففي اللسان «المذاهب: سيور تموَّه بالذهب/ المذاهب: جلود كانت تُذْهَب» فهذا التخصيص حول الاشتقاق اللفظي إلى اشتقاق تطوري.

وفي تركيب (رتب) يقال: رَتَبَ الشيء؛ أي: ثبت منتصبًا؛ أي قائمًا مرتفعًا. ثم قيل من «رتب» بهذا المعنى «المَرْتَبة: المَرْقَبة، وهي أعلى الجبل». وهذا المعنى يتمثل فيه الارتفاعُ والثبات اللذان في دلالة الفعل رتب، ولكن تخصيصه بالمرقبة (أي المكان الذي يراقبِ منه الجنديُّ أحوال العدو - أي يستطلعها)... هذا التخصيص تحوُّل يدخله في باب الاشتقاق التطوري؛ لأنه يخصصه بجنس من المرتفعات يُتَّخذ لعمل مخصص (المراقبة). وفي الأمرين تقييد لدلالته الأصلية، وهي كل مكان يتحقق فيه العلو أو الانتصاب مع الثبات. وقد أصبح اللفظ - بهذا المعنى الجديد - ذا دلالة متميزة ومخصصة، تتبادر كلما أُطلق في سياق أو مقام يناسبه.

وفي تركيب (حجب) قيل: «الحجاب: السِّتْر: حَجَبَ الشيءَ حَجْبًا وحِجابًا: ستره، وقد احتجب وتحجّب: اكتنّ من وراء حجاب». ثم قيل: «والحاجب : البواب صفة غالبة. حَجَبَه: منعه عن الدخول، وحِجابة الكعبة: سِدانتها وتولى حفظها (وحوز) مفاتيحها»، فهذا المعنى الأخير (حفظ الباب ومنع الدخول إلا

بإذن) نوع من الستر خاص (الحجب منع رؤية بأي وسيلة بساتر أو حائط أو جبل أو شجر أو غيم. والحجابة: منع الرؤية والمقابلة في حيز محدد بعدم التمكين من الدخول في ذلك الحيز). وقد **اشتُهر** هذا المعنى وتبادر فهو اشتقاق تطوري.

وهذه الصورة من الاشتقاق الدلالي نُظر في الحكم بأنها اشتقاق إلى أن المعنى الجديد للفظ **مأخوذٌ** من المعنى القديم له. **ونُظر** في الحكم بأنها تطور دلالي إلى تحوله بالتخصيص أو التعميم أو الانتقال عن المعنى القديم إلى المعنى الجديد. ثم إلى ثبات هذا المعنى الجديد له واشتهاره فيه – بحيث أصبح متبادرًا.

الفصل الرابع

المُعَرَّبات والاشتقاق

اللفظ المعرَّب لفظٌ أعجمي الأصل لكن العرب أدخلوه في لغتهم – بمعنى أنهم استعملوه في كلامهم وجرى على ألسنتهم، فاكتسب بذلك قَبولاً، ولم يعد لأحد الحقُّ في عيبه أو استبعاده من الاستعمال رفضًا له؛ لأن استعمال عرب عصر الاحتجاج حجةٌ على مَن استعمل لغتهم.

وهذا النوع من الألفاظ الأعجمية التي قَبِلها عرب الاحتجاج – منه ألفاظ غيّر العرب صِيغَها لتكون مثل صيغ كلام العرب، مثل لفظ «درهم» ألحقوه ببناء هِجْرَع، وبَهْرَج ألحقوه (بسَلْهب)، ودينار ودیباج ألحقوهما بـ (ديماس)، وجَوْرَب ألحقوه بفَوْعَل، وآجور ألحقوا هذه الصيغة منه بـ (عاقول)، وشُبَارق: (شجر عالٍ يُكِلّ الحديد) ألحقوه بـ (عُذافر)، ورُسْتاق (= إقليم) ألحقوه بـ (قرطاس)، (وهذا النوع هو الذي يصدق عليه مصطلح «معرّب» حقيقة؛ لأنه أعيد صَوْغه حسب صيغ كلام العرب). لكننا هنا نتناول كل الألفاظ الأعجمية التي استعملها العرب.

ومنه ألفاظ لم يغيروها عن بنائها في لغتها الأصلية مثل فِرِنْد، وبَقّم، وآجُرّ، وجُرْبُز (– غشاش).

ثم إن تلك الألفاظ التي عُرِّبت؛ سواء منها ما غُيِّر بناؤه وما لم يغيّر – منها ما غُيِّرت بعض حروفه التي في نطقه الأعجمي إلى مقابل عربي:

أ) إما لأن تلك الحروف الأعجمية منه ليست موجودة في الألفبائية العربية كالحرف الذي بين الكاف والجيم (= الكاف الفارسية) في الجُرْبُز والآجُرّ والجورب، نطقوه في هذه الكلمات (وغيرها) بالجيم العربية، ونطقوه في بعضها بالقاف، فقالوا: قُربز. وكالحرف الذي بين الباء والفاء (الـ P المهموسة)، فقالوا:

فِرند، وقالوا أيضًا: بِرِند.

ب) وإما لأن تلك الحروف ليست ثابتة في كلماتها في الأعجمية مثل كُوسه (الأثطّ، والناقص الأسنان) وموزه: (الخفّ) تتغير الهاء فيهما في الأعجمية؛ ولذا نطقها بعضهم كَوْسَج، وبعضهم كوسق.

ج) وربما غيروا الحروف – وإن كانت ثابتة ويوجد مثلها في العربية مثل شين شراويل إلى سين وهمزة إسماعيل إلى عين..[1].

قدمنا الفقرات السابقة قبل الكلام عن الاشتقاق بالنسبة للمعرَّبات لنقول: إن ما يتقرر هنا بشأن المعربات يصدق عليها بالصورة التي قَبِلَها واستعملها بها العرب؛ أي سواء غيّروا بناءها، أو بعض حروفها، أو لم يغيروا.

وفي الاشتقاق بالنسبة للمعرب مسألتان:

الأولى هي: هل يجوز القول باشتقاق لفظ أعجمي قَبِله العربُ من لفظ آخر عربي أو أعجمي، فنقول مثلاً: إن الفيروزج هو من الفعل فرز بمعنى ميّز، أو من الجذر (فرزج) أو ما إلى ذلك. ثم نأخذ في بيان الحجة لما نقول؟

واضح أن هذه المسألة الأولى تجر إلى مواجهة مسائل أخرى، كتحقيق الأمر في الألفاظ التي قيل بأنها أعجمية الأصل سواء ما ورد منها في القرآن الكريم وما ورد في الاستعمالات الأدبية الأخرى، وكذلك مسألة الألفاظ ذات الأصل العربي التي **عجّمها** العجم، ثم عادت إلى العرب في ثوب أعجمي.. وهكذا.

ونحن هنا سنقتصر في المعالجة على الألفاظ التي شاع التسليم بأعجميتها واشتُهر؛ لنبين موقفها من مسألة الاشتقاق. وأساس ذلك الاقتصار هو أن

---

(١) محتويات الفقرتين الثانية والثالثة مستخلصة من كتاب سيبويه (٤/ ٣٠٥ – ٣٠٦)، وينظر المزهر (١/ ٢٦٩) ثم إلى (٢٧٥) يتصل بما هنا، وكذا (٢٨٦ – ٢٨٧) منه. وينظر أيضًا: المعرب للجواليقي (تحـ الشيخ أحمد شاكر) ط ٢ ص ٥١ – ٦٠، و«رسالتان في المعرب» لابن كمال والمنشي تحـ د. سليمان إبراهيم العايد (٧٧ – ٨٧ و ١٢٩ – ١٣٣). وسائر ما في الكتابين عن المفردات الأعجمية استعملتها العرب.

المسائل التي أشرنا إليها هي من مجال علم تاريخ المفردات المسمى Etymology. وهو من فروع علم متن اللغة لا فقه اللغة.

ونعود إلى مسألة الاشتقاق بالنسبة للأعجمي فنقول: إنه لا يجوز أن ندعي رجوع كلمة أعجمية مستيقنة العجمة إلى أصل عربي فنقول: إنها مأخوذة منه على النحو الذي مَثَّلنا به سابقًا كأن نقول: إن الفرند[1] من فرد أو فرند وإن المَوْزَج (= **الخُفّ**) من مزج أو موز... إلخ. ثم نذهب نلتمس علاقة بين هذا الاسم الأعجمي والأصل العربي الذي زعمنا أنه مشتق منه. لا يجوز هذا ولا يسوغ ما دام لم يجتمع لذلك شرطان: أن العرب تكلموا باللفظ، وأن معناه له علاقة اشتقاقية علمية بمعنى اللفظ الذي ادعينا أنه المأخذ. ونقصد بالعلاقة العلمية أن تكون علاقة حقيقية على نمط سائر العلاقات المعتد بها بين المشتقات ومأخذها – لا علاقة تخييلية تقوم على المهارة الكلامية.

فلا نقول مثلاً: إن الموزج هو من (مزج)؛ لأن **الخُفّ** يمازج **الرِّجْل** أو الرجل تمازجه. ذلك أنه ليست هناك ممازجة على الحقيقة بين الرجل والخف. فالمزج الحقيقي ذوبان تصير به المادتان مادة واحدة كمزج العسل أو اللبن بالماء. كذلك لا نقول: إنه من (موز)؛ لأنه يميز إحدى الرجلين عن الأخرى مثلاً، أو أي كلام من قبيل التخييل هكذا. فعلل التسمية معروفة؛ إذ **يُسمَّى** الشيء بمادته أو عمله أو هيأته أو أي من صفاته اللافتة لفتًا قويًا. وفي كل ذلك لابد أن يكون المعنى الاشتقاقي للاسم هو من صميم المعاني العربية لجذره، على ما هي في المعاجم والمدونات اللغوية المعترف بها.

فأما تتبع اللفظ الأعجمي لنقول : إنه مأخوذ من كذا (في اللغة الأعجمية أيضًا) فهذا ليس من شأننا، وقيمة هذا ترجع إلى تحقيق أعجمية اللفظ – وهذا

---

(١) فرند السيف ماؤه ووشيه، ويقصد بمائه صفاء ظاهره كأنه مغطى بطبقة مائية شفافة وراءها لون يضرب إلى السواد كما يُرى في صفحة السكين والآنية المصنوعة من الحديد الذي لا يصدأ. وأما الوشي فهو ما يُرَى فيه من حزوز دقيقة كأنها مدب نمل.

شأن مؤرخ المفردات كما أشرنا من قبل.

المسألة الأخرى هي: هل يشتق من الألفاظ الأعجمية؟ بمعنى: هل يمكن أن يُستحدث لفظ عربي اشتقاقًا من لفظ أعجمي؟

من واجبنا هنا أن نستحضر أننا سبق أن قسمنا الاشتقاق الصغير (الذي لا نعترف إلا به اشتقاقًا) إلى لفظي ودلالي، وعَرَفْنا أن اللفظي ينصب على اللفظ فيصوغه في صيغة جديدة من أجل معنى الصيغة، في حين أن الدلالي ينصب على المعنى ليستحدث لفظًا جديدًا يعبر عن معنى مناسب لمعنى المأخذ. فنقرر هنا أن جمهور ما وقع - وما يقع - في الاشتقاق من الألفاظ الأعجمية، هو من الاشتقاق اللفظي لا الدلالي.

وأساس ذلك بالنسبة لقلة الاشتقاق الدلالي من **المعرَّب** أن اللفظ **المعرَّب** يقصد لذاته - بمعنى أن مستعمله يأخذه كما هو للتعبير عن مسماه - ومسميات الألفاظ الأعجمية التي استعملها العربُ جمهورُها من الأعيان والأجناس المادية، وأسماؤها تؤخذ وتستعمل كما هي، لا يربط مستعملُها بين المعنى اللغوي للاسم ومسماه. وعدم الربط هذا طبيعي؛ لأنه ربّما لا يعرف تلك اللغة الأعجمية وسببَ تسمية ذلك الشيء أو الجنس بذلك الاسم خاصة. ومن هنا فإنه لا سبيل لاحِبًا - في هذه الحالة - أمام العربي للاشتقاق من اللفظ الأعجمي اشتقاقًا دلاليًا. وعلى سبيل المثال فإن وعاء الماء المسمى «قُلّة»، يعرف العربي بحسه أو خبرته اللغوية أنها سُميت كذلك لأنها تُقَلّ، أي تستوعب من الماء قدرًا يُقَلّ، أي يُحْمَل، ولذا يستطيع أن يشتق منها: أقلّ الشيءَ أي: حمله، ثم يأخذ من هذا الدلالة على الكم المحدود فيسميه قليلاً... و«الجمل» يعلم العربي بحسه أو خبرته أنه سُمي كذلك لضخامته النسبية (أو لضخامة ما يمكن أن يحمله)؛ ومن هنا يستطيع أن يشتق من ذلك الاسم ما يعبر عن ذلك، فيسمِّى الحبل الغليظ المكون من مجموعة قُوًى مفتولة معًا جُمَلاً وجُمَّلاً، ويصف

الضخام الخَلْق من الناس بأنهم جُمَلاء، (كأنه جمع جميل)[1]، ثم يصف المرأة بالجمال؛ لأنها سمينة[2]... وهكذا. أما في حالة اللفظ الأعجمي فإنه ربما لا يجد في حسه أو خبرته هذا المعنى اللغوي أو الاشتقاقي للكلمة؛ ومن ثم يضيق سبيلُه إلى الاشتقاق منها اشتقاقًا دلاليًا.

أما بالنسبة للاشتقاق اللفظي من الألفاظ الأعجمية التي استعملها العرب فهو كثير جار، بل هو يكاد يساوق العربي. فمتى صيغ من الأعجمي فِعْلٌ تيسرت سبل المصدر والمشتقات القياسية.

وسنأتي بعدد محدود من الأمثلة للمعربات وما اشتق منها لتوضيح اللفظي والدلالي. ومن حق الدارس هنا أن يعلم أن المعربات كثيرة جدًا. وقد بلغ ما في كتاب العلامة جمال الدين عبد الله بن محمد البشبيشي (٨٢٠هـ) «التذييل والتكميل» منها نحو مئة وخمسين وألفي كلمة[3]. وهذا وإن برهن من ناحية على سماحة العربية وقدرتها على تطويع المعربات، فإنه يُعَدّ خطرًا يهدد هويتها وخصائصها، ولكن هذه مسألة أخرى.

فلنعد إلى الأمثلة المحدودة التي اخترناها من الأعجمي الذي أخذت منه مشتقات لنبين اللفظي والدلالي من تلك المشتقات.

فالبند (العلم الكبير) فارسي معرب، وقد جمعوه على بنود، وفي تاج العروس عن ياقوت أن البنود بأرض الروم كالأجناد بالشام.. (أي المحافظات عندنا)، وعن حاشية أن البند يطلق أيضًا على المحابس (الفواصل) التي تجعل بين حبات

---

(١) استعمالات (الجمل) من اللسان.

(٢) كان هذا مقياس الجمال عندهم. قال الشعبي: «حلى الرجال العربية، وحلى النساء الشحم» معجم الأدباء (١/ ٨٣).

(٣) هذا الكتاب الضخم حققه الدكتور محمود عبد العزيز عبد الفتاح وهو رسالته لدرجة العالِمية (الدكتوراه) بمكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة (جامعة الأزهر).

السبحة. وفي «الألفاظ الفارسية» أنه يطلق على الفصل من فصول الكتاب وعلى الفقرة[1].

وقالوا: «درهم بهرج» أي رديء (مزيف) وهي معرب «نبهره» بمعنى لا حصة له (لا قيمة له)، ومنه قالوا: بهرجه، أي: أبطله (أو بين زيفه)[2].

وفي الخصائص أنه يقال: درهمت الخُبَّازَي أي صارت كالدراهم. وقالوا: رجل مُدَرْهِم (أي كثير الدراهم)[3].

وفي المزهر أنه لا شبهة في أن الديوان معرب وأنهم اشتقوا منه الفعل فقالوا: دَوَّن، ودُوِّن (للمعلوم وللمجهول). وجمعوه على دواوين[4].

والزَّرَجُون الخمر (معرَّب من زَرْ بمعنى ذَهَب، وجون أي لون) وقالوا: مُزَرْجَن بصيغة اسم المفعول[5]. والكلمة تستعملها العامة اليوم بصيغة اسم الفاعل لمعنى يمكن إرجاعه إلى السكر.

وجاء في شعر لأبي مهدية «زُوذْ» فعل أمر بمعنى اعْجَل[6].

وقالوا: زِنْديق للقائل بالنور والظلمة أو من يُبطن الكفر. والاسم الزَّنْدقة. وقالوا: تزندق. وجمعوا على زنادقة[7].

---

(١) ينظر لسان العرب وتاج العروس (بند) والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (٢٧).

(٢) ينظر المزهر (١/ ٢٩٠)، والألفاظ الفارسية لأدي شير (٢٩).

(٣) ينظر الخصائص (١/ ٣٥٨) وتفسير المدرهم عن المحقق وهو حجة.

(٤) (١/ ٢٨٨ - ٢٨٩)

(٥) المزهر (١/ ٢٩٠)، والألفاظ الفارسية (٧٧).

(٦) المزهر ١/ ٢٩١.

(٧) المزهر (١/ ٢٧٨) قال فارسي معرب كأن أصله زنده كرد. زنده: الحياة، وكرد: العمل، أي يقول بدوام الدهر، وينظر اللسان (زندق) وله في الألفاظ الفارسية (٨٠ - ٨١) تحليلات تنظر.

وقالوا: حَلِفٌ سِخْتِيت (أي شديد) فاستعملوها صفة مشبهة[1].

والسِبيِّج معرب شبي، أي: ثوب أسود، منه قول العجاج:

كالحَبَشِيِّ التفَّ أو تَسَبَّجا..

أي: التف بالسبيج[2].

وفي شعر أبي مهدية:

يقولون لي شَنْبِذْ ولسْتُ مُشَنْبِذًا...

فاستعمل فعل الأمر، واسم الفاعل من كلمتين «شون بوذ» بمعنى كيف، على ما قالوا[3].

والقَمَنْجَر: القوّاس معرب كَمَانْكَر. جاءوا منها باسم الفاعل مقمجر[4].

وقالوا: حَرْزَقَ الرجلَ وحَزْرَقَه: حبسه وضيَّق عليه. والحبس اسمه بالنبطية: «حُزْرُوقًا» وجاءوا منه باسم المفعول أيضًا فقالوا: مُحَرْزَق. أي مضيق عليه أو مخنوق[5].

وقالوا: من النَّوْرُوز (أو النَّيْروز) نَوْرَزَ (نَيْرَزَ) واسم الفاعل مُنَوْرِز[6].

وقالوا: هَرَّى عِمامته، وعِمَامةٌ مُهَرّاة أي جَعَلها صفراء كلون الشمس «وكانت السادة من العرب تلبس العمائم المُهَرّاة وهي الصُّفْر» وكذلك ثوب

---

(١) في المزهر (١/ ٢٩٠) قول الشاعر «هل يُنجينيّ حَلِف سِخْتِيت»، وهو في اللسان لرؤبة برواية «كذب» أيضًا، وينظر الخصائص (١/ ٣٥٨). وفي الألفاظ الفارسية (٨٥) أنه معرب سَخْت (بالفتح) وفيه وفي اللسان (سخت) وصف السويق الدقاق، والدقيق الحُوَّارَي بأنه سختيت.

(٢) ينظر المزهر (١/ ٢٨٩).

(٣) نفسه (١/ ٢٩١).

(٤) نفسه (١/ ٢٩٠).

(٥) يراجع اللسان (حرزق حزرق) وفي (حزرق) ترجيح لتقديم الراء على الزاي في هذه الكلمة. وينظر المزهر (١/ ٢٨٩ – ٢٩٠).

(٦) ينظر المزهر (١/ ٢٨٩ و ٢٩١).

مُهَرَّى؛ قيل لأنها كانت تحمل إلى بلاد العرب من «هَرَاة»، وهي من بلاد العجم فاشتقوا لها وصفًا من اسمها[1].

وجاء في تاج العروس «(الهِنْداز) (بالكسر وعن الأزهري بالفتح): الحَدّ فارسي (معرب) و(أصله) أنْدازه (بالفتح) يقال: أعطاه بلا حساب ولا هنداز (ومنه المهندز لمقدر مجارى القُنِيّ والأبْنية، وإنما صيروا الزاي سينًا) فقالوا: مهندِس (لأنه ليس في كلامهم زاي قبلها دال، وإنما كسروا أوله) أي الهِنْداز (وفي الفارسي مفتوح) **لِعِزَّة بناء** (فَعلال) بالفتح (في غير المضاعف) وقلّته. قال الزَّبيدي: ومما يستدرك عليه الهِندازة بالكسر: اسم للذراع الذي تُذْرَعُ به الثياب ونحوها (أي تُقاس) - أعجمي معرب. ورجل هِنْدَوْز كفردوس: جَيِّد النظر صحيحُه مجرِّب. وهم هنادزة هذا الأمر أي العلماء به». ا.هـ[2].

ففي هذا قدر **كافٍ** من أمثلة تصرفاتهم الاشتقاقية من الألفاظ الأعجمية حيث جاءوا منها بالفعل والمشتقات. وهما متكاملان؛ فقد قال ابن جني: «إذا صحت الصفة» - وقال مرة: «إذا جاء اسم المفعول - فالفعل نفسه حاصل في الكف»[3]، بمعنى أننا يمكن أن نأخذ الفعل أي نصوغه ونعده واردًا - حتى وإن لم يكن ورد حقيقة - ما دام قد ورد لنا استعمالُ الصفة منه. أما عكس ذلك بمعنى استعمال الصفة - وإن لم تكن وردت، أخذا من الفعل - فذلك راسخ كالبدهي.

وقد مر أنهم جمعوا البند على بنود، والديوان على دواوين، والزنديق على زنادقة، وقد جمعوا الأعلام **وثنّوها وصغّروها** فقالوا في إبراهيم وإسماعيل: أبارِه وأسامع، وإبراهيمان وإسماعيلان، وبُرَيْه وسُمَيْع[4]. فهذه كلها تصريفات لفظية.

وما زال هذا المستوى من الاشتقاق اللفظي من الألفاظ الأعجمية التي تدخل

---

(١) نفسه (١/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

(٢) تاج العروس (هندز) مع ظفر ما لا يدخل في المسألة.

(٣) المزهر (١/ ٢٩٣).

(٤) المزهر (١/ ٢٩٣).

اللغة جاريًا في زماننا هذا. فهم يقولون من «الشيك» الذي هو بمعنى وثيقة التزام الشخص أو الدولة بمبلغ من المال لشخص ما، يقولون: شيّك المبلغ أي وضعه في شيك. ويقول الموظفون : سرّك الخطاب أي دوّنه في السجل الرسمي الخاص بذلك واسمه (سركي).

ويقال: برمج كذا وتبرمج وهو مُبَرْمَج على كذا، صياغة من كلمة برنامج، كما يقال: فَبْرك وأخبار مفبركة بمعنى مصطنعة أي مزيفة وهي من Fabricate. ويقولون: دَوّك على الأمر بمعنى غطاه فلم يَعُد يُرَى أخذًا من «الدوكو» طلاء السيارات من decorate وكذلك يقولون: سنفره وشَنْيَرَه أخذًا من السنفرة ومن الشنيور.

وتقول العامة: هو نرفزني، وتنرفزت، وشيء ينرفز، وهو كان متنرفز، وكل ذلك من اللفظ الأعجمي nervous بمعنى عصبي المزاج أو متهيج الأعصاب أو منفعل.

وربما كان غنيًا عن البيان أن هذه الألفاظ المشتقة من ألفاظ أعجمية الأصل هي أيضًا أعجمية، فإن اشتقاقها لم يغير أصلها أو جنسيتها، لكن يمكن القول بأنها في صورتها التي اشتقتها العربُ أصبحت معرّبة، أي يصدق عليها مصطلح المعربِّ – من حيث جريانها على أبنية العربية – حتى وإن لم يجر أصلها – حين أدخلته العرب في كلامها واستعملته – على تلك الأبنية ؛ لأن العرب – ونحن كذلك – عندما يشتقون ألفاظًا جديدة من تلك الألفاظ الأعجمية فإنما يصوغونها على أبنية ألفاظهم وحسب قياساتها المعروفة، ولا يصوغونها على أبنية عشوائية، ولا على أبنية اللغات الأعجمية – إن كان لها أبنية؛ لأنهم لا يعرفونها، ولا يتكلفون معرفتها، ثم هم يصوغون لأنفسهم لا للأعاجم.

أما الاشتقاق الدلالي من الألفاظ الأعجمية التي استعملها العرب فهو متأتٍّ وواقع، وإن لم يجر ويسهُل بقدر جريان الاشتقاق اللفظي وسهولته. وسبب ذلك أنه متوقف على استيعاب العرب للمعنى اللغوي للفظ الأعجمي وتشربهم له، بحيث يدخل في نطاق شعورهم تمثُّلهم الداخلي للمعاني، وما يعبر عنها من

ألفاظ. فإذا وصل تشرُّبهم وتمثلهم له إلى هذه الدرجة، وحضر في الشعور أو الذهن ما يناسب ذلك المعنى تبادر إليهم اللفظ (الأعجمي) المعبر فمتحوا منه وعبّروا، على سبيل المجاز أو الاشتقاق، **وتأمُّل** الأمثلة السابقة يبين ذلك.

فالبند بمعنى العلم الكبير من «أعلام الروم يكون للقائد يكون تحت كل علم عشرة آلاف رجل أو أقل أو أكثر»، فيه معنى الإعلان والإعلام والعلامة الرمزية (للقائد وموقعه وعدد جيشه)، ومن هذا **أُخذ** التحديد والعلامة الرمزية له كفواصل المسبحة، ومن هذا إطلاقه على الفصل من الكتاب من حيث هو موضوع له استقلالية نسبية ، وعلى الفِقْرة من حيث هي مسألة أو فكرة لها استقلالية، أي ليست جزءًا من فكرة، فلا يكون لها معنى في ذاتها، ففي كل من هذا حَدّ وعلامة على ابتداء وانتهاء واستقلالية.

ويمكن أن نلمح اشتقاقًا دلاليًا واضحًا في معنى «المُحَزْرَق» على تفسيره بالمخنوق. فالخنق من باب الحبس والتضييق؛ لأنه حَبْس نفس. ولو استُعمل بمعنى التضييق على شخص في أموره (أي لا في صورة الحبس ولا في صورة الخنق) لكان مقبولاً.

وكذلك في أخذ **«المهندس»** من **«الهنداز»**: الحد؛ لأن تقدير مجاري القني والأبنية قائم على تحديد الحدود. وكذلك في قولهم: أعطاه بلا هنداز أي بلا حساب فهو من نفي التحديد. ثم قولهم: رجل هِنْدَوْز: جيد النظر صحيحه مجرب. فهذا أيضًا من معرفة حدود الأشياء ثم ضبط التفكير والأمور على ذلك. وكذلك «هم هنادزة الأمر أي العلماء به» هو من إطلاق المعنى السابق. فهذه كلها أبعاد دلالية، أي استعمالات للكلمات الأعجمية الأصل في معان من جنس المعاني التي استعملها العرب بها، وهي استعمالات مأخوذة من الألفاظ الأعجمية، فهي اشتقاق من الأعجمي.

الباب الرابع

تفصيل الكلام
عن الاشتقاق الدلالي التأصيلي
(= العام = المحوري)

الفصل الأول

عن المصطلحات

(: التأصيل = الدوران = المعنى المحوري)

(المادة = التركيب = الجذر)

مصطلح **التأصيل** مصوغ من كلمة «أصل» في قول الأئمة: «أصل كذا هو كذا» عندما كانوا يقولونها ليبيّنوا المرحلة السابقة لمعنى جزئي أو للفظ أمامهم، أو ليبينوا المعنى الأساسيَّ الذي اشتُقت منه وترجع إليه استعمالاتُ جذر معين. ومن ذلك قول الأصمعي في تفسيره تسمية «شرعب»: «أصل الشَّرْعَبة: الطولُ. يقال: رجل شَرْعَب وامرأة شَرْعبة ...» وقوله: «تَيْمٌ: أصله من ذهاب العقل وفساده. يقال: رجل مُتَيَّم بالنساء، ويقال: تيّمته فلانة، وتامته – غيرَ مهموز ..»، وقوله: «والمُتَلَمِّس: أصله من التَّلَمُّس والابتغاء ...»[1] (يعني بالابتغاء: الطلب). والأصمعي يقصد بقوله: «أصل» هنا ما يَقصد بقوله: «مشتق من»، كقوله: «نَهْشَل: اشتق من النهشلة وهي الكِبَرُ والاضطراب»[2]. فهذا عن استعمال لفظ «الأصل» في بيان معنى جزئي سابق لاستعمال حاضر.

وأما استعماله لبيان مرحلة لفظية سابقة (حقيقية أو متوهَّمة) فكقول الصرفيين: إن مَرْمِيّ أصله مَرْمُوي، وقال: أصلها قَوَل ...

وأما استعمال لفظ «أصل» لبيان المعنى الأساسي لاستعمالات جذر معين

---

(١) الأمثلة الثلاثة من اشتقاق الأسماء للأصمعي (تحـ د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي) ٩١ و ٩٣.

(٢) نفسه (٩٢).

فكقول الأصمعي أيضًا: «دَهْثم: اسم من أسماء الرجال. ويقال للمرأة: دهثمة. وأصله السهولة واللين. يقال: رجل دهثم الخُلُق. قال عُمَر بن لَجَأ ...

ثم تَنَحَّتْ عن مَقام الحُوَّمِ

لعَطَن رابي المقام دَهثَمِ

أراد بذلك: لعَطَن سهل لين»[١].

ونلاحظ هنا أنه فسر الدهثمة بالسهولة واللين في أسماء الرجال والنساء، وفي الخُلُق، وفي العَطَن وهو أرض أو مكان «العَطَنُ للإبل كالوَطن للناس، وقد غَلَب على مَبْركها حول الحوض». وليس في استعمالات جذر «دهثم» – في لسان العرب – إلا استعمال الكلمة في وصف المكان والأرض بالسهولة والدَّمَث، وفي وصف خُلُق الرجل والمرأة بالسهولة ودماثة الأخلاق، وبالسخاء وهو من باب اللين، واتخاذ اللفظ عَلَمًا – بقصد معنى اللين والدماثة[٢]. أي أن عمل الأصمعي هذا هو من تحديد المعنى المحوري لكل استعمالات الجذر.

وقد استعمل مصطلح «الأصل» لبيان **مأخذ** معنًى جزئيٍّ، ولبيان المعنى المحوري قبل الأصمعي (٢١٦هـ) فنحن نجد في أول معالجة لجذر غير مهمل في «العين» وهو جذر عقق: «قال أبو عبد الله: **أصلُ** العَقّ: الشقُّ، وإليه يرجع عقوق الوالدين، وهو قطعهما؛ لأن الشق والقطع واحد، يقال: عَقَّ ثوبه إذا شقه»[٣]. واستعمالات التركيب السابقة لهذه المقولة والتالية لها ترجع إليها، فالشاة التي تذبح عن المولود تسمى عقيقة، ثم يحمل على هذا الاسم ما يقترن بذلك: شعر المولود الذي يُحلق ويُتصدَّق بزنته ذهبًا أو فضة، وكذا الطعام الذي يُصنع لهذه المناسبة – كلاهما يسمى عقيقة، ويُسمَّى أول شَعَر ينبت على الجنين

---

(١) اشتقاق الأسماء للأصمعي ٧٣.

(٢) ينظر لسان العرب (دهثم).

(٣) ينظر العين (تحـ د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي) (١/ ٦٣).

عقيقة؛ لأنه هو الذي يُحْلق لذلك، والناقة الحامل إذا نبتت العقيقة، (= الشعر) على جنينها تسمى مُعِقًا وعَقُوقًا. وانعقّ البرق إذا تسرب في السحاب[1] (شَقَّه). هكذا بيّنّا نحن رجوع استعمالات الجذر إلى الأصل الذي ذُكِر وهو الشق. واعتددنا ذلك بيانًا من صاحب العين للمعنى المحوري لوضوح رجوع الاستعمالات إلى الأصل الذي ذكره. ولم يبق من استعمالات الجذر بلا ربط إلا قوله: «العقيق: خَرَزٌ أحمر يُنْظم ويتخذ منه الفصوص، الواحدة عقيقة». وكنا نتوقع أن يبيِّن وجه رجوعه إلى الشق لخفاء ذلك الوجه، ولكنه لم يفعل. والوجه هو أن الخَرَزَ مثقوب، والثقب شق لكنه من الوسط فقط. بقي أن نقول: إن أبا عبد الله الذي قال: إن «أصل العق الشق» هو - ولا بد - أحد الذين أكملوا العين استجابة لليث أو تطوعًا، لكنه على كل حال من لغويي النصف الأول من القرن الثالث - لا يتأخر عن هذا. لكن «العين» لم يخل من ذكر عبارة «أصل كذا هو كذا» من عمل الخليل تنبيهًا منه على المعنى المحوري، أو على مأخذ معنى جزئي وكذلك لم تخل الكتب اللغوية التالية له من مثل هذه العبارة، وقد تتبعت بعضًا من الدراسات الاشتقاقية الحديثة[2] التي نقلتْ عن «العين» وما بعده تعبير مؤلفيها عن العلاقة الاشتقاقية، فتبين باستقراء تلك التعبيرات أن الخليل استعمل العبارة المذكورة لبيان المعنى المحوري الشامل مرة واحدة (مع بعض التجاوز فيها أيضًا): «أصل البتل القطع»[3]، ولبيان أصل استعمالٍ جزئي مرتين على الأقل: ففي تفسير «أصبح في حَيْصَ بَيْصَ» قال: أي في ما لا يقدر

---

(١) ينظر العين (١/ ٦٢ - ٦٤).

(٢) هي رسالة د. جمال عبد الكريم المهدي «دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة» (٦٦ - ٧١)، ورسالة د. حسن محمد الباجوري «الاشتقاق في جامع البيان للطبري مع عمل معجم اشتقاقي» (٢/ ٤ و ٦ - ٨ و ١٥)، وكلتاهما لدرجة العالمية (الدكتوراه).

(٣) ينظر العين (٧/ ١٢٤).

على الخروج منه، أي في ضيق، وأصل الحيص: الضيق»[1]. وفي بيان أساس التعبير بالمغادرة قال: «وأصل الغَدَرِ: الموضعُ الكثيرُ الحجارة والصعبُ المسلك لا تكاد الدابة تتخلص منه، فكأن قولك: غادَرَهُ أي تركه في الغَدَر»[2].

وقال أبو عبيد: «قال الأصمعي وغيره: **أصل** الأزم الشِّدَّةُ وإمساك الأسنان بعضها على بعض، ومنه قيل للفَرَس: قد أَزَم على فأس اللجام: إذا قبض عليه، ولهذا سُميت السنة أزمة: إذا أصابتهم فيها مجاعةٌ وشدة...»[3].

وقال أبو عبيد (٢٢٤هـ): «**وأصل** التبتل: القطع»[4].

وقال ابن **السكِّيت** (٢٤٥هـ): «والبَرِيّة: الخَلْقُ، **وأصلها** من برأ الله الخلق»[5].

وقال ابن قتيبة (٢٧٦هـ): «والأذان هو إعلام الناس للصلاة، ومنه قول الله جل وعز: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٣]، أي: إعلام من الله ... **وأصله** من الإِذن والأَذَن: آذنْتك بالأمر فأذِنتَ: أي أعلمتُك به فعَلِمت. يريد أوقعته في أُذنك»[6].

وقال أبو إسحاق الحربي (٢٨٥هـ): «**أصله** (يعني: خَفَتَ) خَفْضُ الصوت من الجوع أو الخوف»[7].

وقال المبرد (٢٨٦هـ): «لآبَكَ أي: لَعَادَكَ. **وأصل** هذا من الإياب والرجوع.

---

(١) العين (٣/ ٢٦٩).

(٢) نفسه (٤/ ٣٩٠).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (ط. حيدر آباد) (٣/ ٣٣٠).

(٤) نفسه (٤/ ١٩).

(٥) إصلاح المنطق (٣١٨).

(٦) غريب الحديث لابن قتيبة (تحـ د. عبد الله الجبوري) (١/ ١٧٢).

(٧) غريب الحديث للحربي (تحـ د. سليمان العايد) (٣/ ١٠٥٠).

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]»[١].

وقال كُرَاع (٣١٠هـ): «والوقْع أصله الأثر. يقال: وَقَعْتُ الحديدة وَقْعًا: إذا ضربتَها بالمِيقعة وهي المِطرقة. ومنه قيل: طريق مُوَقَّع: مذلل موطوء. ومنه وَقْعة القتال لآثار الناس بها وآثار الدم. والوِقاع: القِتال. وكذلك وَقيعة الطائر وموقعته: حيث يقع، سُمي بذلك لما فيه من أثر ذَرقه، ووقوع الإنسان بالمكان: أثره به»[٢]. ... إلخ.

ويقول الطبري (٣١٠هـ): «**وأصل** البَعْث: إثارة الشيء من محلّه ... بعث فلان راحلته: إذا أثارها من مبركها للسير، و ... بعثت فلانًا لحاجتي: إذا أقمته من مكانه الذي هو فيه للتوجه فيها، ومن ذلك قيل ليوم القيامة يوم البعث؛ لأنه يومٌ يثار الناس فيه من قبورهم لموقف الحساب»[٣].

ويقول الزجاج (٣١٠ / ٣١٦هـ): «وأصل الفَرْض: في اللغة : القطع. والفُرْضَةُ: الثُّلْمة تكون في النهر .. والفَرْض الحَزُّ الذي يكون في المسواك»[٤].

ويقول ابن دريد (٣٢١هـ): «فَطَمْتُ المولود ... «إذا قطعتَ عنه الرَّضاع، **وأصل** الفَطْم: القطع... ويقول الرجل للرجل: لأفطمِنَّكَ عن كذا وكذا: أي لأقطعنّ طَمَعَكَ عنه»[٥].

ويلفتنا في الاستعمالات التي أوردناها إلى الآن أن بعضها يستعمل كلمة «الأصل» بما يساوي ما سميناه «المعنى المحوري» لاستعمالات الجذر كالذي أوردناه عن العين في «البتل»، وكقول الأصمعي عن «دهثم» و«الأزم»، وأبي

---

(١) الكامل للمبرد (تحـ الدالي) (٢/ ٥٦٦).

(٢) المنتخب من غريب كلام العرب (تحـ د. محمد بن أحمد العمري) (٢/ ٦٦٣).

(٣) جامع البيان (تفسير الطبري – تحـ الشيخين محمود وأحمد محمد شاكر) (٢/ ٨٤ – ٨٥).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (تحـ . عبد الجليل شلبي) (٢/ ١٠٩).

(٥) الجمهرة (تحـ رمزي بعلبكي) (٢/ ٩٢٠).

عبيد عن «التبتل»، وابن قتيبة عن «الإذن»، وكراع عن «الوقع»، والطبري عن «البعث»، والزجاج عن «الفرض»، وابن دريد عن «الفطم» (وذلك بصرف النظر عن عدم الدقة أحيانًا (مثلاً: جَعْلهم أصلَ البتل والفرض والفطم هو القطع) في حين أن بعضًا منها مستعمل في بيان أصل استعمال خاص - كسائر ما أوردناه عن العين والأصمعي، وابن السكيت عن «البريّة»، والمبرد عن «آبك». لكنه يجمعها جميعًا أنها عن «معنى» لا عن «لفظ»، فالمجموعة الأولى عن معنى يفسِّر كلَّ استعمالات الجذر، والمجموعة الثانية عن أصل معنًى خاصٍّ.

ولكن جاء ابن فارس (٣٩٥هـ) فاستعمل لفظ «الأصل» للجذر الثابت في اللغة الذي له معنى أو معان محورية. فإذا اختل أحد الشرطين (الثبوت والمحورية) لم يسمه أصلاً[1]، وذلك كقوله عن «حيز»: «الحاء والياء والزاء ليس أصلاً؛ لأن ياءه في الحقيقة واو. من ذلك: الحيِّز: الناحية، وانحاز القوم - وقد ذُكر في بابه»، وكذا قال عن «حيط» ليس أصلاً؛ لأن ياءه عن واو، وقال عن «حبج»: «الحاء والباء والجيم ليس عندي أصلاً يعول عليه ولا يفرّع منه، وما أدري ما صحةُ قولهم: حبج العَلَم: بدا، وحَبَجَت النار: بدت بغتة... وأما حبج بها فالجيم مبدلة من قاف». ثم قال عن «حبق»: «الحاء والباء والقاف ليس عندي بأصل يؤخذ به، ولا معنى له. لكنهم يقولون: حبق متاعه: إذا جمعه، ولا أدري كيف صحته». وقال عن كل من «حتأ»، و«حتم»: إنه ليس أصلاً ورجح أنهما من الإبدال: «حتأ» من أحكأ العقدة. و«حتم» من حكم، و«الحُتَامة» ما بقي من الطعام على المائدة (من باب حتم) هي أيضًا تقرب من الإبدال تاؤها مبدلة من طاء». وإذا كان التركيب اللغوي صحيحًا ثابتًا لكن لا يتفرع فإنه لا يسميه «أصلاً» أيضًا، وإنما يقول عنه : إنه كلمة واحدة كما قال عن «حوم»

(١) درست مئة وعشرين جذرًا من أول المقاييس واستخلصت منها مقصد ابن فارس بمصطلح «أصل» في معجمه «المقاييس».

كلمة واحدة تقرب من الذي قبلها وهو الدَّوْر بالشيء يقال: حام الطائر حول الشيء... «حيث» ليست أصلاً؛ لأنها كلمة موضوعة لكل مكان وهي مبهمة.. «حيض» كلمة واحدة، يقال: حاضت السَّمُرة إذا خرج منها ماء أحمر، «حيق» كلمة واحدة، وهو نزول الشيء بالشيء، يقال: حاق به السوء، «حبش» كلمة واحدة تدل على التجمع»[1]. ثم إنه ينظر إلى كل معنى على أن التركيب المعبر عنه كأنه تركيب مستقل عن التركيب المعبر عن المعنى الآخر من الجذر نفسه، وذلك كما نظروا إلى اللفظ المشترك كأنه عدة ألفاظ، كل منها لمعنى ثم تبين أن الألفاظ؛ متماثلة؛ فسموه بـ «ما اتفق لفظه واختلف معناه». **والمهم لنا هنا في كل هذه الفقرة هو أن ابن فارس جعل لكلمة «الأصل» تعلقًا بصحة «التركيب» اللفظي[2] للجذر وأصالته مقتربًا من الصرفيين - وبذا لم يجعلها خالصة للتعبير عن المعنى المحوري الشامل ولا عن أصل استعمال جزئي كما كان الأمران عند سابقيه.**

وقد استعمل ابن جني (٣٩٢هـ) لفظ «الأصل» قاصدًا به ما عبّر عنه القدماء «بالتركيب» والمُحْدَثون «بالجذر» - وقد وقع ذلك كثيرًا كالمطرد في كتابه الخصائص[3].

مصطلح **«الدوران»** أي دوران استعمالات الجذر على معنى معين. هذا المصطلح استعمله الزمخشري (٥٣٨هـ) في قوله عن تركيب (جنن) «والتركيب

---

(١) كل هذه الأمثلة من مقاييس اللغة (تحـ العلامة عبد السلام هارون) (٢/ ١٢٣ - ١٣٠ ثم ١٣٤).

(٢) ويحقق ذلك حكمه على جذر عَدّ هو أحد حروفه الأصلية مبدلاً بأنه ليس أصلاً، كما قال عن أذ، أبش، أجح، أحد، أخو، أزد (تنظر هذه الجذور في الجزء الأول من المقاييس).

(٣) ينظر الخصائص (١/ ٥) (مرتين) (١٢ - ١٣) (مرات)، (١٧ و ٢/ ١٣٤) (مرتين).

دائر على معنى الستر»[1]. واستعمله ابن العربي (محمد بن عبد الله ٥٤٣هـ) الفقيه الأصولي المالكي في كتابه أحكام القرآن[2]. وهو مصطلح قريب يشيع استعماله الآن عند المهتمين برد استعمالات الجذر إلى معان محورية.

أما **«المعنى المحوري»** فهو تعبير لجأنا إليه لدقته مع اختصاره وعدم الاشتراك فيه. فالتأصيل مأخوذ من «الأصل» الذي استعمل في الدلالة على اللفظ أيضًا في مجالنا كما أسلفنا، ويستعمل فيه في الصرف أيضًا، وهو مع ذلك عام صالح لكل ذي «أصل»، و«الدوران» صالح أيضًا لكل ما يدور لولا كلمتا «مادة» و«معنى» حيث كان يقال: «دوران المادة على معنى»، وكلمة «مادة» من أعم العام. وذلك في حين أن مصطلح «المعنى المحوري» يبدأ بلفظ «المعنى» وهو «لُبّ» الفكرة، وكلمة محوريّ تعطي معنى الدوران والرجوع إلى شيء بعينه، وتعطي مع ذلك فكرةَ كون ذلك المعنى «أمرًا واحدًا»؛ لأن المحور الذي يدار حوله أو عليه أصله أن يكون واحدًا.

* * *

مصطلح **«مادة»** في قولهم: **(مادة: كتب)** مثلاً أي «التركيب» أو «الجذر» المكونة أصولُه من الكاف فالتاء فالباء = هو غير دقيق أي غير معيَّن لما استعملوه فيه. فمادة الشيء هي ما يستمد منه أي يؤخذ منه ذلك الشيء. وليست الهيئة الخاصة شرطًا في الاستمداد. فالكاف والتاء والباء هن مادة لـ «كتب» لكنهن أيضًا مادة لـ «كبت» و«بكت» وسائر التقاليب الستة. وكل من الستة تركيب وليس مادة. وقد استعمل ابن جني كلمة مادة بهذا المعنى الواسع، أي الأحرف الثلاثة التي تَكُون بالتقليب مادةً لتراكيبَ ستة فقال: «لو صح من هذا النحو (يعني ما سماه الاشتقاق الأكبر) وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب

---

(١) الكشاف (دار المعرفة – بيروت) (١/ ٥١).

(٢) (١/ ٤١٨ – ٤١٩).

على ضروب التقلب كان غريبًا معجبًا، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر»[1]. وبهذا المعنى الواسع أيضًا استعملها الإمام أبو حيان (٧٤٥هـ) في كلامه عن الاشتقاق الأكبر، ونقله عنه السيوطي في المزهر[2].

مصطلح **«تركيب»** يقصد به الأحرف التي ركبت (أي وُصِلت) بعضها مع بعض في ترتيب معين فصارت إلى ما اشتهرت تسميتُه الآن «جذرًا» وذلك مثل «كتب» «برك» «سلم» كل منها تركيب، وهو مصطلح موفق تمامًا، واستعمله الأئمة كثيرًا[3]. وقد كنت اعتمدته، ثم وجدتُ السادة لغويي العربية المحدثين يستعملون لفظ «تركيب» يقصدون به تركيب الكلمات في جمل، أي أنهم جعلوه مصطلحًا لصياغة العبارة في النحو مقابلاً للمصطلح الأوربي.

ثم استعملوا لفظ «الجذر» للمعنى الذي كان يعنيه لغويو العرب بمصطلح التركيب – مع أن مصطلح الجذر = المترجم عن المصطلح الأوربي Root. مناسب للغات الأوربية دون العربية؛ لأن للتراكيب في اللغات الأوربية أصولاً قديمة غير قابلة للتحليل (إلى مزيد من المقاطع أو الأصول الأقدم) وهذه الأصول القديمة هي الجذور (يراجع تأصيل ذلك وتحريره في معاجم الإنجليزية (Root) مثلاً: The Concise Oxford، the New Elizabethan .

وليس لتلك الأصول القديمة نظير في العربية. لكن حق الدارس والقارئ في الوضوح – الذي منه **توحُّد** المصطلحات – اقتضى النزول على ما اختاره لغويو العربية المحدثون.

---

(١) الخصائص (٢/ ١٣٩).

(٢) المزهر (١/ ٣٤٧).

(٣) ينظر مثلاً الخصائص لابن جني (١/ ٥، ٨، ٢/ ١٣٤) (مرات)، (١٣٦) وينظر «تاج العروس» في آخر شرحه لجذور حتأ، حجأ، حلأ، خسأ، درأ، دتأ ... إلخ، وهو عن العباب للصاغاني.

الفَصْلُ الثَّانِي

(تعريف الاشتقاق المحوري)
وأمثلة تراثية له

المقصود بالربط الاشتقاقي المحوري ما يقابل الربط الاشتقاقي الجزئي. فإذا كان الربط الجزئي هو ربط استعمالين من استعمالات جذر ما ربطا اشتقاقيًا، أي بيان اشتراكهما في معنى اشتقاقي يمكن به (أخذ) أحدهما من الآخر، فإن الربط المحوري يعني ربط كلِّ استعمالات الجذر بعضها ببعض بمعنى اشتقاقي واحد تدور كلُّها عليه – أي يعود كل منها إليه. ولذلك سُمي هذا المستوى من الربط الاشتقاقي دوران استعمالات الجذر على معنى واحد (أو أكثر من معنى عند من يقول بذلك).

ونظرا إلى أن ذلك المعنى المحوري يعد هو المعنى الأصلي لذلك الجذر بكل استعمالاته؛ بما أن كلاً منها يرجع إليه ويتفرع عنه، فإن بيان ذلك المعنى وبيان رجوع الاستعمالات إليه يمكن أن يسمَّى تأصيلاً، فلهذا المستوى أسماء: هي التأصيل أو: الاشتقاق التأصيلي، ودوران استعمالات الجذر على معنى، والربط (الاشتقاقي) المحوري.

والتعريف الضابط (= الاصطلاحي) لهذا الربط الاشتقاقي المحوري هو: تتبع استعمالات الجذر، واستخلاص معنى منها، ترجع كلها إليه: إما مباشرة، أو بتأويل علمي مقبول[1].

---

(١) نظرنا في وضع هذا التعريف إلى حقيقة الاشتقاق المحوري من ناحية، وإلى عبارة ابن جني في تعريف ما سماه الاشتقاق الصغير؛ حيث جاء بتعريف لا يصدق إلا على هذا الاشتقاق المحوري فقال (الخصائص ٢/ ١٣٤): «أن تأخذ أصلاً من الأصول =

شرح التعريف:

المقصود بتتبع الاستعمالات: النظر فيها واحدًا بعد الآخر، وتأملها، طلبًا لالتقاط العلاقة بينها، وهذه العلاقة تتمثل في المعنى المشترك بينها الذي نسميه المعنى الجامع أو المعنى المحوري. ومعنى رجوع كل استعمال إلى هذا المعنى المشترك أن يكون معنى الاستعمال صورةً من المعنى المشترك المحوري، وإن اختلف عنه بعض الاختلاف – كما ستوضحه الأمثلة. وهذه الصورة قد تكون قريبةً واضحة التجانس مع المعنى المحوري، وقد تحتاج إلى تأمل يبين وجه كونها صورة منه، وقد تكون صورة من معنى تفرع عن المعنى المحوري – كما سيتضح في معالجة التفرع الاشتقاقي. ولنوضح الآن بمثال محدود التنوع:

الجذر (قطب) جاء في لسان العرب ستة عشر استعمالاً لكل منها معناه. سنسردها أولاً بترتيب ذكرها في اللسان مع ضم ما كان منها يعبر عن معنى بعينه بعضه إلى بعض، ومع الانتقاء لتجنب التكرار، ثم نستخلص المعنى المحوري، ثم نبين رجوع كلٍّ منها إليه.

أولاً: استعمالات بمعانيها:

١) قَطَبَ الشيءَ: جَمَعه.

٢) قَطَبَ وقَطَّبَ ما بين عينيه: جَمَع غُضون ما بينهما (بين الحاجبين)/ ثَنَى جِلْدة ما بين عينيه عُبُوسًا أو غَضَبًا/ أو كراهةً لشراب تذوّقه أو لرائحة شمّها.

٣) قَطَبَ الشرابَ وغيرَه: مَزَجه/ قَطَب المِسْكَ بالعنبر الوَرْد، والصريف بالطِّرْم (الصريف: اللبنُ الحارّ، والطِّرْمُ: العسل) وشراب قَطِيب.

= (= جذرًا) فتتقراه (= تتبع استعمالاته) فتجمع بين معانيه وإن اختلف صيغه ومبانيه».. «وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته» ... «وإن تباعد شيء (عن المعنى المشترك) رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه».

٤) قَطَبَ القومُ فهم قاطبون: اجتمعوا، وكانوا أخيافًا[1] – فاختلطوا. جاء القوم قاطِبةً، أي: جميعًا مختلطًا بعضهم ببعض.

٥) القَطْب القَطْع ومنه قِطَابُ الجيب (كذا)[2]، قِطَاب الجيب مَجْمَعُه/ أسْفَلَه/ ما يتضامُّ من جانِبَي الجيب وهو استعارة.

٦) القَطِيبةُ لَبَنُ المِعْزَى والضَّأن يُقْطَبَان أي يُخلَطَان، وقيل: لبنُ الناقة والشاة يُخلَطَان ويُجْمَعان، وقيل: اللبنُ الحليبُ أو الحقينُ يخلط بالإهالة، وكل ممزوج قَطِيبة.

٧) القَطْب أن تُدْخَل إحدى عُرْوتي الجُوالق في الأخرى عند العَكْم، ثم تُثْنَى، ثم يُجمَع بينهما. فإن لم تُثْنَ فهو السَّلْق.

٨) قَطَب الشيء: قَطَعه. والقُطَابة: القطعة من اللحم – عن كراع.

٩) قِرْبَة مَقْطُوبة أي: مملوءة – عن اللحياني.

١٠) القُطْب: الحديدة المركّبة في وَسَط حَجَر الرَّحَى السُّفْلَى (تمتد قائمة إلى أعلى نافذة من خَرْق الرَّحَى العليا)/ القائم الذي تدور عليه الرحى.

١١) قُطْبُ الفلك مَدارُه/ كوكب .. / بقعة من السماء..

١٢) قُطْب كل شيء مِلاكُه. وصاحب الجيش قُطْبُ رَحَى الحرب، وقُطْبُ القوم: سيدهم/ الذي يدور عليه أمرهم.

١٣) القُطْب من نصال الأهداف/ نَصْلُ الهدف/ نَصْلٌ صغير قصير مربع في طرف سهم يُغْلَى به الأهداف.

١٤) القَطْب المنهي عنه هو أن يأخذ الرجلُ الشيء، ثم يأخذ ما بقي من المتاع على حَسَب ذلك بغير وزن (وإنما) يعتبر فيه بالأول.

---

(١) في الأصل «أضيافًا» وهو تحريف. ومعنى أخيافًا أنهم مختلفون، أي من قبائل شتى، أو ذوو ألوان أو مستويات مختلفة.

(٢) لا أوافق أن قطاب الجيب مشتق من القطع، ولكن هكذا جاء في اللسان.

١٥، ١٦) القُطْبة والقِطِبِّى (ضربان من النبت ....).

ثانيًا: المعنى المحوري للجذر (قطب) أخذًا من استعمالاته هو «جمع المتشر أو المتفرق جذبًا إلى وسط بقعة انتشاره فيكثف فيه (أي في الوسط)».

وذلك كما يتم تقطيب ما بين العينين بجذب الجلدة من الجانبين إلى الوسط فتتجمع فيه متغضّنة، وكقِطَاب الجيب[1] وهو الزاوية السفلى التي تتجمع فيها حافتا الفتحة كأنها جامعة لحافتي الفتحة المتفرقتين، وكقطب عُرَى الجوالق حيث تُثنى حافة فتحته - بعد إدخال إحدى العروتين في الآخر - ثم تُشدّ (أي تعقد)[2] على ذلك، وكما هو عمل قطب الرحى فإنه يجمع الرحى العليا إلى السفلى فلا تفارقها، ثم إنه يمسكها حين تحريكها ويضبطها لتكون حركتها دورانًا حول القطب الذي هو في وسطها. ومن هذا مزج الأنواع المختلفة (= المفترقة) بعضها ببعض (المسك بالعنبر، واللبن بالعسل، واللبن المختلف النوع بعضه ببعض أو هو بالإهالة - (رقم ٣ و ٦) وملحظ الجذب إلى الوسط يتمثل هنا في تحول المجموع إلى مزيج وسط بين هذا وذاك .. فقد أصبحتْ وسطيةَ تكوين أو مكونات، لا وسطية مكان، والكثافة هنا تعدد المكونات. ومن هذا الباب نفسه: قَطَبَ القومُ: اجتمعوا وكانوا أخيافًا فاختلطوا[3]. فالأخياف: الضروب المختلفة في الأخلاق والأشكال. والأخياف من الإخوة: الذين آباؤهم شتّى وأمهم واحدة. والخَيَف في الرَّجُل: أن تكون إحدى عينيه زرقاء والأخرى سوداء. فهذا الاختلاف هو التفرق الذي في المعنى المحوري. واختلاطهم المنصوص عليه في تفسير «قَطَبَ القومُ» هو الجمع جذبًا إلى الوسط. فهي وسطية

---

(١) الجيب هو الفتحة التي في أعلى الثوب يدخل منها الإنسان رأسه فيه = فتحة الرقبة.

(٢) أخذنا خطوة الشد هذه من قوله : «ثم يجمع بينهما» بعد خطوتي السلق والثني.

(٣) ذكرنا من قبل أن النص في اللسان: وكانوا «أضيافًا»، والصواب أنها «أخياف» كما يؤيد ذلك سياق العبارة، ويقضي به المعنى المحوري.

مكونات أيضًا، والكثافة تتمثل في تجمع غير الأشباه.

ثم نُظر إلى جزء ذلك المعنى المحوري، وهو الجمع (الكثيف)، فجاء من ذلك الفعل: قطب الشيء: جمعه، والقُطَابَةُ قطعة اللحم المجتمعة (وهذا الوصف «المجتمعة» وجدته في «المنتخب» لكراع[1] سقط من الناقل عنه، وقِرْبة مَقْطوبة: أي مملوءة (الملء جمع للماء في القربة حتى تمتلئ).

ومن معنى الجمع الكثيف أيضًا ذلك القطب المنهي عنه (رقم ١٤)؛ لأنه أخذ بقية الشيء (أي جَمْع ما بقي منه) أخذًا جُزافيًا ليُضَمّ إلى معظمه (أي عند الشراء).

أما القُطْب الذي هو من نصال الأهداف فهو: إما من معنى الوسطية الذي في الأصل بمعنى أن المقصود به التمرن والتدرب على إصابة وسط الهدف، وإما من معنى الجمع على أساس أنه «قصير مربع» فهذا يجسّم تجمعه؛ لأن النصال التي يقصد بها إصابة الأعداء ينبغي أن تكون دقيقة مستطيلة (لا سميكة مربعة) لتنفذ في أبدانهم.

وواضح أن «قُطْب الفلك: مدارُه، وقُطْب كل شيء ملاكه» .. إلخ (رقم ١١ و ١٢) هو استعارة من قُطْب الرحى.

أما القُطْبة والقِطِبِّى وهما ضربان من النبت (رقم ١٥ و ١٦) فلا نشك أن ذلك الأصل لابد أن يصدق عليهما ويتحقق فيهما. ولكن تفصيل ذلك يتوقف على تَحْلية كلٍّ منهما تحليةً كاملة، وعلى أثرهما في متناولهما، وهذا غير متاح الآن.

وأخيرًا، فإن ما ذُكر من تفسير القَطْب بالقطع (رقم ٥ ، ٨) هو استنتاج غير دقيق من استعمالين: قِطاب الجيب (رقم ٥) والقُطَابة: القطعة من اللحم، وقد عرفنا أن قطاب الجيب هو من جمع المتفرق إلى وسط بقعة انتشاره، وأن عبارة

---

(١) المنتخب (تحـ د. محمد أحمد العمري) (٢/ ٦٦٤).

«قطعة اللحم» لابد أن تقيد بـ «المجتمعة»، فتسميتها راجعة إلى الاجتماع لا القطع.

وبعد تعريف الاشتقاق التأصيلي والتمثيل له لنا وقفتان مهمتان: إحداهما بالنسبة للتعريف، والأخرى بالنسبة لصعوبة هذا المستوى الاشتقاقي من خلال المثال الذي أوردناه.

نقد التعريف: فأما بالنسبة للتعريف فإن أهم نقد يوجه إليه هو خلوه من التعبير عن «استحداث الألفاظ» الذي هو الفارقة المميزة للاشتقاق. فقد **يُظن** أن هذا الخلو يرجع إلى انقطاع العلاقة بين هذا الربط الاشتقاقي المحوري وذلك الاستحداث؛ فيفقد أساس تسميته اشتقاقًا. والحقيقة أنه لا انقطاع. وإنما لذلك الخلو سببان: الأول: هو وجود حلقة بين الاشتقاق التأصيلي وبين استحداث الألفاظ. ذلك أن جوهر عملية الاشتقاق التأصيلي هذه هو ربط كل استعمالات الجذر بمعنى محوري ترجع كلها إليه.

وغير خاف أن بيان رجوع معنى استعمال ما إلى المعنى المحوري يعطي بيانًا عن كيفية صدور ذلك الاستعمال عن ذلك المعنى المحوري أي اشتقاقه منه، وأن ممارسة استخلاص المعاني المحورية من الاستعمالات ثم ممارسة بيان وجه ارتباط كلٍّ من هذه الاستعمالات بالمعنى المحوري، أي تحرير وجه رجوعه إليه، وكيفية صدوره عنه، وما تكشف عنه هذه الممارسة من خبرة بملاحظ الاشتقاق، والتقاط المعاني الرابطة، ومعرفة متجددة بأسس الربط الاشتقاقي... ذلك كله يقدم أعظم وسيلة للتدريب على استحداث الألفاظ المعبرة عن معان جديدة ترتبط بمعنى كلمة قائمة، أو بمعاني استعمالات جذر قائم. وهذه هي الحلقة التي تحدثنا عنها منذ قليل. فالاشتقاق التأصيلي ليس هو عملية استحداث ألفاظ، ولكنه **يربّي** ملكة استحداث الألفاظ. هذا، وقد أسلفنا أن كثيرًا من الأئمة التراثيين قصروا تعريف الاشتقاق على بيان وجه ربط المشتق بمأخذه،

ولكنا نرى أن سبيل المعالجة العلمية أقوم وأقوى من أن يدعم باحتجاجات جدلية، تخالف جوهر ما نريد بناءه، ولذا فإننا لا نتخذ تلك التعريفات التي سبق أن نقدناها - حُجةً لتسمية هذا الاشتقاق التأصيلي اشتقاقًا؛ إذ يكفي لإثبات صحة هذه التسمية أن أكثر استعمالات التركيب هي مما استُحدث بعد إنشاء التركيب الأصلي بأية كيفية في أزمنة مختلفة، ولظروف مستدعية، وأن دراسة الروابط تمهد وتدرب وتوطئ لممارسة استحداث الألفاظ، وقد كررنا هذا من قبل.

السبب الثاني لخلو تعريف هذا الاشتقاق التأصيلي من عبارة استحداث الألفاظ هو أن لذلك النوع من الاشتقاق ثمراتٍ أكثر من الاستحداث المذكور - مما يجعل ذكر استحداث الألفاظ في التعريف قصرًا له على بعض ثمراته؛ فيخرج عنه بعضها الذي لم يذكر، كما أن ذكر الاستحداث **يُدخل** ما ليس من صميم حقيقته؛ فيختل التعريف.

وكان المناسب أن نذكر هنا ثمرات الاشتقاق التأصيلي، ولكننا سنؤخرها لطول الكلام عليها نسبيًا.

ونسوق بعض الأمثلة من جوامع المفردات التراثية التي تحمل - مع التمثيل - ملامح لهذا النوع من الربط الاشتقاقي. وذلك بعد أن نوطئ بمثال واضح إن شاء الله تعالى:

ففي تركيب (ضفف) نجد في المعاجم: ضِفَّةُ النهر: جانبه، والضَّفَف (بالتحريك): كثرة الأيدي على الطعام/ أن تكون **الأَكَلَة** أكثر من مقدار الطعام، والضَّفَفُ أيضًا: ازدحام الناس على الماء، والضَّفَفُ كذلك: ما دون ملء المكيال ودون كل مملوء. وضَفَّ الرجلُ الناقة: حلبها بالكف كلها، وتَضَافّ القومُ: إذا كثروا واجتمعوا على الماء وغيره ... »[1].

---

(١) الأمثلة من العباب الزاخر ، حرف الفاء (ضفف) (٣٧١ - ٣٧٣).

ويؤخذ من هذه الاستعمالات أن التركيب يدور على معنى اكتناف الشيء وإحاطته بما يزيد عن مقداره أو قوته[1]، كما تكتنف ضِفّتا النهر ماءه وتكونان أقوى من مائه، أي لا يستطيع الماء أن يتجاوزهما – حسب ما ينبغي أن يكون، وكما يجتمع الأَكَلَةُ على الطعام الأقل من كفايتهم، وكما يجتمع الشاربون على الماء، وكما تحيط حافتا المكيال غير المملوء بالمكيل وترتفعان عليه، وكما تحيط كف الحالب بطُبْي الناقة. هذا وقد ذُكرتْ في التركيب استعمالات نرى أنها متفرعة مما ذكرناه، ومن ذلك: الدلالة على **التجمع** في ضفة القوم: جماعتهم، وفلان من ضَفِيفِنا أي ممن نَضُفّه (أي نضمه ونجمعه) إلينا إذا حَزَبَتْنا الأمور، وقوم مُتَضَافُون: مجتمعون، وضَفَّ المصْطَلِي أصابعه: جمعها وقرَّبها من النار. وكذا الدلالة على **القلة** في استعمالهم الضفف (بالتحريك) بمعنى الحاجة وضعف الحال – أخذًا من قلة الطعام والماء بالنسبة إلى المجتمعين عليهما[2].

وفي مثل تراثي، وهو مما ذكره الأصمعي (٢١٦هـ) في كتابه اشتقاق الأسماء: «الصَّلَتَان: من الانصلات – وهو الانجراد من الغِمْد، وفي السير. يقال: مَرَّ مُنْصلتًا: إذا مَرَّ مَرًّا سريعًا. وقال أعشى باهلة.

طاوى المَصيرِ على العزَّاءِ مُنْصَلِت ... بالقوم ليلةَ لا ماءٌ ولا شجرُ

ويقال للعُقَاب: إذا هي انقضّت: انصلتت منقضّة. ويقال: سيف صَلْت: إذا جُرِّد من غمده، وقد أصْلَتَ سيفَه. ويقال: رجل صَلْت الجبين: إذا كان منكشف الشعر بارزًا. اهـ.

هنا لم يصرح الأصمعي بالتأصيل، ولكن عمله هذا تأصيل بلا شك؛ لأنه رد

---

(١) استخلاص المعنى المحوري لهذا التركيب هو من عملي، وليس من عمل الصاغاني أو غيره. المؤلف.

(٢) لم أترك من الأمثلة إلا ما ذكر الصاغاني خلافًا في تحريره، وإلا الكلام عن حشرة يمكن أن يؤخذ اسمها من الاكتناف.

جميع استعمالات التركيب (صلت) إلى الانجراد أي تجرد الشيء مما يعروه ويحيط به، وبذا يخف وتكون حركته سلسة مندفعة سريعة كما ينزلق الشيء متخلصًا مما يعروه. فمن التجرد: انصلت السيف أي انجرد من غمده باندفاع، وقد أصلتَه صاحبُه، ومن ذلك أيضًا الجبين الصَّلْت كما فسره الأصمعي، ومن الحركة المندفعة السريعة قولهم: مرّ منصلتًا، وانصلتت العُقَاب كما فسرهما الأصمعي. فالمار بسرعة فائقة ينفذ من بين ما يحيط به فينكشف عنه وهذه هي صورة الانصلات هنا. أما عدم نص الأصمعي على الأصل فلعدم تميز هذه الدرجة من الاشتقاق عن غيرها تمام التميز في عصره.

وفي مثل تراثي آخر - وهو من المنتخب لكراع (٣١٠هـ) يقول عن تركيب (قطب): «والقَطْب (بالفتح): **أصله الجمع**، يقال: قَطَب بين عينيه أي جمع، وجاءت العرب قاطبة أي جميعًا، وقطَبْتُ الشراب أي جمعت بينه وبين الماء، والقطيبة: لبن الإبل والغنم يجمعان، وقوله: رحيب قطاب الجيب[1] - يعني مجمع الجيب، **وقُطْب الرَّحى** (بالضم): (الإصبع الحديد المثبت في وسط **حَجَرها** الأسفل، وهو ...) الذي يجمعها وتدور عليه، **وقُطْب** النجوم: الذي يجمعها وتدور حوله لا تفارقه، والقُطابة (بوزن قصاصة): القطعة من اللحم المجتمعة[2].

وقد عبر عن المعنى المحوري الذي تدور عليه استعمالات التركيب بقوله: وأصله الجمع. ولعلنا نذكر أننا عالجنا هذا التركيب قبل صفحات. وأن هناك فرقًا: في عدد الاستعمالات (هنا ثمانية استعمالات وهناك ستةَ عشر)، وفي

---

(١) يشير إلى قول طرفة في وصف قينة:

رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها، رَفيقَةٌ ... بجَسّ الندامى، بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

يقول: إن فتحة أعلى ثوبها واسعة تكشف عنقها وصدرها، وإنها تسمح لهم بالجس، وأن ما ينكشف من جسمها سمين ناعم ناصع.

(٢) المنتخب (تحـ د. محمد بن أحمد العمري) (٢/ ٦٦٤).

صياغة المعنى المحوري (هنا مجمل: الجمع) وهناك مفصّل، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون – أعني أن تكون المعالجة الحديثة[1] شاملة ومفصلة ومدققة.

وفي مثل تراثي ثالث – وهو من مقاييس اللغة للإمام أحمد بن فارس – يقول عن تركيب (أسر): الهمزة والسين والراء: أصل واحد، وقياس مطرد. وهو الحبس، وهو الإمساك، من ذلك الأسير – وكانوا يشدونه بالقِدّ، وهو الإسار[2]، فسُمِّيَ كلُّ أخِيذ وإن لم يؤسر (أي وإن لم يقيد أو يكتف بالحبل) أسيرًا. قال الأعشى:

وقيَّدني الشِّعْرُ في بيته كما قَيَّدَ الآسراتُ الحِمارا

أي أنا في بيته يريد بذلك بلوغه النهاية فيه. والعرب تقول: أسر قَتَبَه: أي **شدّه**. وقال الله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨] يقال: أراد: الخَلْق، ويقال: بل أراد مجرى ما يخرج من السبيلين. وأُسْرة الرجل: رهطه؛ لأنه يتقوى بهم (أي يشتد) .. والأُسر بالضم: احتباس البول[3]. وتفصيل صياغة **أصل** التركيب «شد ما شأنه التفرق أو التسيب معًا شدًّا دقيقًا قويا».

هذا وقد التفت الأئمة المتقدمون – نضر الله وجوههم – إلى هذا الربط الشامل بين معاني التركيب (أعني التأصيل أو الدوران) في بواكير الأعمال المعجمية – وإن لم ينبهوا إلى تميزه عن سائر صور الربط الاشتقاقي. فنجد بعضا

---

(١) بعد ثلاثة عشر قرنًا – لكن ينبغي أن نستحضر أن الجهود في هذا المجال تجمدت قرابة ألف عام ، أعني أن مجال التأصيل هذا كان كالمهمل تمامًا، فلم يكن موضع دراسة جادة بعد الراغب الأصفهاني (المتوفى ٤٢٥ هـ تقريبًا) في كتابه: المفردات.

(٢) يشبه ما نسميه «السير» من الجِلْد.

(٣) مقاييس اللغة (١/ ١٠٧)، والمراد بالحمار في بيت الأعشى خشبة في مقدّم الرَّحْل تقبض عليها المرأة عندما تركب. والآسرات: النساء اللواتي يشددن الرحائل بالقِدّ (الجلد) ويؤكدنها ويوثقنها. والقَتَب للجمل كالإكاف (أي البردعة) لغيره ...

من أمثلته في «عين» الخليل (١٧٠هـ)، و«غريب» أبي عبيد (٢٢٤هـ)، و«إصلاح» ابن السكيت (٢٤٥هـ)، و«غريب» ابن قتيبة (٢٧٦هـ) و«كامل» المبرد (٢٨٦هـ) و«جامع» الطبري، و«منتخب» كراع .. (٣١٠هـ لكليهما). ومؤلفات الزجاج (٣١١ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وابن جني (٣٩٢هـ)[1]. إلى أن نصل إلى أبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) الذي بنى معجمه المقاييس بكماله على هذا الربط، كما نجد الإمام الراغب (٤٢٥ هـ تقريبًا) يبني معجمه القرآني مفردات القرآن على هذا الربط أيضًا. وما ذلك كله إلا لأن أولئك الأئمة أحسوا بالقيمة النفيسة لهذا العمل.

---

(١) تتبع د. جمال عبد الكريم في رسالته للدكتوراه «دوران المادة على المعنى ... » ما ورد من أمثلة للدوران في كتب الأئمة المذكورين وغيرهم إلى منتصف القرن الرابع، وجمع د. حسن الباجوري – في معجم اشتقاقي تراثي – ما أثر من اشتقاقات عن الأئمة – الخليل (١٧٠هـ) ومن بعده – إلى أوائل القرن الرابع، ومنها اشتقاقات تأصيلية محورية، فليرجع إليهما من شاء.

الفصل الثالث

أمثلة حديثة

تركيب (رجل) :

مفردات هذا التركيب تعبر عن النصْب مع الاختلاف. ونعني بالنصب الإقامة ونعني بالاختلاف حركة التنقل المختلفة الاتجاه – كما في السير ذهابا وعودة. فهذا هو المعنى المحوري لهذا التركيب.

والاستعمالات التي يؤخذ منها هذا المعنى أشهرها الرِّجْل (بالكسر) – هذه التي يمشي عليها الإنسان والحيوان، والرَّجُل: الذكر البالغ من بني آدم. فالرجل (بالكسر) (وهي من أصل الفخذ إلى القدم) تحمل صاحبها فتقيمه قائما منتصبا كرجل الإنسان وغيره، أو تحمله في وضع أفقي كأرجل ذوات الأربع. وهي مع ذلك تسعى به هنا وهناك. والرجُل من بني آدم يسعى وقيامه مادي ومعنوي هو القِوامة.

وسائر مفردات الجذر يتحقق فيه المعنى المذكور أو أحد شقيه حقيقة أو تشبيها: فالمِرْجَل: القدر من الحجارة أو النحاس وظيفتها **نصب** ما يوضع فيها من لحم وغيره مَوْعيا على النار. والحَرّة الرَجْلاء أرض خشنة صلبةّ لا تعمل فيها خيل ولا إبل ولا يسلكها إلا راجل (أي سائر على قدميه) ومثلها الطريق الرجيل: الغليظ الوعر في الجبل. وشبهوا بالرِّجل في الامتداد كالرجل من الجراد، والرِّجَل: مسايل الماء. ورِجْل البحر: خليجه، وشعر رَجِل بين السبوطة والجعودة، والمرجل المشط.

وترجل النهار وارتجل: ارتفع – كل ذلك من الامتداد.

ومن صُوره الرَّجَل بالتحريك: إرسال الفصيل والمهر والبهمة مع أمه

يرضعها متى شاء. ومنها انبساطا وانطلاقا: ارتجل الخطبة والشعر: ابتدأه من غير تهيئة قبل ذلك.

(فتن) :

الجذر (فتن) يعبر عن إذابة باطن الشيء وجوهره لتحويله إلى شيء أو شكل آخر، وذلك أخذًا من قولهم: «فَتَنْتُ الفضة والذهب: إذا أذبتهما بالنار لتمييز الرديء من الجيد/ إذا أدخلتَه النار لتنظر ما جودته». فهنا إحراق بالنار، وإذابة لجوهر الشيء ومادته، وتبين لحقيقة الشيء من حيث الجودة والرداءة (ويؤخذ من هذا معنى الاختبار، ومعنى التخليص من الشوائب). ثم هناك تحويل الشيء (الفضة والذهب المذابين) إلى شكل أو صورة أخرى، وتتحقق المعاني الأربعة في عمل الصائغ، والعرب سموا الصائغ الفتّان.

ومن الإحراق بالنار جاء عن العرب قولهم: فتن الرغيف في النار، أي: أحرقه، وبه فسّر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ﴾ [البروج: ١٠]. وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات : ١٣]. ومن إذابة جوهر الشيء: «فَتَنَت المرأةُ الرجل: إذا ولّهته وأحبها». (أذابت تماسكه واستعصامه)، و«فُتِن» الرجل فهو مفتون إذا أصابته فتنةٌ فذهب ماله أو عقله». ومنه إذابة الجلادة والتمسك بالدين والشرف: يقال: «فُتن الرجل فتونًا: إذا مال عن السراط السويّ، وبه يفسّر قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ [التوبة: ٤٩].

ومن معنى الاختبار بالتعريض لمحن وشدائد كالإحراق بالنار: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢]، ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومن معنى التخليص

(بالتعريض للشدائد التي تمحصه وتصفي جوهره). ﴿ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠].

ومن معنى التحويل عن العقيدة بالتعريض للشدائد ﴿وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [البقرة: ١٩١] ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وفي كثير من التفاسير تفسَّر الفتنة في الآيات المذكورة بالكفر، وهو تعبير غير دقيق، والصواب أن يقال: إنها تعني التحويل إلى الكفر، أي صرف المؤمن عن دينه بالتعذيب. وهذا المعنى أصيل ضمن معاني الجذر كما أسلفنا، وذُكر في لسان العرب: «فَتَنَ الرجلَ: أزاله عما كان عليه. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء: ٧٣] أي : يميلونك ويزيلونك». وفيه «الفتنة: العذاب، نحو تعذيب الكفار ضَعَفَى المؤمنين في أول الإسلام ليصدوهم عن الإيمان، كما مُطِي بلال على الرمضاء يعذّب حتى افتكّه أبو بكر الصديق - رضي الله تعالى عنهما».

(دين) :

من استعمالات هذا الجذر:

«الدَّين (بالفتح): القَرض».

«الديّان: الحكَم والقاضي. دنته: سُسْته/ مَلَكته. ودُيِّنْتُه: مُلّكته. دَيَّنته القومَ: وَلّيته سياستهم. والديّان: السائس».

هذا الجذر يعبر عن التزام خضوعي، أو إذعاني، ثابت في الذمة أو في الرقبة، كما هو واضح في الدَّين الذي هو التزام في الذمة، والولاء لحاكم أو حُكْم وهو كذلك طوعًا أو قهرًا، وكلاهما التزام خضوعي إذعاني.

ومن أقرب هذا إلى الحس: «رأيتُ بفلان دِينًا: إذا رأيتَ به سبب الموت» ومنه كذلك المَدِين: العبد، والمَدِينة: الأمةُ المملوكة. ولذا قيل: الديّان: القهار، ودِنْتُهم فدانوا، أي قهرتهم فأطاعوا. فالدِّين الطاعة.

ومن ذلك: **الدِّين** بالمعنى المشهور وهو عقيدة يؤمن بها المرء نحو خالقه، وصفات ذلك الخالق، وما يتصل بذلك، فهذا الإيمان التزام خضوعي في الذمة.

ومن المعنى المحوري ومن الدين بمعنى العقيدة أيضًا: «الدِّين: الحساب، والجزاء، والمكافأة» فالالتزام في الذمة بولاء لخالق أو لحاكم يترتب عليه الخضوع للحساب والجزاء.

وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٣ : ٨٧] فالآيات تذكر بلوغ الروح الحلقوم لتخرج، ثم تصور عجز أهل المحتضر عن إرجاع روحه إليه، فكلمة «مدينين» هنا تعني مقهورين، مملوكين، مدبَّرين.

وأما استعمال كلمة «**دَيْن**» بمعنى «عادة» فمنظور فيه إلى صورة الالتزام؛ حيث تبدو ممارسة العادة كأنها التزام بسبب المداومة عليها.

الفصل الرابع

(صعوبات إجراء الاشتقاق المحوري)

الحقيقة أن صعوبات إجراء هذا النوع من الاشتقاق كثيرة، لكن العلم والبحث العلمي جِدٌّ كلّه، وهو أهم رسالة للإنسان على الأرض، فلا ينبغي أن **تُستثقل** أي من صعوباته، وإنما نذكرها للتبصير بها من أجل الاستعداد لها، وتخفيفًا لوقعها عندما **يواجَه** بها الباحث.

الصعوبة الأولى: أن الربط الاشتقاقي إدراك علاقات بين الاستعمالات. وإدراك العلاقات هو في حد ذاته من المجالات التي تتطلب جهدًا ذهنيًا جادًا، وإن كان يتفاوت درجة وعمقًا، فإدراك العلاقة بين استعمالين (في الربط الجزئي) = أيسر كثيرًا من إدراك العلاقة بين استعمالات كثيرة قد تصل إلى عشرين أو أكثر في الربط المحوري (التأصيل). ثم إن إدراك العلاقات الاشتقاقية **خاصةً** يتميز – صعوبة – عن سائر مجالات إدراك العلاقات؛ ذلك أن سلامة تحديد العلاقة الاشتقاقية – وأعني بالسلامة كون التحديد صحيحًا ودقيقًا – يتوقف على أمرين:

أ – المعرفة المستوعبة بما يجري في البيئة العربية وبخاصة البيئة البدوية؛ لأنها الأصل – أي المنشأ، والأنقى بالنسبة للغة العربية – ونعني بالمعرفة المستوعبة **كلَّ** تفاصيل الحياة: صور الحياة اليومية من ناحية، والقيم والأعراف أو العادات السائدة من ناحية أخرى.

ب – الخبرة بتكييف العربي للأشياء والأمور التي تجري في تلك البيئة.

وذلك لأن وضع العربي للألفاظ والعبارات أي إنشاءه إياها، وكذلك اختياره بعضها دون بعض يقوم على هذين الأمرين (أ و ب) من نَـفْس العربي:

إحساسه بحياته التي يعيشها، وتكييفه للأمور في حياته تلك.

والدارس الذي يريد أن يربط بين الألفاظ أو العبارات العربية ربطًا حقيقيًا – لا تخييليًا، عليه أن يعرف الأمرين من حياة العرب، كأنه يعيشها أو يقارب ذلك.

وواضح أن هذا مطلب عزيز بل قد يكون متعذرًا علينا نحن أهل أوائل القرن الخامس عشر الهجري وما بعده، وذلك بسبب التغير العظيم والسريع الذي أصاب الحياة العربية، في حضرها وباديتها، وما زال يتعاظم حتى ليكاد يطمس كلَّ معالم الحياة العربية القديمة التي **نشأتْ** فيها **وعبّرتْ** عنها **ألفاظُ** اللغة وعباراتها، وذلك التغير يتم تأثرًا بالتطور العالمي الهائل الذي ألغى الحدود والمسافات.

والبديل هو التقاط صور هذه الحياة البدوية من المعاجم، واستنباط تكييف العرب للأشياء والأمور من دراسة حياة العرب وعلل تسميتهم للأشياء وما إلى ذلك. والأمران يحتاجان اتساعًا في ممارسة الدراسة لحياة العرب ولغتهم من ناحية، واتساعًا في الطاقة وفسحة من الزمان – من ناحيتين أخريين. وقبل ذلك **معونةً** من الله عز وجل، فهذا عن الصعوبة الأولى.

الصعوبة الثانية: هي صياغة المعنى المحوري صياغة محكمة تعبر تعبيرًا صادقًا عن معاني استعمالات الجذر، وتسمح بأن تُفسر معنى كل استعمال فيه تفسيرًا قريبًا بقدر الإمكان، ثم تكون مع ذلك مختصرة وواضحة. وهذه الصعوبة يلمسها كلُّ من يمارس هذا المستوى من الاشتقاق، ومفتاح التغلب على هذه الصعوبة يتمثل في توجيه الانتباه إلى الاستعمالات الحسية أولاً، ثم إلى غيرها في ضوئها.

الصعوبات الأخرى: كلها تعود إلى مشكلات في المادة المعجمية تعوق يُسْر الاستخلاص وسلامته، فمن ذلك:

أ – غموض تعبير المعاجم عن بعض المعاني أحيانًا. ونمثل لذلك بما جاء في المثال السابق عن القُطْبة والقِطِبَّى (رقم ١٥ ، ١٦). أما القطبة فقد **ذُكر** في اللسان عنها عبارات كثيرة لكنها لم تكف لتصل بها إلى الوضوح الكامل في الذهن. وأما القِطِبَّى فلم يُذكر عنها شيءٌ، كذلك نجد عبارة (في رقم ٧) ليس المراد بها صريحًا، وهي عبارة «ثم يجمع بينهما».

ب – غموض صورة بعض الأشياء لبعدنا عن بيئتها أو للتغيرات الحضارية والثقافية التي باعدت بيننا وبينها كالكلام في مثالنا السابق عن **القُطْب** (رقم ١٣) الذي هو من نصال الأهداف. وكذلك قطب الرَّحَى.

ج – وقوع بعض التصحيفات والتحريفات والأسقاط في عبارة المعاجم عن المعنى؛ مما قد يباعد بين الدارس والمعنى الحقيقي، كما رأينا في كلمة الأخياف (في رقم ٤) حيث رُسمت بالضاد «الأضياف» وعبارة عند العكم (في رقم ٧) كتبت بكسر العين، والصواب فتحها مصدرًا بمعنى الشد والعقد. وكذلك سقوط كلمة «المجتمعة» من وصف القطعة (في رقم ٨).

د – وجود اجتهادات غير دقيقة كقوله (في رقم ٥): «**القَطْب**: القطع، ومنه **قِطاب** الجيب»، فقد نظر إلى أن قطاب الجيب **شَقّ**، ولذا تأول منه القطع. وهذا غير دقيق كما بينا. وفي (رقم ٨) قيل أيضًا: **قَطَبَ** الشيء: قطعه، **والقُطَابة**: القطعة من اللحم، أي أنه أخذ العموم من الخصوص، وقد عرفنا أن هذا الخصوص نفسه غير دقيق.

الفصل الخامس

(تعدد الأصول (: المعاني المحورية) وأُحاديتها)

هذه مسألة من أهم مسائل التأصيل؛ أعني: إرجاع استعمالات الجذر إلى أصل، أي معنى محوري أو أكثر. وقد أسلفنا الكلام عن المصطلحات، وأن المقصود هنا بالتأصيل، وببيان دوران استعمالات التركيب (= الجذر) على معنى، وكذلك بيان المعنى المحوري لاستعمالات جذر ما.. المقصود بهذا كلّه واحد، فهذا من حيث المصطلحات.

لكن المسألة هنا هي: هل العربية أحادية المعنى المحوري لكل من جذورها، أو متعددة المعاني المحورية لكل من جذورها؟ وما موقف أئمة العربية المتقدمين من هذه المسألة؟

وإجابتنا عن التساؤل الأول – وهي إجابة استخلصناها من الدراسة التطبيقية المتأنية – هي أن العربية أحادية المعنى المحوري لكل من جذورها. وأما عن موقف الأئمة المتقدمين فإنهم كانوا يُجوّزون تعدد المعاني المحورية لاستعمالات الجذر الواحد. وهذه وتلك إجابة مجملة تحتاج تفصيلاً. ولنبدأ بالتساؤل الثاني.

(موقف الأئمة المتقدمين من تعدد المعاني المحورية للجذر وتوحدها):

أبكر ما يمكن أن نستخلص منه موقف الأئمة المتقدمين من هذه المسألة هو المعالجات التطبيقية الشاملة، أو الموسعة، لاستعمالات الجذور، من حيث بيان معانيها – كما يتمثل ذلك في معجم «العين» ثم أحيانًا في «غريب الحديث» لكل من أبي عبيد وابن قتيبة والحربي، ثم في بيان الزجّاج لاشتقاق المفردات القرآنية، ثم في الجمهرة لابن دريد. لكن هذه المعالجات التطبيقية لم يكن أصحابها

يصرحون بوجود عدة معان محورية للجذر. وإنما كانوا أحيانًا يأتون بمعنى له عمومية ما – مصرحين معه بأنه «الأصل» أي: «المعنى المحوري» أو غير مصرحين، ثم يسردون بعده ما ينضوي تحته من الاستعمالات، ثم يأتون باستعمالات أخرى لا تنضوي تحته، بل قد تنضوي تحت معنى آخر – وهنا نفهم نحن أن هذا معنى محوري آخر للجذر، وربما لا تنضوي.

والحقيقة أن استخلاص موقف بهذه الصورة، ونسبته إلى صاحب العين أو غيره من الأئمة يكاد يدخل في نطاق التكلف والتحكم غير العلمي، وقد كدت أعرض عنه لذلك – متخطيًا كل ما قبل «مقاييس» ابن فارس، لولا أني وجدت هذا ابن فارس (٣٩٥هـ) – وهو إمام هذا المجال، يقول في كتابه «المقاييس» المعقود لبيان الأصول (= المعاني المحورية) لجذور العربية – عند معالجته للجذر (جخخ) «ذكر الخليل أصلين: أحدهما التحول والتنحي، والآخر الصياح»[(١)]. ولما ذكر ابن فارس استعمالات الجذر المذكور وجدتها مطابقة لما جاء في «عين» الخليل مع اختصار يسير لما في العين، ثم زيادة جاء بها ابن فارس من جمهرة ابن دريد[(٢)]. هذا مع أن الخليل لم يذكر أن للمادة «أصلين» أو «معنيين» أو ما إلى ذلك، وإنما سرد الاستعمالات وتفسيرها سردًا بالنظام أو الترتيب الذي ذكرناه في الفقرة السابقة. فحق علينا أن نعتد بما فعله المتقدمون (: الخليل ومن بعده إلى ابن فارس) مما تصفه الفقرة المذكورة ممارساتٍ (تأصيلية) مبكرة.

فمن أمثلة ما أداره الخليل على معنى واحد قوله في (رتع): «الرتع: الأكل والشرب في الربيع رَغَدًا، رَتَعت الإبلُ رَتْعًا وأرتعتها: ألقيتها في الخصب. قال العجاج:

---

(١) المقاييس (تحـ العلامة عبد السلام هارون) (١/ ٤٠٥).

(٢) ينظر العين (٤/ ١٣٣)، ويعارض بما في المقاييس (جخخ) (١/ ٤٠٥ – ٤٠٦).

يرتاد من أرباهن[1] الرُّتَّعَا

فأما إذا قلت: ارْتَعَت الإبلُ تَرْتعي فإنما هو تَفْتَعل من الرعي، نالت خصبًا أو لم تنل، والرتْع لا يكون إلا في الخصب، وقال الفرزدق:

ارْعَى فزارةُ لا هَناكِ المرتعُ

وقال الحجاج للغضبان: سَمِنت. قال أسمنني القيد والرتْعة .. وقال:

أبا جعفر لما تولّيتَ أرْتَعُوا وقالوا لدُنْياهم أفيقي فَدرَّتِ

وقوم مُرْتِعون، وراتعون. ورتع فلان في المال: إذا تقلب فيه أكلاً وشربًا. وإبل رِتاع»[2].

ويلاحظ أن استعمالات هذا الجذر واضحة الدوران في محور معنى واحد وهو الاتساع في المأكل. وأن قوله: «فأما إذا قلت ... إلى آخر شطر الفرزدق هو استطراد مناسب هنا قصد به بيان الفرق بين الرعي والرتع. وطَفَرنا استطرادًا آخر لبعده عن السياق.

وفي مثل آخر لما له معنى واحد أيضًا: «ترع» الترَع امتلاء الإناء. تَرِع يترَع تَرَعًا وأترعته. قال جرير...

فهُنـاكم ببابـه رَادِحـات من ذُرَى الكُومِ مترَعاتٌ ركود

وقال:

فافترشَ الأرض بسيلٍ أتْرَعا

أي: ملأ الأرض ملأ شديدًا.

وقال بعضهم: لا أقول: تَرِع الإناء في موضع الامتلاء، ولكن أُتِرعَ.

ويقولون: تَرِع الرجل، أي اقتحم الأمور مرحًا ونشاطًا يَترَع تَرَعًا. قال:

الباغي الحرب يسعى نحوَها تَرِعا حتـى إذا ذاق منهـا جاحِمًـا بَـرَدا

---

(١) المراد: الإبل الكثيرة أو السمينة.

(٢) العين (رتع) ٢/ ٦٧ – ٦٨.

ثَرِعًا أي: ممتلئًا نشيطًا، جاحمًا أي لهبًا ووقودًا. (وفي اللسان .. حاميا بَرَدا).

وإنه لَمُتَتَرِّع إلى كذا أي متسرع. وقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إن منبري على تُرعة من ترع الجنة**» يقال: هي الدرجة، ويقال: هي الباب، كأنه قال: إن منبري على باب من أبواب الجنة. والتُّرْعة - والجماعة التُّرَع: أفواه الجداول تُفْجَر من الأنهار فيها، وتُسَكَّر إذا ساقوا الماء»[(١)].

ويلحظ أن رجوع استعمالات الجذر إلى معنى الامتلاء واضح في ما عدا تفسير الترعة في الحديث المذكور.

أما ما دارت استعمالاته على أكثر من معنى محوري فسنكتفي فيه بالجذر الذي قال ابن فارس إن الخليل جعل لاستعمالاته أصلين، أي معنيين محوريين وهو جذر جخخ.

فقد جاء فيه «جَخَّ الرجل جَخًّا: أي تحول من مكان إلى مكان، وفي الحديث: «كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله إذا صلى جخ» أي: تحول من مكان إلى مكان. ويقال: جخَّى أي مد ضَبُعيه، وتجافَى في الركوع والسجود. وفي الحديث: «إن أردت العز فجَخْجِخْ في جُشَم» أي: صِحْ ونادِ فيهم. ويمكن أن يكون بمعنى: تحول إليهم. والجَخْجَخَة: الصياح والنداء»[(٢)]. وقد سبق أن ذكرنا أن الأصلين هما: التحول والتنحي، والآخر الصياح.

* * *

ثم جاء ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس) فكان عمله التطبيقي في المقاييس حاسمًا وصريحًا في القول بتعدد الأصول[(٣)]، أي: المعاني المحورية للجذر

---

(١) العين: (٢/ ٦٧).

(٢) نفسه (٤/ ١٣٢)، وحديث الاعتزاز بجشم يتطلب توثيقًا.

(٣) التحليل في السطور التالية في المتن مخصص لمسألة أحادية الأصول أو تعددها. أما الكلام عن المنهج العام لابن فارس في عملية التأصيل فينظر في مقدمة «أصول معاني

الواحد فالغالبية العظمى من الجذور لها عنده أصل واحد أي معنى محوري واحد، لكن إلى جانب هذا جعل لبعض الجذور أصلين، ولأخرى ثلاثة، ولغيرها أربعة، وخمسة.. إلى ثمانية[1] أصول. وبذا تبين الموقف التطبيقي لأبرز الأئمة المتقدمين في هذا المجال، وهو قوله بتعدد الأصول للجذر الواحد[2].

وكان للإمام أبي القاسم حسين بن محمد بن المفضل (= الراغب الأصفهاني) (٤٢٥ هـ تقريبًا) إسهام يستحق التنويه في مسألة أحادية الأصول أو تعددها هذه. ولكنه أيضًا إسهام تطبيقي. وذلك الإسهام هو أنه حاول أن يلتزم في كتابه الذي بين فيه معاني «مفردات القرآن الكريم» وجمع مفردات كل جذر معًا في معالجة واحدة – حاول أن يلتزم رد معاني كل جذر إلى معنى محوري واحد. ولكن عمله هذا لم يمثل منعطفًا في هذه المسألة، بسبب اقتصاره على جذور مفردات القرآن الكريم، ثم إنه لم يعرض لسائر المفردات اللغوية للجذر ليردها إلى المعنى المحوري، وهي تمثل شطر مفردات الجذور أو أكثر، وبذا فقد عملُه فكرة الشمولية من ناحيتين: الجذور، ومفرداتها. وهذا يقدح في حقيقة أُحادية المعنى المحوري التي حاول التزامها؛ إذ أصبحت أحادية جزئية تدخل – عند مقابلتها بالشمولية الحقيقية – في باب تعددية المعاني المحورية؛ لأن مجموعة المفردات (اللغوية) التي لم تشملها المعالجة قد يكون لها معنى متميز عن المعنى

ألفاظ القرآن الكريم» رسالة د. محمد حسن حسن جبل لنيل درجة العالمية، وهي بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) ص ١٨. ويجرى إعدادها للطبع والنشر العام.

(١) حللت محتويات الجزء الأول من المقاييس فبلغ مجموع الجذور فيه (٧٣٧). قال عن (٣٣٥) منها: إنه ليس أصلاً، والباقي (٤٠٢) له أصول، منها (٣٠٧) لكل منها أصل واحد، (٧٥) لكل أصلان، (١١) لكل ثلاثة، (٦) لكل أربعة أصول، (٣) لكل خمسة أصول.

(٢) مما له ثلاثة أصول (ألل) ومما له أربعة أصول (أمم) ومما له خمسة أصول (أمر)، ينظر المقاييس (١/ ١٨، ٢١، ١٣٧) على التوالي.

الذي نُسب إلى المفردات القرآنية أو معدّل له، وهذا إلى ثغرات أخرى في عمل الراغب[1] جعلت عمله لا يقود إلى بسط فكرة الالتزام بأحادية المعنى المحوري لاستعمالات الجذر.

أول تناول نظري لمسألة أحادية المعاني المحورية وتعددها هذه هو ما قاله ابن عصفور (علي بن مؤمن الإشبيلي ٦٦٩هـ) في أوائل كتابه: «الممتع في التصريف»: «كان أبو بكر (بن السراج ٣١٦هـ) وغيره ممن هو في طبقته، قد استسرفوا أبا إسحاق (= الزجاج) رحمه الله في ما تجشمه من قوة حشده، وضمه ما انتشر من المُثُل (= الاستعمالات) المتباينة إلى أصله، وإن كان جميع ذلك راجعًا إلى تركيب (= جذر) واحد. ورأوا أنه لا ينبغي أن يضم من ذلك إلا ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحًا جدًا. فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بيّنا - بل التكلف فيه بادٍ، وجب أن يُدَّعَي أنهما أصلان، وليس أحدهما مأخوذًا من الآخر. نحو الجمع بين «حمار» و«حمرة» بأن يدعي أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها، وأكثرها حمر، ثم شبهت الأهلية بها، فوقع عليها الاسم»[2].

ولدينا إشارة وأمثلة[3] لمواطن الاستسراف المذكور غير مثال «الحمار» و«الحمرة» المذكور هنا، ولكن المهم لنا هنا هو التصريح بوجوب القول بتعدد الأصول، أي المعاني المحورية، إذا كان الربط الاشتقاقي بين الاستعمالات غير واضح، وكذا ما في سياق الفقرة السابقة والمثل المسوق فيها من إشارة كالتصريح بالسبب المؤدي إلى إيجاب اللجوء إلى القول بتعدد الأصول، وهو

---

(١) عن مجمل لهذه الثغرات ينظر رسالة أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم، المشار إليها في التعليق الثالث قبل هذا.

(٢) الممتع لابن عصفور (١/ ٤١).

(٣) ينظر رسالة الاشتقاق لابن السراج (٢٢) وفيها مثال، والخصائص (١/ ١٢)، والمزهر (تحـ أبي الفضل وصاحبيه) (١/ ٣٥٤).

صعوبة الربط الاشتقاقي أحيانًا. وقد **نُقل** في المزهر عن أبي حيان (٧٤٥هـ) قوله – في مثل مقامنا هذا: «ولم تُحمَل الأوضاع البشرية إلا على فُهُوم قريبة غير غامضة على البديهة، فلذلك إن الاشتقاقات البعيدة جدًا لا يقبلها المحققون»[١].

والآن وقد بينا موقف المتقدمين من أحادية المعاني المحورية وتعددها، وبينا أنهم أخذوا تطبيقيًا ونظريًا – بجواز تعدد المعاني المحورية للجذر، وأن سبب ذلك هو صعوبة الربط الاشتقاقي أحيانًا صعوبة تلجئ إلى هذا التعدد فقد آن أن نعرض رأينا.

(رأينا في أحادية المعاني المحورية وتعددها):

لقد أجملنا بيان رأينا – قبلاً، وقلنا: إن العربية أحادية المعاني المحورية لاستعمالات جذورها. ومنطلقنا إلى هذا الرأي تطبيقي يستند إلى تحليل استعمالات أكثر من ألفي جذر، ورد كل منها إلى معنى محوري واحد. أي أن هذا السند التطبيقي يمثل بعبارة المناهج العلمية ما يسمى الاستقراء الناقص؛ حيث إن الجذور الثلاثية للعربية تبلغ نحو سبعة آلاف، وما حللناه منها يقرب من نصفها. ومما يوثق علمية هذا الأساس أن تلك الجذور التي حللناها لم تُنتَقَ عمدًا لهذا التحليل، وإنما هي تصنف ضمن ما يسمى «العينات العشوائية» فجمهورها (٢٢٠٠) جذر هو ما تضمنته رسالة علمية خصصت للجذور العربية الثلاثية المستعملة في القرآن الكريم (حوالي ١٧٠٠) اقتضى منهج المعالجة أن تضم إليها (٥٠٠) جذر أخرى (فصار المجموع ٢٥٠٠)، يضاف إلى هذا منثورات تكمل الآلاف الثلاثة تعرضنا لها عندما واجهتنا دراستها اتفاقًا، أي في خلال بحوثنا العلمية، فهي أيضًا تدخل ضمن ما يسمى العينة العشوائية. هذه واحدة.

---

(١) المزهر (١/ ٣٤٨).

أما **السند التطبيقي الثاني** فهو ما عالجه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة حيث بلغ ما صرح أنه يعد أصلاً في الجزء الأول والثاني معًا من ذلك المعجم (١٠٤٧) جذرًا من مجموع (١٦٦٧) رأسًا أو مدخلاً، والذي لم يصرح بأنه أصل، أو أن له أصلاً بعضه **نفي جذريته**؛ لأنه مبدل أو مقلوب أو أعجمي أو غير ثابت. وبعضه لم ينف جذريته وإنما قال إن فيه كلمة أو كلمات أو يدل على كذا. وقد اعتددنا ما قال فيه «يدل على» أنه يدور على معنى محورى واحد. وكذا ما قال عنه: إن فيه كلمة صحيحة. وتحصل لدينا أن ما صرح بأن له أصلاً واحدًا أي معنى محوريًا واحدًا في الجزءين المذكورين هو (٨١٨) فإذا أضيف إليها ما قال عنه «يدل على» أو فيه كلمة واحدة بلغ ذلك (١١٤٥) جذرًا من مجموع الأصناف الثلاثة (ما له أصل أو أصول + ما قال إن فيه كلمة) وهو نحو (١٤٠٠) أي أن نسبة ما له معنى محوري واحد إلى مجموع ما حدد له معنى أو معاني (١١٤٥ ١٤٠٠) تبلغ نحو (٨١%). وهي نسبة ذات دلالة واضحة على أن الجمهور الأعظم من جذور اللغة تدور استعمالاته على معنى محوري واحد. وهذا مع ميل ابن فارس إلى تعدد المعاني المحورية تيسيرًا[1]. فإذا تجاوزنا عن هذا الميل أصبح القول بأن العربية أحادية المعاني المحورية لكل من جذورها حقيقةً علمية وخصيصة من خصائص العربية مدعومة بالبرهان الرياضي.

وأما **السند التطبيقي الثالث** فهو ما عالجه الراغب الأصفهاني في معجم «مفردات القرآن» حيث التزم في الجمهور الأعظم من معالجاته بالمعنى المحوري الواحد لكل جذر.

وبعد هذا نعود إلى مناقشة السبب الذي بُني عليه القول بجواز تعدد المعاني المحورية – وهو صعوبة الربط الاشتقاقي أحيانًا، لنقول: إن هذه الصعوبة نسبية. فما يصعب على عالم ما ربما يسهل على غيره، ولدينا في هذا المجال أمثلة كثيرة.

---

(١) ينظر ما قاله ابن فارس في المقاييس عن جذور اض، اجر، اذن، خرج، رصع.

الفصل السادس

التفرع الاشتقاقي

نقصد بالتفرع الاشتقاقي أن يصير بعض استعمالات الجذر رأسًا اشتقاقيًا متميزًا، أي تؤخذ منه مشتقات أخرى تحمل معناه المتميز عن المعنى المحوري لجذره، ويصير معناه – مع هذا التميز - مشهورًا متبادرًا في سياقه عند ذكر اللفظ دون تقييد.

والتفرع ليس بعيدًا عن التأصيل (= دوران استعمالات الجذر على معنى بعينه)، بل هو لا ينضبط إلا به – بمعنى أنه لا يجوز الحكم بأن معنًى ما هو فرع من معاني جذر إلا بعد أن نكون قد استقرينا استعمالات جذره وحددنا المعنى المحوري لها، وعرفنا امتداداته وظلاله من خلال تلك الاستعمالات، ثم عرفنا أن ذلك المعنى الذي نبحث فرعيته هو من دائرة الامتدادات، لا المعاني المباشرة أو شبه المباشرة، وأنه تتحقق فيه ضوابط التفرع التي سنذكرها.

وبالتطبيق سنجد أن هذا التفرع فاش في استعمالات الجذور العربية، ذلك أن استعمال اللغة - أي لغة - يجاري تقلبات المجتمع والتيارات الفكرية والثقافية والاجتماعية التي تموج فيه، وتزدهر في أثناء هذه التقلبات مفاهيمُ ومعان وتنطفئ أخرى أو تذبل. وتعبّر اللغة بكلماتها وعباراتها عن هذه المفاهيم المزدهرة، وتلاحق ازدهارها بسك صيغ ومشتقات تلبي الحاجات إلى استعمالها بصور وأساليب مختلفة. وبذلك يصبح المعنى الذي ازدهر رأسًا متميزًا عن أصله تُوَلَّد له المشتقات المعبرة عن القوالب اللغوية المطلوبة له.

ونستطيع أن نضع عدة ضوابط أولية لذلك التفرع الاشتقاقي استخلاصًا من التطبيق:

أ – لا يتأتى الحكم بفرعية معنى اشتقاقي لجذر ما إلا بعد تحديد المعنى المحوري لاستعمالات ذلك الجذر؛ لأن حقيقة الفرعية أن هذا المعنى **الفرعي لا يدخل** تحت المعنى المحوري مباشرة، بل هو فرع تولد هو وإخوة له من معنى مباشر ذي مجال استعمالي واسع.

ب – وعلى ذلك فينبغي – لكي يُعَدّ المعنى فرعيًا – أن يتحقق له نوع من التميز عن المعنى المحوري. ونقصد بالتميز البعد وكثرة الوسائط والتحولات التي توصل من المعنى المحوري إليه، بحيث يبدو وكأنه ليس من جنسه، فالمعنى الذي يتصل بالمعنى المحوري اتصالاً مباشرًا أي يكون من جنسه مباشرة لا يكون معنى فرعيًا، وكلما كانت حركة المعاني وتحولاتها من المعنى المحوري إلى المعنى الفرعي ممثلة باستعمالات عربية واردة كان ذلك ضمانًا لسلامة الحكم بالتفرع.

ج – ينبغي مع كل ما سبق أن يشتهر المعنى الفرعي بحيث يبرز في المعاجم معتمدًا على شواهد واستعمالات كثيرة، وبحيث توجد اشتقاقات منه. بل إنه قد يحدث أن يكون المعنى الفرعي هو أبرز استعمالات الجذر، لكنه مع ذلك يظل فرعًا – ما دامت قد تحققت للمعنى المحوري شروط محوريته.

ودراسة التفرع الاشتقاقي تحقق عدة ثمار: فهي تعمق دراسة الاشتقاق، وتساعد على كشف العلاقات بين معاني استعمالات كل جذر وتحريرها، ثم (رصد) حركة المعاني وتولُّد بعضها من بعض في إطار جنس من المعاني بعينه، وكل ذلك يساعد على فقه اللغة – من ناحية، ويساعد على ضبط وضع الألفاظ اشتقاقًا – من ناحية أخرى.

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية لمعان تفرع كل منها عن المعنى الأصلي لتركيبه:

(نبأ ..)

هذا الجذر يعبّر – في الأصل – عن ظهور شيء شأنه الخفاء أو ظهوره من حيث لا يتوقع، كالنَّبْأة التي هي الصوت الخفي.

وقد استُعمل لفظ النبأة في صوت الصائد (وهو صوت يحرص الصائد على إخفائه) كقوله: «آنستْ نَبْأة...»، وفي صوت المصيد – كما يؤخذ من وصف الصائد بأنه «نَـدُسٌ بنبأة الصوت» أي فَطِن لصوت المَصِيد. ونبأة الصوت شأنها أن تخفى في الحالتين.

ويقال: «سيل نابئ: جاء من بلد آخر»، فأهل البلد المجيء إليه لم يكونوا يتوقعونه، وكذا «يقال: رجل نابئ أي طارئ من حيث لا يُدْرَي» أي من جهة خفية. ويقال: «نبأ عليهم: هجم وطلع» فتفسير النبوء بالهجوم فيه معنى المباغتة وعدم التوقع. ومن الاستعمالات المادية: النَّبْأة: النَّشْز، أي: المرتفع من الأرض، وعبارة التاج: «النبيء: المكان المرتفع الناشز المحدودب» فالأصل في الأرض والمكان هو الاستواء والانبساط، فالنشوز والارتفاع غير متوقع.

واستعمل (النبأ) في (الخبر) قال أبو هلال في الفرق بين النبأ والخبر: «إن النبأ لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه المُخْبَر» (أي: بما شأنه أن لا يعلمه – فهو عِلْم وظهور من حيث لا يُتوقَّع)، والخبر يجوز أن يكون بما يعلمه وبما لا يعلمه». قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَۖ ﴾ [هود: ١٠٠] قال أبو هلال: وكان ﷺ لم يَعرف شيئًا منها» (الفروق ٣٣)، وكل ما جاء في القرآن الكريم من استعمالات هذا الجذر يصدق فيه هذا، أي الإخبار بما شأنه أن يخفى أو لا تتوقع معرفته.

ومن النبأ بهذا المعنى جاء لقب «نبي» فالنبي (صلى الله عَليهم أجمعين) مُنبئ عن الله سبحانه بما شأنه أن يخفى على البشر أو هو منبأ بذلك، ومن نفس ذاك المعنى (النبأ بمعنى الخبر الذي شأنه أن يخفى) أُخذ لفظ النبوءة – بمعنى الخبر عن غيب مستقبلي، وكذلك التنبؤ بمعنى تكلف الإخبار عن غيب مستقبلي أو ادعاء النبوة. فهذه استعمالات فرعية.

(بين) ...

هذا التركيب يعبر – في الأصل – عن امتداد المسافة بين طرفي الشيء أو جانبيه على غير المعتاد. مثل طول شجر «البان»، وهو «شجر يسمو ويطول في

استواء مثل نبات الأَثْـل وورقه هُدْبٌ كوَرَقِ الأَثْـل» (واستواؤه يبرز زيادة طوله وكذلك شكل ورقه هذا)، ومثل **البِين** (بالكسر) «قطعة من الأرض قدر مَدِّ البصر من الطريق»، والرجل يوصف بأنه طويل **بائن** إذا كان مفرطًا في الطول - بَعُد عن قَدّ الرجال الطوال. ومنه قولهم: «بانت يد الناقة عن جنبها»: أي أن أصل اليد عند الجنب مبتعد أكثر من المعتاد لا مجاور فقط. «وبئر بيون: واسعة ما بين الجالين» (أي جانبي حافتيها)، و«قوس بائن: بَعُدَ وَتَرُها عن كَبِـدِها» فوق المعتاد.

ومن بعد المسافة بين الطرفين أو الجانبين استُعمل الجذر في التعبير عن المفارقة والانفصال مثل: أبان **رأسَه** من جسده، وبانت المرأة من زوجها: انفصلت عنه بطلاق، وتباين الصديقان: تهاجرا، وأبان ابنَه (بعطية تسمى البائنة) (فصلها له من ماله **وأفرده** بها)، وأبان جاريته: **زوّجها** (فانتقلت عنه إلى زوجها)، وبان الأحبةُ، أي: بعدوا وفارقوا.

وامتداد المسافة بين طَرَفَي الشيء فوق المعتاد يجعل الشيء أظهر للعين والحس. وكذلك انفصال الشيئين يبرز استقلاليتهما، ويؤكد معنى ظهور كل منهما. ومن هنا استُعمل الجذر في معنى الظهور **تفرعًا** عن المعنى الأصلي يقال: تبيّنَتْ آثار الديار، وبَيَّن الشجرُ: بدا ورَقُه وظَهَر - أولَ ما يَنْبُت، وبان الحق: ظهر، والقرآن فيه تِبيان كل شيء أي: كشفه وإيضاحه، وهو الكتاب المُبِين: الواضح إعجازُه وحقيقته، والمُبِـين أيضًا: الذي أبان طرق الهدى من طرق الضلالة، وأبان الأحكامَ، وأخبارَ ما سلف وما يكون. فالظهور هذا فرع. ومنه استعمل البيان أي التعبير بالقول عما في النفس وإظهاره، ومن هنا قالوا: البيان: الفصاحة واللسن/ الإفصاح مع ذكاء. وبهذا يفسَّر قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن : ٣ ، ٤]. أي: النطق والتعبير عما في الضمير، أي أن البيان هنا اختص بمعنى اللغة.

(قصد):

هذا الجذر يعبر – في الأصل – عن تحدد جرم الشيء فلا يمتد متسيبًا أو منتشرًا[1]. سواء بتماسك أثنائه فلا ينتشر كالقَصِيد وهو «المخ السمين الجاسيء الغليظ المتماسك» (وضده الرَّارُ وهو المخ السائل الذائب الذي يَميع كالماء)، أو بتقصير امتداده كسرًا «كقَصَدَ العودَ والرمحَ: كسره بنصفين حتى يبين، والقِصْدة: الكسرة منه».

ومن ذلك المعنى الأصلي قيل: «رجل مُقَصَّد: ليس بطويل ولا جسيم ولا قصير» فالطول والجسامة امتداد طوليّ وعَرْضيّ وانتشار جرم – وعدم القصر يؤخذ من معنى الاعتدال الآتي). ومنه أيضًا «القَصَدة العنق» لعدم امتدادها عادة، والقصيد: العصا (لقصرها) – ليست في طول العود ولا الرمح)، ومنه أيضًا قولهم: «أَقْصَدَه: قتله **مكانه**، أقصدته الحية، وأقصدتُ الرجل: طعنتُه أو رميته بسهم فلم تخطئ مقاتله» (أوقفت سعيه على الأرض إذ قتلته في مكانه) وقطعت امتداد حياته).

والقصيدة من الشعر هي من ملحظ التحدد وعدم التسيب والانتشار في الأصل، وتحددها يتمثل في التزامها وزنًا واحدًا وقافية واحدة (أي: ليست متشعثة متشعبة الأوزان والقوافي، مع محدودية طولها ووحدة موضوعها فهو تماسك داخلي وعدم انتشار خارجي)[2]. وبالتخصيص صارت اسم جنس، أي

---

(١) في اللسان قال ابن جني: «إن أصل قصد ومواقعها في الكلام الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء: على اعتدال كان ذلك أو جور.. ألا ترى أنك تقصد الجور تارة كما تقصد العدل أخرى، فالاعتزام والتوجه شامل لهما جميعًا» اهـ. وهو كلام غير دقيق؛ لأنه خاص بالفرع الذي ذكرناه هنا أخيرًا، ولا يفسِّر غيره من الاستعمالات.

(٢) في اللسان حوالي صفحة ونصف من التعليل لتسمية القصيدة كذلك، أقربها ما ردها إلى القصد التعمد؛ لأن قائل القصيد جعل ذلك من باله؛ فقصد له قصدًا ولم يحتسِهِ

فرعًا ومنه قالوا: قصّد القصائد.

ومن عدم الانتشار قالوا: «طريق قاصد وقَصْد أي: سهل مستقيم». (الاعوجاج يعطي معنى التسيب والانتشار). وقالوا: «سَفَرٌ قاصد، أي: سهل قريب، والقصد: الوسط بين الطرفين، وهو في النفقة ما بين الإسراف والتقتير، وفي المشي أن يمشي مستوي السرعة والهيئة. والاقتصاد في الأمر: الاستقامة (الاعتدال بلا إفراط ولا تفريط). وقد صار هذا فرعًا أيضًا.

ومن التحدد في الأصل: «**القَصْد**: الاعتماد **والأَمّ**» أي: الاتجاه نحو الشيء خاصة دون الحيد عنه: إما بإتيانه حِسًّا، أو بتصويب القلب إليه. وقد صار القصد بمعنى **تعمُّد** الشيء بالقلب والعزم، وقَصْد الرجل أو المكان - بمعنى إتيانه - فرعين.

(خبط):

هذا الجذر يعبر عن الصدم الشديد للشيء. فالخَبْط: ضرب البعير الأرض بخف يده، والخبوط من الخيل: الذي يخبط بيديه. والخَبِيط: الحوض الذي خبطته الإبل (أي عند شربها وتزاحمها عليه) فهدمته. والخَبْط: الوطء الشديد. وخَبَط القوم بسيفه: جلدهم (أي ضربهم).

ومن ذلك الأصل قالوا: «خَبْطَ عَشْواءِ الليل»، وهي الناقة التي في بصرها ضعف، فهي تخبط إذا مشت «لا تتوقّى شيئًا»، وأساس ذلك أن الخبط المفسَّر أولاً يقع من البعير لغير سبب، وإنما هو عيب فيه. ولما كان البعير عادة يتوقّى وطء الوعثاء (الرمل المتراكم الرخو) فقد عرفنا من ذلك أن البعير لا يضع خُفَّه إلا وهو على ثقة بصلاح موطئه، والناقة الضعيفة البصر لا تستطيع تمييز

حَسَنيًا على ما خطر بباله وجرى على لسانه، بل روّى فيه خاطره واجتهد في تجويده فلم يقتضبه اقتضابًا فهو فعيل من القصد: الأم». وما قلناه هو الصحيح؛ لأنه خاص وواقع وقريب.

موطئها؛ فتطأ كيفما كانت الأرض أمامها، وفي هذا جزف وكثرة عثار فعبروا عن ذلك السير العشوائي بـ «الخبْط» الذي يقع من البعير لغير حكمة، أي لغير وجه صحيح، ثم قالوا: **خَبَطَ** الليلَ: أي سار فيه على غير هدى، وقالوا: «هو يخبط في عمياء: إذا ركب أمرًا بجهالة» بالغوا فتجاوزوا العشا، وكأنهم قصدوا بالعمياء الليلة المظلمة).

ونظرًا إلى أن هذه المعاني مرتبة على الاستعمال الثاني – وهو السير على غير تمييز لمواطئ القدمين، ومنه إلى عدم معرفة الإنسان الطريق، ثم إلى الجهل في إتيان الأمر، وهي محتفظة مع ذلك بملمح الجفاء أو الغلظ الذي هو في الاستعمال الأصلي شدة الصدم = فإن ذلك يُعَدّ فرعًا؛ برغم أن جنس هذه المعاني قريب من جنس المعنى الثاني.

ومن الأصل الأول قالوا: «خَبَطَ الشجرة/ **العِضاه**/ بالعصا: «شدها (أي شد غصنًا منها) ثم ضربها بالعصا ونَفَضَ ورقها منها ليعلفها **الإبلَ** والدواب» وذلك الورق الساقط يُسمَّى الخَبَطَ.

ثم نظروا إلى أن هذا الخَبْطَ وسيلة لتحصيل عَلَفٍ (قوت) للإبل والدواب، فاستعملوا الخَبْطَ في طلب المعروف (القوت) من الإنسان «خبط فلانًا واختبطه: سأله (أي طلب معروفه) بلا وسيلة ولا قرابة ولا معرفة» (سابقة بينهما) – أي: أنه احتفظ في هذا الاستعمال بقيد عدم الحكمة أو السبب المسوغ لخبط البعير الأرض بخُفّه.

ثم قالوا: «خَبطَه: أعطاه من غير معرفة بينهما» كأن أصل هذا الاستعمال خبط له.

ثم قالوا: «الخِبْطَة (بالكسر): الماء القليل يبقى في الحوض، واللبن القليل يبقى في السِّقاء، وما بقي في الوعاء من طعام وغيره» وكأن أصل ذلك أنه قَدْر ما يُخْتَبَط من الشجرة في ضَرْبة واحدة – وفيه معنى القِلّة.

ثم قالوا كذلك «الخِبْطة: القطعة من البيوت والناس، يقال: أتونا خِبْطة خِبْطة أي قطعة قطعة» (قلة أيضًا).

وأخيرًا قالوا: «كان ذلك بعدَ خِبْطة من الليل وحِذْفَة وخِذْمة أي قطعة» (قلة كذلك).

فكل ما في هذه الفقرة تفرع اشتقاقي عن المعنى الأصلي وهو الصدم الشديد والثاني المقيد منه. فقد وقع تحول من الصدم لإسقاط الورق للإبل لتأكله، إلى طلب **فَضْل** الناس (أصلاً: ما يؤكل)، ثم من الفضل إلى الفَضْلة أعني البقية من الماء واللبن إلخ (وهي قليلة بالنسبة لأصلها)، ثم من القلة في الفضلة إلى القطعة المادية من البيوت والناس (قليلة ولكن ليست فضلة)، ثم إلى قطعة معنوية (زمن). ولم يعد الصدم يذكر في طلب فضل الناس وإن ذكر خبط الشجر. أما البقية والقطعة فلا يذكّران بالصدم ولا بخبط الشجر.

(لهم) ...

هذا الجذر تدور استعمالاته على معنى ابتلاع الطعام الكثير أو الشراب الكثير بمرة أي بقوة وبسهولة، وقيد الكثرة يؤخذ من قولهم: «رجل لَهِم: أكول (تلحظ المبالغة) والمِلْهَم: الكثير الأكل، والتهم ما في الضرع: استوفاه، وجمل لِهْمِيم: عظيم الجوف»، وقيد القوة والسهولة يتمثل في قولهم: «جيش لُهام: يلتهم كل شيء ويَغْتَمِر من دخل فيه أي يُغَيِّبه ويَسْتَغْرقه». وواضح أن المقدمة اللازمة لهذا الابتلاع بقيوده المذكورة هي الالتقام بقوة أيضًا.

ثم قالوا: «أم اللُّهَيْم: كنية الموت؛ لأنه يلتهم كل أحد»، وكذلك الحمى؛ لأنها تؤدي إليه، والداهية لأن اجتياحَها مَن تَدْهَاه كالبلع بقيوده.

ومن ذلك استعملوا الجذر في استغراق الشيء فقالوا: «اللِّهَمّ من الرجال: الرَّغيب الرأي الكافي العظيم» – وهذا كما يوصف من يبدي رأيًا راشدًا في مسالة ما بأنه «استوعبها». و«فرس لِهَمّ: جواد سابق يجري أمام الخيل، لالتهامه

الأرض» كما يقال: السيارة تنهب الأرض.

ولمعنى الكثرة في الأصل قالوا: ناقة لُهْمُوم: غزيرة اللبن (تحلب ما يملأ البطون من كثرته)، وكذا «رجل لِهَمّ: كثير العطاء».

ومن المعنى المحوري تفرع معنى شهير هو «الإلهام»: «أن يلقي الله في نفس الإنسان أمرًا يبعثه على الفعل أو الترك، وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده» يقال: «ألهمه الله خيرًا: لقنه إياه. واستلهم هو الله الخير والرَّشَدَ: سأله أن يلهمه إياه».

وإنما اعتددنا ذلك فرعًا مع أنه يكاد يكون من نوع الإلقام، لكثرة القيود الفارقة بينه وبين الأصل – مع عظيم شهرة هذا الفرع، ذلك أن أصل ما يُلتهم مادةٌ حسية طعام أو شراب/ من المواد البشرية المتاحة/ بكم كبير/ تبتلع/ في البطن/ بمَرّة أي بقوة وسهولة، في حين أن الأشياء الملهَمة معانٍ/ صادرةٌ عن الله عز وجل / مقيّدة بالخيرية/ مطلَقةٌ عن الكثرة والقِلّة/ تُلْقى/ في القلب/ بلطف وخفة.

الالتهام	الإلهام
١ – مادة للأكل والشرب	معان
٢ – متاحة للبشر	من عند الله خاصة تفضلاً على من شاء.
٣ – مطلقة النوع	مقيدة بالخيرية.
٤ – مقيدة بالكثرة	مطلَقة عن الكثرة والقلة.
٥ – تُبتلع بالإرادة	تُلقى دون إرادة.
٦ – إلى البطن	إلى القلب/ الرُّوع/ النفْس
٧ – بقوة وسهولة حسيين	بلطف وخفاء (مقابلين للسهولة) لا يعرف كنههما

فلكثرة القيود الفارقة هكذا كان الإلهام معنى متفرعًا عن الأصل.

(جبر):

هذا الجذر يرجع معناه إلى احتواء الشيء النامي على حيوية حادّة وقوة مُتزَايدة في باطنه تُبدل من وَهْيه شِدَّة وعِظمًا، كالجبّار من النخل «وهو ما عظمُ وطال وفات يد المتناول. نخلة جبّارة: عظيمة سمينة/ فتية قد بلغت غاية الطول وحملت» (ويلحظ أن هذا الوصف هو للنخل في تتبع نشأتها ونموها، فتتصف بهذا بعد أن نبتت واهية غضة ضعيفة)، ومن ذلك **جُبور** العظم الكسير وانجباره، وهو التئامه وتماسكه واشتداده بعد الكسر حتى يعود كما كان قبل الكسر أو أصلب وأشد. فهذا لا يكون إلا من قوة وحيوية باطنية عظيمة.

ومن شواهد هذه الحيوية الباطنية الحادّة (أي البالغة القوة) قولهم: «**تجبّر** النبت والشجر: اخْضَرَّ وأورق وظهرت فيه المَشْرة (كأغصان دقيقة فيها أوراق) وهو يابس» (أي بعد ما يبس)، و«تجبر النبت: نَبَتَ بعدَ الأكل» (أي نبتت أوراقه بعدما أُكِلت)/ نبت في يابسه الرُّطْبُ (أعواد خضراء فيها أوراق تُرْعَى). ومن هذا المعنى قالوا عن المريض: يومًا تراه متجبرًا ويومًا ميئوسًا منه، وجبر الرجل: أغناه بعد فقر، وتجبر: إذا عاد إليه من ماله بعض ما ذهب. وجبر الله مصيبة فلان: رد عليه ما ذهب منه أو عوضه عنه. وجبر الفقير واليتيم».

ومن تلك الحيوية الباطنية الحادة قالوا: «قلب جبّار: لا يقبل موعظة/ لا تدخله الرحمة» (الرحمة رقة ولين وإسماح لا حِدّة) ورجل **جَبّار**: عاتٍ متكبر/ عاتٍ متمرد/ يقتل على الغضب/ قَتَّال في غير حق»؛ لأن حدّة الحيوية الباطنية وتزايد القوة تُطغِي وتُعمِي عن حقوق الآخرين وحاجاتهم.

وهذا المعنى الأخير مع حدة الحيوية وتزايد القوة في الأصل يؤدي إلى استعمال الجبر في معنى القهر والإكراه، فإن من يَعمى عن حقوق الآخرين وحاجاتهم لا يبقى أمامه إلا ما يراه هو، ومع قسوة القلب وتوافر القوة يقهر ويُكرِه على ما يريد هو، يقال: «جَبَره السلطان وأجبره، وأجبر القاضي الرجلَ

على الحكم: إذا أكرهه عليه. فالرجل مُجْبَر». ولكثرة الوسائط والبعد نسبيًا بين هذا المعنى والمعنى الأصلي للجذر، مع اشتهار معنى القهر والإكراه هذا – **عُدّ** فرعًا.

وهنا فرع آخر قالوا: «حرب جُبَار: لا قَوَدَ فيها ولا دِيَةَ، والجُبَار من الدم: الهَدَر. وفي الحديث: المعدِن جُبَار، والبِئرُ جُبَار، والعَجْماء جُبار، أي: إذا انهار المعدن (= المنجم) على حافره فقتله فدمه هَدَر (لأنه يعلم المخاطرة ولابد أنها كانت في حسبانه عند تقديره أجر نفسه)[1]. والبئر العاديّة (القديمة التي لا يُعلم حافرها) لا دية لمن سقط فيها، والبهيمة العجماء إذا انفلتت فأصابت في انفلاتها إنسانًا أو شيئًا **فجَرْحُها هَدَر**.

وهذا الفرع مأخوذ مما في الأصل من وجود قوة باطنية تُبدل الوهي شدةً من تلقاء نفسها – فكأن معنى الجُبَار أنه أمر قَدَرِيّ وعوضه أو دواؤه تلقائي فيه لا يطالب به أحد آخر. وهذا الأخذ وإن كان غريبًا فهو متأت وسائغ يقع مثله كثيرًا، لكن لغرابة علاقته بالأصل، واشتهاره مع ذلك فإنه يعد فرعًا.

(علل) :

هذا الجذر يعبر في الأصل عن زيادة تراكمية في الرخاوة، ونعني بالرخاوة: ما كان بمائع: ماء أو لبن إلخ، وبالتراكمية: أنها زيادة بتكرار الشيء مرة بعد أخرى، وذلك أخذًا من تسميتهم شُرْب الإبل للمرة الثانية – حين يُورِدونها الماء – عَلَلاً. ويسمون الشَّرْبة الأولى نَـهَلاً وقد علّت الإبل: شربت الشربة الثانية. وعلّه: سقاه سقية ثانية.

وكذا قالوا: «**اليَعْلول**: المطر بعد المطر ، والغدير الأبيض المطرد». وجعلوا

---

(١) ما بين هذين القوسين اجتهاد للتوجيه.

الاطراد بمعنى الامتداد – تراكمًا – كالتكرار وقد استعملوا ذلك في تكرار الإرضاع

«فترضعه دِرّة أو عِلاَلاً»

وفي تكرار شرب الخمر

«كأنه مُنْهَل بالراح معلول».

ووصفوا المطر بعد المطر، والصبغ المكرر، والسحاب المطرد .. بأنه «يَعْلول».

ولأصالة معنى التكرار الذي هو صورة للتراكم في المعنى الأصلي استعملوه في الجَنْي: «التعليل جَنْي الثمرة مرة بعد أخرى، وفي العطاء، كما في قول عليّ «مِنْ جَزيل عَطائك المعلول» يريد أن عطاء الله مضاعف يَعُل به عباده مرة بعد أخرى».

وفي تكرار التحية كما في قوله: «قفى تخبرينا أو تعلى تحية لنا ..» عنى أو تردى تحية لنا كأن التحية لما كانت ردًا صارت كأنها مكررة.

وفي تكرار نزول المعاني كقوله:

«وأنْ أعَلَّ الرَّغْمَ عَلاً عَلاًّ»

جعله بمنزلة الشراب كما يقال: جرعته الذل.

وفي تكرار التزوج فسميت الضُّرَّة عَلَّة. فالرجل بالأولى ناهل وبالثانية عالّ، وتأويل المتقدمين عكس ذلك عدوا الأولى ناهلاً والثانية عَالَّة. أي أنهم نظروا إلى الزوجة الثانية كأنها تكرار.

ومن ذلك الأصل اشتقوا فروعًا:

أ – فمن «زيادة الرخاوة» التي في المعنى الأصلي عبروا عن المرض بالعلة؛ لأن المرض رخاوة في البدن أي ضعف وخور (كما أخذ التعبير عن الصحة التي هي ضد المرض مما معناه الشدة والجفاف «صَحْصَاح الطريق: ما اشتد منه ولم يسهل ولم يوطأ، وأرض صَحْصَح: جرداء مستوية ذات حصى صغار/ ليس بها

شيء ولا شجر ولا قرار للماء». فقالوا: عَلّ فلان، واعْتَلّ أي مَرِض، فهو عليل، وقد **أعلّه** الله.

«وسميت حروف العلة (وهي) الألف والواو والياء للينها (وضعفها)» إذ يتحول بعضها إلى بعض، مما يعبر عن عدم صلابتها، فهذا من العلة المرض أو من الرخاوة في الأصل.

ب - الفرع الثاني محوره معنى «قلة كَمّ الشيء أو قلة شأنه» وهو يؤخذ من أن المرة الثانية من الشيء المكرر الذي يُتمتَّع أو يتزود به تكون أقل كمًّا وشأنًا بالنسبة للمرة الأولى، كما أن ذلك المعنى قد يؤخذ من العُلالة التي هي بقية الشيء - وما دامت بقية فلابد أنها من شيء يَتَجزأ، أُخذ أكثره وبقيت هي قليلة، وكأن ذلك الأكثر - عُلَّ منه، أي أُخذ منه مرة بعد أخرى فالبقية عُلالة، كعلالة اللبن (بعد ما شُرِب أو حُلِب)، وعُلالة اللحم (بعد ما أُكل)، وعُلالة جَرْي الفرس (بقيته بعد ما بذل من قوة في جريه السابق) «وعُلاَلَة الشيخ بقية قُوّته» - أي أن معنى قلة كم الشيء أو قلة شأنه لها مأخذان.

ومن ذلك المعنى الفرعي قالوا: علّلت المرأةُ صبيها بشيء من المرق ونحوه ليَجزأ به عن اللبن، وعلّله بطعام وحديث ونحوهما: شغله بهما، وقد **استُعمل** لما يُتعلَّل به: **عُلالة** (أيضًا): «عُلالة الشاة: ما يتعلل به شيئًا بعد شيء. والعُلالة ما تعللت به أي لهوت. وقالوا: تَعَاللْتُ الناقة: استخرجتُ ما عندها من السير (صيغة تفاعل هنا للطلب أي طلب البقية) وتعلة «التمر تَعِلّة الصبي»، **وعَلُول** «العلول ما يعلل به المريض الخفيف»، ومما لحظ فيه قلة الشأن: علله بحديث: شَغَله، وتعلّل بالأمر واعتل: تشاغل، وهو يعلل نفسه بتعلة، وقد تعلل بالشيء: تلهى به وتجزأ.

ج - وأما «عَلّ»: حرف الترجي فهو طمع يؤخذ من معنى الازدياد في الأصل.

د - أما العِلّة بمعنى السبب الذي يدعو إلى تصرف أو أمر ما فهي بمعنى الاستزادة الذي يؤخذ من الأصل، وكأنها جاءت على صيغة **فِعْلة**؛ لأن العلة بيان لوجه الاستزادة أي (هيئة) الاحتياج للشيء أو التصرف طلبًا لهما. فهي فرع عن الأصل. وهذا أقرب مما جاء في اللسان «العلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانيًا منعه عن شغله الأول»؛ لأن تفسير اللسان هذا يقصر العلة على ما يعوق ويشغل عن شيء آخر أخذًا من التكرار في المعنى الأصلي، ولو جعلها في معنى العائق هذا **مأخوذةً** من العلة: المرض لكان وجهًا، فإن **قَصْرها** على العائق يجعل المعنى الجاري لها - وهو مطلق السبب - تطورًا بالتعميم عن ذلك المعنى.

(قدر) :

هذا الجذر يدور معناه الأصلي على تحدد حجم الشيء وكمه وأنه غير منتشر ولا متسيب. ولذا قيل: «**قَدْر** كل شيء ومقداره: مبلغه/ مقياسه، والمقدار أيضًا هو الهنداز» أي الحد[1].

ومن حسيِّ هذا المعنى الأصلي: القِدْر: تلك التي يطبخ فيها؛ فهي تحدد ما يطبخ فيها من لحم بقدر سعتها، وهي مع ذلك تضمه وتحوطه ولا يتسيب ولا ينتشر، كما يتسيب اللحم وينتشر دسمه ومرقه إذا شوي على النار مباشرة.

ومن ذلك الأصل عُبّر بالجذر عن التحديد والمحدودية.

فمن التحديد: **قَدَرْت** عليه الثوب فانقدر أي جاء على المقدار. ومن هذا

---

(١) في تاج العروس (هندز: الهنداز: الحد. فارسي معرب، وأصله أندازة (بالفتح) يقال: أعطاه بلا حساب ولا هنداز. وفي المستدرك من هذا التركيب: «الهندازة: اسم للذراع الذي تذرع به الثياب ونحوها أعجمي معرب} اهـ. وواضح أن الهنداز بمعنى الحد هو من الهندازة بمعنى ذراع القيس.

قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

ومن هذا جاء مصطلح «القَدَر» الذي هو قرين القضاء وفُسِّر معجميًا بأنه «القضاء الموفق. يقال: قدّر الإله كذا تقديرًا/ هو ما يقدره الله عز وجل من القضاء ويحكم به من الأمور». وخلاصة معناه في ضوء الأصل والتفسيرين أن القَدَر هو)ما يحدده الله بشأن كل أمر (:وليدٌ بدنهُ كذا ورزقُه كذا وعمرُه كذا وحاله كذا) وواضح أن هذا فيه معنى الحكم أيضًا[1]. والله أعلم.

ومن تحديد الشيء بمعنى معرفة حدِّه جاء معنى وضع حدٍّ له، بمعنى السيطرة على الشيء، والتحكم فيه، والتمكن منه، بحيث يكون طوع ما تريد. وهذا هو معنى القُدْرة الأشهر كما نقول الآن: حجّمه ووضع حدًا لعدوانِه أو تجاوزِه. وقد فسروا «قدر عليه» بـ «ملكه»[2].

والمحدودية من المعنى الأصلي كون الشيء غير منتشر بالنسبة لجنسه وتتمثل في القَدَرة: القارورة الصغيرة، والقَدَر: قِصَر الرقبة (بالتحريك فيهما)، ورجل

---

(١) أ – في اللسان عن التهذيب أن «التقدير على وجوه: أحدها التروية والتفكير في تسوية أمر وتهيئته، والثاني تقديره بعلامات يقطعه عليها، والثالث أن تنوي أمرًا بعقدك كما تقول: قدرت أمر كذا وكذا. أي نويته وعقدت عليه» اهـ. فالقَدَر هو مجموع المعنيين الأول والثاني، وهما متكاملان، لكن مع تنزيه الله عز وجل عن التروية والتفكير ووضع العلامات.

ب – في المفردات أن تقدير الله الأشياء يكون بوجهين: إعطاء القدرة، وأن يجعلها على مقدار مخصوص ووجه مخصوص حسبما اقتضت الحكمة، وفي التعريفات ما خلاصته أن له معنيين: تحديد زمان الشيء وسببه، وخروج الممكنات إلى الوجود واحدًا بعد واحد في ما لا يزال مطابقًا للقضاء الأزلي.

(٢) المفردات أن القدرة هيئة بها يتمكن الإنسان من فعل شيء ما.

أقْدَر الرقبة قصيرها. ورجل أقْدر ومقتدِر الخلق: رَبْعة/ ليس بالطويل ولا القصير، وكذا الوَعِل والظبْي. والمقتدِر: الوسط من كل شيء. والقَدْر من الرحال والسروج ونحوها: الوسط.

ومن هذه المحدودية تفرع معنى التضييق في الرزق؛ لأن السعة في أصلها تتمثل في عدم وجود حد يعوق أو يوقف الانبساط المطلوب، واستعمل القَدْر في تضييق الرزق ﴿فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ﴾ [الفجر: ١٦]؛ لأن المطلوب فيه لا يقف عند حد، ولذا كان ضده «بغير حساب».

أما قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ [الأنبياء : ٨٧] فمعناه: أن لن نحجر عليه ونحدَّ سلوكَه بذهابه مغاضِبًا قومَه بسبب رفضهم رسالة الله؛ وبالتالي لن يغضب الله فيحاسبه، فأقرب ما قيل في تفسيره هو: أن لن نضيق عليه - لكن بالمعنى الذي ذكرناه، وهو من التحديد - ولن نحاسبه.

(قنع) :

هذا الجذر يعبر عن التهيؤ (للتلقي) من أعلى. وذلك أخذًا من الاستعمالات الحسية الآتية:

أ - «أقنع حَلْقَه وفمه: رفعه لاستيفاء ما يشربه من لبن أو ماء أو غيرهما».

«الإقناع: أن تضع الناقة عُثْنونها في الماء وترفع من رأسها قليلاً إلى الماء لتجتذبه اجتذابًا. قال: يصف الناقة:

تُقْنِع للجدول منها جدولا

شبَّه حَلْقها وفاها بالجدول تستقبل به جدولاً إذا شربت».

ب - «الرجل يُقنع الإناء للماء الذي يسيل من شِعْب، أقنعت الإناء في النهر: استقبلت به جِرْيته أو أَمَلْته لتصب ماء فيه». ومن هذا الباب: «قَنَعَت الإبل والغنم: مالت لمأواها». (كما نعبر عن الرواح أو العَوْد بالنزول فهذا نزول من أعلى إلى مَقَرٍّ مهيأ). وقريب من هذا: «القِناع والقِنْع (بالكسر): الطبق من

عُسُب النخل يوضع فيه الرُّطَب/ الفاكهة/ الطعام» (كأن الأصل جَنْيُ الرطب والفاكهة (من أعلى) الشجر لتوضع في هذا الطبق).

ج - «القِنْع (بالكسر) : خَفْضٌ من الأرض له حواجب يَحتَقِن فيه الماء ويُعْشِب» (الحواجب تعني أنه يستقبل ماء أعلى من عمقه العادي).

د - ومن ذلك «أقنع بيديه في القنوت: مدهما/ رفعهما - واسترحم ربه مستقبلاً ببطونهما وجهه ليدعو» فهذا تهيؤ لتلقي فضل الله سبحانه. وكذلك «أقنع فلان الصبيَّ فقبّله، وذلك إذا وضع إحدى يديه على فأس قفاه، وجعل الأخرى تحت ذقنه، وأماله إليه فقبّله» (هيأه لتلَقِّي القُبْلة من أعلى) ومن باب الإمالة إلى أعلى هذا قولهم: «قَنَع الديك: رَدَّ بُرائِلَه (= ريشه المحيط برقبته) إلى رأسه».

هـ - ومن ذلك «القِناع والمِقْنَعة: ما تتقنع به المرأة من ثوب تغطّي رأسها ومحاسنها» (والمقصود بمحاسنها عنقها وجيبها أعلى صدرها) فهذا تهيؤ من أعلى لملاقاة الناس والظهور بينهم.

و - ومن ذلك: «أقنع رأسه وعنقه: رفع بصره وشَخَصَ ببصره نحو الشيء لا يصرفه عنه/ رفع رأسه ينظر في ذل وخشوع/ رفع بصره ووجهه إلى ما حيال رأسه من السماء» فهذا توقع لأمر من أعلى. ومنه ما في الآية الكريمة ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣] ومن هذا: «القُنْعة: الكوّة في الحائط» (يرفع إليها الرأس والبصر) والقُنْع: الشَّبُّور (: البوق - يرفع به الرأس والصوت).

ز - ومن ذلك الأصل «قَنَعَةُ الجبلِ والسَّنَامِ: أعلاهما» (كالغطاء من أعلى) ومن هذا الباب «قِنَاع القلب: غشاؤه، وتقنع في السلاح: دخل. مُقَنَّعٌ: عليه بيضة ومغفر» (غطاء للأعلى) قَنّعه الشيبُ خِمارَه (كذلك). قناع الحياء (مجاز) «قَنِّعْ كاتبك سوطًا» (غشيان من أعلى).

وليس في استعمالات هذا الجذر ما يخرج عما ذكرنا:

وقد تفرع من ذلك المعنى المحوري معنيان:

أ - السؤال وما إليه؛ لأنه طلبُ تلقٍّ من (يد عليا) «قنَع (ب منع): سأل/ ذَلّ للسؤال. قال تعالى: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦].

ومن هذا الباب قولهم: «قنَع إلى فلان: خضع له والتزق به وانقطع إليه. القانع: الرجل يكون مع الرجل يطلب فضله».

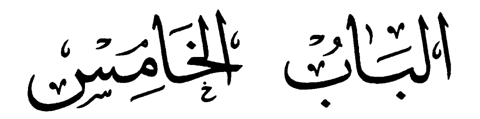
وتفرع من هذا الفرع لفظ: «القانع لخادم القوم وأجيرهم وتابعهم».

ب - الرضا (قنِع بمعنى رضي). ومأتى ذلك أن قنِع هنا على صيغة فَعِلَ، وهذه الصيغة تستعمل لمعنى المطاوعة. فكأن هذا المعنى هنا هو مطاوع قنَع التي بمعنى سأل فكأنه سأل فأعطِي فرَضِي. أو مأتاه من المعنى المحوري باعتداده معنى ساريًا في استعمالات الجذر، وذلك بمعونة الصيغة أيضًا فكأنه تَلَقَّى ما يريد من أعلى (لا أنه تهيأ للتلقي فقط)؛ فرَضِي.

وتفرع من قنِع - بمعنى رضي - كلمة مَقْنع صفة «رجل مَقْنَعٌ: يُقْنَع ويُرضَى به، في العلم وغيره» «كان المقانع من أصحاب محمد ﷺ يقولون كذا».

ومن هذا الباب «شاهدٌ مَقْنع» أي رِضًا يُقْنع به، ورجل قُنْعانِيّ ومَقْنع: يُقنع به ويُرضَى برأيه وقضائه. «وفلان قُنْعان لنا من فلان، أي: بدل منه يكون ذلك في الدم وغيره».

ومن معنى الرضا جاء الاستعمال الشائع: أقنعه بالرأي وبالأمر أي جعله يقبله ويرضى به.



الظواهر المقحمة على الاشتقاق

الفصل الأول

(نقد إقحام ما عدا التقاليب)

أول ما نقوله هنا هو أن التمييز في الدراسة بين الظواهر المختلفة بدهية لا ينبغي أن تغفل في أية دراسة علمية. لقد نبه الأئمة العرب – منذ قرابة سبعة قرون[1] – على أن تَمَيُّزَ مسائلِ علم ما عن مسائل علم آخر هي أحد مقومات وجود كل من العِلْمين، وهي مسوغ وجود كل منهما. وبالمثل نقول: إن استيفاء دراسةٍ ما الطابَعَ العلمي يتطلب عدم خلط مسألة بمسألة أخرى، ما دامت لكلتا المسألتين حقيقتُها المختلفة عن حقيقة المسألة الأخرى. وهذا (الخلط) هو الذي ارتكبه (كل) الذين نسبوا إلى مجال الاشتقاق ما ليس منه، وما لا ينطبق عليه تعريفُه بحال.

أ – فالقلب أو النقل المكاني يكون بوقوع تغيير في بعض حروف الكلمة

---

(١) جاء في شرح القطب الرازي (ت ٧٦٦ هـ) للرسالة الشمسية التي ألفها القزويني الكاتبي (ت ٤٩٣ هـ) ص ٦ قول القطب: «إن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات» وعلق على ذلك الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) بقوله: «وذلك لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الأشياء ومعرفة أحكامها، فإذا كانت طائفة من الأحوال والأحكام متعلقة بشيء واحد أو بأشياء متناسبة، وطائفة أخرى منها متعلقة بشيء آخر أو أشياء متناسبة أخرى، كانت كل واحدة منهما عِلْمًا برأسها ممتازة عن صاحبتها، ولو كانتا متعلقتين بشيء واحد أو أشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علمًا واحدًا، ولم يستحسنوا عد كل واحدة منهما علمًا على حدة» وقد ذكر معنى هذا في كشف الظنون (١/ آخر ص ٦ وأول ص ٧) كما ذكر النقطة نفسها الفاروقي التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ١٠). وما ينطبق على تمايز العلوم ينطبق على تمايز المسائل؛ لأنها جذور العلوم.

بالتقديم والتأخير، كقولهم في جذب: جبذ، وفي ما أطيبه: ما أيطبه، وفي صاعقة: صاقعة .. إلخ[1].

وأهم ما ينبغي الالتفات إليه في القلب أن الكلمة وقلبها:

١ – كلمة واحدة في الحقيقة.

٢ – على صيغة واحدة.

٣ – ولها معنى واحد.

٤ – تُنطق أو تؤدي بطريقتين من حيث تغيير ترتيب حروفها فيها.

٥ – أنه يتم في حدود الوارد عن العرب – أي ليس لنا نحن أن نوقع القلب في كلمة لم توقعه العرب فيها. فالقلب سماعي يُقصَر القول به على ما ورد عن العرب، وعلى ما يثبته البحث العلمي.

وإذا نظر إلى القلب على أنه توليد كلمة جديدة، فالحقيقة أنه أولاً تولُّد لا توليد ؛ لأن العربي يقع منه القلب تلقائيًا فينطق الكلمة مقدمًا حرفًا من حروفها على آخر نطقًا عفويًا غير مقصود. ثم إنه مع ذلك تولُّد شكلي؛ لأن الكلمة (الجديدة) ليست ذات معنى جديد، ولا قالب جديد، في حين أن الاشتقاق يقع عمدًا مقصودًا لإنشاء كلمة تضيف معنى جديدًا، أو قالبًا جديدًا لمعنى.

فالاشتقاق يخالف القلب في أنه – أعني الاشتقاق – :

١) كلمتان.

٢) على صيغتين مختلفتين أصلاً – ويمكن أن تكون الكلمتان على صيغة واحدة في الاشتقاق التطوري.

٣) والمعنى مختلف ولو في معنى الصيغة فحسب، لكن لا يمكن أن يكون متفقًا تمامًا.

٤) بترتيب حروف واحدة.

---

(١) انظر مثلاً – المزهر (١/ ٤٧٦).

٥) ما زال يجري إلى الآن: كشفًا لعلاقته – وهذا واقع لا جدال فيه، واستحداثًا لألفاظ به – وهذا هو ما ينبغي أن يكون.

فالاختلاف تام، ولا وجه للشبه إلا ما ظنه (الخالطون) كذلك، وهو تولُّد كلمة عن كلمة، والحقيقة أن هذا التولد فيه فرق أيضًا: فالتولد في القلب كأنه يتم تلقائيًا لتخفيف النطق فحسب، ولا يضيف كلمة جديدة، ولا معنى جديدًا، ثم إنه ليس من صنعنا، وإنما العرب هم الذين نطقوا الكلمة على أصلها، وهم الذين نطقوها مقلوبة أيضًا – في حين أن الاشتقاق جهد مقصود يولِّد كلمة جديدة مستقلة ذات صيغة ومعنى خاصين بها .. إلخ، فكيف يدخل القلب ضمن مفهوم الاشتقاق؟.

وقد أضاف الذين أدخلوا القلب المكاني ضمن مفهوم الاشتقاق خلطًا آخر، هو تسويتهم بين القلب وتقاليب التركيب التي سماها ابن جني الاشتقاق الكبير أو الأكبر، مع أن الفرق بينهما شاسع. فالكلمة المقلوبة هي وأصلها المقلوبة عنه كلمة واحدة، لكن حَصَلَ أن العرب نطقوها كذلك تلقائيًا تخففًا، أما التقاليب فكل منها رأس تركيب مستقل، ولكل منها معناه واستعمالاته التي تبلغ العشرات، ولم يحدث أن نطقت العرب واحدًا منها قاصدة الآخر. فإدخال التقاليب ضمن الاشتقاق خطأ مركب.

ب – والإبدال إقامة حرف مقام حرف في الكلمة (يقاربه مخرجًا وصفة أو مخرجًا فقط) كقولهم: مَدَحَه ومَدَهَه، وفرس رِفَلّ ورِفَنّ، والأَيْمُ والأَيْنُ: الحية، ومَرَثَ الخبز في الماء ومَرَدَه، وهَرَتَ الثوبَ وهَرَدَه: إذا خرقه[1]. والإبدال تتحقق فيما بينه وبين الاشتقاق الفروقُ التي ذكرناها في القلب؛ ففيه أن المبدل والمبدل منه:

١ – كلمة واحدة.

---

(١) المزهر (١/ ٤٦٠).

٢ – بصيغة واحدة.

٣ – بمعنى واحد.

٤ – تنطق أو تؤدي بطريقتين من حيث إقامة حرف مقام آخر في الكلمة.

٥ – ويقتصر فيه على الوارد عن العرب؛ فليس لنا أن نُبْدل حرفًا من حرف في أية كلمة ما دام ذلك لم يرد عن أصحاب الحق في التشريع اللغوي، وهم العرب الفصحاء. والاشتقاق يخالف الإبدال في ذلك كله – على ما تبين في كل هذا الكتاب، وعلى ما أوجزناه في الكلام عن القلب، والقول عن الشبه في توليد كلمة جديدة هو ذات ما قلناه عن ذلك في القلب تمامًا.

ج – والتصاقب الذي أدخله الخالطون الغالطون ضمن مفهوم الاشتقاق، وسَوَّوْا بينه وبين الإبدال في هذا، وسمَّوْهُما معًا الاشتقاق الأكبر، هو شيء مختلف عن الإبدال وعن الاشتقاق معًا. فالتصاقب هو كون اللفظين متقاربين في حروفهما الأصلية لتقاربهما في المعنى، مثل: خَضَمَ وقَضَمَ: الخَضْمُ يعبَّر به عن أكل الشيء الرطب كالبطيخ والقثاء وأكثر الفواكه، والقضم يعبَّر به عن أكل الشيء اليابس كقضم الدابَّةِ الشعيرَ وقضم الإنسان الخبز اليابس وطحنه الحلوى الصلبة بأسنانه وهكذا فالمعنيان متقاربان؛ لأن كلاً منهما تعبير عن عملية الأكل مع فرق بين العملية في هذا وفي ذاك، والكلمتان متقاربتان في أصواتهما أي حروفهما الأصلية؛ لأن فيهما حرفين متماثلين يقع كل منهما في نفس ترتيب صاحبه في الكلمة الأخرى (عين الكلمة أو لامها) والحرف الثالث الواقع فاء الكلمة في كل منهما يجانس صاحبه؛ لأن القاف والخاء تخرجان من أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الرخو أو اللهاة[1]. وكذلك: جَلَف وجَرَف معنياهما متقاربان يعبران عن قطع جزء كبير من شيء، وبينهما فرق يسير هو

---

(١) هذا ما تقضي به التجربة، وقد سبق إليه بعض أئمتنا المتقدمين. ينظر «أصوات اللغة العربية – دراسة نظرية وتطبيقية» د. محمد حسن حسن جبل ١٤٩ – ١٦٢.

أن الجرف يعبر عن أن الجزء المقتطع متسيب، والجَلْف يعبر عن أن الجزء المقتطع متماسك. وهما متقاربان في اللفظ؛ فالفاء واللام في كل منهما تماثل نظيرها، والعين في أحدهما راء وفي الآخر لام، واللام مجانسة للراء. وكذلك سدل وسدر يعبران عن استرسال: في سدل إلى أسفل وفي سدر إلى اطراد. واللفظان متقاربان كما لا يخفى. وكذلك السَّرْد والسِّراط كلاهما يعبر عن توال وتتابع مع اتصال كسرد حِلَق الدرع وسرد الحديث، وتوالي الناس وتتابعهم سيرًا في السراط، وكذلك رَكَزَ الرمحَ وارتَكَسَ في الأمر كلاهما يعبر عن دخول الشيء في شيء يثبت فيه لا يتخلص منه: يُغْرس الرمح في الأرض فيثبت، والارتكاس في الأمر: العَوْد إلى التورط والفشل في التخلص. والتقارب اللفظي واضح.

والآن فإن الفرق بين الإبدال والتصاقب لا يُشكل، ففي الإبدال:

الكلمتان هما في الحقيقة:

١ – كلمة واحدة.

٢ – بنفس الصيغة.

٣ – ولنفس المعنى.

٤ – لكنها تنطق بطريقتين مختلفتين من حيث حلول بعض الحروف محل بعض في النطقين.

٥ – تبعًا لما فعلته العرب في ذلك، بمعنى أن الإبدال سماعي وارد عن العرب، والقول به مقصور على ما ورد عنهم أو على ما تثبته بحوث علمية.

٦ – وإذا نظرنا إلى الإبدال على أن فيه توليد كلمة جديدة، فالحقيقة أنه أولاً تولُّد لا توليد؛ لأن العربي يقع منه إبدال حرف في الكلمة من حرف آخر وقوعًا تلقائيًا عفويًا غير مقصود، ثم إنه مع ذلك تولُّد شكلي؛ لأن الكلمة (الجديدة) ليست ذات معنى جديد، ولا قالب جديد، في حين أن الاشتقاق يقع عمدًا مقصودًا لخلق كلمة جديدة تضيف معنى جديدًا أو قالبًا جديدًا لمعنى قائم.

في حين أنه في التصاقب:

١ – عندنا كلمتان مختلفتان من تركيبين مختلفين.

٢ – لا يشترط أبدًا أن تكونا على صيغة واحدة، فقد تكونان كذلك وقد تختلفان في الصيغة كل الاختلاف من حيث الحركات ونوعها والسكنات، ومن حيث التجرد والزيادة وحروف الزيادة، بل من حيث نوع الكلمة بأن تكون إحداهما اسمًا والأخرى فعلاً.

٣ – ولكل منهما معنى خاصٌ بها متميز عن معنى مصاقبتها، لكنه مع ذلك يقاربه، بأن يكون المعنيان من نفس النوع كما رأينا في قضم وخضم وكلاهما أكل، وفي جلف وجرف كلاهما قطع جزء من الشيء.

٤ – وحروف كل منهما الأصلية تقارب حروف الأخرى إما بتماثل بعضها وتجانس الباقي أو تقاربه، وإما بتجانس جميعها أو تقاربها كلها – مع ضرورة التناظر في الترتيب على ما سبق.

٥ – أما النقطة الأخيرة وهي أن الإبدال يتم تبعًا لما نطقته العرب فهذا الأمر مختلف أيضًا؛ لأنه في التصاقب نحن – أعني دارسي اللغة والمتفقهين فيها –الذين نلحظ التصاقب ونلتقطه ونبرز عناصره اللفظية والمعنوية، ولم تنبه العرب على شيء من ذلك؛ فإن العرب كانت تتكلم على سجيتها وعلى فطرتها، وشاء فضل الله أن تكون اللغة التي هُدُوا إليها يتحقق فيها هذه الظاهرة، أعني تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

أما عن شبه التصاقب بالاشتقاق في توليد كلمة فهذا الشبه ليس موجودًا هنا؛ لأنه لا تولد ولا توليد أصلاً. فنحن هكذا وجدنا ألفاظ اللغة مستعملة لمعانيها المتعامل بها والمسجلة في المعاجم، وليس لنا أدنى فضل في توليد لفظ من لفظ ليكون مصاقبًا له، إنما **نكشف** ما وقع من تصاقب بين الألفاظ التي **ولّدتها** العرب واستعملتها ولا نخترع ألفاظًا – أما الاشتقاق فهو مجال التوليد

والاختراع للألفاظ أخذًا من ألفاظ أو استعمالات موجودة قَبْلاً، ولمعان تناسب معاني هذه الموجودة قَبْلاً. فإدخال التصاقب ضمن الاشتقاق خطأ مركب.

وهنا قد يشار إلى محاولات بيان تولد ألفاظ اللغة بعضها من بعض بما يشبه الإبدال والتصاقب – كما فعل مبكرو القائلين بالنشأة الثنائية لألفاظ اللغة، وكما فعل الشدياق في سر اللّيال – ونقول هنا: إن كل ما قالوه في هذا الإطار هو مجرد افتراضات واستنتاجات متصورة، ليس هناك واقع أو حقائق علمية تدعمها، وما دمنا هنا نعالج الواقع فعلاً من اللغة في المعاجم والاستعمالات فمن حقنا ألا نُدْخِل تلك المحاولات في حسابنا.

أما النحت فقد سبق أن ذكرنا أمره بإيجاز عند الكلام على (بابا) ونحوها. ونضيف هنا أنه تتولد به ألفاظ جديدة فعلاً، لكن نظرًا إلى أن اللفظ المنحوت مأخوذ من أكثر من كلمة – لا من كلمة واحدة كالاشتقاق، ولأنه يبدو في أمثلته الواقعية – لا في ما افترضه ابن فارس في الرباعيات والخماسيات – مجرد صيغة مختصرة لألفاظ كانت موجودة فعلاً، فإننا نرى أن مفهوم الاشتقاق الاصطلاحي لا يصدق عليه. ثم إنه قد عُرِف وسُمِّي باسم النحت من قديم، والنحت تعبير دقيق عن كيفية تولد هذا النوع من الألفاظ؛ ولذلك فإننا نقرر أنه ليس من الاشتقاق في شيء، وأن مصطلح النحت أولى به، وأصدق في التعبير عنه.

وبهذا كله أرجو أن نكون وفينا النقطة الأولى الخاصة ببيان أن إدخال ظواهر النحت والقلب والإبدال والتصاقب ضمن مفهوم الاشتقاق وأنواعه هو خلط لا يُقبل في البحث العلمي، وهو تكلُّف لإضافة صعوبة إلى مجال دراسة العربية الذي يعجّ بالصعوبات.

(نقض الاشتقاق الأكبر):

الوقفة الثانية خاصة بما سماه ابن جني الاشتقاق الكبير أو الأكبر، ويعني به جمع تقاليب المادة حول معنى واحد، أي الكشف عن وجود تلك العلاقة التي

هي وجود معنى جامع بين التقاليب. (وتقاليب المادة الثنائية اثنان والثلاثية ستة والرباعية أربعة وعشرون والخماسية مئة وعشرون. وعدد تقاليب المادة الرباعية والخماسية مجرد تطبيق رياضي، والجمهور الأعظم من تقاليبهما مهمل).



الفصل الثاني

(نقد إقحام التقاليب على الاشتقاق)

زعم ابن جني أن تقاليب الجذر الواحد قد تدور على معنى واحد وسمى هذا اشتقاقًا أكبر. وطبق هذه الفكرة في خمس مواد: مادتين في أول كتابه الخصائص، بمناسبة ذكر الفرق بين القول والكلام، هما مادتا (ق و ل، ك ل م)، والثلاث الباقيات ذكرهن في باب الاشتقاق الأكبر، وهن مواد (ج ب ر، س م ل، ق س و)، فتقاليب (ق و ل) ترجع إلى «الخفوف والحركة»، وتقاليب (ك ل م) ترجع إلى «القوة والشدة»[1]. وتقاليب (ج ب ر) ترجع إلى «القوة والشدة» أيضًا، وتقاليب (ق س و) ترجع إلى القوة والاجتماع، وتقاليب (س ل م) ترجع إلى الإصحاب والملاينة[2].

ونناقش إضافة هذا الاشتقاق الكبير أو الأكبر على النحو التالي:

أولاً: من حيث انطباق مفهوم الاشتقاق:

معلوم أن تراكيب اللغة (وهي ما سمي في العصر الحاضر الجذور) قد استُخْلِصَت من خلال الاستعمالات التي جمعها علماء اللغة في المعاجم والمدونات منذ القرون الأولى للهجرة. وقد قارب المجموع منها في تاج العروس اثنى عشر ألف تركيب (أي جذر). ولا أعلم أن أحدًا من علماء اللغة يسوّغ وضع تركيب (أي جذر) لم يستعمل قديمًا توليدًا من تركيب آخر، أي استيفاء لتقاليبه، كوضع تركيبي (لعز، لزع) المهملين أخذًا من سائر تراكيبهما المستعملة زعل/ زلع/ عزل/ علز. وعلى ذلك فإن ما سُمي الاشتقاق الأكبر لا يستحق

---

(١) ينظر الخصائص (١/ ٥ – ١٧) بشأن المادتين ق و ل، ك ل م.

(٢) ينظر الخصائص (٢/ ١٣٤ – ١٣٨) بشأن المواد الثلاث.

اسم الاشتقاق؛ لأنه لا يسوّغ توليد تراكيب من جنسه.

فإذا نظرنا إلى مدى انطباق المفهوم المجتزئ للاشتقاق، وهو المفهوم الجامد المقتصر على كشف العلاقة بين المشتق والمأخذ = وجدنا أن الربط الذي ذكره ابن جني بين التقاليب مشحون بالتكلف - مما لا يجعل للتقاليب نصيبًا من اسم الاشتقاق حتى في حدود هذا المفهوم.

لقد جعل ابن جني المعنى العام لتقاليب مادة (ب ج ر) (جبر / جرب/ بجر/ برج/ رجب/ ربج) هو القوة والشدة. والتمحيص يكشف أن هذا المعنى الجامع لا يوجد بشكل حقيقي إلا في معاني «جبر» و «رجب»، وهو فيهما مختلف الصورة أيضًا. فتركيب (جبر) يدل على امتداد الجرم إلى أقصى غايته متماسكًا شديدًا لحيوية حادة فيه. كما في النخلة **الجبّارة**: التي بلغت غاية الطول مع فَتَاءٍ وعِظَم، وكما في جَبْر الكسر: تماسكه وقوته واستمرار نموه[1]. وتركيب (رجب) يعبر عن دعم وإسناد للشيء محافظةً عليه لنفاسته والاعتزاز به - كما تُرْجب النخلة الكريمة ببناء يدعمها إذا مالت حتى لا تسقط، محافظة عليها، ومن هذا الدعم والمحافظة من أجل النفاسة والاعتزاز - **استُعمل** التركيب في معنى التعظيم. فنحن متفقون مع ابن جني في دلالة تركيبي (جبر ورجب) على القوة والشدة؛ لكن صورة القوة في معنى التركيبين مختلفة: فهي في (جبر) قوة وشدة تماسك ذاتي مع امتداد يؤخذ منه تعدى القوة إلى الآخرين في الإجبار بمعنى الإكراه. في حين أنها في (رجب) دعم وإسناد متلقًّى من خارج. أما سائر التقاليب فلا دلالة فيها على القوة: ففي (بجر): البَجَر (بالتحريك) خروج السُّرَّة ونتوُّها وغِلَظُها مع انتفاخ فيها - وهذا ما قررته المعاجم. وهو ضعف لا قوة كما زعم ابن جني حين قال: إن الأبجر «هو القوي **السُّرّة**»، ويؤكد ذلك «أن البَجَر (بالتحريك أيضًا) هو انتفاخ الجوف، وقد بَجِر الرجل (ب تعب): امتلأ

---

(١) ينظر عن (جبر) لسان العرب وتاج العروس.

بطنه من الماء واللبن الحامض ولسانه عطشان: وهذا ضعف لا شك فيه، ويؤكده كذلك أنه كُنِيَ بالبُجَر عن الهموم والأحزان – وهي لا تصلح لذلك إلا إذا كانت أذًى وضُرًّا يلحق – لا قوة. ثم كنا نربأ بابن جني عن أن يستعمل الشدة بمعنى القوة كما في (جبر ورجب) ثم يأتي هنا ويستعملها بمعنى المحنة والضر والأذى فيقول عن البُجْرة التي هي عقدة في السُّرَّة والبطن «تأويله أن السُّرَّة غَلُظت ونتأت فاشتد مَسُّها وضُرّها»[1]. فتركيب (بجر) يعبر عن جنس من الضعف لا شك. كذلك فإن تركيب (برج) يعبر عن انكشاف وبروز واتساع كبَرَج العين: اتساع بياضها، وبَرَج الحواجب: اتساع ما بينها، وتبرُّج المرأة: كشف جيدها لإظهار حسنه، بروج السماء: مساحات من السماء واسعة «تقع على الدائرة العظمى لمدار الشمس التوهمي حول الأرض»[2]. فهذه المعاني كلها ليست من باب القوة والشدة في شيء، وأما البُرْج – بمعنى الحصن – فليس عربي الأصل، وإنما هو سرياني الأصل أو لاتينيه – كما جاء في المعجم الكبير؛ ومن أجل هذا فإن معناه ليس من جنس معاني سائر استعمالات التركيب – كما هو واضح، ولا ينبغي أن يُعتَدّ بمعناه في استخلاص المعنى العام للتركيب؛ فقول ابن جني: «ومنه البُرْج لقوته وقوة ما يليه به»[3] مردود. كذلك فإن تركيب (جرب) يدل على احتكاك ومنه الجَرَب علة معروفة وهو من باب الشدة بمعنى الضر والأذى والمحنة لا من باب شدة المتانة أو الصلابة أو القوة. وأما التجربة فهي احتكاك وممارسة للأمور تُكْسب خبرة وعلمًا بها، أي أن العلم والخبرة ثمرة التجربة وليس عين التجربة، وحتى إذا أدخلنا الخبرة ضمن معنى التجربة فإن الخبرة لا تسمى قوة وشدة إلا من باب المجاز. فقول ابن جني

---

(١) ينظر في (بجر) لسان العرب والخصائص (٢/ ١٣٥).

(٢) ينظر في (برج) لسان العرب والمعجم الكبير (١/ ١٩٠).

(٣) ينظر المرجعان السابقان.

عن الرجل المجرِّب إنه «جرّسته الأمور ونجّذته فقويت مُنَّته واشتدت شكيمته» هو من باب التعبير المجازي. والجِراب يعبأ فيه الشيء أي يحك ويزال من موضعه ليعبأ فيه، وهو يحفظ الشيء كما قال ابن جني. لكن الحفظ شيء والقوة شيء آخر. وقول ابن جني: «وإذا حُفظ الشيء وروعي اشتد وقوي»[1] خطابةٌ تكلَّف بها إدخال الجراب في شواهد القوة. فتركيب (جرب) ليس فيه من الدلالة على القوة والشدة إلا ذلك القدر المجازي الذي ذكرناه. وأخيرًا فإن تركيب (ربج) يعبر عن نوع من الامتلاء بالرخاوة والري «نبات رابج ممتلئٌ ريّان، وإبل روابج: رَوِيَتْ فانتفخت خواصرها وعظُمت»؛ ومن هنا استعمل في التعبير عن البلادة لأنها استرخاء: «الرِّباجة البلادة: تَربّج: تبلد» وعن الفخر الكاذب «الرَّباجِيّ: الذي يفتخر بأكثر من فعله»[2]، كأنه عظيم الظاهر لكن باطنه رخو فارغ؛ فلا أثر للتعبير عن القوة في هذا التركيب أيضًا.

فالمعنى الجامع الذي ذكر ابن جني أنه يجمع تقاليب (ب ج ر) لا وجود له في أربعة تقاليب وله صورتان مختلفتان في اثنين منها؛ فكأنه لا وجود له.

ولننظر الآن إلى مادة (ك ل م) التي قال : إن المعنى الذي يجمع تقاليبها هو القوة والشدة[3] – كذلك. وتقاليبها هي (كلم / كمل/ لكم/ لمك/ مكل/ ملك) والتأمل في معانيها يكشف أن المعنى الذي يفترض ابن جني تحققه في كل منها لا وجود له على الحقيقة إلا في أحدها. أما (كلم) فمن استعمالاتها: الكَلْم الجرح، وهو شقٌّ ظاهر البدن، وهو ضعف. ولا نقبل أن تُستعمل الشدة هنا وفي البجرة على أنها ما ينزل ويصيب من أذى، وفي غيرهما بمعنى المتانة والقوة؛ فهذه خطابة لا تُقبل في البحث العلمي. وما أورده ابن جني من قولهم:

---

(١) ينظر في جرب لسان العرب والخصائص (٢/ ١٣٥).

(٢) ينظر عن ربج تاج العروس والخصائص (٢/ ١٣٥).

(٣) الخصائص (١/ ١٣).

الكُلام (كرخام) بمعنى ما غَلُظ من الأرض هو استعمال مشكوك في صحته، قال ابن دريد: ولا أدري ما صحته[1]. فلا يعتد به في استخلاص معنى التركيب. وأما الكَلاَم: الأصوات التي نتبادلها ونتفاهم بها فهو مكاشفة كما عُبِّر عنه بالمحادثة «محادثة السيوف: جِلاؤها» أي هي عملية حك الظاهر لكشف حقيقة ما تحته، فهو والجَرْح من باب واحد. وقول ابن جني عن الكلام: «إنه سبب لكل شر وشدة في أكثر الأمر» يريد بذلك أن يجعله من باب القوة والشدة = تكلف لا يحتاج تعليقًا. فليس في تركيب (كلم) ما يعبر عن قوة أو شدة.

وأما تركيب (كمل) فالكمال تمام تكوين أو تمام حال، وهذا يكون في كل شيء بحسبه، وما أكثر ما يكون الشيء كامل النمو أو الحال وهو في حقيقته رخو لين. والخلاصة أن ما يمكن أن يدل عليه الكمال من قوة هو قوة مجازية، وليس في التركيب ما يعبر عن قوة أو شدة حقيقيين. وأما (مكل) فالذي أورده ابن جني من هذا التركيب: «بِئر مَكُول: إذا قل ماؤها» ثم بين الشيخ معنى القوة فيها بقوله: «إن البئر موضوعة الأمر على جُمَّتِها بالماء، فإذا قل ماؤها كُره موردها وجَفَا جانبها، وتلك شدة ظاهرة»[2]. أي أن الشيخ يستعمل الشدة هنا بمعنى المكروه أو المحنة النازلة – وقد رفضنا هذا من قبل؛ لأن استعمال اللفظ بأحد معنييه مرة وبالآخر مرة تمويه لا يُقبل في التحليل العلمي، فهو هنا من باب التكلف لا شك.

وأما (ملك) فهو تركيب قائم على التماسك والإمساك بالشيء وهذا ربط وارتباط، وهم يعبرون عن الربط – بمعنى العقد والإيثاق – بالشدّ ففي دلالة التركيب صورة من صور الشدة.

وأما (لكم) فحقيقة اللَّكْم أنه صدم بشيء له عرض قليل، أي غير محدد ولا

---

(١) الخصائص (١/ ١٦).

(٢) الخصائص (١/ ١٦).

منبسط، ولا يتم معناه إلا إذا كان للصادم قوة وشدة. ففي دلالة هذا التركيب شدة الصدم وقوته: فمعنى الشدة والقوة الذي ذكره ابن جني لتراكيب (ك ل م) لا يتحقق إلا في (ملك) و(لكم) وله في كل منهما صورة. والقول بأن كلم/ كمل / مكل في دلالة أي منهن معنى الشدة والقوة تكلف، وتركيب (لمك) مهمل.

وعن مادة (س ق و) قال ابن جني: إن المستعمل من تراكيبها (قسو، قوس، وقس، وسق، سوق) وتركيب (سقو) مهمل، قال: «وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع»[1].

وبصرف النظر عن عمومية المعاني الجامعة بين التراكيب وتكررها فإننا بالبحث نجدها غير متحققة هنا أيضًا.

فتركيب (قسو) يدل على اليبس والجفاف وذهاب اللين، وقسوة القلب هي ذهاب اللين والرحمة منه (والرحمة رقة) ومن هذا قالوا: «عام قَسِيّ: ذو قحط/ لا مطر فيه، وأرض قاسية: لا تنبت شيئًا» ويلزم من جفاف أثناء الجرم وذهاب الرخاوة واللين منها أن يكون الجِرْم صُلبًا، وهذا هو أساس استعمال القسوة بمعنى الصلابة «حجر قاس: صلب»[2]. وخلاصة ذلك أن (قسو) لا تدل على القوة ولا على الاجتماع ولو قال بدل القوة: الشدة لكان قريبًا؛ لأن الصلابة شدة. وتركيب (قوس) يدل على الامتداد (اندفاعًا) لملاحقة شيء – فهذا هو عمل القَوْس، أعني أنها تدفع السهم ليلحق بالشيء البعيد ويصيبه، ومن هذا استعمل في «قياس الشيء بغيره وعلى غيره: تقديره على مثاله» أي ملاحقة

---

(١) الخصائص (٢/ ١٣٦).

(٢) الاستعمالات والمعاني من تاج العروس (قسو)، وفيه: «وأصل القسوة الصلابة من كل شيء» اهـ. والذي قررته من أن الصلابة لازمة ليبس أثناء الشيء وعدم لينها هو ما أراه.

امتداده بما يماثله طولاً. ومن هنا سمي الذراع قوسًا؛ لأنه يقاس به المذروع. ومن ذلك استعماله في السبق «قاسهم: سبقهم» فالسباق مناظرة في الجري مسافة طويلة (امتداد)، و«المِقْوَس: الميدان» أي ميدان السباق[1].

وهذا الذي ذكرناه عن (قوس) كأنه صورة مما قال ابن فارس من أن التركيب يدل «على تقدير شيء»[2]. أي أنه بنى معنى التركيب على قياس الشيء بالشيء. وقد ذكرنا تأويله وأنه ينطبق عليه معنى التركيب. والخلاصة أن معنى تركيب (قوس) هذا لا علاقة له بالقوة والاجتماع اللذين ذكرهما ابن جني. وتركيب (وقس) لا شيء في دلالته من القوة والاجتماع أيضًا. فالاستعمال الذي ذكره ابن جني لهذا التركيب هو «الوَقْس: ابتداء الجرب». قال: «لأنه يَجْمع الجِلْد ويُقْحِله»[3]. وواضح أن هذا ليس من القوة في شيء – بل هو من الضعف – كما أسلفنا. وأما (وسق) ففي استعمالاته معنى الجمع والحمل فالوسق (بالفتح) حِمْل البعير، ومَكِيلَةٌ مقدارها ستون صاعًا، والوَسْقُ أيضًا: وِقْرُ النخلة[4]. وليس في أي من استعمالات التركيب معنى القوة أصالة. **والحِمل في «الوَسْق: حِمْل البعير»** يعني أصلاً كَمَّ التجمع وإن **أُخذ** منه معنى القوة باللزوم البعيد. وتركيب (سوق) يدل على الدفع في تتابع، كما في سوق

---

(١) الاستعمالات من تاج العروس (قوس) وبقي من الاستعمالات الأساسية «قوست السحابة: تفجرت منها الأمطار» فهذا من اندفاع ماء المطر خارجًا من السحابة مسافة بعيدة حتى يصل إلى الأرض. ومن الامتداد بمعنى البعد المطلق «الأقوس من البلاد: البعيد، ومن الأيام: الطويل» وسائر ما في تاج العروس محمول على قوس الصائد، أو غيرها من الاستعمالات التي ذكرناها.

(٢) المقاييس (قوس) (٥/ ٤٠).

(٣) الخصائص (٢/ ١٣٦).

(٤) استعمالات (وسق) من لسان العرب.

الإبل وغيرها، أي دفعها وحثها على السير إلى الأمام بالزجر أو الضرب. وكل ما في استعمالات التركيب محمول على هذا[1]. وعبر ابن فارس عن ذلك نفسه بأن أصل هذا التركيب هو «حَدْو الشيء»[2]، ولا تعبر استعمالات هذا التركيب عن قوة ولا عن اجتماع. وأما عن الاجتماع في «السُّوق» فهو لازم من سَوْق الدواب والسِّلَع إليه وليس هو المعنى الأصلي.

والخلاصة : أن تراكيب مادة (س ق و) لا يدل أي منها على **قوةٍ دلالةً** أصيلة، ولا يدل منها على الاجتماع إلا «وسق»؛ فما قاله ابن جني عن هذه المادة لا تحقق له أيضًا.

وأما مادة (س ل م) فتراكيبها (سمل/ سلم/ مسل/ ملس/ لمس/ لسم). قال ابن جني: «إن المعنى الجامع لها المشتمل عليها هو الإصحاب والملاينة»[3]. وإذا درسنا معاني التراكيب فلن نجد هذا المعنى الجامع: فتركيب (سمل) يدل على ذهاب غلظ[4] الشيء أو جوهره وعُظْمه. ومنه السَّمَل بالتحريك: الثوب الخَلَق أي الذي بَلِيَ وذهبت شدته ومعظم منفعته، والسَّمَلُ أيضًا الماء القليل يبقى في الحوض (بعد ذهاب معظمه) وسَمْل العين فَقْؤها.. ومن ذلك سَمَلْت البئر: نَقَّيْتها (أخرجت الغُثاء والأشياء الكثيفة التي تدخل تحت ما عبرنا عنه بالغلظ – وهي التي تعكر الماء) ومن هذا الأخير استعمل الإسْمال في الإصلاح بين الناس «كأنه تنقية ما بينهم من العداوة» على ما قال ابن فارس. وهذا المعنى الأخير يناسب – على بُعد – معنى الإصحاب والملاينة لكنه ليس هو المعنى الأصلي للتركيب.

---

(١) ينظر لسان العرب (سوق).

(٢) مقاييس اللغة (سوق) (٣/ ١١٧).

(٣) الخصائص (٢/ ١٣٧).

(٤) الغلظ يستعمل في الكثافة والشدة الحسيتين ويستعمل في ما يناسب ذلك معنويًا.

وأما تركيب (سلم) فيدل على صحة جرم الشيء وتمامه وبراءته من العيوب. وهذا واضح لكنه بعيد من معنى الإصحاب والملاينة.

وتركيب (لمس) يدل على «**تطلُّب** الشيء ومسيسه» كما قال ابن فارس، أي مسه لأخذه «تلمّستُ الشيء: إذا تطلّبتَه بيدك»[(١)]. ومن الطلب بالمس جاء استعمال الملامسة في الكناية عن مخالطة الرجل بالمرأة. والطلب بالمس يمكن أن يكون ملاينة، لكنه ليس إصحابًا؛ لأنه مجرد طلب لا حصول. وأما تركيب (مسل) فقد قال ابن جني: إن المَسَل (بالتحريك) والمسيل واحد (يعني مسيل الماء ونحوه) قال: وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له وإمام منقاد به»[(٢)]. وإذا اقتصرنا على (المَسَل) الذي هو «**خَدّ** في الأرض ينقاد ويستطيل» – كما قال ابن فارس وتركنا المسيل؛ لأنه ميمه زائدة وهو من سال يسيل – على ما قال ابن فارس وغيره[(٣)]. فإن ذلك الخد **شقٌّ**، وطوله امتداد وبذا قد يدخل مجازًا في «الإصحاب» لكنه لا يدخل في الملاينة. وأما (لسم) فقال ابن جني إنه مهمل ثم ذكر «أَلْسَمَهُ حُجَّتَهُ: سَهَّلَهَا له» وعبارة القاموس وشرحه: لَقَّنَه إياها. وفي هذا الأخير أيضًا: «أَلْسَمَه الطريق: أَلزمه إياها، وما لَسَمَ **لَسامًا**، أي: ما ذاق شيئًا، وأَلْسَمَ الشيء: طلبه»[(٤)]. والعجيب أن ما قبل الأخير من هذه الاستعمالات فيه معنى الإصحاب. وأما تركيب (ملس) فالملاسة (النعومة) فيها معنى الملاينة، وقد يدخل عدم اعتراض **الماسّ** للأملس ضمن معنى الإصحاب. والخلاصة أن مراجعة معاني تراكيب مادة (س ل م) تكشف أن المعنى الجامع (الإصحاب والملاينة) لا يتحقق بصورة مقبولة إلا بصورة ضعيفة في (ملس)، ولا شيء منه

---

(١) المقاييس (لمس) (٥/ ٢١٠).

(٢) الخصائص (٢/ ١٣٨).

(٣) ينظر المقاييس (مسل) (٥/ ٢١٠)، ولسان العرب (مسل).

(٤) تاج العروس (لسم) بتقديم وتأخير.

في معاني (سلم، لمس)، وقد تأتي الملاينة مجازًا في معنى (سمل)، وكذا يتأتى معنى الإصحاب – مع ضعف في مسل ولسم.

وأخيرًا نأتي إلى مادة (ق ل و) وقد قال ابن جني: إن تراكيبها (قلو/ قول/ لقو/ لوق/ وقل/ ولق) تدور على معنى «الخفوف والحركة»[١]. وإذا بحثنا في معاني كل تركيب منها وجدنا غير ما افترضه ابن جني.

فتركيب (لوق) مثلاً يعبر عن اللين مع الحلاوة: اللُّوقَة (بالضم) الزبدة، أو اللُّوقة الرُّطَب بالزبد، وكلاهما رخو يُستَحْلَى في الطعم (وإن كان الرطب أصلاً في الحلاوة)، ومن ذلك لَوّق الطعام: لينه – ورأى أبو عبيد وغيره أن أصل هذا الاستعمال الأخير هو الزُّبد: إما تشبيهًا بها أو خلطًا بها[٢]. وهذا الذي قلناه هو معنى قول ابن فارس عن معنى التركيب «كلمة تدل على تطييب شيء»[٣].

والذي قاله ابن جني لإثبات أن تركيب «لوق» يتحقق فيه الخفوف والحركة من أن معنى المُلوّق من الطعام «ما خُدِم وأعمِلَت اليد في تحريكه وتلبيقه حتى يطمئن وتتضام جهاته، ومنه اللُّوقة للزُّبدة لخفتها وإسراع حركتها، وأنها ليست لها مُسْكَة الجُبْن وثِقَل المصل ونحوها» (المصل العصارة المائعة التي تسيل من اللبن عندما يعلق ليصير جبنًا). أقول: إن ذلك كله تكلُّف لا يخفى. فليس التحريك هو المقصود في تلويق الطعام، والزبدة لينة أو رخوة، والكلام عن خفتها وإسراع حركتها توهم.

وتركيب (وقل) يدل على صعود بقوة وتمكن وتوغل «وَقَل في الجبل **وتوقّل**: صعد فيه. والواقل. الصاعد بين حُزُونة الجبال، وفرس وَقِلٌ (كحذر): يُحْسن

---

(١) الخصائص (١/ ٥).

(٢) ينظر اللسان (لوق).

(٣) المقاييس (لوق) (٥/ ٢٢)، وأصل معنى التطييب إذهاب جساوة الشيء وجفائه. فالتطييب هو التليين.

الدخول بين الجبال، والوَقَل (محركة): أصول الجريد التي تبقى بارزة على جذع النخلة بعد قطع الجريد؛ فتتيح لمرتقي النخلة أن يرقى بتمكن»[1]. وليس في استعمالات التركيب ما يخرج عن المعنى الذي ذكرناه، وقد سبقنا إليه الإمام ابن فارس إذ قال عن معنى هذا التركيب: «كلمة تدل على عُلُوٍّ في جبل»[2]. فقول ابن جني عن هذا التركيب «منه الوَقَل للوَعِل وذلك لحركته، وقالوا: توقل في الجبل إذا صعد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتماد»[3] = تكلف، فليس الصعود وحده هو الذي لا يكون إلا مع الحركة والاعتماد فالنزول والخروج والدخول والجمهور الأعظم من أفعالنا لا يكون إلا بذلك.

وتركيب (لقو) يعبر عن الاعوجاج الثابت، ومنه الانعطاف على شيء. فاللَّقْوة (بالفتح): داء في الوجه **يعوجّ** منه **الشِّدْق** / مرض ينجذب له شق الوجه إلى جهة غير طبيعته، ولا يحسن التقاء الشفتين ولا تنطبق إحدى العينين «واللَّقوة (بالفتح وبالكسر): العُقَاب أو هي الخفيفة السريعة الاختطاف. قال أبو عبيدة: سميت العقاب لَقْوة لسَعةِ أشداقها، وقال ابن فارس: لاعوجاجها في منقارها. واللِّقوة (بالضبطين): المرأة السريعة اللَّقاح، والناقة السريعة اللَّقاح»[4]. واللَّقاح انعطاف على النطفة وقبول لها في الرحم، كما عبروا عن الحمل بالاشتمال[5]. وهذا المعنى الذي حددناه لتركيب (لقو) سبق إليه مجملاً ابن

---

(١) الاستعمالات من اللسان (وقل) وتفسير الوقل من تعبيري.

(٢) المقاييس (وقل) (٦/ ١٣٠).

(٣) الخصائص (١/ ٨).

(٤) استعمالات (لقو) من لسان العرب وتاج العروس (لقو) ومن المقاييس (٥/ ٢٦٠).

(٥) جاء في القرآن الكريم: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] وينظر اللسان (شمل).

فارس فقال: «يدل على عوج»[1]. فما قاله ابن جني عن تأويل اللَّقْوة في الوجه من أن الوجه بها «يضطرب شكله فكأنه خفة فيه، وطيش منه، وليست له مُسْكة الصحيح، ووفُور المستقيم»[2] محاولة غير موفقة لتأويل العوج الثابت بالخفوف والحركة. ولا نحتاج إلى التذكير بأن المعنى الذي يطرد في كل استعمالات التركيب هو الأصل وهو الضابط فهو الذي ينبغي أن يؤخذ به؛ لأن المعنى المنفرد باستعمال ما قد يكون فرعيًا أو متطورًا وقد يفهم على غير وجهه؛ فلا يُحْكَم به على الأصل.

وتركيب (قلو) يعبر عن النشاط بمعنى عدم الاستقرار أو الاسترخاء ويكون ذلك في صورة النزو ومجافاة المقرّ صُعُدًا (الارتفاع عنه والصعود)، والسَّوْقِ والطردِ الشديدين والسُّرعة والسَّبْق وما إلى ذلك، كما يؤخذ من القِلْو بالكسر: الجَحْش الفتِيّ الخفيف الذي قد حَمَلَ وأركب، والقِلْوة (كذلك): الدابّة تتقدم بصاحبها، وقلا الإبل: ساقها سَوْقًا شديدًا. واقْلَوْلَى: ارتفع إلخ[3]. وكل ذلك خفة وحركة لا شك وقد قال ابن فارس: إن تركيب (قلو) «يدل على خفة وسرعة»[4]. فهذا التركيب يصدق فيه المعنى الذي ذكره ابن جني «الخفوف والحركة»، لكن الخفة فيه أصل والحركة لازمة لها.

وتركيب (ولق) يعبر عن التتابع والاستمرار مع خفة وإسراع في الشيء، كعدْوٍ في إثر عَدْو، وكلام في إثر كلام، وضرب متتابع. ومنه الوَلْق: الاستمرار في السير وفي الكذب (يقال من كل ذلك: وَلَق في كذا وفَعَل كذا وَلْقًا)[5]. وقال

---

(١) المقاييس (٥/ ٢٦٠) = وقد جمع (لقو، لقي) معًا وقال ذلك عن الواوية.

(٢) الخصائص (١/ ١١).

(٣) استعمالات هذا التركيب من تاج العروس ولسان العرب.

(٤) المقاييس (٥/ ١٦).

(٥) ينظر لسان العرب (ولق).

ابن فارس عن هذا التركيب: إنه «يدل على إسراع وخفة»[1]. فأغفل ملحظ التتابع والاستمرار – مع أنه مذكور في لسان العرب نحو سبع مرات، وبه تفهم قراءة ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ﴾ [النور: ١٥] (بكسر اللام وضم القاف) حق الفهم أي تُرَدِّدُونه وتُدِيرونه على ألسنتكم من لسان لآخر وهو كذب[2]، وكذبه خفته، وتفسير ابن جني وابن فارس للفظ في الآية بمجرد الإسراع والخفة يمسخ معناه. أما معنى الإسراع في السير فهو مأخوذ من التتابع مع خفة وسلاسة. والخلاصة أن في دلالة هذا التركيب أيضًا معنى الخفوف والحركة الذي قاله ابن جني، لكن في صورة التتابع والاستمرار في أداء العمل سيرًا أو ضربًا أو كلامًا. والخفة هنا لازمة.

فأما تركيب (قول) فإنه يعبر عن تحديد الشيء الباطن أو المجهول الحدود.

فهكذا القول: حكاية الكلام – على ما قال سيبويه[3] وحكاية الكلام تحدُّدهُ، كما أن نطق الكلام تحديدٌ لما بالنفس بإبرازه وصوغه. ولتعبير القول عما في النفس استُعمل في الدلالة مطلقًا كالإشارة والتوسم، وناب عن الأفعال[4]. ومما في التحديد من معنى الضبط استعمل القول في الحكْم، فيقال: اقتال عليهم أي احتكم أو تحكم، وفي التمكن والتملك والقهر. وبه أو بالحكم فُسِّر الحديث «سبحان من تَعَطَّفَ العزَّ وقال به»[5]. ولم يستعمل التركيب في «الخفوف والحركة» من قريب أو بعيد، وما قاله ابن جني – محاولاً بيان دلالة القول على الخفوف والحركة من أن «الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمذّلاَن به» تكلف

---

(١) المقاييس (٦/ ١٤٥).

(٢) في اللسان أن الليث فسر «تلقونه» بـ «تدبرونه» وقال الأزهري: إنه لا يدري أهي بالباء أم الياء. أقول أنا: الصواب أنها بالياء.

(٣) ينظر لسان العرب (قول) أول الكلام عن التركيب فيه.

(٤) ينظر اللسان (قول) آخر الكلام عن التركيب فيه.

(٥) ينظر تاج العروس (قول) (٨/ ٩٠) آخرها وأول (٩١).

يمسخ المعنى؛ لأن القول حتى بمعنى النطق خاصة - أجسم خطرًا من تلك الحركات السطحية التي وجه ابن جني نظره إليها.

والخلاصة أن معنى الخفوف والحركة الذي ذكره ابن جني ليكون معنى جامعًا لتقاليب (ق ل و) الستة لا يوجد إلا في تركيبين هما (قلو ، ولق) وبصورة مختلفة في كل منهما عن صاحبه.

* * *

وبمراجعة التحليل الذي قدمناه لمعاني تراكيب المواد الخمس التي مثل بها ابن جني لما سماه الاشتقاق الكبير أو الأكبر نجد أنه لا يتحقق في أي منها دوران تراكيبه على معنى، بل لا يتفق تركيبان من تراكيب أي مادة في المعنى الجامع الذي ذكره ابن جني أو في غيره. وما تقاربت فيه معاني التراكيب - تركيبان من كل من المواد ب ج ر، ك ل م، ق ل و - كان للمعنى في كل تركيب من التركيبين صورة مختلفة.

وبذلك كله **تبطُل** محاولة ابن جني إثبات نوع من الاشتقاق هو ما سماه الاشتقاق الكبير أو الأكبر بطلانًا تامًا؛ لأن ما سماه كذلك لا يتحقق فيه أي من شطري معنى الاشتقاق، فهو لا يُمكّن من استحداث ألفاظ وتراكيب جديدة، كما أنه لا توجد بين عناصره وهي التراكيب علاقة تُسوّغ القول بأن أحدها مأخوذ من الآخر.

وهنا توضيح لابد أن نبرزه، هو أننا لم نكن نطلب - لإثبات صحة نظرية ابن جني في ما سماه الاشتقاق الأكبر - أن يتحقق الجامع العام الذي ذكره للمادة تحققًا تامًا في معنى كل تقليب من تقاليبها، فإننا نعلم أن صحة النظرية تتحقق بوجود شطر من المعنى العام أو صورة منه في دلالة كل تقليب - بشرط أن يكون وجود ذلك الشطر أو الصورة وجودًا حقيقيًا لا متكلفًا. أي غير معتمد على كلام خطابي أو تمويه، ولكننا تبينا بالتحليل الأمين لتراكيب المواد الخمس

التي مثّل بها أن هذا القدر الذي كان يكفي لتصديق النظرية = لم يتحقق في أي من المواد الخمس. مما يعني بطلان نظرية ابن جني في ما سماه الاشتقاق الكبير أو الأكبر.

ثانيًا: سر فشل نظرية الاشتقاق الأكبر:

والآن ما سر فشل محاولة ابن جني إثبات الاشتقاق الكبير أو الأكبر؟.

السر هو أن ترتيب الحروف في التركيب له قسط جوهري في التعبير عن معناه. إن لكل حرف في التركيب والكلمة العربية قيمته التعبيرية – وهذا ما نؤمن به، وله جذوره الأصيلة، وقرره أكثر من باحث من المحدثين[1]. وهذه القيمة التعبيرية تتأثر قوة أو ضعفًا، وانبساطًا أو انقباضًا – بموقع الحرف في التركيب والكلمة. ودون الدخول في مناقشات فإننا نسوق أمثلة[2] تطبيقية نثبت بها مقولتنا عن أثر موقع الحرف في الكلمة في تعبيره عن المعنى، وسنجعل الأمثلة على شكل مثاني من التراكيب المقلوبة الترتيب، نوازن بين معنى التركيب ومعنى مقلوبه، لنتبين أثر قلب الترتيب في المعنى:

١ – درّ، ردّ: «دَرّ اللبنُ والدمعُ: سال كثيرًا» فهذا سيلان واسترسال. وفي مقابل ذلك «رَدّ الشيءَ: صرفه عن وجهه» أي صرفه عن الاسترسال في اتجاهه ومن صور ذلك: «الرِّدّة: تقاعس الذقن» أي غئوره في الوجه وعدم انبساطه إلى مداه المعتاد.

٢ – بعّ – عبّ «بَعّ السحابُ: ألحّ بمطره، وبعّ المطرُ من السحاب: خرج» فهذا إخراج الماء بقوة. ومقابله: «العَبُّ: شرب الماء من غير مص» أي أن يشرب

---

(١) يراجع كتاب «تحديد معان لحروف العربية: محاولات ومناهج ثلاثة» د. الموافي الرفاعي البيلي ففيه معالجة شاملة لهذا الموضوع.

(٢) كل الأمثلة من لسان العرب ما عدا الردة في المثال الأول فهي من تاج العروس والأمثلة كلها مأخوذة بالنص وبعضها فيه تصرف يسير.

الماء صبًا»، وهذا إدخال الماء بقوة.

٣ – مجّ – جمّ «مجَّ الشرابَ من فيه: رماه» فهذا طرح للماء وإذهاب له من الفم. ومقابله: «جَمّت البئر: كثر ماؤها واجتمع» فهذا تجمع للماء في البئر.

٤ – لحّ – حلّ: «اللَّحَحُ في العين: صُلاَق يصيبها والتصاق، وقيل: هو التزاقها من وجع أو رمص» فهذا لزوق وتماسك، ومقابله «حلّ العقدة: فتحها ونقضها» فهذا فك للتماسك.

٥ – كدّ – دكّ: «كدّ الشيء واكتده: نزعه بيده. وكدّ الطبيخَ اللاصقَ في أسفل القدر: نزعه بأصابعه» فهذا نزع اللاصق واستخراجه – وفي مقابله : «دك التراب: كَبَسه وسوّاه، واندكّ الرمل: تلبد» فهذا ضغط للشيء بعضه على بعض حتى يتداخل ويلتصق.

٦ – نَدّ – دَنّ «نَدّ البعير: شرد»، فهذا مفارقة للمقر ومباعدة. ومقابله: «أدن الرجل بالمكان إدنانًا» أقام، فهذا لزوم للمقر.

٧ – نَضّ – ضَنّ «نضّ الماءُ: سال قليلاً قليلاً/ خرج رشحًا» فهذا إنفاذ وخروج. ومقابله: «ضَنّ بالشيء: بخِل به»، فهذا إمساك وعدم إخراج.

٨ – ضَفّ – فَضّ «الضَّفُّ: ازدحام الناس على الماء» فهذا اجتماع. ومقابله «الفض: تفريقك حلقة من الناس بعد اجتماعهم» فهذا تفريق المجتمعين.

٩ – زَلّ – لَزّ: «زل الرجل عن الصخرة: زلق» فهذا انزلاق وعدم امتساك أو ثبات. ومقابله «لز الشيء بالشيء: ألزمه إياه/ ألصقه» فهذا امتساك ولصوق وإثبات.

١٠ – لَفّ – فَلّ «لف الشيءَ: جمعه، وامرأة لَفّاء: ضخمة الفخذين مكتنزة» فهذا اجتماع وتضام واكتناز. ومقابله: «الفَلُّ: الثَّلْم في السيف وفي أي شيء كان، فَلَّ السيفَ: كسر حَدَّه، وفل الصَّفَاة: كَسَرها» فهذا تفريق.

ويمكن لهذه المعارضة بين التراكيب أن تستمر لتستوعب كل تراكيب اللغة؛

لتثبت أن بين معنى كل تركيب ومقلوبه فرقًا - قد يكون إلى درجة التضاد كالأمثلة التي سقناها آنفًا، وقد يكون مجرد اختلاف يسير، ولكن لن يكون هناك مطابقة، ولن يشترك أكثر من تركيبين من تقاليب المادة الستة في صورة أو جزء من المعنى. والسر هو كما قلنا - تأثر القيمة التعبيرية للحرف في التركيب أو الكلمة بموقعه فيها.

إن هذا الذي حاوله ابن جني بالاشتقاق الكبير يناقض أمورًا مقررة. فبالإضافة إلى تعلق معنى التركيب به حسب ترتيبه - على ما اتضح مما سبق وهو أمر كالبدهي، وقد بنى عليه ابن جني نفسُه شَطْر كشف عبقري له في اللغة العربية، هو إمساس الألفاظ أشباه المعاني - الذي جاء الحديث عنه في نفس كتابه الخصائص، بعد كلامه عن هذا الذي سماه الاشتقاق الأكبر بنحو بضع عشرة صفحة[١]، ولا أدري كيف سها الشيخ عن هذا التناقض.

وهناك كشف عبقري آخر، لابن جني نفسه، لظاهرة لغوية أخرى في اللغة العربية روعي فيها ترتيب الحروف في الكَلِم أيضًا، وهي تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[٢]، ولا يتصور هذا التصاقب دون لزوم الحروف المتماثلة والمتقاربة نفس مواقعها في الكلمتين المتصاقبتين.

ثم هناك ما استفاض عن اطراد دلالة الفصل المعجمي في فروعه، كالذي لوحظ من وجود معنى الملاسة - أو لازمها الانزلاق - في دلالة التراكيب المبدوءة بالزاي فاللام: زلّ/ زلج/ زلع/ زلف/ زلق/ زلم، ووجود معنى الانشقاق أو المفارقة في دلالة كل التراكيب المبدوءة بالفاء فاللام: فلّ/ فلت/ فلج/ فلح/ فلذ/ فلس/ فلع/ فلغ/ فلق/ فلو/ فلي، ووجود معنى القطع في كل ما بدئ بالقاف والطاء: قطّ/ قطب/ قطر/ قطع/ قطف/ قطن/ قطو/

---

(١) ينظر الخصائص (٢/ ١٦٢).

(٢) ينظر عنه الخصائص (٢/ ١٤٥).

ووجود جنس آخر من القطع في ما بدئ بباء وتاء: بت/ بتر/ بتع/ بتك/ بتل/ بتو، وهكذا - مع مراعاة أن كل تركيب فيه من أثر القيمة التعبيرية للحرف الثالث ما يميز معناه تمام التميز عن كل ما يشاركه في الفصل المعجمي، أي عن كل ما فاؤه وعينه تماثل فاء التركيب وعينه.

يضاف إلى هذا أن تلك الأمور كلها جارية على الأصل، وما يريده ابن جني خارج عن الأصل.

إن إمامة ابن جني لا تحتاج شهادة من أحد، ولكننا يجب ألا نحس بالتناقض بين واجب توقيرنا للأئمة لما قدموا في خدمة العلم والدين، وواجب أداء الأمانة العلمية إذا ما طغت فكرة على ذهن أحدهم؛ فخرجت به إلى ما لا يصدقه التمحيص. وكلٌّ يؤخذ منه ويرد عليه إلا نبينا المعصوم ﷺ. ولا خير في علماء الخَلَف إذا لم يقولوها، وفي السلف من الخير العظيم ما يجعلهم يستبشرون بأداء مَن خلفهم **أمانةَ** النقد والتحرير والتهذيب والتصحيح؛ فيرحبون بذلك، ويحمدونه لهم.

ثالثًا: نقد القدماء والمحدثين للاشتقاق الأكبر:

لقد سبق بعض الأئمة إلى نقد ما سماه ابن جني الاشتقاق الأكبر: فهذا الإمام أبو حيان صاحب شرح التسهيل يقول عن هذا (الاشتقاق):

«وأما الأكبر فيُحْفَظ فيه المادة دون الهيئة، فيجعل (ق و ل) و(و ل ق) و(و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة، بمعنى الخفة والسرعة. وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرًا، وليس معتمدًا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب. وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده، ورَدّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب (إياه)، وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه

أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصوا **كلَّ** تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدُلُّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب؛ لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جدًا، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين مُعتِق ومُعتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين.

هذا، وما فعلوه أخصر وأنسب وأخف؛ ولسنا نقول: إن اللغة أيضًا اصطلاحية؛ بل المراد بيان أنها وقعتْ بالحكمة كيف فرضت؛ ففي اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بينتُ لك؛ ولا ينكَر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشتركٌ بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها؛ ولكن التحيُّل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لِعَنقَاءَ مُغْرب، ولم تُحمَل الأوضاع البشرية إلا على فُهوم قريبة غير غامضة على البديهة؛ فلذلك إن الاشتقاقات البعيدة جدًا لا يقبلها المحققون»[1].

وهذا الإمام ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) يقول: «وأما الاشتقاق الأكبر فأثبته أبو الفتح (يعني الإمام أبا الفتح عثمان بن جني) وكان الفارسي (يعني أبا علي الفارسي شيخ ابن جني) يأنس به في بعض المواضع، وهو **عقْد** تراكيب الكلمة كيفما **ركّبْتَها** على معنى واحد - نحو دوران الكلم والكمل واللكم وبقية تقاليبها على معنى الشدة والقوة. والصحيح عدم اعتباره لعدم اطراده»[2].

أما المحدثون فنجتزئ بما عرضه العلامة د. صبحي الصالح حيث أبرز التكلف في هذا الاشتقاق الأكبر تمام الإبراز[3]. وقد جاء في آخر الفصل الذي

---

(١) المزهر (١/ ٣٤٧ - ٣٤٨).

(٢) المساعد شرح ابن عقيل لتسهيل الفوائد (تحـ د. محمد كامل بركات) (٤/ ٨٣).

(٣) ينظر دراسات في فقه اللغة (١٨٦ - ٢٠٩) بعنوان الاشتقاق الأكبر.

عقده الشيخ الصالح عن هذا الاشتقاق الكبير أو الأكبر قوله: «فمع هذا التحفظ، ومع هذا الحذر من الوقوع في التكلف، يظل بحث الاشتقاق الكبير – كما قال آدم متز (في كتابه الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ترجمة أبي ريدة (١/ ٢٣٠ ط ٢ ، ١٩٤٧) يؤتي ثمره إلى اليوم حتى ليمكن القول : إن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجًا أعظم منه» انتهى ما قاله «متز». وأنا العبد الفقير إلى الله تعالى محمد حسن حسن جبل أقول: إن قولة متز هذه هي أكذب المقولات في هذا المجال، وأشدها إيغالاً في الزيف وعدم تمثيل الحقيقة بأي حال، فلابن جني وحده من النتاج الفكري اللغوي في فقه اللغة والأصوات والأصول **اجتهاداتٌ** عبقرية نفيسة لا يجوز أن تُقرَن بها (شطحة) الاشتقاق الأكبر هذه، ثم أقول: إن الأخذ بهذه الفكرة يؤدي إلى هدم العربية كل الهدم حيث ستبدو في آخر الأمر لغة يمكن فيها نطق الكلمة بأي ترتيب في الحروف، ثم تئول في أرقى أحوالها على ذلك إلى أن تكون ألفاظها مجردَ رموزٍ عشوائية لا علاقة بينها وبين معانيها – على ما ينادي به الأوربيون، وتندثر حينئذ – والعياذ بالله – **كلُّ** مقولة عن الإعجاز، وهو الهدف النهائي لأعداء الإسلام – أحبط الله كيدهم – اللهم آمين.

ثم أستلفتُ نظر القارئ والدارس إلى كلام الإمامين أبي حيان وابن عقيل الذي أسلفناه: لقد دمغ أبو حيان فكرة الاشتقاق الأكبر هذه بثلاث بعضها ذات شعب:

أولاً التكلف: وقد عبّر عن ذلك بعبارات بعضها جارح لا نوافقه عليه، فما نوافقه عليه:

أ – أن ابن جني «ابتدع» هذا الذي سمي الاشتقاق الكبير أو الأكبر.

ب – أن تراكيب المادة تفيد أجناسًا من المعاني مغايرة (أي مخالفة تمامًا) للقدر المشترك (أي للمعنى الذي عده ابن جني جامعًا بين معاني التراكيب).

ج - أن جمع ابن جني بين معاني تراكيب المادة تم «بالتحيل». وقد رأينا تصديق ذلك في تحليلنا لدلالة تراكيب المواد الخمس.

= ومما لا نوافقه عليه قوله: إن أبا الفتح قال بهذا الاشتقاق الكبير أو الأكبر «بيانًا لقوة ساعده» (كما نقول في زمننا هذا (استعراض عضلات) وقدرته «على رد المختلفات (أي المعاني المتباعدة لتراكيب كل مادة) إلى قدر مشترك (هو المعنى الجامع) مع اعترافه وعلمه بأنه (أي هذا القدر المشترك) ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيب كل مادة تفيد أجناسًا من المعاني مغايرة للقدر المشترك».

فنحن نرفض الادعاء بأن ابن جني كان - حين كتب ما كتب عن الاشتقاق الأكبر - على بيِّنة من أن فكرة هذا الاشتقاق باطلة زائفة، وإنما جاء بها لمجرد بيان اقتداره على المغالطة. نرفض هذا؛ لأنه اتهام لابن جني بأنه كان يخادع المؤمنين في لغة القرآن. وكل ما نقوله له مؤمنين به عن تجربة - أن هذا طغيان فكرة، والممارسون للتأليف يعلمون أنه كثيرًا ما تتسلط على ذهن المؤلف فكرةٌ ما وتلح عليه، ويمدها مخزون العقل بالشُّبَه حتى تتصور كأنها حقيقة؛ فينبري للقول بها وتأييدها غافلاً عن جوانب الزيف فيها.

ثانيًا: ما في القول بالاشتقاق الأكبر من فساد اللغة. وقد صرح بذلك أبو حيان في قوله: «إن في اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بينتُ لك» والذي **بيّنه** هو أن ربط التقاليب الستة (في الثلاثي مثلاً) بمعنى بعينه يعني أن قدرة الأبجدية على التعبير عن المعاني لا تتجاوز احتمالات تركيب مواد ثلاثية (مثلاً) من التسعة والعشرين حرفًا. وهذا **يضيِّق** الأمر جدًا. وقد **ذكرتُ** أنا من قبل أساس هذا الفساد الذي تُوقِعه باللغة فكرةُ الاشتقاق الأكبر هذه، وهي أن لكل حرف قيمته التعبيرية، وأن تلك القيمة التعبيرية للحرف تتأثر بموقعه من حيث إن قيم الحروف المجتمعة في تركيب أو كلمة (تتفاعل) بعضها

مع بعض بحيث تكون القيمة التعبيرية للكلمة هي حصيلة ذلك التفاعل. وما قدمته من أمثلة يكفي لإثبات تغير معنى الكلمة بتغير موقع حروفها، حتى عند الذين لا يؤمنون بالقيمة التعبيرية للحرف الأبجدي البنائي.

ثم قد ذكرت أيضًا ارتباط المعنى بالترتيب في مجالات الإمساس والتصاقب والفصل المعجمي، بالإضافة إلى أن ارتباط المعنى بالكلمة حسب ترتيب حروفها هو الأصل في لغتنا وفي كل لغة. فإغفال قيمة الترتيب – كما هو مقتضى الاشتقاق الأكبر – يقوّض بنيان اللغة من أساسه، وهذا هو الفساد الأكبر. وقد ذكرتُ ما يئول إليه الأمر بإغفال الترتيب من نزع سر تعبيرية العربية، وقطع العلاقة بين ألفاظها ومعانيها، ونسخ كل كلام عن الإعجاز حينئذ، وهذه كلها صور تطبيقية من فساد اللغة الذي أجمل أبو حيان التعبير عنه.

ثالثًا: أنه (أي ما سُمي بالاشتقاق الأكبر) لا يستحق أن يُعتبر في الدراسة اللغوية. وقد شارك الشيخ ابن عقيل أبا حيان في هذا الحكم الذي عبر عنه أبو حيان بعدة عبارات، فقال عنه: «إنه ليس معتمدًا في اللغة» ، و«لا يصح أن يُسْتنبط به اشتقاق في لغة العرب»، وأن «العرب أهملوه»، و «أن المتقدمين لم يلتفتوا إليه» وعبارة ابن عقيل: «والصحيح عدم اعتباره». ولنلحظ أن كلام الشيخين أبي حيان وابن عقيل يوحي بأنهما يعبران بحكمهما هذا عن خلاصة رأي الأئمة المتقدمين في الاشتقاق الأكبر، وهذا بيان كاف.

الفصل الثالث

(معطيات دراسة الاشتقاق أو منافعها)[1]

(عقد الإمام أبو بكر بن السراج – في رسالته عن الاشتقاق – بندًا «لمنافع الاشتقاق». و«منفعة» أي علم هي إحدى الرءوس الثمانية له، ويذكرونها في مقدماته[2]. ولكني فضلت أن آتي بها هنا – بعد معرفة الاشتقاق والإلمام بجوانبه؛ ليكون الكلام عن المنافع أوضح، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره).

أولى هذه المنافع: أن الاشتقاق هو أهم وسيلة لاستحداث الألفاظ لما **يُستحدث** من المعاني، كما نستحدث بالاشتقاق لفظ مِنْدَى بدلاً من ميكروفون ومكبر صوت أخذًا من نَـدِيَ صوتُه: بَعُد مذهبه، وكما نستحدث (للتليفزيون) اسم مَصَارَة أو مَصْوَرة أخذًا من الصورة، أو مِطياف من الطَّيْف، ولسيارة الأجرة أَجُورة أو مَأجورة، وللسخان الكهربي الذي يغمر في الماء ونحوه فيسخنه كلمة مِيغَار من أوغَرَ الماء واللبن: أحْماه بإلقاء حجر مُحْمًى فيه، وللفاكس مِبْرقة العرائض (أو آنيّة أو مؤنّاة كما ذكرنا قبلاً) وللتليفريك طَفّار أو مِطْفار ... وهكذا ... واستحداث الألفاظ هو أهم ما يعين اللغة على أداء وظيفتها الأساسية، وهي التعبير عن المعاني والأفكار والتمكين من تداولها، ومن سائر

---

(١) «المنافع» في هذا العنوان من تعبير الإمام أبي بكر بن السراج (٣١٦هـ) في «رسالة الاشتقاق» له ص (٣٠) وتكلم عن بعض ما وضعناه بهذا العنوان تحت «الغرض في الاشتقاق» أيضًا. أما كلمة معطيات فهي من إعطاء الشيء إنالته. فمعطيات الاشتقاق هي ما نناله ونستفيد به منه. وقد أخذنا هذا اللفظ من قول الإمام أبي محمد عبد الحق ابن عطية المفسر: إن هذه الآية أو الكلمة تعطي كذا وكذا (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ قطر/ ١/ ٢٠٠، ٢٣٤، ٢٩٥، ٣٥٠، ٣٦٧ ..)، ولا نقصد بالمعطيات ما تترجم به كلمة Data ويقصد به المسلمات.

(٢) ينظر «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (تراثنا) (١/ ١٥).

الأغراض. ومن المعلوم أن سيل المعاني والفِكَر الجديدة لا يكاد يتوقف، سواء ما كان من تلك المعاني مصنوعات ومبتكرات تحتاج إلى ألفاظ تسميها، وما كان فِكَرًا وخواطرَ وتكييفاتٍ تولدها العقول، وتتوق إلى تصيدها وتقييدها في قوالب أو صياغات لفظية تعبر عنها، وتمكن من نقلها والتعامل بها[1]. وبهذا الاستحداث للألفاظ تتمكن اللغة التي تتوافر لها إمكانية الاستحداث بيسر من أن تجاري الحياة المتطورة المتغيرة، ومن ثم تستطيع أن تبقى، وبقاء اللغة من أهم مقومات بقاء أهلها متميزين بمقوماتهم؛ لأن اللغة تعبر عن فكرهم وحياتهم وحضارتهم وخصائصهم، فإذا اضمحلت اللغة أو ضعفتْ ضعف انتماء أهلها إلى جنسهم وحضارتهم، وشحُبت معالم خصائصهم؛ فتميعت شخصيتهم، وسهل تخليهم عن ذواتهم، ثم عن دينهم واستقلاليتهم - والعياذ بالله تعالى، وهذا هو سر هجوم أعداء الإسلام وأذنابهم من العلمانيين على اللغة العربية؛ فهي لغة القرآن؛ ومن ثم لغة الإسلام، ثم إنها لغة العرب الذين حملوا - ويحملون - أمانة تبليغ دعوة الإسلام.

المنفعة الثانية: للاشتقاق أنه وسيلة[2] من وسائل كشف معاني الكلمات الغامضة المعنى - وقد ذكر ذلك ابن السراج (٣١٦هـ)[3]، بل إن الاشتقاق «هو

---

(١) أشار الإمام ابن السراج إلى هذه المنفعة من منافع الاشتقاق فقال: «لأنك ربما وجدت الشاعر من القدماء الفصحاء ... يحتاج إلى المعنى فيشتق له لفظًا يلتئم به شعره». (رسالة الاشتقاق لابن السراج ٢٨).

(٢) وسائل كشف المعنى:

(أ) تلقي المعنى صراحة من العربي أو من عالم اللغة رواية أو دراية.

(ب) استنباط المعنى من السياق الذي يكتنف الكلمة المبحوث عن معناها.

(ج) الاشتقاق. انظر كتاب «المعنى اللغوي» د. محمد حسن حسن جبل ص ٢١١ - ٢٣٠.

(٣) جاء في رسالة الاشتقاق لابن السراج ص (٣٠): ومن المنفعة أيضًا به (يعني بالاشتقاق) أنه ربما سمع العالم الكلمة لا يعرفها من أجل بنائها وصيغتها و(لكنه) يعرف ما يساوي

أكمل[1] الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ» كما قال الرازي (٦٠٤هـ)[2]، وعبارة البيهقي (٤٥٨ هـ) قبله «وأصح ما قيل   ما يشهد له معنى الاشتقاق»[3] ومن هنا شاع الاستناد إلى الاشتقاق في كتب التفسير والشروح.
ونمثل لذلك بكلمات من سورة الفاتحة:

فالاسم مأخوذ من السُّمُوّ: الارتفاع، كما يتمثل ذلك الارتفاع في السماء، وفي قولهم: سما إلى كذا؛ لأن الاسم هو اللفظ الذي «يكون علامة للشيء [معنًى فيه]، ودليلاً **يرفعه إلى الذهن**[4]، والاسم كذلك يشخّص الشيء أي يمثل معناه، والتشخيص رفع أيضًا، وبذلك فإن اسم الشيء يميزه – في الذهن – عن

= حروفها، فيطلب لها مخرجًا منه، فكثيرًا ما يظفر وعلى هذا سائر العلماء في تفسير الأشعار وكلام العرب. اهـ.

(١) لأن الوسيلتين الأخريين (التلقي والاستنباط) يحتملان من تجاوز المعنى الدقيق للكلمة حسب معنى أصولها مجردة – أكثر مما يحتمله استقاء المعنى بالرجوع إلى الأصل الاشتقاقي، وإلى شقائق الكلمة في جذورها.

(٢) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي (دار الغد العربي) (١/ ٣٧).

(٣) ينظر «الأسماء والصفات» للبيهقي دار الكتب العلمية – بيروت ٧٩ – ٨٠.

(٤) هذا ما استخلصته من كلام الأئمة وجوهره من الكليات للكَفَوِيّ (نشر وزارة الثقافة – دمشق) (١/ ١٢١) مع تصرف وتكملة مستمدة من الخبرة، وعبارة الزجاج: «إنما جُعل الاسم تنويهًا (أي رفعًا وإشهارًا وتعريفًا) بالدلالة على المعنى؛ لأن المعنى تحت الاسم» (لسان العرب، سمو) والذي في الصاحبي لابن فارس (تحـ السيد صقر) (٩٩): « .. تنويهًا ودلالة على المعنى .. » وفي شرح ابن يعيش (١/ ٢٣): « .. تنويهًا للدلالة على المعنى .. » وقد ذكر هذا الكلام مغلوطًا في معاني القرآن للزجاج (١/ ٤٠)، ومختصرًا في الكشاف للزمخشري (دار المعرفة (١/ ٥): «واشتقاقه من السمو؛ لأن التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره». وعبارة الراغب في المفردات «وأصله من السمو وهو الذي به رفع ذكر المسمى فيعرف به»، وانظر تفسير القرطبي (١/ ١٠١).

غيره. **والرحمة** من رقة الرحم مَنْبِتِ الولد، أو من رقة جلد السقاء في قولهم: رحِم السِّقاءُ (بوزن فرح) إذا رق جلده وتَعَيّن (أي صارت فيه عيون أي ثقوب صغيرة) فلم يَعُد يُمسك الماء[1]. **والحمد** يؤخذ من الامتلاء بالنعمة من قولهم: طعام ذو مَحمِدة أي يحمده آكله (أي لأن فيه غذاءً كافيًا هنيئًا فيُمِدّ بالقوة التامة[2]. و «**الرب**» من ربَّ الشيءَ وربَّاه أي تعهده بالغَذْو والصَّلاح حتى بلغ حَدّ التمام[3]، وهذا المعنى أصل لمعنى المِلْكية والسيادة. و «**العالمين**» من العِلْم والعَلاَمة فالعالَم كل نوع من الخلق تميز فدلت الحكمة على خالقه[4]، و «**مالك**» و «**مَلِك**» من مَلَكْتُ كفى بالقناة أي: شددتها، وملَّكت القناة بقشرها أي تركت

---

(١) رد الراغب في المفردات معاني «رحم» إلى الرحم منبت الولد، وهو في تفسير القرطبي (١/ ١٠٤) وبه جاء حديث قدسي. وأضفت أنا ما يؤخذ من قولهم: «رحم السقاء» — وهو في لسان العرب وتاج العروس لكن أقحِمَت في تفسيره عبارة خطابية قالوا: رحم السقاء: (ضيعه أهله) بعد عِينَتِه (فلم يدهنوه حتى) فسد فلم يلزم الماء» وتحرير المعنى: رَقّ وتَعَيّن فلم يعد يلزم الماء.

(٢) جاء في تاج العروس (حمد): «طعام ليست عنده مَحمِدة أي لا يحمَده آكله» (وذكر في اللسان بإسقاط لفظ عنده غلطًا) فالمثال ذُكر بالنفي وحوّلناه إلى إيجاب. وفي التاج مما هو في هذا المعنى «الرِّعاءُ يتحامدون الكلأ» و «أحمدت الموضعَ: رضِيت مَرْعاه»، ونظير أخذ الحمد من الشبع مع الهناء أخذ الشكر من السِّمَن «دابة شَكُور: إذا ظهر فيه السِّمَن مع قلة العَلَف. وامتلاء الضرع باللبن والسحابة بالماء يقال في كل منهما: أشكر (ينظر الفروق لأبي هلال ٤) وكذلك أخذ المَجْد من مُجُودِ الإبل: وُقوعِها في مرعًى كثير واسع، وإمجادها: إشباعها (ينظر تاج العروس مجد) وقد صُرِّح بهذا الأخذ في المفردات (مجد).

(٣) ينظر المفردات (ربب). وتُحمل «ربّاه» هنا على أنها من ربّبه أي من باب تَقَضَّى. ويجوز أن تكون من (ربو) وجيء بها هنا للتوضيح.

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ١٠٣) وكلمة العلم إذا ضبطت بالتحريك تعني الجبل الطويل، وهو علامة كبيرة تدل على الطرق والاتجاهات والمكان.

قشرها عليها لتشتد وتصلب[1] فمِلكه ومُلكه تعالى شديد مسيطر. **والعبادة** من قولهم: طريق مُعَبَّد أي: مذلل بكثرة الوطء، وكذلك بعير معبّد[2]. والعبد المملوك كذلك مذلَّل .. فالعبادة أقصى صور الخضوع والتذلل، فهي تعبير عن المملوكية لمن تؤمن أن بيده الخَلْقَ والرِّزْقَ والإحياء والإماتة .. وهكذا.

وفي نوع آخر من الأمثلة نقول: إنه إذا صادفتنا كلمة الكُتْبة - بالضم - ولم يكن معناها حاضرًا في أذهاننا، ولكننا نذكر قولهم: «كَتَبَ أنفَ الناقة» بمعنى خاطه (أي خاط فتحته)، وقولهم: «كَتَب القِرْبة» بمعنى خرزها بسيرين، فإن هذا يقودنا إلى أن الكُتبة بالضم معناها الخُرزة (بالضم أيضًا) أو ما هو قريب منها. وبالمثل يمكن أن يفسِّر الإنسان كلمة ثَـبِطة (بفتح فكسر) في وصف المرأة: بأنها الثقيلة من السمن، وذلك استنتاجًا من قولهم: ثَـبَّطه عن الأمر بمعنى: ثقّله أي جعله يتثاقل عنه. وأن يفسِّر «يَفْرُط» في قوله تعالى: ﴿ قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ ﴾ [طه/ ٤٥] بـ «يعجل» (أي يعجل بقتلهما مثلاً إذا وُوجه بإنكار ادعائه الألوهية) وذلك أخذًا من الفَرْط السبق يقال: فَرَطَ القومَ: سَبَقَهم إلى الماء[3]، على أساس أن التعجل هو وسيلة السبق في السير وغيره. وهكذا.

المنفعة الثالثة: وهي تتصل بالسابقة وتنتج عنها، وهي أن معنى اللفظ الواحد قد يختلف تبعًا لاختلاف الوجهات أو الأقوال في مأخذه الاشتقاقي. وهذا يفيد في تنوع المعنى أحيانًا مما يوسع مجال التصرف. ومن الأمثلة المشهورة في ذلك: الاختلافُ في تسمية الإنسان إنسانًا: أهي من الأُنس أي الإحساس بالتآلف وحب الاجتماع وإمكانية التعاون إلى أقصى مدى، أم من النسيان[4]؛ لأنه نسي

---

(١) السابق (١/ ١٠٥).

(٢) ينظر المحرر الوجيز (١/ ١١٥)، ومفاتيح الغيب (١/ ٢٩٦).

(٣) تراجع الأمثلة في لسان العرب (كتب، ثبط، فرط) فقد أخذناها منه بتصرف.

(٤) ينظر المفردات (أنس) والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ١٥٨) (كلمة ناس).

فأكل من الشجرة التي حرّم الله عليه الأكل منها. والرأي العلمي هو الأول؛ فذلك الذي يتسق مع القواعد اللفظية للاشتقاق، في حين أن الرأي الثاني يُحوج إلى القول بأن أصل لفظ «إنسان» «إنسيان»، ولا أساس لحذف الياء. وجانب المعنى يزكي ذلك تمامًا؛ فالله عز وجل خلق الناس ليتعارفوا ويتعاونوا ويعمروا الأرض، لا لينسوا. ومن الأمثلة المشهورة لدى اللغويين الاختلاف في اشتقاق لفظ النبي. أهو من الإنباء وسهلت الهمزة، أم من النُّبُوّ[1] بمعنى الارتفاع والشرف. والأول هو الأخص واللفظ بمعنى مُنْبِئ عن الله أو مُنْبَأ من الله. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] قيل: فيه مسنون أي متغير أو منتن أخذًا من سُنَّ الماء (للمجهول): أي تغير، وقيل: المسنون: المحكوك أخذًا من سننت السكين إذا حَكَكْتُها على الحجر. والمقصود هنا المُمَلّس المُسَوَّى، وقيل: المسنون المصبوب أخذًا من قولهم: سَنَّ الماءَ على وجهه أي صبه - وكأن المقصود بهذه الصفة كونه كان مُلْقى على الأرض، وقيل: مسنون أي مُصَوَّر على صورة ومثالٍ أخذًا من سُنَّةِ الوجه، وهي صورته[2]. ولعل هذا الأخير هو المراد. وفي الحديث النهي عن «المحاقلة» قال الأزهري: فإن كان مأخوذًا من إحقال الزرع إذا تَشَعَّبَ... فهو بيع الزرع قبل صلاحه وهو غَرَر، وإن كان مأخوذًا من الحقْل وهو القَرَاح (الأرض السمراء التي تُزرع) وباع زرعًا في سنبله نابتًا في قراح بالبُرّ، فهو بيع بُرٍّ مجهول ببُرٍّ معلوم ويدخله الربا؛ لأنه لا يؤمَن فيه التفاضل، ويدخله الغرر»[3]. فاختلف المنهي عنه باختلاف مأخذ اشتقاق الكلمة. وفي قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن

---

(١) ينظر المفردات (نبأ، نبو).

(٢) ينظر مفاتيح الغيب للرازي، (دار الغد) (٩/ ٤١٥ - ٤١٦) مع شيء من الاختصار.

(٣) «تهذيب اللغة» (حقل).

تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٧] فُسِّر المسحور بمن وقع عليه السِّحْر (بالكسر) فاختلط عقله، كما فسر بذي السَّحْر (بالفتح) أي: الرئة، أي هو بشر مثلكم[١]، أي أنه قيل بأخذه من ذاك، وقيل بأخذه من ذا فاختلف المعنى، وواضح أن الأول أرجح. وقد قيل في اسم «القرآن» الكريم : إنه من القراءة، وقيل: إنه من قرأ بمعنى جمع[٢] - فعلى الأول معناه المقروء، وعلى الثاني معناه الجامع، وعندي أن الأول هو الصواب. والفعل «استأهل» يؤخذ من الأهل فيكون معناه الاستحقاق، ويؤخذ من الإهالة (السَّمْن) فيكون معناه طلبها ..[٣] وهذا أمر فاش جدًا.

رابعًا: الرجوع إلى الاشتقاق يحسم الخلاف في معنى الكلمة. ومن أمثلة ذلك ما جاء في معنى «الصمد» اسم الله عز وجل: فقد أورد البيهقي في «الأسماء والصفات» نحو سبعة معان: المصمود بالحوائج أي المقصود بها، والذي كمل في أنواع الشرف والسؤدد: العظمة والحلم والعلم والحكمة والجبروت .. ، والذي لا جوف له، والذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، والذي لا يخرج منه شيء، والذي لا يأكل ولا يشرب، والباقي بعد خلقه، ثم قال : «قال أبو سليمان الأشعث: الصمد: السيد الذي يُصْمَد إليه في الأمور ويقصد إليه في الحوائج والنوازل، وأصل الصَّمْد (بسكون الميم): القَصْد، يقال للرجل: اصمُدْ صَمْدَ فلان أي اقصِدْ قَصْدَه، وأصح ما قيل ما يشهد له الاشتقاق»[٤] اهـ. أي أنه استقر على المعنى الذي بدأ به مستندًا إلى الاشتقاق.

وفي تفسير «تبارك» من عبارة «تبارك الله» جاء في «الأسنى في شرح الأسماء

---

(١) ينظر مفاتيح الغيب (١٠/ ١٠٨).

(٢) مفاتيح الغيب (١/ ٣٧٢).

(٣) ينظر تاج العروس (أهل).

(٤) ينظر الأسماء والصفات (٥٧ – ٥٩).

الحسنى» للقرطبي «قال ابن العربي: للعلماء فيه أربعة أقوال: الأول: تقدَّس – قاله الفراء، الثاني: تعاظم، الثالث: تفاعل من البَرَكة وهي الزيادة في النفع ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا ﴾ أي نفّاعًا للخلق – قاله الزجاج، الرابع: تبارك: دامَ مأخوذ من بَرَكَ البعير إذا لَزِق بالأرض، ومنه مَبَارِك الإبل أي مواضعها التي تستقر فيها. فأما القولان الأولان فلا يشهد لهما النقل ولا الاشتقاق، وأما القولان الآخران فإنه يصح أن يقال: إنه من البَرَكة التي هي النفع والخير، ويصح أن يقال: إنه من البُرُوك الذي هو الثبات والدوام»[1]. اهـ. وأخذه من البركة أقرب، أي: كثُرت نعمه ودامت.

وفي تاج العروس: «والمُقِيت (بوزن اسم الفاعل من أقات): الحافظ للشيء، والشاهد له» ثم ذكر أن «المقيت» في أسماء الله الحسنى معناه الحفيظ، وقال الفراء: (المقتدر) والمقدِّر (كالذي يعطي كل أحد قُوتَه..) ثم قال: «وقال الزجاج: المقيت: القدير، وقيل: الحفيظ، وهو بالحفيظ أشبه؛ لأنه مُشتق من القُوت، يقال: قُتّ الرجلَ أقُوته قَوْتًا إذا حفِظتَ نَفْسه بما يَقُوته. والقُوتُ اسم الشيء الذي يحفظ نفسه، ولا فَضْل فيه على قدر الحفظ (أي لا زيادة) فمعنى المُقِيت الحفيظ الذي يعطي الشيء قدر الحاجة من الحفظ»[2].

خامسًا: وهذه المنفعة تُعَدّ وجهًا مقابلاً للمنفعة الثانية وما تلاها، وقد أخذ بها سيبويه كثيرًا، فإذا كنا في المنفعة الثانية نتخذ من معرفتنا لمعنى التركيب الذي أخذت منه الكلمة وسيلة إلى تحديد معناها، فإننا هنا نتخذ من معنى الكلمة – إذا كنا نعرفه – وسيلة إلى معرفة تركيبها الذي يناسب معناها معناه، ومن ثم معرفة أصولها وزوائدها، كمعرفة أن كلمة مُرَّان (: الرماح اللَّدْنة) من تركيب

(١) من مخطوط الأسنى .. (ص ١٨٢ – ١٨٣).

(٢) تاج العروس (قوت).

(مرن)؛ لأن المُرّان سُميت بذلك للينها، وليس من المرارة؛ فالنون أصلية. وأن كلمة فَيْنان في وصف الشَّعْر من (فنن)؛ لأن المراد أن الشعر الموصوف له فنون كأفنان الشجر. وأن كلمة العنتريس (أي الشديد) هي من (عترس)؛ لأن العترسة هي الأخذ بالشدة، فالنون زائدة. وكذلك ألَنْدَد أي شديد الخصومة هو من **اللَّدَد**. والخَنْفَقيق: الخفيفة من النساء الجريئة، من خَفَق إليهم: أسرع أو علاهم. والبُلَهْنِية (الرخاء وسعة العيش) هي من (بله) كما يقال: عيش أبله أي واسع قليل الغموم. والسَّرَنْدَى: الجريء، إنما هو من السَّرْد؛ لأنه يمضي قُدُمًا[1]، وهكذا..

سادسًا: الرجوع بالاشتقاق إلى الأصول الحسية للألفاظ المعنوية يوضح صورتها في الذهن، ويخرجها من الهلامية والضبابية. فالرجوع بالصبر المعنوي إلى أحد الحسيات «الصَّبِر (ككتف) النبات المعروف الذي يحتفظ بمائه مع حدة مرارته أطول ما يعرف في النبات، أو الصُّبْرة (بالضم وبالفتح) الحجارة الغليظة، أو الصَّبير (بوزن أمير): الجبل، أو أم صَبَّار: الصفاة التي لا يحيك فيها شيء... الرجوع إلى شيء من ذلك يوضح أن الصبر ثبات وصمود وتماسك وتحمل وليس موقفًا سلبيًا، ومن هنا يفهم استعماله بمعنى الصمود والصلابة في مواجهة العدو ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ﴾ ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾.

والرجوع بالحَقّ إلى الحُقّ (بالضم): الوعاء المعروف، أو الحُقّ من الوَرِك : مغرِس رأس الفخذ فيها، أو حَقّ الطريق: وَسَطِها، وما فيهن من ثبات الشيء متمكنًا في حيز أعِدّ له بقدْره = يوضح ما في الحَقّ من كون الشيء بقدْر حَيِّزه لا يجاوزه ولا يقل عنه مع الثبات التام والتمكن. والرجوع بالأمَلِ إلى «الأميل:

---

(١) ينظر الكتاب (هارون) (٣/ ٢١٨، ٤٤٥، ٤/ ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٣) على التوالي.

حَبْل الرمل الممتد مسيرة يوم أو يومين» يجسّم معنى امتداد رغبة النفس وتطلعها .. والنظر في معنى الصَّمَد إلى الصَّمْد: المكان الغليظ المرتفع قليلاً والصَّمْدة الصخرة المرتفعة قليلاً – مما يعني الارتفاع إلى مستوى المواجهة مع إصمات الجوف أي امتلائه واكتنازه = يوضح تفسير الصَّمَد بالمقصود الدائم الذي لا ينفَدُ ما عنده .. وهكذا ...

سابعًا: أشار الإمام أبو بكر بن السراج إلى منفعة أخرى للاشتقاق، بَسْطُها[1]: أنه يُعِين على التحقق من صحة اللفظ المروي وعدم تعرضه للتصحيف (أو التحريف)؛ وذلك بأن نتعرف على معنى اللفظ المشكوك في تصحيفه أو تحريفه (حسب هيئته) من خلال معرفة ما اشتق منه، أو معرفة شقائقه الاشتقاقية، ثم إذا تبين أن معناه يناسب السياق أو المقام الذي ورد فيه وَثِقنا بصحة روايته، وإلا قلّبنا اللفظ على هيئة أخرى، وبحثنا عن معناه في هذه الهيئة الجديدة – بالاستعانة بالاشتقاق أيضًا – حتى نهتدي إلى حقيقة اللفظ المقصود، ونطمئن إلى عدم تصحيفه أو تحريفه.

ثامنًا: هناك منفعة أخرى ذكرها ابن السراج أيضًا، وهي أن العلم بالاشتقاق يُعِين مَنْ قَصَد حفظ الألفاظ ومعانيها – من حيث إن ألفاظ التركيب الواحد تحمل معاني من باب واحد أي متشابهة؛ ومن ثم فإن حفظ بعض استعمالات جذر ومعانيها يعين على حفظ سائرها. وعبارته: «.. إن المنفعة عظيمة فيه؛ لأن من تعاطى عِلْمَه سهُل عليه حفظُ كثير من اللغة؛ لأن أكثر الكلام بعضُه من بعض، فإذا مرت ألفاظ منتشرة بأبنية مختلفة (يعني من تركيب واحد) = جمعها

---

(١) نصها: «ومن ذلك (يعني من منفعة الاشتقاق) أنه متى رَوَى بعض الرواة حرفًا (يعني كلمة) لا تعرفه بهذا البناء، فرُدَّه إلى ما تشتقه منه، وثِقْ بصحة الرواية وأمن التصحيف» اهـ.

وجعل ذلك رباطًا لها فلم تُعْجِزه، وحَفِظ الكثير بالقليل»[1].

تاسعًا: وأخيرًا فإن هناك ما ينبغي التنويه به بالنسبة للاشتقاق، وهو أنه يجسِّم صورًا من الربط بين الألفاظ والمعاني مختلفة الاتساع، وبما أن أوسع صور الربط يتحقق في التأصيل، فإنه يحق أن نفرد له فصلة خاصة تبين قيمته ومنافعه.

(قيمة التأصيل ومنافعه وصعوباته):

هذه الفصلة خاصة بالتأصيل؛ لأنه أعلى رتب الربط الاشتقاقي – لشموله كل استعمالات التركيب، وله بهذه الرتبة قيم ومنافع تفوق ما للربط الجزئي المقتصر على بعض استعمالات التركيب، كما أنه لرتبته تلك يختص بصعوبات تتطلب الدراسة مواجهتها.

وأولى قيم التأصيل أن الربط الشامل (الذي هو عماده) يُثْبت ويحقق انضباط اللغة وإحكامَها، من حيث إن إثبات العلاقة يعني جَرَيان العربية – في مجال المفردات ومعانيها هذا – على الأصل الذي ينبغي أن يكون في اللغة، وهو أن يعبّر التركيبُ الواحد بكل صوره واستعمالاته عن معنى بعينه وما يتفرع عن هذا المعنى، فالتأصيل يكشف ويُثْبت أن ألفاظ التركيب الواحد واستعمالاته تدور كلُّها في فَلَك المعنى المحوري، وليست نثارًا مبتوت الوشائج، فكل تركيب وفروعه أسرة لفظية مترابطة مقابلة لأسرة من المعاني مترابطة، وهذا هو الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه اللغة المحكمة المنضبطة المباني والمعاني. فإذا خرجت اللغة عن ذلك فكانت ألفاظ التركيب الواحد منقطعةَ الصلة بعضها ببعض، فقد خرجتْ عن الأصل؛ وحق عليها الحكم بالجزافية، وأنها مجرد رموز لفظية وُضعت لمعان بصورة عشوائية واعتباطية. وقد تنزهتْ لغتنا عن ذلك بفضل الله تعالى، والتأصيل أحد شواهد هذا التنزه.

---

(١) رسالة الاشتقاق ص (٣٠).

وثانية قيم التأصيل أن **اطّراد** دوران استعمالات التركيب على معنى بعينه في كل تراكيب اللغة يثبت أن هناك علاقة بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية، من حيث إن اطراد وجود المعنى كلما وجد اللفظ يئول إلى قانون: كلما وجد (أ) وجد (ب)، وهذا القانون يعبر عن علاقة علمية معترف بها. ويبقى إثبات الاطراد. ولدينا منجزات علمية **يثبُت** من خلالها هذا **الاطّرادُ** تتمثل في الأعمال المعجمية التي تعالج الدوران:

أ – معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ) وقد تناول الجمهور الأعظم من التراكيب الثلاثية. ولا يقلّص قيمتَه كثيرًا في ما نحن بصدده ردُّه كثيرًا من التراكيب إلى أكثر من معنى محوري واحد لكل تركيب.

ب – مفردات القرآن للراغب الأصفهاني تناول فيه التراكيب القرآنية والتزم رد استعمالات كل تركيب إلى معنى واحد وفروعه.

ج – رسالة تناولت نحو ٢٢٠٠ تركيب منها التراكيب القرآنية، التزم فيها صاحبها ردَّ استعمالات كل تركيب إلى معنى واحد وفروعه (هي رسالة المؤلف التي حصل بها على درجة الدكتوراه).

د – منثورات في كتب اللغة من شروح ومعاجم تعالج دوران استعمالات التركيب على معنى واحد.

وأما منافع التأصيل فإن المعنى العام (أو المحوري) لأي تركيب يكشف – إذا كان دقيق الاستخلاص والصياغة – أبعادًا مهمة في معاني استعمالات ذلك التركيب – تُجلّي غواشي غوامضها، وتمكّن من تحريرها وتحديد ظلالها. وعلى سبيل المثال فإن تركيب (عرف) يعبر عن تمييز الشيء بملامحه الظاهرية، نقول ذلك استنباطًا مما في عُرْف الديك والدابة من تمييز لهما عن غيرهما بمميز ظاهري. ومن هذا يكون **التعرف** على الشخص إذا التقطنا منه ملامح كنا رأيناها فيه أو وُصفت لنا قبلاً. ويكون العُرْف بالضم ما تعارف عليه الناس

وألِفوه (= رأوه قبل ذلك مرارًا فألِفوه وقبلوه). ويؤكد هذا ما جاء في القرآن الكريم ﴿ تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محمد:٣٠] أي أن اللمحات الملتقطة من كلامهم تُعرّفك بهم. وذلك في حين أن (العلم) صورة (أو فكرة أو مقررة) ذهنية ثابتة، من روافد تكوينها الحواس، والنظر (= التفكير والتدبر) والتجارب، والاستقراء[1].

وبالمثل نقول: إن تركيب (جهل) يعبر عن الفراغ والخلو من العلامات المميزة. نأخذ ذلك من قولهم الجهل: المفازة لا أعلام بها ولا جبال، وناقة مجهولة: لم تحلب قط (كأنها فارغة أو لم يعرف من أمرها ما يميزه)، وكذلك ناقة مجهولة: لاسمة عليها. ومن الفراغ تكون الخفة والحركة المضطربة يقال: استجهلت الريحُ الغصنَ: حرّكته فاضطرب[2]. وعلى ذلك فإن كلمة الجهل ومشتقاتها لا تدل مباشرة على أعمال الجاهلية من عدوان وبغي وفجور، وإنما هذه الأمور كانت تحدث نتيجة للخلو من المعالم الصحيحة التي تبين الرُّشْد من الغيّ، أو لعدم الالتزام أو الاعتراف بها كأنها غير موجودة. وذلك مع خفة تدفع إلى مطاوعة الهوى.

ومن منافع التأصيل الدقيق أنه يمكّن من حسم الخلاف في ما اختلف في معناه من الألفاظ. ونمثل لهذا بما فعله الإمام الطبري في تفسير العبادة في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] حيث فسرها بـ «لك اللهم نخشع ونَذِلّ ونستكينُ إقرارًا لك يا ربنا بالربوبية لا لغيرك»، ثم ذكر ما روي من تفسير للآية أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ: قل يا محمد: «إياك نعبد» إياك نوحّد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك. ثم بيّن سرَّ اختياره التفسير الأول – لا المرويّ

(١) اجتهاد، والاستعمالات من اللسان (عرف).

(٢) اجتهاد، والاستعمالات من اللسان (جهل).

مع أنهما متلازمان – بقوله: «لأن العبودية عند جميع العرب أصلها الذِّلة، وأنها (يعني العرب) تسمي الطريق المذلَّل الذي قد وَطِئته الأقدام، وذلَّلَته السابلة: مُعَبَّدًا، ومن ذلك قول طرفة:

تُبَارِي عِتَاقًا ناجيـاتٍ وأتبعـتْ   وَظيفًا وظيفًا فوق مَوْرٍ مُعَبَّد

يعني بالمَوْر: الطريق، وبالمعبد: المذلَّل الموطوء، ومن ذلك قيل للبعير المذلَّل بالركوب في الحوائج: مُعَبَّد، ومنه سمي العَبْد عبدًا لذلته لمولاه» اهـ[1]. فقد أخذ الطبري بالتفسير اللغوي دون المروي ناظرًا إلى أن أصل دلالة استعمالات التركيب هو الذلة كما توجد في الطريق المعبَّد، والبعير المعبَّد، والعبْد. وأضيف أنا هنا طريقًا أخصر وأوضح وهو أن العبادة تعبير عن المملوكية، أي عن كون المرء عبدًا لله، وليس من حق العبد إلا التسليم والطاعة.

وفي مثل آخر جاء في اللسان (حشش): «والعشب جنس للخَلَى (بوزن فتى)، فالخَلَى رَطْبُهُ، والحشيشُ يابسُه. قال ابن سيده: هذا قول جمهور أهل اللغة، وقال بعضهم: الحشيش أخضر الكلأ ويابسه. قال (ابن سيده): وهذا ليس بصحيح؛ لأن موضوع هذه الكلمة في اللغة اليُبْسُ والتقبُّض»[2]. اهـ ويعني «بموضوع الكلمة» ما وُضِع له التركيب أي المعنى العام أو المحوري. ويستحيل أن يكون المراد بلفظ الكلمة في عبارته لفظ الحشيش، وإنما يعني أن كل استعمالات (حشش) تعني اليبس والتقبض كما في حَشَّ الوديُّ (فسائل النخل التي غُرِست حديثًا): يَبِست، وحَشَّ ولدُ الناقة وولد المرأة في بطنها أي: يبس (مات وبَقِيَ فيبس)، والمسْتَحِشّة من النوق: التي دقت أوظفتها[3]، وحَمِشَتْ

---

(١) انظر جامع البيان للطبري (١/ ١٦٠).

(٢) لسان العرب (حشش).

(٣) وظيف البعير هو من يده: ما تحت ركبته إلى رسغه، ومن رجله: ما تحت رسغه إلى خُفِّه، ومعنى دقته عدم غلظه. وحمشت معناها دقت أيضًا – لكن مع يبس –.

سَفِلَتها من عِظَمها، والحُشَاشة (كقلامة): رَمَقُ حياة النفس.. (والرمق بقية لا تكون إلا ذاوية). وحَشّ النار: جمع لها ما تفرق من الحطب (ليزودها به ويَسْعَرها – والحطب جاف). ومن ذلك على التشبيه: «حشّ النابلُ سهمه: إذا راشه وألزق به القُذَذ من نواحيه أو ركّبها عليه»[1]، وأما تسمية البستان وجماعة النخيل حُشًّا، فإما لأنه لا يخلو من أوراق وأعواد جافة فهو مصدر لها، وإما أن يكون من باب تقبيح الاسم لصرف الحسد. وبهذا يتبين صدق كلمة ابن سيده التي تعني أن تركيب حشش وُضِع لليُبْس والجفاف، وقد رأينا اعتماده على هذا لحسم الخلاف في معنى الحشيش: أهو العشب إذا كان يابسًا أي بشرط اليبس، أم أنه يطلق على العشب سواء كان أخضر أو يابسًا.

وأخيرًا؛ فإن التأصيل الدقيق يمكّن من اختيار أدق الألفاظ المراد استحداثها اشتقاقًا، وأنسبها للمعنى المراد وَضْع لفظ له.

وترجع تلك المنافع إلى أن المعنى المحوري الدقيق يمثل ميزانًا يحتكم إليه في معاني الاستعمالات الواقعة في أي مجال: علميًا كان أو أدبيًا أو تشريعيًا، وفي معاني الاستعمالات المراد إنشاؤها.

فإذا انتقلنا إلى الحديث عن صعوبات كشف العلاقة بين معاني استعمالات التركيب وجدنا أنها تتمثل في غموض تعبير المعاجم عن بعض المعاني أحيانًا، وخفاء بعض الجوانب الحضارية والتاريخية التي تتعلق بمعاني بعض الاستعمالات، ثم احتياج صياغة المعنى المحوري إلى تحرير دقيق. غير أن هناك مفتاحًا للمساعدة في كشف المعنى المحوري وتحريره هو التركيز على الاستعمالات الحسية. وقد بسطنا ذلك قبلا.

وبعد ،،، فإن جحد حقيقة التأصيل بادعاء أن المعنى المحوري ربما لا يكون هو المعنى الدقيق لأي من الاستعمالات، فيكون حينئذ معنى لا وجود لأصله،

---

(١) لسان العرب (حشش).

كذلك فإن جحد قيمة التأصيل في دلالته على ثبوت العلاقة بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية... كلاهما جَحْدٌ يقدح في سلامة النظرة العلمية للجاحد نفسه؛ لأن المعنى المحوري الذي يفترض أن يصدق على كل المعاني الجزئية لا يكون إلا صورة عامة، والمهم أن تكون صادقة وواقعية، وليست لعبًا بالألفاظ ولا تكلفًا. ولننظر إلى المعنى المحوري لتركيب (ضفف) الذي أسلفناه، وهو: اكتناف الشيء وإحاطته بما يزيد على مقداره أو قوته. لنجد أن هذا الاكتناف حقيقة واقعة في ضِفَّتي النهر فهما تحيطان بجانبي الماء، وهما أقوى منه؛ بحيث لا يسمحان للماء أن يتجاوزهما. وهذا الاكتناف حقيقة صادقة في اجتماع الأيدي الكثيرة على الطعام الذي لا يكفي فهم يحيطون بالمائدة أو السفرة على أية هيئة كانت، ثم إن الطعام – لقلّته – لا (يصدهم) ولا يشبعهم، وكذلك الأمر في ازدحام الناس على الماء، فالتعبير بالازدحام يعني أن (مساحة) ما وَعَى الماءَ محدودة بالنسبة لمن يريدون النيل منه، وهذا يوحي بقلته حتى لو كان في الحقيقة يكفيهم. وكذلك الأمر في إحاطة كف الحالب بالطُّبْي، فهذه الإحاطة اكتناف شديد للطُّبْي الذي هو رخو ضعيف. والذي يبرز ذلك أكثر أن المعتاد في الحلْب أن يكون بالأصابع سلتًا أو خَرْطًا. والمعاني الفرعية مأخوذة من هذه على ما أسلفنا.. فهذا كله من الوضوح والتحقق الواقعي بحيث لا يجحده إلا معاند.

ملحق

تعليقات على محتويات (الفصل)

الذي عقده الإمام السيوطي في كتابه

«المزهر» لـ «معرفة الاشتقاق»[1]

نقصد بهذه التعليقات التوضيح أو التصحيح حسب ما تقتضي كل من الفقرات التي نقلها الإمام السيوطي في هذا (الفصل) بترتيبها فيه/ رعايةً لحق دارسي الاشتقاق، وتكملةً لما في كتابنا هذا عن علم الاشتقاق.

١ - الفقرة الأولى وهي كلام ابن فارس عن لغة العرب هل لها قياس وهل يُشتق بعض الكلام من بعض «هذه الفقرة علقنا عليها وناقشنا ما فيها في كتابنا هذا في موضع آخر فلتنظر».

٢ - الفقرة الخاصة بكلام ابن دحية (١/ ٣٤٦):

أ - ابن دحية هو أبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية الكلبي (توفي سنة ٦٣٣ هـ) وعنوان كتابه «التنوير في مولد السراج المنير» ﷺ.

ب - الحديث القدسي الذي جاء في كلام ابن دحية «يقول الله: أنا الرحمن خلقت الرَّحِمْ، وشققتُ لها من اسمي» ضبط محقق المزهِر كلمة الرحم هنا بضم الراء وسكون الحاء. والكلمة بهذا الضبط تعني الرحمة. وهذا الضبط خطأ وإنما الضبط الصواب هنا هو فتح الراء وكسر الحاء، ومعناها بيت الولد، أي الكيس الذي يتكون فيه الجنين في البطن، والمقصود بذكره هنا العلاقة التي بين المولودين من أم واحدة خاصة، ثم يعم الكلام من يُسمَّون أولي الأرحام. وضَبْط كلمة الرحم بما قلنا تشهد له رواياتُ الحديث، والأمر واضح لا يحتاج الإطالة.

٣ - قوله: قال في شرح التسهيل .. إلخ.

أ - المقصود شرح أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) لكتاب تسهيل الفوائد لابن مالك .

---

(١) المزهر ١/ ٣٤٥ - ٣٥٤.

ب – قول أبي حيان هنا في تعريف الاشتقاق « ... مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية وهيئةَ تركيبٍ لها» يقصد بالمادة الأصلية الحروف الأصلية للكلمتين، ويقصد بهيئة التركيب هنا ترتيب مواقع هذه الحروف الأصلية في الكلمتين (مثلاً: استفهم وتفاهم: الحروف الأصلية ف، هـ، م. وقد وردت في الكلمتين: الفاء أولاً، ثم الهاء، ثم الميم. وذلك بصرف النظر عن الزوائد).

أما قوله بعد ذلك: «بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئةً» فكلمة هيئة هنا يقصد بها الصيغة (الهيئة الشاملة للحروف الزوائد والأصلية معًا). فإذا قيل: إن استفهم مأخوذة من الفهم أو من «فهم» فإن هيئة استفهم تختلف عن هيئة فهم. فاستفهم تبدأ بألف ثم سين ثم تاء إلخ، وفهم تبدأ بفاء إلخ)، وهذا البيان ضروري حتى لا يتبادر أن أبا حيان يناقض نفسه: مرة يقول: «مع اتفاقهما في هيئة التركيب» ومرة يقول: «لأجلها اختلفا في هيئة التركيب». فالمرة الأولى يقصد بها هيئة تركيب الحروف الأصلية، أي ترتيب مواقعها في الكلمتين، وكلامه يعطي ذلك صراحةً، والمرة الأخيرة يقصد بها **اختلافَ** صيغة **كلٍّ** من الكلمتين كما مثّلنا.

٤ – قوله (في ١/ ٣٤٧) عمّا سمَّوْه الاشتقاق الأكبر : «وأما الأكبر **فيُحفظ** فيه المادة دون الهيئة» إلخ. هذا هو الاستعمال الصحيح لكلمة المادة، أعني استعمالها في مجموعة الحروف المفرقة التي يمكن أن تركَّب منها تراكيب (ستة تراكيب من ثلاثة أحرف/ مثل ب د ر: بدر، برد، دبر، درب، ربد، ردب، وأربعة وعشرين تركيبًا من أربعة أحرف ومئة وعشرين تركيبًا من خمسة أحرف – كما هو معروف) والصواب أن تكتب المادة مفرقة الأحرف حتى لو كانت قابلة للاتصال، إشارةً إلى أنها غير مقصورة المواقع، ولا ثابتتها، كما هو واضح في المثال. أما التركيب الذي يؤخذ منها فينبغي أن يكتب موصول الأحرف التي تقبل ذلك في الكتابة العادية. وبذا **يُعلَم** أن استعمال كلمة مادة معنيًا بها التركيب أو الجذر هو غير دقيق. وقد استُعمل مصطلحا «مادة» و «تركيب» في نفس هذه الصفحة من المزهر على الصواب. وحدَه، كما بيَّناه عدة مرات لكل منهما.

٥ – الفقرة المبدوءة بقوله: «واختلفوا في الاشتقاق الأصغر» عالجنا محتواها هنا علاجًا مفصلاً.

٦ – فقرة «التغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق خمسة عشر» (١/ ٣٤٨ – ٣٤٩) فقرة لا جدوى لها؛ لأنها لا تمثل ضابطًا؛ فحفظها أو دراستها لا تجدي، ويكفي بدلاً منها أن يُعرف أنه قد تحدُث تغيرات بين المشتق والمأخذ في الحركات والزوائد، ثم إن صياغة تلك الفروق الخمسة عشر غير دقيقة لا هنا ولا في «ارتشاف الضَّرَب» (تحـ د. رجب ١/ ٢٣ – ٢٤)؛ فلا نضيع الجهد بتتبعها.

٧ – فقرة التردد بين أصلين في الاشتقاق وتحديد المرجحات بتسعة (المزهر ١/ ٣٤٩ – ٣٥٠) عرضناها وناقشناها في هذا الكتاب.

٨ – في المرجح التاسع (مما تناولته الفقرة السابقة - والمرجِّحات المذكورة أصلُها في الممتع عند ابن عصفور) نلحظ أنه ذكر أنه عندما يكون التردد بين أمرين: أحدهما «جوهرًا والآخر **عَرَضًا** لا يصلح للمصدرية ولا شأنه أن يُشتق منه؛ فالرد إلى الجوهر حينئذ أولى؛ لأنه الأسبق»:

أ – الجوهر هو الشيء المادي المحسوس، كما في استحجر الطين واستنوق الجمل. فالجوهر هنا هو الحجر في المثال الأول والناقة في المثال الثاني.

ب – هذا الذي قرره ابن عصفور سبقه به ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في رسالته، وقد أسلفنا هذا هنا. ومما يذكر أن بعض الذين كتبوا في الاشتقاق جعلوا تقديم الحسي على المعنوي في مصدرية الاشتقاق كأنه مما سبق به اللغويون الأوربيون.

٩ – في الفوائد الملحقة بالمرجِّحات (١/ ٣٥٠) قال أبو حيان : «الأعلام غالبها منقول بخلاف أسماء الأجناس؛ فلذلك قلَّ أن **يُشتق** اسم جنس؛ لأنه أصل مرتجل. قال بعضهم: فإن صح فيه اشتقاق حُمل عليه. قيل: ومنه **غُراب** من الاغتراب، **وجَراد** من **الجَرْد**». وقد تكرر معنى هذا عن أبي حيان في الارتشاف.

أ – ونلحظ هنا كسر المقررة التي زعموها من أن بعض الألفاظ هي نكرات أوائل ليس لها معان اشتقاقية وقد عالجنا هذه المقررة وفنّدناها من قبل.

ب – تمثيلهم بأخذ «**الجراد**» من «**الجرد**» تمثيل صحيح، فالجراد يأكل ما على الأرض من خضرة فيجردها من الخضرة التي تغطيها، فصيغة اسمه (فعال) هي بمعنى اسم الفاعل، أي الجارد الذي يجرد الأرض. أما زعمهم أخذ «**الغراب**» من «**الاغتراب**» فهو اجتهاد محدود العمق (كانوا يتشاءمون به أنه ينذر بالفراق، أي مفارقة الأحبة، وهذا ما يقصدونه بالاغتراب) والصواب أنه سُمِّي بذلك لسواده الذي يعمُّه. فالمعنى العام لتركيب (غرب) يعبر عن الغياب في شيء يخفى كما تغرب الشمس فتختفي، وكما يُخْفِي السوادُ الشيء الأسودَ، وكما يخفي الغَرْب (الدلو الكبيرة) أي يستوعب ماءً كثيرًا، أو هو لضخامته يغوص في البئر عندما يمتلئ، وكما يختفي الغريب عن أحبابه في البلاد التي تغرَّب إليها.

١٠ – تنبيه ابن السراج إلى الحذر من اشتقاق عربي من أعجمي تعرضنا له هنا وفصّلناه.

١١ – قول السيوطي في الفائدة الخامسة (١/ ٣٥١): إنها مثالٌ من الاشتقاق الأكبر نقله عن الزجاج. الصواب أنه **مَثَلٌ** من دوران استعمالات التركيب على معنى (أو معان) أي هو ما سميناه التأصيل، أو المعنى العام، أو المعنى المحوري. وهو مثل صحيح المعالجة لهذا – لا للاشتقاق الأكبر.

١٢ – تحيُّر ابن فارس، أو اشتباه اشتقاق قولهم: «**لا أبالي به**» عليه غاية الاشتباه - كما نقل عنه السيوطي - له عندنا ما ينفي الحيرة؛ فالفعل «بالى يبالي» هو من تركيب «بلو» وهو تركيبٌ يعبر عن إمساك أو حبس على شدة. كما وصفوا البَلِيَّة أنها الناقة التي يموت صاحبها أو أي عزيز عليهم، فتوثق عند قبره راقدة مشدودة الرأس إلى الخلف - أي بعد ليّ عنقها، وتترك كذلك بلا علف ولا ماء حتى تموت (فهذا هو الحبس على شدة) يفعلون ذلك من أجلِ أن يركبها ذلك الميت عندما **يُحشر** الناس حسب زعمهم، فكذلك: «لا أبالي به»: لا يشتد عليَّ أمره ولا يهمني أمره. وقول الشاعر:

تبالي رَوايـاهم هبالـة بعـدما ورَدْن وجُولُ الماء بالجمِّ يرتمي

قالوا: «التبالي: المبادرة بالاستقاء. يقال: تبالى القوم إذا تبادروا الماء فاستقوه، وذلك عند قلة الماء. وقال بعضهم : تبالى القوم وذلك إذا قل الماء ونزح، استقى هذا شيئًا، وينتظر الآخر حتى يجم الماء فيستقي» اهـ فهذا الانتظار حتى يجم الماء هو احتباس على عطش، أما البيت المذكور هنا فهو قلق؛ لأن التبالي فيه بعد الورود – كما قال. فلعل فيه تحريفًا.

١٤ – اشتقاق **الدُّكّان** – وكان عندهم مرتفعًا من الأرض كالمصطبة تعرض عليه الأمتعة للبيع – من الدَّكْدَك وهي أرض فيها غلظ (= ارتفاع) وانبساط، ومنه ناقة دَكّاء: مُفْتَرَشَة السَّنام في ظهرها أو مجبوبته» كما رُوي عن الأخفش الأوسط (١/ ٣٥٣) = هو اشتقاق صحيح.

واشتقاق **«مِنَـى»** مما يُمْنَى فيها من الدماء (أي يُراق في موسم الحج) كما ورد عن أبي زيد = صحيح أيضًا. واشتقاق **ثادق** – اسم فرس – من ثدق المطر إذا سال وانصبّ – كما ورد عن الأُشْنانداني - صحيح كذلك.

وكذا اشتقاق **الخيل** من «فعل السير» كما ذكر الأعرابي صحيح. ويصلح أن يفسَّر «فعل السير» هذا بسرعة الخيل، أو بخيلائها في سيرها كما قال أبو عمرو ابن العلاء.

١٥ – تهكم حمزة بن الحسن الأصبهاني على الزجاج أو نقده إياه في قوله بالاشتقاق (١/ ٣٥٤) لا موضع له، واستغرابه أن يكون **الرَّحْل** مشتقًا من الرحيل، وتوهمه أن إحدى هاتين اللفظتين أنقص حروفًا من الأخرى = يكشف أنه ليس من أهل هذا المجال؛ حيث لم يميز بين الحرف الأصلي والزائد. ولا شك أن الرحْل سُمِّي كذلك لأنه يوضع على البعير أو الناقة عند الرحيل فيجلس الراكب عليه. وكذا لا شك أن الثور سمي ثورًا ؛ لأنه يثير الأرض، وأن الثوب تحول ثوبًا عريضًا طويلاً يمكن أن يُخاط فيُلْبَس بعد أن كان خيوطًا؛ وبهذا التحول سمي ثوبًا، ومن هذا التحول قولهم ثاب بمعنى رجع. أما القَرْنان

(الديُّوث) فربما سمي كذلك من الاقتران، أي أن له قرينًا في امرأته. ولم يقلْ أحد إن الخطأ في جزئية ما من عِلْم أو فكرة عامة يُزَيِّف أو يُبطل ذلك العلم كله أو الفكرة كلها، ولو كان الأمر كذلك ما قام علم قط.

١٦ – ولم يكن يحيى بن علي المنجم أحسن حالاً من حمزة بن الحسن من حيث **التقحُّم** في ما لا يحسنه. والزَّجَّاج – رحمه الله – أجابه في مسألته عن اشتقاق الجِرجير بما حضره (١/ ٣٥٤)، في حين أن صوغ علة الاشتقاق تحتاج تَرَوِّيًا وإحكامًا. فالجرجير سُمِّي جرجيرًا لا لأن الريح تجرجره أو تجرره، ولكن لتحقق معنى الامتداد فيه. وتركيب (جرر) (= جرجر) كله يعبر عن هذا ، وإنما الأمر أن الامتداد له صور: فصورة الامتداد في الجرجير أنه إذا قطعت أوراقه دون جذره فإنه تنمو له أوراق أخرى كالأولى أو أكبر في مدًى قصير، ولو تكرر ذلك عشر مرات أو عشرين، وليس سائر البقول كذلك. وهذه معلومة مستيقنة. فهذا امتدادُ بقاءٍ وإمدادٍ ونفع. والحبل سمي جريرًا؛ لأنه ممتدٌّ، لا لأنه يُجَرّ على الأرض، والجَرَّة سميت جَرَّة؛ لأنه يُستَمَدّ بها الماء مرة بعد أخرى، فهو امتداد إتاحةِ نفع وإمداد كالجرجير. والمَجَرَّة سميت كذلك لامتدادها طويلة في استعراض حسب ما تراها العين في الأفق، **والجُرْجور** الذي هو مئة من الإبل سُمّي كذلك لأن هذا العدد يمتد طولاً إذا سار متواترًا، وله مساحة عريضة (وهي امتداد أيضًا) إذا تجمع بلا سير. والفصيل المُجَرّ سمي كذلك لأنهم يشقون في لسانه شقًا ممتدًا طوليًا لا عرضيًا، ليؤلمه عند الرضاعة، فيمتنع عنها، وبذلك يُفْطم.

لقد قذف ابن المنجم الإمام الرجاج بأنه لا حسّ له. ولست أرد عليه الآن قذفه، ولكني أسأل الله عز وجل أن يرزقنا حسن الأدب مع علماء الأمة، وأن يجعلني منهم. اللهم آمين.

المصادر والمراجع

١) الإتقان في علوم القرآن، للإمام السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر / ت ٩١١هـ) عالم الكتب – بيروت (مصورة عن ط. الحلبي).

٢) الأحاديث القدسية من صحيح السنة النبوية (جمع وتوثيق): مجدي فتحي السيد.

٣) إحصاء العلوم، للفارابي (أبي نصر محمد بن محمد / ت ٣٩٩هـ) تصحيح: عثمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

٤) أحكام القرآن، لابن العربي (محمد بن عبدالله / ت ٥٤٣هـ).

٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف / ت ٧٢٥هـ) تحقيق د. مصطفى النماس، ونشرة أخرى تحقيق د. رجب عثمان مكتبة الخانجي ١٩٩٥م.

٦) إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن الأكفاني السِّنجاري (محمد بن إبراهيم ابن ساعد / ت ٧٤٩هـ) تحقيق د. عبداللطيف محمد العبد، مكتبة الأنجلو – القاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٧) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية، للزبيدي (أبي بكر محمد بن الحسن / ت ٣٧٩هـ) تحقيق، اغناطيوس كويدي – روما ١٨٩٠م – مكتبة المثني – بغداد.

٨) الأسماء والصفات، للبيهقي (أبي بكر أحمد بن الحسين / ت ٤٥٨هـ) دار الكتب العلمية – بيروت.

٩) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، للقرطبي (مخطوط) وقد طبع بتحقيق د. محمد حسن جبل وآخرين – دار الصحابة للتراث بطنطا ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٠) الاشتقاق، لابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن / ت ٣٢١هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة.

١١) الاشتقاق: عبدالله أمين. لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

١٢) اشتقاق الأسماء، للأصمعي (أبي سعيد عبدالملك بن قريب / ت٢١٦هـ) تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، ود. صلاح الدين الهادي. مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣) اشتقاق أسماء الله الحسنى، للزجّاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ / ت٣١٦هـ). تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٤) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي (أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق / ت ٣٤٠هـ). تحقيق: د. عبد الحسن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٥) الاشتقاق في جامع البيان للطبري، مع عمل معجم اشتقاقي: حسن محمد الباجوري – رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر.

١٦) إصلاح المنطق، لابن السكيت (أبي يوسف يعقوب بن إسحاق / ت ٢٤٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف – القاهرة.

١٧) أصوات اللغة العربية، دراسة نظرية وتطبيقية: د. محمد حسن حسن جبل، مطبعة التركي بطنطا، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٨) الأصول في النحو، لابن السراج (أبي بكر محمد بن السّرِيّ / ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٩) أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم: د. محمد حسن حسن جبل – رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة – قيد النشر.

٢٠) الأضداد، لابن الأنباري (أبي بكر محمد بن القاسم / ت ٣٢٨هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢١) الألفاظ الفارسية المعرّبة، أدّي شير – مكتبة لبنان – بيروت ١٩٩٠م.

٢٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري (أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن ابن محمد / ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل – بيروت ١٩٨٢م.

٢٣) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي (أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق / ت ٣٤٠هـ) تحقيق: د. مازن المبارك – دار النفائس – بيروت ١٩٧٣م.

٢٤) تاج العروس، للزَّبيدي (أبي الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق / ت ١٢٠٥هـ) دار مكتبة الحياة – بيروت (مصورة عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ).

٢٥) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (أبي محمد عبدالله بن مسلم / ت ٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر – دار التراث، القاهرة، الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٢٦) تحديد معان لحروف العربية، محاولات ومناهج ثلاثة: د. الموافي الرفاعي البيلي مكتبة التركي – طنطا , ١٩٩٢
٢٧) التذييل والتكميل للبشبيشي – تحقيق: محمود عبدالعزيز عبدالفتاح، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة – جامعة الأزهر.
٢٨) التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٣م.
٢٩) التعريفات، للشريف الجرجاني (علي بن محمد / ت ٨١٦هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٠) تفسير الطبري: أبي جعفر محمد بن جرير / ت ٣١٠هـ (= جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن) تحقيق: الشيخ محمود شاكر (خرج أحاديثه: الشيخ أحمد شاكر)، دار المعارف – القاهرة.
٣١) تفسير القرطبيّ: أبي عبدالله محمد بن أحمد / ت ٦٧١هـ (= الجامع لأحكام القرآن)، دار الكاتب العربي – القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٣٢) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي (فخر الدين محمد بن عمر / ت ٦٠٦هـ) دار الغد العربي – القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٣) تهذيب اللغة، للأزهري (أبي منصور محمد بن أحمد / ت ٣٧٠هـ). الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٣٤) جمهرة اللغة، لابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن / ت ٣٢١هـ) تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٧م.
٣٥) حاشية البنّاني (عبدالرحمن بن جاد الله / ت ١١٩٨هـ) على شرح جلال الدين المحلّي، على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي (في أصول الفقه وأصول الدين والتصوف)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م.
٣٦) الخصائص، لابن جنّي (أبي الفتح عثمان / ت ٣٩٢هـ) تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت، الطبعة الثانية.

٣٧) خصائص اللغة العربية تفصيل وتحقيق (الجزء الأول): د. محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٨٧م.

٣٨) دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - بيروت الطبعة السابعة ١٩٧٨م.

٣٩) الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة - دراسة تحليلة نقدية - د. عبدالكريم محمد حسن جبل - دار الفكر، دمشق ٢٠٠٣م.

٤٠) دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة: جمال عبد الكريم المهدي - رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر.

٤١) ديوان الأدب، للفارابي (أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم / ت ٣٥٠هـ) تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٠٦هـ - ١٩٧٦م.

٤٢) ديوان حسان بن ثابت: تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٣م.

٤٣) رسالة الاشتقاق، لابن السراج (أبي بكر محمد بن السري / ت ٣١٦هـ) تحقيق: محمد علي الدرويش وصاحبه، دار مجلة الثقافة - دمشق ١٩٧٣م.

٤٤) رسالتان في المعرَّب، لابن كمال والمنشي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد جامعة أم القرى، سلسلة دراسات في تعليم العربية، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ.

٤٥) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي (أحمد بن محمد / ت ٣٢٢هـ) تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥٧م.

٤٦) شرح قطب الدين الرازي (محمود بن محمد / ت ٧٦٦هـ) للرسالة الشمسية للكاتبي (عمر بن علي / ت ٤٩٣هـ) = تحرير القواعد المنطقية (مع حاشية للشريف الجرجاني)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.

٤٧) شرح الكافية، للرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي / ت ٦٨٨هـ) طبعة غير محققة، وأخرى: تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٤٨) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (أبي سعيد الحسن بن عبد الله / ت ٣٦٨هـ) الجزءان ١، ٢ ط. مركز تحقيق التراث بالهيئة المصرية العامة للكتاب، والأجزاء ٣ – ٦ ط. دار الكتب المصرية.

٤٩) شرح المفصل، لابن يعيش (موفق الدين بن يعيش / ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب – بيروت.

٥٠) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (أبي الحسين أحمد / ت ٣٩٥هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٧٧م.

٥١) صحاح اللغة وتاج العربية، للجوهري (أبي نصر إسماعيل بن حماد / ت نحو ٤٠٠هـ) تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار – القاهرة ١٤٠٢هـ - , ١٩٨٢

٥٢) العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصاغاني (رضي الدين الحسن بن محمد / ت ٦٥٠هـ)، (حرف الفاء) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١م.

٥٣) العلم الخفاق في علم الاشتقاق: محمد صديق خان، تحقيق نذير محمد مكتبي – دار البصائر – دمشق. الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٤) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ).

أ) الجزء الأول، تحقيق د. عبدالله درويش.

ب) تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد - بغداد ١٩٨١م.

٥٥) غريب الحديث، لأبي عبيد (القاسم بن سلام / ت ٢٢٤هـ) تحقيق: محمد عبدالمعين خان – مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٥٦) غريب الحديث، لابن قتيبة (أبي محمد عبدالله بن مسلم / ت ٢٧٦هـ) تحقيق: د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٥٧) غريب الحديث، للحَرْبي (أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق / ت ٢٨٥هـ) تحقيق د. سليمان العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٨) الغريبين، غريبي القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي (ت ٤٠١هـ) تحقيق د. محمود محمد الطناحي، القاهرة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
٥٩) الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبدالله بن سهل / ت بعد ٤٠٠هـ)، دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٩٧٧م.
٦٠) فقه اللغة وسرّ العربية، للثعالبي (أبي منصور عبدالملك بن محمد / ت ٤٣٠هـ) تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبدالحفيظ شلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
٦١) فهارس كتاب سيبويه: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة.
٦٢) القاموس المحيط، للفيروز ابادي (تصوير) المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت.
٦٣) الكامل، للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد / ت ٢٨٥هـ) تحقيق : محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٦٤) الكتاب، لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / ت ١٨٠هـ) تحقيق: الشيخ عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٦٥) كشاف اصطلاحات الفنون، للتّهانوِيّ (محمد علي بن علي / ت بعد ١١٥٨م) تحقيق د. لطفي عبدالبديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢، وطبعة أخرى تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٦٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (جار الله أبي القاسم محمود بن عمر / ت ٥٣٨هـ) دار المعرفة – بيروت – (دون تاريخ).
٦٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله / ت ١٠٦٧هـ) دار الفكر – بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦٨) الكلّيات، لأبي البقاء الكَفَوِيّ (أيوب بن موسى / ت ١٠٩٤هـ) تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، وزارة الثقافة – دمشق ١٩٨٢م.
٦٩) لسان العرب، لابن منظور (جمال الدين محمد بن مُكرّم / ت ٧١١هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق).

٧٠) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط (٢، ٢): شروح الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ)، ونقرة كار (نحو ٨٠٠هـ)، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) لمتن الشافية، ط. عالم الكتب – بيروت (مصور عن الطبعة العثمانية سنة ١٣١٠هـ).
٧١) المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (أبي محمد عبدالحق، ت ٥٤١ أو ٥٤٦هـ) تحقيق: الرحالي الفاروق، وعبدالله الأنصاري، والسيد عبدالعال، ومحمد العناني، قطر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م.
٧٢) المخصص لابن سيده (أبي الحسن علي بن إسماعيل / ت ٤٥٨هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر – بيروت (مصورة عن طبعة بولاق).
٧٣) المزهَر في علوم اللغة وأنواعها، للإمام السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر / ت ٩١١هـ) تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ١٩٥٨م.
٧٤) المساعد شرح تسهيل الفوائد لابن عقيل (بهاء الدين بن عقيل / ت ٧٦٩هـ) تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧٥) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ / ت ٣١٠هـ) تحقيق د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧٦) معجم الأدباء، لياقوت الحموي (أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي / ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر – بيروت ١٩٨٠م.
٧٧) المعجم الكبير: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٧٨) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطابع دار المعارف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧٩) المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجواليقي (أبي منصور، موهوب بن أحمد / ت ٥٤٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٦١هـ.
٨٠) المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظريًا وتطبيقيًا: د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب – القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٨١) مفتاح العلوم، للسكاكي (أبي يعقوب يوسف بن محمد / ت ٦٢٦هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٨٢) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (أبي القاسم الحسين بن محمد / ت نحو ٤٢٥هـ) تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم - دمشق ١٩٩٢م.

٨٣) مقاييس اللغة، لابن فارس (أبي الحسين أحمد / ت ٣٩٥هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ١٣٦٦هـ.

٨٤) المقتضب للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٩٩هـ.

٨٥) الممتع، لابن عصفور، الإشبيلي/ ت ٦٦٩هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٨٦) المنتخب من غريب كلام العرب، لكُرَاع النمل (أبي الحسن علي بن الحسن / ت ٣١٠هـ) تحقيق د. محمد بن أحمد العمري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨٧) نظرية إسلامية في نشأة اللغة: د. محمد حسن حسن جبل – دار الصحابة للتراث بطنطا ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨٨) النكت و العيون، للماوردي (أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب / ت ٤٥٠هـ) تحقيق: السيد عبدالمقصود عبدالرحيم – دار الكتب العلمية – بيروت.

٨٩) الوسيلة الأدبية، للمرصفي (حسين المرصفي / ت ١٣٠٧هـ) تحقيق: د. عبدالعزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة

مقدمة وتمهيد .... ٣ – ٥

الكتاب حلقة من موسوعة لفقه اللغة ٣، أصالة علم الاشتقاق في التراث العربي ٣ معلمان للمعالجة في هذا الكتاب ٤ – ٥ ......

الباب الأول

الاشتقاق: تعريفه وأنواعه (٧ – ٩٢)

الفصل الأول: .... (٩ – ٣٧)

معنى الاشتقاق و تعريفه ٩–٣٧، معناه اللغوي ١٠، التعريف الاصطلاحي للاشتقاق ١٠، شرح التعريف ١١، المجموعة الأولى من الأمثلة ١٦، المجموعة الثانية من الأمثلة ٢٠، لماذا آثرنا هذا التعريف المقيد للاشتقاق ٢٢

أولاً: لأنه يعبر بدقة عن خصيصة الاشتقاق منذ ما وجدت في العهد النبوي ٢٢، **وثانيًا:** لأن علماء الأمة اتخذوا الصورة التي يعبر عنها التعريف وتمسكوا بها أ. عمليًا منذ عصر ابن عباس ٢٥، ب– ونظريًا منذ رسالة ابن السراج ٢٧، **ثالثًا:** أن الإطار الذي حدده التعريف هو الذي يصدق عليه أنه اشتقاق ٢٨، تعريفات الأئمة المتقدمين ٢٩، من ذكر منهم الاستحداث ٢٩، من أغفله ٣٩، تماثل الحروف وتناظر مواقعها ٣٤، العلاقة بين المأخذ والمشتق في المعنى ٣٥، أدق تعريفات القدماء ٣٧ أثر اختلاف تعريفات القدماء ٣٧..

الفصل الثاني: .... (٣٩ – ٤٣)

التقسيم أنواع الاشتقاق تمهيد ٣٩ إجمال الصور التي أقحمت على الاشتقاق ٤٠،عجالة عن موقفنا من هذه الأنواع ٤١، أقسام الاشتقاق الصغير ٤٢ ....

الموضـوع	الصفحة

الفصل الثالث: .... (٤٥ – ٦٢)

الاشتقاق اللفظي ومستوياته. المستوى الأول (السبعة ٤٥، المستوى الثاني: الأفعال المزيدة ٤٧، المستوى الثالث الاشتقاق من اسم العيد ٤٩، المستوى الرابع: الصوتي ٥٢ ملاحظ على أمثلة المستوى الصوتي ٥٤. تسمية الخليل النحت اشتقاقًا و ما يتعلق بذلك ٥٩ صورة مستحدثة من الاشتقاق اللفظي ٦٢

الفصل الرابع: .... (٦٣ – ٨١)

الاشتقاق الدلالي ومستوياته. التعريف بالاشتقاق الدلالي ٦٣ مستويات الاشتقاق الدلالي ٦٥ – المستوى الأول الاشتقاق الجزئي أو الربط الجزئي ٦٥، تعليل التسمية ٦٨، الاشتقاق التطوري ٦٨، المستوى الثاني من الاشتقاق الدلالي (التأصيل أو الربط العام أو المحوري) ٦٩، المستوى الثالث من الاشتقاق الدلالي، اشتقاق جذور من أخرى، اشتقاق المضاعف من المضعف ٧٣، اشتقاق المضاعف من المعتل ٧٤، (أمر مهم: مشروعية هذا الاشتقاق ٧٦) (اشتقاق الرباعي المضاعف من الثلاثي المزيد بتضعيف العين) ٧٨، اشتقاق الرباعي المعتل الآخر من الثلاثي المزيد بتضعيف العين ٧٩ ....

الفصل الخامس: .... (٨٣ – ٩٢)

أمثلة لتأكيد التمييز بين الاشتقاق اللفظي والاشتقاق الدلالي الجزئي

الباب الثاني

مصادر المشتقات (٩٣ – ١٢٩)

الفصل الأول: .... (٩٥ – ١١٣)

تمهيدات (١) معنى دراسة مصادر المشتقات ٩٥، (٢) تجاوز الخلاف الشهير ٩٦ (٣) نسبة الكلم بعضها إلى بعض ٩٨ هل معنى كون الكلمة أصلاً أول أنها خالية من المعنى الاشتقاقي

الموضـــوع	الصفحة

١٠١، من قال ذلك ١٠١، مناقشة هذا القول نظريًا ١٠٧، تطبيقيًا ١٠٩، القول بالأولية المطلقة للكلمات الأصول ١١١، القول بالأولية النسبية ١١٢ ....

الفصل الثاني: .... (١١٥ – ١٢٢)

خلاصة الكلام عن مصادر المشتقات ١١٥، مصادر المشتقات اللفظية ١١٥، مصادر المشتقات الدلالية ١١٨، مصدر الاشتقاق الدلالي الجزئي ١١٨، مأخذ المشتقات في الاشتقاق الدلالي التطوري ١٢٠ في التأصيل ١٢١ ....

الفصل الثالث: .... (١٢٣ – ١٢٩)

ضوابط عامة في مسألة مآخذ المشتقات الدلالية، الحسي أصل المعنوي ١٢٣، الخلقي أولى بالأصالة من المصنوع ١٢٥، الوقوف عند أقدم ما بين أيدينا من المسميات ١٢٦، التفضيل بين أجناس المفردات في أولوية اعتدادها أصولاً ١٢٧

الباب الثالث

تفاصيل عن الاشتقاق الدلالي الجزئي (١٣١-١٧٨)

الفصل الأول: .... (١٣٣ – ١٤٢)

أهميته وإطراده ١٣٣- تمهيد ١٣٣، أهمية الاشتقاق الجزئي ١٣٤، روافد وضع المفردات ١٣٤، اطراد الاشتقاق ١٣٧، رأي ابن فارس في مسألة الوضع ومناقشته ١٣٨ ....

الفصل الثاني: .... (١٤٣- ١٥٦)

مناط الربط الاشتقاقي أو وجهه في الاشتقاق الجزئي، أمثلة ١٤٣التكييف والربط الاشتقاقي الدلالي ١٥١ ....

الفصل الثالث: .... (١٥٧- ١٦٨)

ترجيح مأخذ على آخر بالنسبة لمشتق منه:

الموقف مما سميناه الاشتقاق التطوري ١٦٦ ....

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع:	(١٦٩-١٧٨)
المعربات والاشتقاق: هل يشتق لفظ أعجمي من آخر عربي ١٦٩، هل يشتق عربي من الأعجمي ١٧٢، بالنسبة للدلالي ١٧٢، اللفظي ١٧٣	
الباب الرابع	
تفصيل الكلام عن الاشتقاق التاصيلي [= العام = المحوري]	(١٧٩-٢٣٦)
الفصل الأول:	(١٨١-١٩١)
عن المصطلحات تأصيل١٨١، دوران ١٨٨، مادة١٨٨، جذر١٩٠ ..	
الفصل الثاني:	(١٩١-٢٠١)
تعريف الاشتقاق المحوري وأمثلة تراثية له ١٩١، التعريف وشرحه ١٩٢، قطب ١٩٣، نقد التعريف ١٩٧، ضعف ١٩٨ صلت ١٩٩، قطب ٢٠٠، أسر ٢٠١	
الفصل الثالث:	(٢٠٣-٢٠٦)
أمثلة حديثة ٢٠٣ (رجل)	
الفصل الرابع:	(٢٠٧-٢٠٩)
صعوبات إجراء الاشتقاق المحوري ٢٠٧، الصعوبة الأولى ٢٠٧، الثانية ٢٠٨، الصعوبات الأخرى ٢٠٨	(٢٠٧-٢٠٩)
الفصل الخامس:	(٢١١-٢٣٦)
تعدد الأصول وأحاديتها ٢١١، موقف المتقدمين من تعدد المعاني وأحاديتها ٢١١، رأينا في أحادية المعاني المحورية وتعددها ٢١٧	(٢١١-٢١٨)
الفصل السادس: التفرع الاشتقاقي ٢١٩الأمثلة (نبأ) ٢٢٠، بين ٢٢١، قصد ٢٢٣ خبط ٢٢٤، لهم ٢٢٦، جبر ٢٢٨، علل ٢٢٩، قدر ٢٣٢ قنع ٢٣٤	(٢١٩-٢٣٦)
الباب الخامس	
الظواهر المقحمة على الاشتقاق	(٢٣٧-٢٩٠)

الصفحة	الموضـــوع

الفصل الأول: .... (٢٣٩-٢٤٦)

نقد إقحام ماعدا التقاليب ٢٣٩، ما يخالف فيه التقلب الاشتقاق ٢٤٠، الفرق بين الإبدال والتصاقب ٢٤٣، النحت والاشتقاق ٢٤٥، نقض الاشتقاق الأكبر ٢٤٥

الفصل الثاني: .... ((٢٤٧-٢٦٨)

نقد إقحام التقاليب على الاشتقاق ٢٤٧ من حيث انطباق مفهوم الاشتقاق ٢٤٧ سر فشل نظرية الاشتقاق الأكبر ٢٦١. نقد القدماء والمحدثين للاشتقاق الأكبر ٢٦٤ التكلف ٢٦٦، ما فيه من فساد اللغة ٢٦٧، أنه لا يعتبر أي لا يحتج به ٢٦٨ ....

الفصل الثالث: .... (٢٦٩-٢٨٤)

(معطيات دراسة الاشتقاق أو منافعها) ٢٦٩ المنفعة الأولى أنه يمكن استحداث ألفاظ جديدة ٢٦٩، أنه إحدى وسائل كشف معاني الكلمات الغامضة ٢٧٠، يكشف سبل تنوع المعنى ٢٧٣، يحسم الخلاف في معنى الكلمة المختلف في معناها ٢٧٥، وسيلة إلى معرفة تركيب الكلمة، ٢٧٦، يوضح صور المعاني في الذهن ٢٧٧، يعين على التحقق من صحة اللفظ المروي وعدم تعرضه للتحريف ٢٧٨ قيمة التأصيل وصعوباته: التأصيل يحقق انضباط اللغة ٢٧٩، يثبت العلاقة بين الألفاظ والمعاني في العربية ٢٨٠، يمكن من حسم الخلاف في ما اختلف معناه ٢٨١، يمكن من اختيار أدق الألفاظ المراد اختيارها ٢٨٤ ....

ملحق: تعليقات على محتويات فصل الاشتقاق في المزهر للسيوطي.. (٢٨٥- ٢٩٠)

- **المصادر والمراجع** .... (٢٩١- ٢٩٨)
- **فهرس المحتويات** .... (٢٩٩-٣٠٣)

الطبعة الثالثة

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع : ١٧٨٧٤ لسنة ٢٠٢٣م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978-977-930-48-92

عِلمُ الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا

- حلقة من موسوعة فقه اللغة العربية، ويكاد يكون أهم حلقت هذه الموسوعة، لأن موضوعه – وهو الاشتقاق – هو سر اللغة العربية، ومفتاح فقهها. وكل كلام عن فقه اللغة العربية دون استيعاب "علم الاشتقاق" الخاص بها بكل أبعاده أو جُلّها هو مجرد دعوى.

- حرص المؤلف في معالجته للاشتقاق في هذا الكتاب – على أمرين:

أ- وضوح المعالجة – مع علميتها بالتقسيم والتقعيد والاستقصاء والأمثلة المتنوعة.

ب- مراعاة الجانب التأريخي بالتنويه بجهود الأئمة المتقدمين، وإبراز نظراتهم، وبالأمثلة المنثورة في معاجم اللغة وغيرها.

- يقدم "علم الاشتقاق" – كاملًا – لأول مرة في تاريخ اللغة العربية .

المؤلف الأستاذ الدكتور محمد حسن حسن جبل

من مواليد ١٠ / ٣ / ١٩٣١ م - محافظة كفر الشيخ .

"عالية" اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٥٦ م .

ليسانس آداب في الفلسفة - جامعة القاهرة ١٩٥٧ م.

دبلوم عامة وخاصة في التربية - جامعة عين شمس ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ م .

ماجستير في اللغة العربية - تخصص أصول اللغة - جامعة الأزهر ١٩٦٧ م .

دكتوراه في أصول اللغة - جامعة الأزهر ١٩٧٦ م .

بدأ معايشته لفقه اللغة العربية منذ تسجيل رسالته للدكتوراه في موضوع "أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم سنة ١٩٦٧ م.

من مؤلفاته :

- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم .
- القضية القرآنية الكبرى " حديث نزول القرآن على سبعة أحرف" .
- الاحتجاج بالشعر في اللغة .
- الاستدراك على المعاجم العربية .
- الدلالات اللغوية والقرآنية .
- أصوات اللغة العربية .
- دفاع عن القرآن الكريم .
- التلقي والأداء في القراءات القرآنية .
- وثاقة نقل النص القرآني الكريم .
- الرد على جولدتسيهر في مطاعنه على القراءات .
- المعنى اللغوي ، دراسة عربية مؤصلة نظريًا وتطبيقيًا.
- علم فقه اللغة العربية ، أصالته ومسائله .
- علم الاشتقاق دراسة نظرية وتطبيقية .
- في الاشتقاق اللغوي والمعجم الاشتقاقي .

ISBN 978 977 93 0489 2

9 789779 304892